المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
شعبة الإقتصاد الإسلامي

# التبادل التجاري بين الدول الإسلامية

## دراسة تطبيقية عن الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م

# ووسائل تنميته

إعداد الطالب
عمر فيحان المرزوقي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي

| المشرف الإقتصادي | المشرف الفقهي |
|---|---|
| د. محمد أمين اللبابيدي | د. عبد الرحمن محمد عبد القادر |

١٤٠٩ / ١٩٨٩


بسم الله الرحمن الرحيم

# ملخص الرســـالة


الحمدلله والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد

تتناول هذه الرسالة موضوع ـ التبادل التجاري بين الدول الإسلامية دراسة تطبيقية عن الفترة ١٣٩٥ـ١٤٠٥ هـ (١٩٧٥ـ١٩٨٥م)ووسائل تنميته.

ـ ولقد اقتضت طبيعة هذا الموضوع أن اقسمه الى ثلاثة ابواب رئيسية وفصل تمهيدي ومقدمة أوضحت فيها موضوع البحث واهميته . اما الفصل التمهيدي فكان عن الخصائص الرئيسية لاقتصاديات الدول الإسلامية وتم عرضها في اربعة مباحث وتبين من خلالها ان اقتصاديات الدول الإسلامية يهيمن عليها قطاع الإنتاج الأولى وانها تعاني من التبعية الإقتصادية . اما الباب الأول فكان دراسة تطبيقية عن التجارة الخارجية للدول الإسلامية عن الفترة ١٣٩٥ ـ ١٤٠٥ هـ (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥م) وعرضته في اربعة فصول وتبين من خلال هذا الباب ان التجارة الخارجية للدول الإسلامية احرزت نموا خلال الفترة ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠م) ، في حين انها شهدت انخفاضا منذ عام ١٤٠١/١٩٨١ متاثرة بالكساد الذي أصاب الإقتصاد العالمي . واتضح ايضا ان اقتصادات الدول الإسلامية تتميز بانفتاحها على العالم الخارجي ـ لاسيما الدول المتقدمة ـ اكثر من انفتاحها على بعضها البعض اذ ان حجم التبادل التجاري فيما بينها مازالت نسبته متدنية لم تتجاوز ١٠٪ على مستوى الصادرات و١١ ٪ على متوى المستوردات خلال فترة الدراسة . اما الباب الثاني فكان عن وضع التبادل التجاري بين الدول الإسلامية وعوائق تنميته وذلك في ثلاثة فصول استعرضت فيها اهمية التعاون الإقتصادي من الوجهة الإسلامية وصور من التعاون الإقتصادي في الدولة الإسلامية في عهودها الأولى ، ومن ثم دراسة الجهود المبذولة لوسائل تنمية التبادل التجاري البيني على مستوى الدول الإسلامية ككل وعلى المستوى الاقليمي ( الخليجي والعربي ) ، وتبين ايضا من خلال هذا الباب ان ثمة عوائق متنوعة تكمن وراء المستوى المنخفض لحجم التبادل التجاري البيني كالعقبات الهيكلية واتساع المسافات الإقتصادية والعقبات النقدية والاعتبارات السياسية والتبعية التجارية . اما الباب الثالث فكان عن الوسائل الكفيلة بتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول الإسلامية واستعرضت ذلك في ثلاثة فصول يتعلق الفصل الأول منها بالوسائل في الأجل القصير ويتعلق الفصل الثاني بالوسائل في الأجل الطويل . اما الفصل الثالث والأخير فقد خصص لدراسة دور المصارف الإسلامية في تنمية التبادل التجاري البيني . وتضمنت خاتمة الرسالة أهم النتائج والتوصيات ومنها مايلـــــي:

ـ ضرورة العمل بنظام العشور الإسلامي والأخذ به واعادة تطبيقه نظرا لما يشتمل عليه من مبادئ اقتصادية إسلامية بامكانها ان تسهم في توسيع نطاق التبادل التجاري فيما بين الدول الإسلامية .

ـ ممارسة أسلوب التجارة المكافئة نظرا لما تعانية اقتصادات الدول الإسلامية من ندرة النقد الأجنبي والكثير من عملاتها غير قابل للتحويل .

ـ العمل على إيجاد نظام متعدد الأطراف لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الإسلامية .

ـ تنمية النشاط الإقتصادي وتنويعه نظرالمايمكن ان يتيحه هذاالتنويع من توفيرالسلع التي يبنى عليها هذا التبادل التجاري .



عمر فيحان المرزوقي


المشرف الأكاديمي
د. محمد أمين الساعدي

المشرف الرئيسي
د. السيد أحمد محمد عبدالشافي
التوقيع

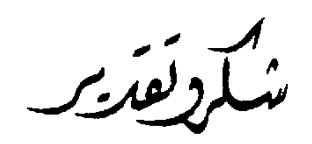
عميد كلية الشريعة

١٤٠٩/٨/٢٨ هـ

٨/٢٨

# إهـــداء

إلى الذين يعملون من أجل تقوية العلاقات الإقتصادية والتجارية فيما بين الـدول الإسـلامية




يسرنى أن أقدم عميق شكرى وعظيم امتنانى الى الاستاذين الفاضلين الدكتور محمد أمين اللبابيدى والدكتور عبدالرحمن محمد عبدالقادر اللذان حظيت بتوجيهاتهما السديدة وملاحظاتهما القيمة وعلمهما الغزير واتاحتهما لى الوقت الكثير الى أن تمكنت بفضل من الله عز وجل من انجاز هذه الرسالة . فلهما منى جزيل الشكر .

كما ان الوفاء يتطلب أن أشكر استاذين جليلين - كانا مشرفين على هذه الرسالة - وهما الدكتور رفعت العوض والدكتور أحمد شاهين فجزاهم الله خير الجزاء .

كما اتقدم بخالص شكرى الى كل من قدم لى معلومات ومراجع عن هذا البحث . واخص بالشكر البنك الاسلامى للتنمية و الجهات الاخرى التى استفدت منها .

كما لايفوتنى أيضا أن اتقدم بوافر الشكر للمسئولين فى جامعة أم القرى وعلى رأسهم معالى مدير الجامعة وعميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ورئيس قسم الاقتصاد الاسلامى ورئيس الدراسات العليا الشرعية لما لهما من جهود طيبة فى تشجيع الدراسات العليا فى علم أصبح العالم الاسلامى بحاجة اليه ألا وهو الاقتصاد الاسلامى .

وأخيرا فانه يسعدنى أيضا أن أشكر أسرتى التى وقفت بجانبى وهيأت لى راحة الفكر التى يحتاج اليها كل باحث .

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم محمد وعلى آله واصحابه أجمعين ، وبعد ..

لايكاد يخلو أى تجمع اقتصادى بين أية مجموعة من الدول الاويعتبر تنمية التبادل التجارى فيما بين الدول المنضمة اليه أحد أهدافه الرئيسية . ويعد التبادل التجارى من أهم صور العلاقات الاقتصادية الدولية وأوسعها نطاقا ، حيث تتم بمقتضاه انسياب تيارات السلع بين دول العالم المتباينة فيما بينها من حيث المزايا الطبيعية أو المكتسبة .

ويشكل قطاع التبادل التجارى فى اقتصاديات الدول الاسلامية أهم القطاعات الاقتصادية فيها ، اذ أنه من خلاله تستطيع هذه الدول تصريف الفائض من الانتاج والحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل مستورداتها من شتى السلع الأولية منها والغذائية والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية فيها .

واذا القينا نظرة على حجم التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية فانه من المؤسف حقا أن يكون الجزء الأكبر من تبادلها التجارى يتم مع دول العالم الخارجى ، فى حين أن التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية نفسها لايشكل الا نسبة ضئيله للغاية ، اذ تبلغ نسبة الصادرات البينيه خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ ( ١٩٧٥ م - ١٩٨٥ م ) مابين ٥ - ١٠ ٪ من اجمالى الصادرات فى حين لم تتجاوز المستوردات البينية نسبة ١١ ٪ خلال نفس الفتره . وتبدو هذه النسب شديدة الانخفاض لاسيما فى حالة مقارنتها بحجم التبادل التجارى البينى لبعض المجموعات الاقتصادية الاقليمية مثل دول السوق الاوربية المشتركة التى تصل نسبتها الى ٦٠ ٪

ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ( الكوميكون ) والتى تبلغ ٦٥٪.[١]

واذا كان من المقاييس الشائعة لتقويم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين أية مجموعة من الدول هو الحصص النسبية لحجم التبادل التجارى فيما بينها فانه يتضح من هذه النسب المذكورة أعلاه أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الاسلامية ضعيفة وأنها مازالت هامشية مقابل تنامى العلاقات الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة لهذه الدول مع دول العالم الخارجى لاسيما الدول المتقدمة ٠

ومما يدعو للقلق أن تنمية التبادل التجارى البينى شكل بالنسبة لعدد كبير من الدول الاسلامية - منذ فترة طويلة - هدفا رئيسيا فى سياستها الاقتصادية تسعى هذه الدول الى تحقيقه ، ووضعت فيما بينها اتفاقيات اقتصادية[٢] جماعية و أحدثت مجالس اقتصادية كما هو الحال فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ومجلس الوحدة الاقتصادية وقرار السوق العربية المشتركة ، غير أن تلك الجهود لم تحقق الا تقدما بطيئا ان لم يكن معدوما فى بعض الأحيان ٠[٣].

---

(١) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٤ م ، ص ١١٩ ٠

(٢) وكأمثلة لهذه الاتفاقيات :
- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية لعام ١٩٥٠ م ٠
- اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية لعام ١٩٥٣ م ٠
- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لعام ١٩٨١ م ٠
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية لعام ١٩٥٧ م ٠
- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لعام ١٩٨١ م

(٣) كمثال على ذلك بلغ حجم التبادل التجارى لليبيا مع دول السوق ==

ونتساءل هنا عن الاسباب والعوامل الكامنة وراء الضعف الكبير في حجم التبادل التجاري فيما بين الدول الاسلامية • وهذا مانحاول الاجابة عليه في فصول هذه الرسالة التي تعالج هذا الموضوع تحت عنوان ( التبادل التجاري بين الدول الاسلامية " دراسة تطبيقية عن الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥م " ووسائل تنميته ) •

وترجع أهمية هذا الموضوع الى عدة أمور أهمها :

(أ) ما اتسم به المناخ الاقتصادي العالمي من تفاقم السياسات الحمائية والتمييزية في وجه التجارة الدولية ، خاصة التي تطبقها الدول المتقدمة تجاه صادرات الدول النامية ومنها الدول الاسلامية ، بل تصاعد موجة الحماية لدى هذه الدول كلما ارتفعت درجة تصنيع السلعة ، الوضع الذي يفهم منه وجود انحياز تجاري تجاه الصادرات الصناعية للدول النامية ويجعل هذه الدول تواجه صعوبات امام تنويع صادراتها ، ويحد من قدرتها الى النفاذ الى أسواق الدول المتقدمة – لاسيما وأن هذه الاسواق هي المنافذ الرئيسة حاليا لصادرات الدول النامية – ، الوضع الذي يحتم على الدول النامية ومنها الدول الاسلامية زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها كأسلوب تتفادى به آثار تلك السياسات الحمائية والتمييزية •

(ب) تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي لصادرات الدول الاسلامية ، الأمر الذي جعل علاقات التبادل التجاري الدولي تميل في غير صالح الدول الاسلامية وتسبب في استنزاف ثرواتها ومواردها الاقتصادية •

---

== العربية المشتركة ٢ر٪ في عام ١٩٨٠ م بعد أن كان ٣ر٪ في عام ١٩٧٥ م وانخفض الحجم المطلق لتجارتها مع دول السوق العربية المشتركة من ٣٣ مليون دولار الى ١٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ م •

– انظر الجدول رقم ( ٣٨ ) من هذه الرسالة •

(ج) التبعية الاقتصادية التى اتصفت بها اقتصاديات الدول الاسلامية لاقتصاديات الدول المتقدمة الأمر الذى جعل الدول الاسلامية فى وضع لايمكنها من تفادى الازمات الاقتصادية التى تحل باقتصاديات الدول المتقدمة ، وافقدها امكانيات تحسين شروط تجارتها الدولية .

(د) الآثار السلبية التى تلحق باقتصاديات العديد من الدول الاسلامية نتيجة توسيع عضوية السوق الأوربية المشتركة التى شملت أخيرا أسبانيا والبرتغال [1]، الوضع الذى أفقد صادرات بعض الدول الاسلامية ـ لاسيما دول المغرب العربى ـ أسواقها التقليدية ، وجعلها بالتالى تبحث عن منافذ تسويقية أخرى .

(هـ) الحدث الأوربى الكبير الذى سيطل على الاقتصاد العالمى فى عام ١٩٩٢ وذلك من خلال اقامة سوق اوربية موحدة بين الدول الاعضاء فى هذه المجموعة الاوربية والبالغة اثنتى عشرة دولة والذى بمقتضاها تزول جميع القيود التجارية أمام التجارة البينية لهذه الدول ، وذلك من شأنه أن يقلل من فرص دخول صادرات الدول الاسلامية الى هذه المجموعة ويفقد صادراتها المعاملة التفضيلية .

---

(١) ادرك المجلس الاقتصادى الاجتماعى العربى خطورة توسيع عضوية السوق الاوربية المشتركة وآثارها السلبية التى تلحق باقتصاديات الدول العربية . ومن القرارات التى صدرت عن المجلس حيال هذا الموضوع القرار رقم ١٠٠٢ المتخذ فى عام ١٩٨٥ م الذى تضمن عدة اجراءات ينبغى اتخاذها لتفادى هذه الآثار منها دعوة الدول العربية التى لم تودع وثائق تصديقها على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية الى المسارعة بذلك ، وأهمية فتح الأسواق العربية أمام السلع والمنتجات العربية واعطاءها معاملة تفضيلية .
- جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، الآثار المترتبه على الاقتصاديات العربية نتيجة توسيع عضوية السوق الاوربية المشتركة ، ١٩٨٧م ، ص ٤٥ .

ولاريب أن هذه العوامل تقلل من فرص دخول السلع التصديرية ذات الأهمية لاقتصاديات الدول الاسلامية الى اسواق الدول المتقدمة مما يجعل الدول الاسلامية تبحث عن منافذ تسويقية فى دول أخرى .

ومن هنا أدركت الدول الاسلامية أن أفضل الخيارات المطروحة أمامها هو توسيع نطاق التبادل التجارى فيما بينها كأسلوب تتفادى به الاضرار التى تلحق باقتصادياتها من آثار العوامل المذكورة أعلاه .

يضاف الى ذلك أن التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية يعد تعبيرا عن الايمان المشترك بالانتماء الى الأمة الاسلامية ، وفوق هذا وقبله هو أمر أوجبه الله تعالى على المسلمين بقوله " وتعاونوا على البر والتقوى " (1) وتطبيق لحديثه عليه الصلاة والسلام الذى جعل المسلمين جسدا واحدا فى توادهم وتعاطفهم اذ جاء فيه " مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى "(2).

وبناء على ذلك فقد استأثر موضوع تنمية التبادل التجارى بين الدول الاسلامية على اهتمام المسئولين والاقتصاديين فى هذه الدول، وكثيرا ماعقدت المؤتمرات والندوات الرسمية على كافة المستويات لمناقشة هذا الموضوع ، وخرجت بتوصيات لم يكن حظها فى التطبيق فى هذه الدول الا محدودا .

---

(1) سورة المائده ، الآية رقم ( 2 ) .

(2) مختصر صحيح مسلم ، للحافظ المنذرى ، تحقيق ناصر الدين الالبانى، الناشر : المكتب الاسلامى والدار العربية ، ط 2 ، 1392هـ/1972 م ، الحديث رقم 1888 ، ص 498 .

ولاريب ان تنمية وتنشيط التبادل التجارى بين الدول الاسلامية هدف لايمكن تحقيقه تلقائيا بين هذه الدول التى كانت فيما مضى مستعمرات وتمنعها عوائق عديدة تحول دون اتساع نطاق التبادل التجارى فيما بينها منها التبعية الاقتصادية والعوائق الهيكلية واتساع المسافات الاقتصادية والقيود النقدية والاعتبارات السياسية ٠

ورغم أن انخفاض حجم التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية ماهو الا جزء مما تعانيه اقتصاديات هذه الدول من مشاكل اقتصادية متعددة كالتخلف الاقتصادى والتبعية الاقتصادية وتدهور معدلات التبادل التجارى الدولى لها وشدة مديونيتها الخارجية وتفاقم العجز فى موازين مدفوعاتها وارتفاع معدلات التضخم بها أو غير ذلك فكان من الأولى للباحث فى الاقتصاد الاسلامى أن يتصدى ويساهم فى ايجاد الحلول للصعوبات التى تعانى منها اقتصاديات الدول الاسلامية ويعالجها من منظور اسلامى ٠

وادراكا منى للأهمية البالغة لموضوع التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ووسائل تنميته ، فقد رأيت أن يكون موضوع رسالتى عن التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ووسائل تنميته ـ رغم مايكتنفه من صعوبات ـ باذلا الجهد فى كافة جوانب هذا الموضوع لاعتقادى بأهميته وبحاجة الدول الاسلامية اليه لاسيما وان هذه الدول أدركت أن التعاون الاقتصادى والتجارى فيما بينها ضرورة يفرضها عليها الواقع الاقتصادى العالمى والتكتلات الاقتصادية القائمة ٠

وقد واجهت فى كتابة هذه الرسالة صعوبات عديدة منها قلة المراجع التى تعالج العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول الاسلامية اجمالا ، هذا فضلا عن ندرة توفر هذه المراجع فى المكتبات العامة ٠ يضاف الى ذلك صعوبة ربما تفوق فى مداها الصعوبة الأولى وهى عدم توفر البيانات الاحصائية المطلوبة وعدم امكان الحصول عليها فى حال توفرها ٠ وقد بذلت

جهودا كبيرة فى مراجعة ومراسلة منظمات اقتصادية اسلامية ودولية للحصول على هذه البيانات والمعلومات كالبنك الاسلامى للتنمية ومصارف اسلامية فى دول اسلامية آخرى والمركز الاسلامى لتنمية التجارة فى الدار البيضاء بالمغرب ومنظمات اقتصادية اسلامية آخرى ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف وغيره .

*** خطة الرسالة :**

لقد وضعت هذه الرسالة فى مقدمة وفصل تمهيدى وثلاثة أبواب وخاتمة . ففى الفصل التمهيدى استعرضت الخصائص الرئيسية لاقتصاديات الدول الاسلامية وذلك فى أربعة مباحث .

أما الباب الأول فكان دراسة تطبيقية عن التجارة الخارجية للدول الاسلامية عن الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ ( ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م ) وتناولت الدراسة فى هذا الباب تطور التجارة الخارجية للدول الاسلامية ومكانتها فى التجارة الدولية والتركيب السلعى لها والتبادل التجارى فيما بينها ومن ثم بينها وبين دول العالم الخارجى .

أما الباب الثانى فكان عن وضع التبادل التجارى بين الدول الاسلامية وعوائق تنميته وتناول الفصل الأول منه أهمية التعاون الاقتصادى من الوجهة الاسلامية ، وناقش الفصل الثانى الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى بين الدول الاسلامية وذلك فى مبحثين الأول منهما خصص لدراسة الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى على مستوى الدول الاسلامية ككل والمبحث الثانى لدراسة هذه الوسائل على المستوى الاقليمى ( الخليجى والعربى ) أما الفصل الثالث من هذا الباب فتناول دراسة عوائق تنمية التبادل التجارى البينى .

وناقش الباب الثالث الوسائل الكفيلة بتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية فى ثلاثة فصول يتعلق الفصل الأول منه بالوسائل فى الأجل القصير والثانى بالوسائل فى الأجل الطويل أما الفصل الثالث والأخير فهو يتعلق بدور المصارف الاسلامية فى تنشيط التبادل التجارى البينى .

أما الخاتمة فقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات .

# فصل تمهيدي

## الخصائص الرئيسية لإقتصاديات الدول الإسلامية

المبحث الأول : التخصص في إنتاج المواد الأولية

المبحث الثاني : تخلف الصناعة في الدول الإسلامية

المبحث الثالث : مدى وفرة عرض القوى العاملة

المبحث الرابع : التبعية الإقتصادية

* مقدمـــة :-

عندما نتكلم عن الخصائص الرئيسية لاقتصاديات الدول الاسلامية فــان هذا بالطبع لايعنى حصر تلك الخصائص لكل دولة بمفردها لكافة الدول الاسلامية فانه بلا شك يوجد بعض الاختلافات الخاصة التى تميز اقتصاد كل دولة عــن الأخرى وعلى الرغم من وجود بعض تلك الاختلافات الا أن اقتصاديات الـــدول الاسلامية غالبا ماتشترك فى خصائص رئيسية .

ونحن بصدد هذا الفصل التمهيدى سنتطرق الى ابرز تلك الخصائص التى لها صلة مباشرة بموضوع البحث أكثر من غيرها ونستعرضها فى أربعة مباحث:

المبحــث الأول :

يتعلق بالتخصص فى انتاج المواد الأولية وتحته مطلبان :

المطلب الأول :

عن مساهمة القطاع الأولى فى الناتج المحلى الأجمالى .

المطلب الثانى :

ويتعلق بحجم القوى العاملة فى القطاع الأولى ( نسبة عـــدد العاملين بهذا القطاع الى القوة العامله فى الاقتصاد القومى ) .

المبحث الثانى :

ويستعرض تخلف الصناعة فى الدول الاسلامية . وسيكون الكلام فى هـــذا المبحث فى مطلبين :

المطلب الأول :

عن الصناعات التحويلية ومساهمتها فى اجمالى الناتج المحلى.

المطلب الثانى :

عن خصائص الصناعة فى الدول الاسلامية .

وفى المبحث الثالث : نستعرض القوى العامله ، وفى هذا المبحث سنصنف الدول الاسلامية الى مجموعتين :

(أ) مجموعة الدول المستوردة لعنصر العمل ( نقص عرض العمل ) .

(ب) ومجموعة الدول المصدرة لعنصر العمل ( فائض عرض العمل ) .

وأخيرا فى المبحث الرابع نتعرض لموضوع التبعية الاقتصادية للخارج ويحتوى على تمهيد عن مفهوم التبعية الاقتصادية للخارج .

ويتعلق المطلب الأول : بمظاهر التبعية الاقتصادية فى التصدير .

و المطلب الثانى :بمظاهر التبعية الاقتصادية فى الاستيراد .



## المبحث الأول

## التخصص فى انتاج المواد الأولية

من المعترف به أن النشاط الاقتصادى لأية دولة يتكون من ثلاثة قطاعات رئيسية هى القطاع الأولى وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات .

ومن دراسة اقتصاديات الدول الاسلامية تبين أنه يسيطر عليها قطاع الانتاج الأولى[1] وقطاع الخدمات .

ويمكن بيان ذلك بأكثر من معيار ومن أهمها المعياران الآتيان :

(١) مساهمة الانتاج الأولى فى الناتج المحلى الاجمالى .

(٢) حجم القوة العاملة فيه .

**أولا : مساهمة الانتاج الأولى فى الناتج المحلى الاجمالى :**

يكاد يكون هناك توافق فى الرأى بين العديد من الاقتصاديين[2] بأن قطاع الانتاج الأولى مايزال يشكل الجزء الأكبر من الناتج المحلى الاجمالى لغالبية الدول النامية ويعتبر النشاط الرئيسى فيها .

ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح فى اقتصاديات الدول الاسلامية من خلال البيانات الوارده فى الجدول ( ١ ) والذى منه يتبين أن عددا كبيرا من

---

(١) تشمل المنتجات الأولية بناء على التصنيف النمطى للتجارة الدولية ( ) المنتجات الزراعية والمواد الخام والوقود .

انظر : د. جون هدسون ، مارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة د.طه عبدالله منصور ،د.محمد عبدالصبور ، دارالمريخ للنشر ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م ، ص ٦٥٧ .

(٢) د.محمد عبدالعزيز عجمية ،د.عبدالرحمن يسرى ،التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ،١٩٧٩ م ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

- د. رمزى على ابراهيم سلامه ، اقتصاديات التنمية ،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،١٩٨٦ م ،ص ٨٣ .

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الاونكتاد ) ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية : التقييم وخيارات السياسة العامة ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٧ م ، ص ٩٦ .

الجـــدول ( ١ )

أهمية القطاع الاولى فى الدول الاسلامية والدول المتقدمة

| نصيب القطاع الأولى فى الناتج المحلى الاجمالـــــى | الدول الأسلامية [١] عدد الـــدول | الدول [٢] المتقدمة |
|---|---|---|
| اكثر من ٥٠ | ٢١ | – |
| ٤٠ – ٥٠ | ٦ | – |
| ٣٠ – ٤٠ | ٦ | – |
| ٢٠ – ٣٠ | ٤ | ١ |
| ١٠ – ٢٠ | – | ٦ |
| أقل مـن ١٠ | – | ١٥ |
| المجمــــــوع | ٣٧ | ٢١ |

المصدر :

(١) الاحصائيات المتعلقة بالدول الاسلامية تم استخراجها من الجدول رقــم ( ٢ ) من هذا الفصل وهى تتعلق بعام ١٩٨٥ ٠

(٢) احصائيات الدول المتقدمة : من مؤتمر الامم المتحدة للتجـــــارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، ١٩٨٧ ،ص ٩٧، وهى تتعلق بعام ١٩٨٣ م ٠

الدول الاسلامية ( احدى وعشرين ) تجاوز فيها نصيب الانتاج الأولى ٥٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٥ م ، مقارنة بأقل من نسبة ١٠٪ فى غالبية الدول المتقدمة .

والدول الاسلامية المعنية بذلك هى كل من بنغلاديش ، بروكينافاسو ، مالى ، النيجر ، بنين ، الصومال ، غينيا ، بورناى ، تشاد ، ليبيا ، السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحده ، عمان ، سيراليون ، موريتانيا ، قطر ، نيجيريا ، العراق ، ، اوغندا وغانا .[1]

ويمثل الانتاج الأولى مابين ٤٠ - ٥٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى لست دول اسلامية أخرى [2] هى الجابون ، الجزائر ، الكاميرون ، اندونيسيا ، اليمن الشمالى ، باكستان[1] ، فى الوقت الذى ساهم فيه الانتاج الأولى بنسبة تتراوح مابين ٣٠ و ٤٠ ٪ لست دول اسلامية [1] هى ماليزيا ، تونس ، المغرب ، السودان ، السنغال ، سورية [2]. وآخيرا يتضح أن نصيب الانتاج الأولى من الناتج المحلى الاجمالى لاربع دول متبقية يتراوح مابين ٢٠ - ٣٠ ٪ [1] وهى الاردن ، تركيا ، مصر ، اليمن الجنوبى .[2]

وعلى الرغم من أن غالبية الدول الاسلامية اتصفت بالتخصص فى الانتاج الاولى الا أنه من الملاحظ أن نوعية هذا التخصص تختلف من مجموعة لأخرى وذلك حسب نوعية السلعة الأولية التى تنتجها الدولة ويمكن فى هذه الحالة تصنيف الدول الاسلامية الى مجموعتين :

---

(١) أنظر الجدول ( ٢ )
(٢) انظر الجدول ( ١ )

الجدول رقم ( ٢ )

أهمية القطاع الأولى فى الدول الاسلامية فى ١٩٨٥ م

| الدولة | (١) نصيب القطاع الأولى في الناتج المحلى الاجمالى | (٢) نصيب الصناعات التحويليه | (٣) نصيب قطاع الخدمات |
|---|---|---|---|
| بنغلاديش | ٥٦ | ٨ | ٣٦ |
| بروكينافاسو | ٦٧ | ٠٠ | ٣٣ |
| مالى | ٥٦ | ٧ | ٣٧ |
| النيجر | ٥٩ | ٤ | ٣٧ |
| بنين | ٦٠ | ٤ | ٣٦ |
| الصومال | ٦٠ | ٦ | ٣٤ |
| غينيا | ٦٠ | ٢ | ٣٨ |
| سيراليون | ٥٢ | ٦ | ٤٢ |
| بروناى (١٩٨١) | ٧١ | ١٠ | ١٩ |
| تشاد (١٩٨٢) | ٦٤ | ٠٠ | ٢٩ |
| موريتانيا | ٥٣ | ٠٠ | ٤٧ |
| نيجيريا | ٥٩ | ٩ | ٣٢ |
| ليبيا | ٥٦ | ٥ | ٣٩ |
| السعودية | ٥١ | ٨ | ٤١ |
| الكويت | ٥١ | ٨ | ٤١ |
| الامارات | ٥٨ | ١٠ | ٣٢ |
| عمان | ٥٩ | ٣ | ٣٨ |
| العراق (١٩٨٠) | ٥٣ | ٧ | ٤٠ |
| قطر (١٩٨٢) | ٥٥ | ٥ | ٤٠ |
| الجابون | ٤٩ | ٦ | ٤٥ |
| اوغندا (١٩٨) | ٨٢ | ٤ | ١٤ |

تابع جدول رقم ( ٢ )

| | (١) نصيب القطاع الاولى فى الناتج المحلى الاجمالى (بالنسبة المئوية ) | (٢) نصيب الصناعات التحويلية | (٣) نصيب قطاع الخدمات |
|---|---|---|---|
| غانا (١٩٨٤)(٤) | ٥٦ | ٥ | ٣٩ |
| الجزائر | ٤٦ | ١١ | ٤٣ |
| سورية (١٩٨٤ | ٣١ | ٨ | ٦١ |
| الكاميرون | ٤٦ | ١٢ | ٤٢ |
| اليمن الشمالى | ٤٣ | ٧ | ٥٠ |
| اندونيسيا | ٤٥ | ١٤ | ٤١ |
| باكستان | ٤٠ | ٢٠ | ٤٧ |
| ماليزيا (١٩٨٤)(٤) | ٣٧ | ١٩ | ٤٤ |
| تونس | ٣٧ | ١٤ | ٤٩ |
| المغرب | ٣٣ | ١٧ | ٥٠ |
| السودان | ٣٤ | ٩ | ٥٧ |
| السنغال | ٣٠ | ١٨ | ٥٢ |
| مصر ( ١٩٨٢ ) | ٢٧ | ٢٧ | ٤٦ |
| اليمن الجنوبى(١٩٨٢) | ٢٥ | ١٤ | ٦١ |
| تركيا | ٢٩ | ٢٥ | ٤٦ |
| الاردن | ٢٤ | ١٢ | ٦٤ |

(١) تم استخراج هذه النسب من الجدولين ٤ ، ٦ .

(٢) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، أنقره ،مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، عدد مزدوج ، ٢٧ — ٢٨ يوليو ، ديسمبر ، ١٩٨٦ م ، ص ١٠٦ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١٠٨ .

(٤) احصائيات ماليزيا ،غانا ،من تقرير عن التنمية فى العالم ،١٩٨٦ ،البنك الدولى ،جدول(٣) ص ٢١٨ .

المجموعة الأولى :

يحتل فيها القطاع الزراعى نسبة هامة فى توليد الناتج المحلى الاجمالى ويليه قطاع الخدمات وبالتالى تمثل تلك القطاعات نسبة هامه من نشاطها الاقتصادى كما هو الحال فى بنغلاديش ، بنين ، بروكينا فاسو، تشاد ، غينيا ، مالى ، النيجر ، سيراليون ، الصومال وغانا . ( الجدول ٣ ) .

وكمثال على ذلك بلغت مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى فى بنغلاديش ٥٠٪ من اجمالى الناتج المحلى ، وفى الصومال ٥٨٪ وفى بنين ٤٨ ٪ فى عام ١٩٨٥ م .

بينما نجد أن نصيب قطاع الخدمات فى كل من بنغلاديش والصومال وبنين كان فى عام ١٩٨٥ ٣٦٪ ، ٣٤ ٪ ، ٣٦٪ على التوالى [١]. فى حين لاتسهم الصناعة الا بنسبة ١٤٪ فى بنغلاديش و ١٦ ٪ فى بنين و ٩٪ فى الصومال .[٢]

المجموعة الثانية :

يمثل فيها القطاع الصناعى [٣] نسبة هامة من ناتجها الاجمالى ويليه قطاع الخدمات ، كالجزائر وليبيا والكويت وسلطنة عمان وقطر، والسعودية ، الامارات ، العراق ، بروناى ، الجابون [٤].

---

(١) انظر الجدول ( ٤ ) .
(٢) انظر الجدول ( ٥ ) .
(٣) تعود ضخامة نسب القطاع الصناعى لهذه الدول نظرا لارتفاع مساهمة الصناعات الاستخراجية ( استخراج النفط ) فى الناتج المحلى الاجمالى حيث أن مساهمة الصناعات التحويلية لهذه الدول ضئيلة للغاية . كما سيأتى بيان ذلك فى الصفحة (     ) .
(٤) انظر جدول ( ٥ ) .

الجـــــدول رقــم ( ٣ )

حصة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالـــى ( ٪ ) فى الدول الاسلامية فى الفتــرة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م [١]

[٢]

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٦٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | ٩ر٠ | ٨ر٠ | ٧ر٠ | ٧ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | – | – | ٨ر٠ |
| بنغلاديش | ٥٣ر٠ | ٥٩ر٠ | ٥٠ر١ | ٥٥ر٥ | ٥٤ر٠ | ٥٣ر٠ | ٤٩ر٠ | ٤٧ر١ | ٤٨ر٤ | ٤٨ر١ | ٥٠ر٠ |
| بنين | ٣٥ر٠ | ٤٠ر٠ | ٤٠ر٠ | ٤٤ر٠ | ٤٣ر٠ | ٤٣ر٠ | ٤٤ر٠ | ٤٤ر٠ | ٣٩ر٠ | – | ٤٨ر٠ |
| بروناى | – | ١ر١ | ١ر٠ | ١ر١ | ٠ر٩ | ٠ر٦ | ١ر٠ | – | – | – | – |
| بوركينافاسو | ٤٠ر٠ | ٣٤ر٠ | ٣٧ر٠ | ٣٥ر٠ | ٣٧ر٠ | ٤٠ر٠ | ٤١ر٠ | ٤١ر٠ | ٤١ر٠ | – | ٤٥ر٠ |
| الكاميرون | ٣٤ر٠ | ٣٣ر٠ | ٣٢ر٠ | ٣٢ر٠ | ٣٠ر٠ | ٢٩ر٠ | ٢٩ر٠ | ٢٧ر٠ | ٢٣ر٥ | – | ٢١ر٠ |
| تشاد | ٤١ر٠ | ٣٨ر٠ | ٤١ر٠ | ٥٢ر٠ | ٧٠ر٠ | ٥٧ر٠ | ٦٠ر٠ | ٦٤ر٠ | – | – | – |
| مصر | ٢٨ر٠ | ٢٩ر٠ | ٢٥ر٠ | ٢٣ر٠ | ٢٢ر٠ | ٢٣ر٠ | ٢١ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢٠ر٠ | – | – |
| الجابون | ٩ر٠ | ٨ر٠ | ٦ر٠ | ٧ر٠ | ٥ر٠ | – | – | – | – | – | – |
| غينيا | – | ٤٣ر٠ | – | ٣٢ر٠ | ٤١ر٠ | ٣٧ر٠ | ٣٧ر٠ | ٤١ر٠ | ٣٨ر٠ | – | ٤٠ |
| اندونيسيا | ٣١ر٧ | ٣٢ر٢ | ٣١ر١ | ٣٠ر٥ | ٢٨ر١ | ٢٤ر٨ | ٢٥ر٣ | ٢٦ر٣ | ٢٤ر٠ | ٢٤ر٩ | ٢٤ر٠ |
| ايران | ٩ر٠ | ٩ر٠ | ٩ر٠ | ١١ر٠ | ١٣ر٠ | ١٧ر٠ | – | – | – | – | – |
| العراق | ٧ر٠ | ٧ر٦ | ٨ر٠ | ٧ر٠ | ٥ر٠ | ٧ر٠ | – | – | – | – | – |
| الجماهيرية | ٢ر٠ | ٢ر١ | ١ر٧ | ٢ر١ | ٢ر٠ | ٢ر٠ | ٢ر٠ | ٢ر٠ | ٢ر٠ | – | ٤ر٠ |
| الاردن | ٨ر٠ | ٩ر٠ | ٨ر٠ | ٩ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٧ر٠ | ٨ر٠ | – | ٨ر٠ |
| الكويت | ٠ر٣ | ٠ر٣ | ٠ر٣ | ٠ر٣ | ٠ر٣ | ٠ر٢ | ٠ر٤ | ٠ر٥ | ٠ر٦ | ٠ر٦ | ١ر٠ |
| موريتانيا | ٢٥ر٠ | ٢٧ر٠ | ٢٥ر٠ | ٢٥ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢٢ر٠ | ٢٨ر٠ | ٢٩ر٠ | ٣٤ر٠ | – | ٢٩ر٠ |
| المالديف | – | – | – | ٣٧ر٤ | ٣٣ر٥ | ٣٢ر٩ | ٢٩ر٨ | – | – | – | – |
| مالى | – | ٣٨ر٠ | ٣٨ر٠ | ٣٧ر٠ | ٤٢ر٠ | ٤٢ر٠ | ٤٢ر٠ | ٤٣ر٠ | ٤٦ر٠ | – | ٥٠ر٠ |
| ماليزيا | – | ٢٩ر٠ | ٢٦ر٤ | ٢٥ر٢ | ٢٥ر٠ | ٢٤ر٠ | ٢٣ر٠ | ٢٣ر٠ | ٢١ر٠ | – | – |
| المغرب | ١٧ر٤ | ٢٠ر٠ | ١٦ر٤ | ١٩ر٠ | ١٨ر٠ | ١٨ر٠ | ١٤ر٠ | ١٨ر٠ | ١٧ر٠ | – | ١٨ر٠ |
| النيجر | ٤٩ر٠ | ٥١ر٠ | ٥٠ر٠ | ٤٥ر٠ | ٤١ر٠ | ٣٨ر٣ | ٤٤ر٩ | ٣٥ر٠ | ٣٣ر٦ | – | ٤٧ر٠ |
| عمان | ٣ر٠ | ٢ر١ | ٢ر٥ | ٣ر٢ | ٣ر١ | ٢ر٦ | ٢ر٥ | ٢ر٥ | ٢ر٩ | ٢ر٩ | ٢ر٧ |
| باكستان | ٢٩ر٠ | ٢٣ر٠ | ٣١ر٠ | ٣٠ر٤ | ٢٩ر٥ | ٢٩ر٠ | ٢٨ر٨ | ٢٧ر٨ | ٢٤ر٧ | ٢٥ر٦ | ٢٤ر٩ |
| قطر | ١ر٠ | – | – | ١ر٠ | ٠ر٦ | ٠ر٥ | ٠ر٥ | ٠ر٧ | – | – | – |
| السعودية | ١ر٠ | ١ر٠ | ١ر٧ | ١ر٧ | ١ر٢ | ١ر٠ | ١ر٠ | ١ر٠ | ٢ر٠ | – | ٣ر٠ |
| السنغال | ٣٠ر٠ | ٢٨ر٠ | ٢٧ر٠ | ٢٣ر٠ | ٢٤ر٠ | ١٩ر٠ | ١٨ر٠ | ٢٢ر٠ | ٢٠ر٥ | – | ١٩ر٠ |
| سيراليون | ٣٦ر٠ | ٣٨ر٠ | ٣٦ر٠ | ٣٣ر٠ | ٣٢ر٠ | ٣١ر٠ | ٣١ر٠ | ٣٢ر٠ | ٣٢ر٠ | – | ٤٤ر٠ |
| الصومال | – | ٣١ر٠ | ٥٠ر٤ | ٤٧ر٣ | ٤١ر٠ | ٤٠ر٧ | ٤٣ر٠ | – | ٥٠ر٠ | – | ٥٨ر٠ |
| السودان | ٣٤ر٠ | ٣٥ر٠ | ٣٦ر٠ | ٣٤ر٠ | ٣٤ر٢ | ٣٨ر٠ | ٣٨ر٠ | ٣٦ر٠ | ٣٤ر٠ | – | ٣٦ر٠ |
| سورية | ١٨ر٠ | ١٩ر٠ | ١٨ر٠ | ٢١ر٠ | ١٧ر٠ | ٢٠ر٠ | ١٩ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢١ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢٢ر٠ |
| تونس | – | ٢٣ر٨ | ٢١ر٦ | ٢١ر٠ | ١٩ر٠ | ١٨ر٨ | ١٧ر٨ | ١٧ر٤ | ١٦ر٦ | ١٧ر٨ | ٢٠ر١ |
| تركيا | ٢٦ر٨ | ٢٧ر٣ | ٢٦ر٠ | ٢٤ر٠ | ٢٢ر٠ | ٢١ر٠ | ٢١ر٠ | ٢٠ر٠ | ١٨ر٨ | ١٨ر٩ | ١٧ر٤ |
| الامارات | ١ر٠ | ١ر٠ | ١ر٠ | ١ر٠ | ٠ر٩ | ٠ر٨ | ١ر٠ | – | ١ر٠ | – | ١ر٠ |
| اوغندا | ٧٢ر٠ | ٣٧ر٠ | ٥٥ر٠ | ٥٧ر٠ | ٥٥ر٠ | ٧٦ر٠ | ٧٥ر٠ | ٨٢ر٠ | – | – | – |
| اليمن الشمالى | ٤١ر٠ | – | ٣٥ر٠ | ٣٥ر٠ | ٢٩ر٠ | ٢٨ر٠ | ٢٧ر٤ | ٢٣ر٨ | ٢٠ر٢ | – | ٣٤ر٠ |
| اليمن الجنوبى | ١٩ر٠ | ٢٣ر٠ | ٢٤ر٠ | ١٣ر٠ | ١٣ر٠ | ١٠ر٠ | ١٣ر٠ | ١٢ر٠ | – | – | – |
| غانا (٣) | – | – | – | – | – | – | – | – | – | ٥٢ر٠ | – |
| نيجيريا | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | ٣٦ر٠ |

(١) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، انقره ، مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، عدد مزدوج ٢٧ – ٢٨ ، يوليو / ديسمبر ١٩٨٦ م ، ص ١٠٤ .

(٢) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ م ، جدول (٣) ، ص ٢٢٤ .

(٣) المرجع نفسه ، جدول (٣) ، ص ٢١٨ .

الجـــــدول رقـــم ( ٤ )

حصة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى ( ٪ ) فى الدول الاسلامية فى الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥م (١) (٢)

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٦٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | ٥٣ر٠ | ٣٦ر٠ | ٥٨ر٠ | ٥٧ر٠ | ٥٣ر٠ | ٣٧ر٠ | ٣٩ر٠ | ٣٩ر٠ | ٤٠ر٠ | — | ٤٣ر٠ |
| بنغلاديش | ٣٩ر٠ | ٤٠ر١ | ٣٦ر١ | ٣٨ر٠ | ٣٩ر٩ | ٤٣ر٥ | ٤٤ر٤ | ٤٣ر٢ | ٤٢ر٨ | ٤٣ر١ | ٣٦ر٠ |
| بنين | ٥٥ر٠ | ٥٢ر٠ | ٥٢ر٠ | ٤٩ر٠ | ٤٥ر٠ | ٤٥ر٠ | ٤٣ر٠ | ٤٣ر٠ | ٤٧ر٠ | — | ٣٦ر٠ |
| بروناى | — | — | — | — | ١٧ر٠ | ١٦ر٠ | ١٩ر٠ | — | — | — | — |
| بوركينافاسو | ٤٧ر٠ | ٤٧ر٠ | ٥٠ر٠ | ٥٢ر٠ | ٥١ر٠ | ٤٢ر٠ | ٤٣ر٠ | ٤٢ر٠ | ٤٠ر٠ | — | ٣٣ر٠ |
| الكاميرون | ٥٤ر٠ | ٤٧ر٠ | ٤٧ر٠ | ٥٢ر٠ | ٥٦ر٠ | ٥٤ر٠ | ٥٢ر٠ | ٤٢ر٠ | ٤٤ر٥ | — | ٤٢ر٠ |
| تشاد | ٤٦ر٠ | ٤٨ر٠ | ٤٢ر٠ | ٣٥ر٠ | ١٩ر٠ | ٣٨ر٠ | — | ٢٩ر٠ | — | — | — |
| مصر | ٥١ر٠ | ٤١ر٠ | ٥٥ر٠ | ٥٦ر٠ | ٥٠ر٠ | ٤٢ر٠ | ٤١ر٠ | ٤٦ر٠ | ٤٧ر٠ | — | ٤٩ر٠ |
| الجابون | ٤٤ر٠ | — | ٥١ر٠ | ٤٦ر٠ | ٤٥ر٠ | — | — | — | — | — | — |
| غينيا | — | ٢٤ر٠ | — | ٢٧ر٠ | ٣٣ر٠ | ٣٠ر٠ | ٣٠ر٠ | ٣٦ر٠ | ٣٩ر٠ | — | ٣٨ر٠ |
| اندونيسيا | ٣٩ر٨ | ٤٠ر٥ | ٤٠ر٠ | ٤١ر٩ | ٣٩ر٨ | ٣٧ر٩ | ٣٩ر٩ | ٤١ر٢ | ٤٥ر٢ | ٤٥ر٤ | ٤١ر٠ |
| ايران | ٤١ر٥ | ٣٢ر٠ | ٣٥ر٠ | ٥٥ر٠ | ٥١ر٠ | ٦١ر٠ | — | — | — | — | — |
| العراق | ٣٠ر٠ | ٢٦ر٠ | ٢٣ر٠ | ٤٢ر٠ | ٣١ر٠ | ٤٠ر٠ | — | — | — | — | — |
| الجماهيرية | ٤٣ر٠ | ٣٧ر٤ | ٣٦ر٨ | ٤٣ر٠ | ٣٧ر٠ | ٣٢ر٠ | ٤٢ر٠ | ٣٠ر٠ | — | — | ٣٩ر٠ |
| الاردن | ٧٣ر٠ | ٧٤ر٠ | ٧٦ر٠ | ٧٦ر٠ | ٧٧ر٠ | ٧٦ر٠ | ٧٥ر٠ | ٦٤ر٠ | ٦١ر٠ | — | ٦٤ر٠ |
| الكويت | ٢٣ر٣ | ٢٧ر٥ | ٣٢ر٠ | ٣٣ر٢ | ٢٥ر٢ | ٢٥ر٦ | ٣٣ر٠ | ٤٤ر١ | ٤٢ر٧ | ٤٦ر٦ | ٤١ر٠ |
| موريتانيا | ٥١ر٠ | ٤٩ر٠ | ٣٧ر٠ | ٥٩ر٠ | ٦٣ر٠ | ٥٩ر٠ | ٤٨ر٠ | ٤٦ر٠ | ٤٥ر٠ | — | ٤٧ر٠ |
| المالديف | — | — | — | ٤٨ر٩ | ٥٠ر٠ | ٥٤ر٦ | ٥٣ر٩ | ٥٤ر٣ | — | — | — |
| مالى | — | ٤٥ر٠ | ٤٥ر٠ | ٤٥ر٠ | ٤٧ر٠ | ٤٨ر٠ | ٤٧ر٠ | ٤٧ر٠ | ٤٣ر٠ | — | ٣٧ر٠ |
| ماليزيا | — | ٤١ر٠ | ٣٨ر٠ | ٣٩ر١ | ٣٩ر١ | ٤٠ر٠ | ٤١ر٠ | — | ٤٢ر٠ | ٤٣ر٠ | — |
| المغرب | ٥٤ر٠ | ٤٨ر٠ | ٤٨ر٠ | ٥٠ر٠ | ٥٧ر٠ | ٥٧ر٠ | ٦٣ر٠ | ٥١ر٠ | ٥١ر٠ | — | ٥٠ر٠ |
| النيجر | ٣٧ر٠ | ٣٥ر٠ | ٣٦ر٠ | ٣٢ر٤ | ٣١ر١ | ٣١ر١ | ٣٩ر٢ | ٣٣ر٠ | ٣٤ر٠ | — | ٣٧ر٠ |
| عمان | ٢٩ر٠ | ٣٩ر٦ | ٤١ر٣ | ٤٤ر٧ | ٤١ر١ | ٣٥ر٤ | ٣٨ر٣ | ٤٢ر٦ | ٤٥ر١ | ٤٧ر٤ | ٤٦ر٢ |
| باكستان | ٥٤ر٠ | ٥٠ر٦ | ٥١ر٤ | ٥٣ر٣ | ٥٣ر٥ | ٥٣ر٢ | ٥٣ر٣ | ٥٤ر٠ | ٥٥ر٨ | ٥٥ر١ | ٥٥ر٢ |
| قطر | ٢٨ر٠ | — | — | ٤٠ر٠ | ٣٠ر٩ | ٢٩ر٤ | ٣١ر٢ | ٤٠ر٧ | — | — | — |
| السعودية | ١٥ر٧ | ١٨ر٢ | ٢٢ر٤ | ٢٥ر٦ | ٢٠ر١ | ١٧ر٦ | ٢٠ر٠ | ٢٢ر٠ | ٣٢ر٠ | — | ٤١ر٠ |
| السنغال | ٥٠ر٠ | ٤٨ر٠ | ٤٨ر٠ | ٤٩ر٠ | ٥٧ر٠ | ٥٥ر٠ | ٥٤ر٠ | ٥٣ر٠ | ٥٤ر٠ | — | ٥٢ر٠ |
| سيراليون | ٤٥ر٠ | ٤٥ر٠ | ٤١ر٠ | ٤٧ر٠ | ٤٩ر٠ | ٥٢ر٠ | ٤٩ر٠ | ٤٨ر٠ | ٤٨ر٠ | — | ٤٢ر٠ |
| الصومال | — | ٦١ر٠ | ٢٦ر٣ | ٢٩ر١ | ٣٢ر٣ | ٣٧ر١ | ٣٤ر٠ | — | ٣٩ر٠ | — | ٣٤ر٠ |
| السودان | ٥٦ر٠ | ٥٥ر٠ | ٥٥ر٠ | ٥٦ر٠ | ٤٧ر٣ | ٤٨ر٠ | ٤٨ر٠ | ٥٠ر٠ | ٥١ر٠ | — | ٥٧ر٠ |
| سورية | ٦٢ر٠ | ٦١ر٠ | ٦٢ر٠ | ٥٨ر٠ | ٦٢ر٠ | ٦٣ر٠ | ٦٠ر٠ | ٦١ر٠ | ٦٢ر٠ | ٦١ر٠ | ٥٧ر٠ |
| تونس | — | ٤٢ر٣ | ٤٣ر٠ | ٤٣ر٨ | ٤٢ر٦ | ٤١ر٠ | ٤٠ر٥ | ٤٢ر٢ | ٤٢ر٧ | ٤١ر٦ | ٤٩ر٠ |
| تركيا | ٤٦ر١ | ٤٦ر٤ | ٤٨ر١ | ٤٧ر٢ | ٤٨ر٢ | ٤٨ر١ | ٤٨ر١ | ٤٨ر٣ | ٤٨ر٣ | ٤٧ر٨ | ٤٩ر٨ |
| الامارات | ٣٠ر٠ | ٢٩ر٠ | ٣٥ر٠ | ٣٦ر٠ | ٣٩ر٧ | ٣٥ر١ | ٢٢ر٠ | — | ٣٤ر٠ | — | ٣٢ر٠ |
| اوغندا | ٢١ر٠ | ٢٠ر٠ | ٣٧ر٠ | ٣٦ر٠ | ٣٨ر٠ | ١٨ر٠ | ٢١ر٠ | ١٤ر٠ | — | — | — |
| اليمن الشمالى | ٥٣ر٠ | — | ٥١ر٠ | ٥١ر٠ | ٦٤ر٠ | ٦٤ر٠ | ٥٩ر٥ | ٦٣ر٢ | ٦٢ر٩ | — | ٥٠ر٠ |
| اليمن الجنوبى | ٦٩ر٠ | ٦١ر٠ | ٦٩ر٠ | ٧٢ر٠ | ٧٤ر٠ | ٧٧ر٠ | ٥٩ر٠ | ٦١ر٠ | — | — | — |
| غانا (٣) | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٣٩ر٠ | — |
| نيجيريا (٣) | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٣٢ر٠ |

(١) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، مجلة التعاون الاقتصادى، عدد مزدوج ٢٧ ، ٢٨ ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ ٠

(٢) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ م ، جدول ٣ ، ص ٢٢٤ ٠

(٣) المرجع نفسه ، جدول ٣ ، ص ٢١٨ ٠

## الجـــــدول رقـــم ( ٥ )

حصة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى ( ٪ ) فى الدول الاسلامية فى الفتـــرة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م [١]

(٢)

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٦٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | ٣٨ر٠ | ٣٩ر٠ | ٤١ر٠ | ٣٦ر٠ | ٤١ر٠ | ٥٧ر٠ | ٥٥ر٠ | ٥٥ر٠ | ٥٤ر٠ | – | ٤٨ر٠ |
| بنغلاديش | ٨ر٠ | ٨ر٠ | ٨ر | ٨ر٢ | ٧ر٢ | ٧ر١ | ٧ر٧ | ٧ر٧ | ٩ر٧ | ٨ر٨ | ١٤ر٠ |
| بنين | ١٠ر٠ | ٨ر٠ | ٨ر٠ | ٧ر٠ | ١٢ر٠ | ١٢ر٠ | ١٣ر٠ | ١٣ر٠ | ١٤ر٠ | – | ١٦ر٠ |
| بروناى | – | – | – | – | ٨٢ر٠ | ٨٣ر٠ | ٨٠ر٠ | – | – | – | – |
| بوركينافاسو | ١٣ر٠ | ١٩ر٠ | ١٣ر٠ | ١٣ر٠ | ١٢ر٠ | ١٨ر٠ | ١٦ر٠ | ١٦ر٠ | ١٩ر٠ | – | ٢٢ر٠ |
| الكاميرون | ١٢ر٠ | ١١ر٠ | ٢١ر٠ | ١٦ر٠ | ١٤ر٠ | ١٧ر٠ | ١٩ر٠ | ٣١ر٠ | ٣٢ر٠ | – | ٣٧ر٠ |
| تشاد | ١٣ر٠ | ١٤ر٠ | ١٧ر٠ | ١٣ر٠ | ١١ر٠ | ٥ر٠ | – | – | – | – | – |
| مصر | ٢١ر٠ | ٣٠ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢١ر٠ | ٢٢ر٠ | ٣٥ر٠ | ٣٨ر٠ | ٣٤ر٠ | ٣٣ر٠ | – | ٣١ر٠ |
| الجابون | ٤٧ر٠ | – | ٤٣ر٠ | ٤٧ر٠ | ٥٠ر٠ | – | – | – | – | – | – |
| غينيا | – | ٣٣ر٠ | ٤١ر٠ | ٢٦ر٠ | ٣٣ر٠ | ٣٣ر٠ | ٢٣ر٠ | – | – | – | ٢٢ر٠ |
| اندونيسيا | ٢٨ر٥ | ٢٨ر٣ | ٢٢ر٥ | ٢٧ر٦ | ٣٢ر١ | ٣٧ر٣ | ٣٤ر٨ | ٣٢ر٥ | ٣٠ر٨ | ٢٩ر٧ | ٣٦ر٠ |
| ايران | ٤٩ر٥ | ٤٨ر٠ | ٥٥ر٠ | ٣٤ر٠ | ٣٦ر٠ | ٢٢ر٠ | ٢١ر٧ | ٢٦ر٢ | ٢٢ر٠ | — | – |
| العراق | ٦٣ر٠ | ٦٦ر٠ | ٦٩ر٠ | ٥١ر٠ | ٦٤ر٠ | ٥٣ر٠ | – | – | – | – | – |
| الجماهيرية | ٥٥ر٠ | ٦٢ر٦ | ٦١ر٥ | ٥٤ر٩ | ٦١ر٠ | ٦٦ر٠ | ٥٦ر٠ | ٦٨ر٠ | ٦٤ر٠ | – | ٥٧ر٠ |
| الاردن | ١٩ر٠ | ١٦ر٧ | ١٦ر٠ | ١٦ر٠ | ١٧ر٢ | ١٨ر٤ | ١٨ر٥ | ٢٩ر٠ | ٣١ر٠ | – | ٢٨ر٠ |
| الكويت | ٧٦ر٤ | ٧٢ر٢ | ٦٧ر٧ | ٦٦ر٥ | ٧٤ر٦ | ٧٤ر٢ | ٦٦ر٦ | ٥٥ر٤ | ٥٦ر٨ | ٥٢ر٨ | ٥٨ر٠ |
| موريتانيا | ٢٤ر٠ | ٢٤ر٠ | ٣٧ر٠ | ١٦ر٠ | ١٧ر٠ | ١٩ر٠ | ٢٤ر٠ | ٢٥ر٠ | ٢١ر٠ | – | ٢٥ر٠ |
| المالديف | – | – | – | ١٣ر٧ | ١٦ر٢ | ١٢ر٥ | ١٥ر٢ | ١٥ر٩ | – | – | – |
| مالى | – | ١٧ر٠ | ١٧ر٠ | ١٨ر٠ | ١٠ر٠ | ١٠ر٠ | ١١ر٠ | ١٠ر٠ | ١١ر٠ | – | ١٣ر٠ |
| ماليزيا | – | ٣٠ر٠ | ٢٩ر٠ | ٣٢ر٠ | ٣٣ر٠ | ٣٧ر٠ | ٣٦ر٠ | ٣٠ر٠ | ٣٦ر٠ | – | – |
| المغرب | ٢٨ر٦ | ٢٤ر٦ | ٢٣ر٢ | ٢٣ر٢ | ٢٤ر٧ | ٢٥ر٣ | ٢٣ر٠ | ٣١ر٠ | ٢٣ر٠ | – | ٣٢ر٠ |
| النيجر | ١٤ر٠ | ١٤ر٠ | ١٤ر٠ | ٢٢ر٧ | ٢٨ر٣ | ٣٠ر٦ | ٣٩ر٧ | ٣٢ر٠ | ٤٢ر٤ | – | ١٦ر٠ |
| عمان | ٦٨ر٠ | ٥٩ر٠ | ٥٧ر٠ | ٥٣ر١ | ٥٦ر٧ | ٦٢ر٨ | ٦٠ر٤ | ٥٦ر٠ | ٥٣ر٠ | ٥٠ر٦ | ٥١ر١ |
| باكستان | ١٧ر٠ | ١٧ر٦ | ١٧ر٥ | ١٦ر٣ | ١٧ر٠ | ١٧ر٨ | ١٧ر٩ | ١٨ر٢ | ١٩ر٥ | ١٩ر٣ | ١٩ر٩ |
| قطر | ٧١ر٠ | – | – | ٥٩ر٠ | ٦٨ر٦ | ٧٠ر١ | ٦٨ر٣ | ٥٨ر٦ | – | – | – |
| السعودية | ٨٣ر٣ | ٧٩ر٨ | ٧٥ر٢ | ٧١ر٧ | ٧٨ر٢ | ٨٠ر٨ | ٧٨ر٠ | ٧٧ر٠ | ٦٦ر٠ | – | ٥٦ر٠ |
| السنغال | ٢٠ر٠ | ٢٤ر٠ | ٢٤ر٠ | ٢٠ر٠ | ١٩ر٠ | ٢٤ر٠ | ٢٦ر٠ | ٢٥ر٠ | ٢٥ر٥ | – | ٢٩ر٠ |
| سيراليون | ١٩ر٠ | ١٧ر٠ | ١٧ر٠ | ٢٠ر٠ | ١٩ر٠ | ١٧ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢٠ر٠ | – | ١٤ر٠ |
| الصومال | – | ٨ر٠ | ١٥ر٥ | ١١ر١ | ١٢ر٦ | ١٢ر٩ | ١١ر٧ | – | ١١ر٠ | – | ٩ر٠ |
| السودان | ١٠ر٠ | ١٠ر٠ | ٩ر٠ | ١٠ر٠ | ١٤ر٠ | ١٤ر٠ | ١٤ر٠ | ١٤ر٠ | ١٥ر٠ | – | ١٨ر٠ |
| سورية | ٢٠ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢١ر٠ | ٢١ر٠ | ١٨ر٠ | ٢١ر٠ | ١٩ر٠ | ١٧ر٠ | ١٩ر٠ | ٢١ر٠ |
| تونس | – | ٣٣ر٩ | ٣٥ر٤ | ٣٥ر٢ | ٣٨ر٤ | ٤٠ر٢ | ٤١ر٧ | ٤٠ر٥ | ٤٠ر٧ | ٤٠ر٦ | ٣٨ر٩ |
| تركيا | ٢١ر٠ | ٢١ر٠ | ٢١ر٠ | ٢٣ر٠ | ٢٤ر٠ | ٢٥ر٠ | ٢٧ر٠ | ٢٨ر٠ | ٢٩ر٦ | ٣٠ر٤ | ٣٢ر٨ |
| الامارات | ٦٩ر٠ | ٧٠ر٠ | ٦٤ر٠ | ٦٣ر٣ | ٦٨ر٣ | ٦٨ر٠ | ٦٨ر٠ | ٦٠ر٠ | ٦٥ر٠ | – | ٦٧ر٠ |
| اوغندا | ٧ر٠ | ٧ر٠ | ٨ر٠ | ٧ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٤ر٠ | ٤ر٠ | – | – | – |
| اليمن الشمالى | ٦ر٠ | – | ١٤ر٠ | ١٤ر٠ | ٧ر٠ | ٨ر٠ | ١٦ر٣ | ١٦ر١ | ١٥ر٩ | – | ١٦ر٠ |
| اليمن الجنوبى | ١٢ر٠ | ١٦ر٠ | ٧ر٠ | ١٥ر٠ | ١٣ر٠ | ١٣ر٠ | ٢٨ر٠ | ٢٧ر٠ | – | – | – |
| غانا (٣) | – | – | – | – | – | – | – | – | – | ٩ر٠ | – |
| نيجيريا (٣) | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | ٣٢ر٠ |

(١) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، مجلة التعاون الاقتصادى ، عدد مزدوج ٢٧ ، ٢٨ ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

(٢) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، جدول ٣ ، ص ٢٢٤ .

(٣) المرجع نفسه ، جدول ٣ ، ص ٢١٨ .

وكمثال على ذلك تسهم الصناعة بدولة الامارات بنسبة ٦٧٪ مقارنة بنصيب قطاع الخدمات البالغ نسبته ٣٢٪ فى حين لاتسهم الزراعة الا بنسبة ١ ٪ وذلك فى عام ١٩٨٥ • وكذلك نجد أن نصيب القطاع الصناعى فى ليبيا يبلغ نحو ٥٧٪ من اجمالى الناتج المحلى فى حين تمثل نسبة قطاعى الخدمات والزراعة ٣٩ ٪ و ٤ ٪ على التوالى فى عام ١٩٨٥ م •

## ثانيا : حجم القوة العاملة فى الانتاج الأولى :

يعتبر الانتاج الاولى لاسيما القطاع الزراعى أهم القطاعات الرئيسية فى النشاط الاقتصادى من حيث استيعابه لأكبر نسبة من القوة العاملة لغالبية الدول الاسلامية [(١)]. وقد يعزى ذلك لكون الانتاج الاولى لايتطلب سوى قدر يسير من رأس المال العينى والخبرات الفنية مع قلة فرص العمل خارج هذا القطاع ، ومن ثم لامناص من أن يستأثر الانتاج الأولى بالنصيب الأكبر من حجم القوة العاملة فى الدول النامية •[(٢)]

وعلى الرغم من الاكتشافات النفطية واتجاه بعض الدول الاسلامية نحو التصنيع وزيادة الدخول فى الدول النفطية فمازال الانتاج الأولى وبالذات القطاع الزراعى يستأثر بالشطر الأعظم من القوة العاملة •[(٣)]

ويمكن ملاحظة هذه الحقيقة من خلال الجدول ( ٦ ) الذى يبرز ارتفاع

---

(١) د• عبدالعليم عبدالرحمن خضر ،صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادى بين بلدان العالم الاسلامى ،عالم المعرفة ،جده ،ط ١ ،١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ١٣•

– د • محمد عبدالمنعم عفر ،التخطيط والتنمية فى الاسلام ،دارالبيان العربى ،جده ،١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ٦٩ •

(٢) د• رمزى على سلامة ، اقتصاديات التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ م ، ص ٨٥ •

– د• محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ م ، ص ٣٠ •

(٣) د• يونس أحمد البطريق ، الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ٢٢٧ •

الجـــــدول ( ٦ )

توزيع القوة العاملة بين القطاعات الاقتصادية فى عـام ١٩٨١م

| النسبة المئوية للقوى العاملة فى | قطــاع الزراعــة | قطــاع الصناعــة | قطــاع الخدمــات |
|---|---|---|---|
| ٪ | عدد الدول | عدد الدول | عدد الدول |
| اكثر من ـ ٥٠ ٪ | ٢١ | – | ٣ |
| ٤٠ – ٥٠ | ٤ | – | ٢ |
| ٣٠ – ٤٠ | ٤ | ٤ | ٧ |
| ٢٠ – ٣٠ | ٢ | ٩ | ٧ |
| ١٠ – ٢٠ | ٢ | ١٤ | ٩ |
| أقل مـــن ١٠ ٪ | ٢ | ٧ | ٤ |
| المجمـــوع | ٣٥ | ٣٤ | ٣٢ |

تم استخراج تلك البيانات من الجداول ٧ ، ٨ ، ١٤ ٠

نسبة القوة العاملة فى قطاع الزراعة لدى غالبية الدول الاسلامية .

وطبقا لما ورد فى الجدول المذكور تجاوز نصيب القطاع الزراعى فى احدى وعشرين دولة اسلامية من أصل خمس وثلاثين دولة ٥٠٪ من حجم القوة العامله لعام ١٩٨١ م ومن تلك الدول بنغلاديش ٦٥٪ ، الكاميرون ٨٣٪، تشاد ٨٥٪ ، الجابون ٧٥٪ ، غينيا ٨٢٪ ، اندونيسيا ٥٨٪ ، مالى ٧٠٪ ، ماليزيا ٦٩٪ ، المغرب ٥٢٪ ، النيجر ٩١٪ ، السنغال ٧٧٪ ، الصومال ٨٠٪ .(١)

ويستوعب أيضا قطاع الزراعة مابين ٣٠ - ٥٠ ٪ من حجم القوة العاملة لثمان دول اسلامية (٢) وهى بنين ٤٦٪ ، مصر ٥٠٪ ، العراق ٤٢٪، اليمن الجنوبى ٤٥٪ وتونس ٣٥٪ .(٣)

بينما نجد أن قطاع الخدمات احتل المركز الأول لدى قلة من الدول الاسلامية من حيث حجم القوى العاملة فيه كما هو الحال فى الكويت ٦٤٪، الأردن ٦٠٪ ، ليبيا ٥٣٪ والجزائر ٥٠٪ .(٤). فى الوقت الذى نجد فيه حجم القوة العاملة فى هذا القطاع يقل عن ٣٠٪ من مجموع القوة العاملة لدى عشرين دولة اسلامية من أصل اثنتين وثلاثين دولة كما يتضح ذلك من جدول ( ٦ ) .

ورغم ارتفاع نسبة القوة العاملة فى قطاع الخدمات لدى بعض الدول الاسلامية فان ذلك لايدل على التقدم الاقتصادى لهذه الدول خلافا لما هو عليه الحال فى الدول المتقدمة اقتصاديا ، لأن قطاع الخدمات فى الدول المتقدمة يتكون من فئات منتجة تسهم فى زيادة الناتج الاجمالى كالشركات السياحية - مثلا - وشركات التأمين والعاملين بالمصارف وغير ذلك(٥) وهذا

---

(١) انظر الجدول ( ٧ ) .
(٢) انظر الجدول ( ٦ ) .
(٣) انظر الجدول ( ٧ ) .
(٤) انظر الجدول ( ٨ )
(٥) د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ، ص ٣٧ .

## الجدول رقم ( ٧ )

### حصة القوى العاملة فى قطاع الزراعة ( ٪ )

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٦٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | ٥٥ر٤ | ٥٤ر٢ | ٣٥ر٠ | ٣٠ر٠ | ٣٢ر٠ | ٢٥ر٠ | ٢٥ر٠ | ٤٧ر٦ | ٤٦ر٥ | ٣١ر٠ |
| بنغلاديش | ٧٢ر٣ | ٧١ر٠ | ٧٠ر٣ | ٦٩ر٠ | ٦٧ر٣ | ٦٦ر٣ | ٦٥ر٧ | ٨٣ر١ | ٨٢ر٨ | ٧٥ر٠ |
| بنين | ٤٧ر٨ | ٤٧ر٤ | ٤٧ر٠ | ٤٦ر٠ | ٤٦ر٠ | ٤٦ر٠ | ٤٦ر٠ | ٤٥ر١ | ٤٤ر٧ | ٧٠ر٠ |
| بروناى | — | — | — | — | — | — | ٨ر٦ | — | — | — |
| بوركينافاسو | ٨٤ر٣ | ٨٣ر٧ | ٨٤ر٠ | ٨٣ر٠ | ٨٣ر٠ | ٨٢ر٠ | ٨٢ر٠ | ٨٠ر٠ | ٧٩ر٤ | — |
| الكاميرون | ٨٢ر٣ | ٨٢ر٢ | ٧٤ر٠ | ٨٢ر٠ | ٨٣ر٠ | ٨٣ر٠ | ٨٣ر٠ | ٧٩ر٨ | ٧٩ر٤ | — |
| تشاد | ٨٧ر٢ | ٨٦ر٦ | ٨٧ر٠ | ٨٦ر٠ | ٨٥ر٠ | ٨٥ر٠ | ٨٥ر٠ | ٨١ر٨ | ٨١ر٠ | ٨٣ر٠ |
| مصر | ٥٢ر٤ | ٥٢ر٠ | ٥١ر٠ | ٥١ر٠ | ٥٠ر٠ | ٥٠ر٠ | ٥٠ر٠ | ٤٩ر٦ | ٤٩ر٢ | ٤٦ر٠ |
| الجابون | ٧٩ر٠ | ٧٨ر٤ | ٧٧ر٩ | ٧٧ر٤ | ٧٦ر٨ | ٧٦ر٣ | ٧٥ر٧ | ٧٥ر٢ | ٧٤ر٦ | — |
| غينيا | ٨٢ر٥ | ٨٢ر١ | ٨٣ر٠ | ٨٢ر٠ | ٨٢ر٠ | ٨٢ر٠ | ٨٢ر٠ | ٧٩ر١ | ٧٨ر٦ | ٨١ر٠ |
| اندونيسيا | ٦٢ر٦ | ٦١ر٩ | ٦٠ر٠ | ٦٠ر٠ | ٥٩ر٠ | ٥٥ر٠ | ٥٨ر٠ | ٥٧ر٣ | ٥٦ر٥ | ٥٧ر٠ |
| ايران | ٤٢ر٢ | ٤١ر٥ | ٤١ر٠ | ٤٠ر٠ | ٤٠ر٠ | ٣٩ر٠ | ٣٩ر٠ | ٣٧ر٠ | ٣٦ر٣ | ٣٦ر٠ |
| العراق | ٤٣ر٤ | ٤٢ر٨ | ٤٣ر٠ | ٤٢ر٠ | ٤٣ر٠ | ٤٢ر٠ | ٤٢ر٠ | ٣٩ر٠ | ٣٨ر٤ | ٣١ر٠ |
| الجماهيرية | ٢٢ر٨ | ٢١ر٢ | ٢٢ر٠ | ٢١ر٠ | ٢٠ر٠ | ١٩ر٠ | ١٩ر٠ | ١٣ر٣ | ١٢ر٣ | ١٨ر٠ |
| الاردن | ٢٩ر٦ | ٢٨ر٨ | ٢٨ر٠ | ٢٧ر٠ | ٢١ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢٤ر٣ | ٢٣ر٦ | ١٠ر٠ |
| الكويت | ١ر٤ | ١ر٧ | ٢ر٠ | ٢ر٠ | ٢ر٠ | ١ر٢ | ٢ر٠ | ١ر٧ | ١ر٧ | ٢ر٠ |
| موريتانيا | ٥١ر٧ | ٥٠ر٩ | ٤٤ر٠ | ٤٣ر٠ | ٤٢ر٠ | ٣٩ر٠ | ٣٨ر٠ | ٤٦ر٢ | ٤٥ر٤ | ٦٩ر٠ |
| المالديف | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| مالى | ٨٩ر١ | ٨٢ر٢ | ٨٩ر٠ | ٨٨ر٠ | ٨٨ر٠ | ٧٢ر٠ | ٧٠ر٠ | ٨٥ر٩ | ٨٥ر٤ | ٨٦ر٠ |
| ماليزيا | ٨٥ر٣ | ٨٤ر٨ | ٨٤ر٠ | ٨٥ر٠ | ٨٥ر٠ | ٦٩ر٠ | ٦٩ر٠ | ٨١ر٧ | ٨١ر١ | — |
| المغرب | ٥٤ر٠ | ٥٣ر٤ | ٥٣ر٠ | ٥٣ر٠ | ٥٣ر٠ | ٥٢ر٠ | ٥٢ر٠ | ٥٠ر٠ | ٤٩ر٤ | ٤٦ر٠ |
| النيجر | ٩٠ر٦ | ٩٠ر١ | ٩٢ر٠ | ٩١ر٠ | ٩١ر٠ | ٩١ر٠ | ٩١ر٠ | ٨٦ر٥ | ٨٥ر٨ | ٩١ر٠ |
| عمان | ٦٤ر٥ | ٦٤ر٠ | — | — | — | ٦١ر٧ | ٦١ر١ | ٦٠ر٥ | — | — |
| باكستان | ٥٦ر٢ | ٥٥ر٦ | ٥٨ر٠ | ٥٢ر٧ | ٥٧ر٠ | ٥٧ر٠ | ٥٢ر٧ | ٥٢ر٥ | ٥١ر٩ | ٥٠ر٧ |
| قطر | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| السعودية | ٦٣ر١ | ٦٢ر٥ | ٦٣ر٠ | ٦٢ر٠ | ٦٢ر٠ | ٦١ر٠ | ٦١ر٠ | ٥٨ر٩ | ٥٨ر٣ | ٤٩ر٠ |
| السنغال | ٧٧ر١ | ٧٦ر٦ | ٧٧ر٠ | ٧٧ر٠ | ٧٦ر٠ | ٧٧ر٠ | ٧٧ر٠ | ٧٣ر٢ | ٧٢ر٦ | ٨١ر٠ |
| سيراليون | ٦٨ر٤ | ٦٧ر٨ | ٦٨ر٠ | ٦٧ر٠ | ٦٦ر٠ | ٦٥ر٠ | ٦٥ر٠ | ٦٣ر٠ | ٦٣ر٠ | — |
| الصومال | ٨٢ر٥ | ٨٢ر٠ | ٨٣ر٠ | ٨٢ر٠ | ٨٤ر٠ | ٨٢ر٠ | ٨٠ر٠ | — | ٧٨ر٤ | ٧٦ر٠ |
| السودان | ٧٩ر٥ | ٧٩ر٠ | ٧٩ر٠ | ٧٩ر٠ | ٧٨ر٠ | ٧٢ر٠ | ٧٨ر٠ | ٧٥ر٧ | ٧٥ر١ | ٧١ر٠ |
| سورية | ٤٩ر٣ | ٤٨ر٩ | ٤٩ر٠ | ٣٣ر٦ | ٣٢ر٠ | ٣٣ر٠ | ٣٣ر٠ | ٤٦ر٨ | ٤٦ر٤ | ٣٢ر٠ |
| تونس | ٤٥ر١ | ٤٤ر٢ | ٤٣ر٠ | ٤٥ر٠ | ٣٥ر٠ | ٣٦ر٣ | ٣٥ر٠ | ٣٨ر٧ | ٣٧ر٩ | ٣٥ر٠ |
| تركيا | ٦٧ر٣ | ٥٩ر٩ | ٦٢ر٠ | ٦٠ر٠ | ٥٤ر٠ | ٦٠ر٠ | ٥٤ر٠ | ٥١ر٥ | ٥٠ر١ | ٥٨ر٠ |
| الامارات | — | — | — | — | ٣ر٢ | — | — | — | — | — |
| اوغندا | ٨٣ر٦ | ٨٣ر٠ | ٨٤ر٠ | ٨٣ر٠ | ٨٣ر٠ | ٨٣ر٠ | ٨٣ر٠ | ٧٩ر٧ | ٧٩ر١ | — |
| اليمن الشمالى | ٧٧ر٢ | ٧٦ر٧ | ٧٦ر٠ | ٧٦ر٠ | ٧٦ر٠ | ٧٥ر٠ | ٧٥ر٠ | ٧٤ر٠ | ٧٣ر٥ | ٤٩ر٠ |
| اليمن الجنوبى | ٦١ر٧ | ٦١ر١ | ٦٢ر٠ | ٦٠ر٠ | ٤٧ر٠ | ٤٥ر٠ | ٤٥ر٠ | ٥٧ر٤ | ٥٦ر١ | ٤١ر٠ |
| غانا | — |  | — | — | — | — | — | — | — | ٥٦ر٠ |

المصدر : مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية للدول الاسلامية ، مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية عدد مزدوج ٢٧ ، ٢٨ ، يوليو / ديسمبر ١٩٨٦ م ، ص ١٠٩ .

الجدول رقم ( ٨ )

حصة القوى العاملة فى قطاع الخدمات ( ٪ )

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٦٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | – | – | ٤٧ر٠ | ٤٥ر٠ | ٤٤ر٠ | ٥٠ر٠ | ٥٠ر٠ |
| بنغلاديش | ٧ر٠ | ٧ر٠ | ١٥ر٠ | ١٥ر٠ | ١٥ر٠ | ١٥ر٠ | ١٥ر٠ |
| بنين | ٣٣ر٩ | – | ٣٨ر٠ | ٣٩ر٠ | ٣٨ر٠ | ٣٨ر٠ | ٣٨ر٠ |
| بروناى | – | – | – | – | – | – | ٢١ر٧ |
| بوركينافاسو | – | – | ٥ر٠ | ٥ر٠ | ٥ر٠ | ٥ر٠ | ٥ر٠ |
| الكاميرون | – | – | ٢٠ر٠ | ١١ر٠ | ١٠ر٠ | ١٠ر٠ | ١٠ر٠ |
| تشاد | – | – | ٧ر٠ | ٨ر٠ | ٨ر٠ | ٨ر٠ | ٨ر٠ |
| مصر | ٣٢ر٦ | – | ٢٣ر٠ | ٢٢ر٠ | ٢١ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢٠ر٠ |
| الجابون | – | – | – | – | – | – | – |
| غينيا | – | – | ٧ر٠ | ٧ر٠ | ٧ر٠ | ٧ر٠ | ٧ر٠ |
| اندونيسيا | – | ٣١ر٠ | ٢٨ر٠ | ٢٩ر٠ | ٢٩ر٠ | ٣٠ر٠ | ٣٠ر٠ |
| ايران | – | – | ٢٧ر٠ | ٢٧ر٠ | ٢٧ر٠ | ٢٧ر٠ | ٢٧ر٠ |
| العراق | – | – | ٣٢ر٠ | ٣٣ر٠ | ٣١ر٠ | ٣٢ر٠ | ٣٢ر٠ |
| الجماهيرية | ٦٧ر٠ | – | ٥١ر٠ | ٥٢ر٠ | ٥٣ر٠ | ٥٣ر٠ | ٥٣ر٠ |
| الاردن | ٤٨ر٠ | ٥٢ر٠ | ٣٣ر٠ | ٣٤ر٠ | ٦٠ر٠ | ٦٠ر٠ | ٦٠ر٠ |
| الكويت | ٧٤ر٠ | – | ٦٤ر٠ | ٦٣ر٠ | ٦٤ر٠ | ٦٦ر٠ | ٦٤ر٠ |
| موريتانيا | – | – | ٣٥ر٠ | ٣٤ر٠ | ٣٣ر٠ | ٣٤ر٠ | ٣٤ر٠ |
| المالديف | – | – | – | – | – | – | – |
| مالى | – | – | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٧ر٠ | ١٦ر٠ | ١٥ر٠ |
| ماليزيا | – | – | ١١ر٠ | ١٠ر٠ | ١٠ر٠ | ٢٣ر٠ | ٢٣ر٠ |
| المغرب | – | – | ٢٨ر٠ | ٢٧ر٠ | ٢٦ر٠ | ٢٧ر٠ | ٢٧ر٠ |
| النيجر | – | – | ٥ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ |
| عمان | – | – | – | – | – | – | – |
| باكستان | ٢٩ر٠ | ٣٠ر٠ | ٢٢ر٠ | ٢٣ر٠ | ٢٣ر٠ | ٢٣ر٠ | ٢٨ر٠ |
| قطر | – | – | – | – | – | – | – |
| السعودية | – | – | ٢٣ر٠ | ٢٥ر٠ | ٢٤ر٠ | ٢٥ر٠ | ٢٥ر٠ |
| السنغال | – | – | ١٤ر٠ | ١٥ر٠ | ١٤ر٠ | ١٣ر٠ | ١٣ر٠ |
| سيراليون | ١١ر٠ | ١٠ر٠ | ١٤ر٠ | ١٥ر٠ | ١٥ر٠ | ١٦ر٠ | ١٦ر٠ |
| الصومال | – | – | ١٠ر٠ | ٢٢ر٠ | ٨ر٠ | ١٠ر٠ | ١٠ر٠ |
| السودان | – | – | ١١ر٠ | ١٢ر٠ | ١٢ر٠ | ١٨ر٠ | ١٢ر٠ |
| سورية | ٣٧ر٠ | ٣٣ر٠ | ٢٨ر٠ | ٣٧ر٠ | ٣٧ر٠ | ٣٦ر٠ | ٣٦ر٠ |
| تونس | ١٥ر٠ | ١٩ر٠ | ٣٤ر٠ | ٣١ر٠ | ٣٣ر٠ | ٣٠ر٠ | ٣٣ر٠ |
| تركيا | ٢٣ر٠ | – | ٢٤ر٠ | ٢٦ر٠ | ٣٣ر٠ | ٣٤ر٠ | ٣٣ر٠ |
| الامارات | – | – | – | – | ١٩ر٠ | – | – |
| اوغندا | – | – | ١٠ر٠ | ١١ر٠ | ١١ر٠ | ١١ر٠ | ١١ر٠ |
| اليمن الشمالى | – | – | ١٣ر٠ | ١٣ر٠ | ١٣ر٠ | ١٤ر٠ | ١٤ر٠ |
| اليمن الجنوبى | – | – | ١٨ر٠ | ١٩ر٠ | ٣٨ر٠ | ٤٠ر٠ | ٤٠ر٠ |

المصدر : المرجع السابق ، ص ١١١ ٠

ما أكدته الدراسات الاقتصادية من أنه على الرغم من ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات سواء من حيث العمالة أو الانتاج فى الدول المتقدمة الا أن جزء كبيرا من تلك الخدمات مرتبط بالصناعة وبمثابة عامل هام لضمان نمو الصناعة .(1) بينما نجد مكونات قطاع الخدمات بالدول النامية يضم فئات ذات بطالة مقنعة ومساهمتها ضعيفة فى الناتج الاجمالى . مثل خدم المنازل وسعاة المكاتب والباعة الجوالين وبالتالى فان هذه الفئات لاتسهم فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى زيادة تذكر .(2)

ومما يجدر التنبيه عليه أنه على الرغم من الأهمية التى اكتسبها الانتاج الأولى فى النشاط الاقتصادى للعديد من الدول النامية ، لكونه يعتبر أهم مساهم فى الناتج المحلى الاجمالى لتلك الدول واكبر قطاع يستوعب لحجم القوة العاملة بتلك الدول ، الا أنه لايعتبر السبب الوحيد فى اطلاق مصطلح الدول النامية على تلك الدول المنتجة للمواد الأولية لأن هناك دولا متقدمة كاستراليا والدنمارك تعتمد كثيرا على الانتاج الاولى فى دخلها القومى ، وانما ساهم فى تلك التسمية - ايضا - انخفاض انتاجية عنصر العمل فى هذا القطاع ، ومن هذا المنطلق فان الاعتماد المفرط على الانتاج الاولى مع انخفاض متوسط انتاجية العامل بذلك القطاع هو مايدعو لاعتبار نشاط هذا القطاع مظهرا للتخلف الاقتصادى .(3)

---

(1) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير 1982 ، نيويورك ، ص 85 .

(2) د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص 37 .

(3) د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. عبد الرحمن يسرى ، التنمية الاقتصادية دار الجامعات المصرية، 1979 ، ص 29 .

- د. رمزى على ابراهيم سلامه ، اقتصاديات التنمية ، مرجع سابق ، ص 85 .

## المبحث الثاني

## تخلف الصناعة في الدول الاسلامية

الكلام عن الصناعة فى الدول الاسلامية يدور حول الصناعات التحويلية ومدى ماتسهم به فى الناتج المحلى الاجمالى ، ثم خصائص الصناعة فى الدول المذكوره . وسأتكلم عن الصناعات التحويلية واسهامها فى الناتج المحلى الاجمالى فى مطلب أول ، ثم عن خصائص الصناعة فى الدول الاسلامية فى مطلب ثان .

### المطلب الأول

### الصناعات التحويلية ومساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى

تتركز غالبية الصناعات التحويلية فى الدول النامية ـ ومنها الدول الاسلامية ـ فى الصناعات الخفيفة ( البسيطه ) كالصناعات الغذائية أو الاستهلاكية وصناعة الغزل والنسيج ، وبعض الصناعات الكيماوية كالسماد والاسمنت ، بينما تقل فيها الصناعات الثقيلة[1] ذات الأهمية البالغة فى تحقيق التنمية .[2]

---

(١) كصناعة الحديد والصلب مثلا . وعلى سبيل المثال كان انتاج الدول العربية من الحديد والصلب لايغطى أكثر من ١٥٪ من حاجة الاستهلاك العربى فى عام ١٩٨٠ . انظر د. يونس احمد البطريق ، الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦.

(٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ( الانكتاد ) ، أقل البلدان نموا ، تقرير ١٩٨٦ ، الامم المتحدة ، ص ٢٨ .

- د. اسماعيل عبدالرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، مطابع الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، القاهرة ،ص ١٢.
- يونس احمد البطريق ، الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان العربية ، دار النهضة العربية ،بيروت ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ،ص ١٤٩ .
- د. محمد عبدالعزيز عجمية ، فصول فى الاقتصاد العربى ، دارالنهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ١٦١ .

ويشير تقرير للامم المتحدة [1] الى أن الدول النامية لاتزال قاصرة عن امتلاك قطاع صناعى متكامل خاصة فيما يتعلق بالنقص الواضح بالسلع الرأسمالية وضآلة مساهمتها فى الانتاج الصناعى ومن ثم اعتمادها على الدول المتقدمة فى استيراد السلع الرأسمالية .

ومن الصناعات التحويلية التى تنتشر فى الدول الاسلامية على سبيل المثال : صناعة الزيوت النباتية فى السودان والعراق وسورية ، وتعبئة وتجهيز الاسماك فى موريتانيا وتجهيز ودباغة الجلود فى الصومال والسودان والمغرب وصناعة الغزل والنسيج فى مصر وسورية وتونس والجزائر [2]. ومشروبات المياه الغازية فى جيبوتى وسيراليون وصناعة الجلود والمنسوجات فى مالى وتجهيز الأغذية فى كل من سيراليون ومالى وتجهيز المنتجات الزراعية ومواد البناء فى غينيا بيساو .[3]

أما الدول النفطية فقد حققت تقدما ملحوظا فى صناعة البتروكيماثيات [4] اضافة الى صناعة تكرير النفط .[5]

---

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٢ ، نيويورك ، ص ١٠٥ .

(2) د. يونس احمد البطريق ، الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان العربية ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(3) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، أقل البلدان نموا ،تقرير ١٩٨٦ ، ص ١٦٤ ، ١٧٧ ، ١٩٧ ، ٢١٣ .

(4) تصنف هذه الصناعة الى ثلاثة أقسام رئيسية هى الاساسية والوسيطه والنهائية وينقسم كل منها الى عدد من الاقسام والمنتجات . ومن الأمثلة على المنتجات البتروكيماثية الاساسية الميثانول والايثانول ،ومن المنتجات البتروكيماثية الوسيطة الايثلين ومن المنتجات الكيماثية النهائية الالياف الصناعية ومواد البلاستيك والمطاط الصناعى والمنظفات الصناعية .
- المصدر : جامعة الدول العربية الامانة العامة ،وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ،١٩٨٤ م ،ص ٥٣ .

(5) د. يونس أحمد البطريق ،المرجع السابق ،ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

* مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى :

تعتبر الصناعات التحويلية مؤشرا رئيسيا للتنمية الصناعية ،

ومقياسا لمرحلة التنمية الاقتصادية التى أنجزت لأية دولة [1]. ومما يلاحظ أن الصناعات التحويلية لم يكن لها دور هام فى النشاط الاقتصادى للدول الاسلامية خاصة فى حالة مقارنتها بالقطاعات الأخرى وذلك نظرا لضآلة مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى للدول الاسلامية ، وتبرز تلك الملاحظة من خلال الجدول ( ٩ ) الذى تعكس ارقامه تدنى مساهمة الصناعات التحويلية فى اجمالى الناتج المحلى للعديد من الدول الاسلامية حيث بلغت تلك المساهمه أقل من ١٠٪ من اجمالى الناتج المحلى لثلاث وعشرين دولة من أصل سبع وثلاثين دولة اسلامية فى عام ١٩٨٥ ومن تلك الدول بنين ٤ ٪، غينيا ٢ ٪ ، ليبيا ٥ ٪ ، الكويت ٨ ٪ ، مالى ٧ ٪ ، النيجر ٤ ٪ ، عمان ٣ ٪، السعودية ٨ ٪ ، سيراليون ٦ ٪ والصومال ٦ ٪ . [2]

وتتراوح تلك النسبة مابين ١٠ - ٢٠ ٪ فيما يخص احدى عشرة دولة اسلامية [3] ومنها الجزائر ، الكاميرون ، اندونيسيا ، الأردن ، المغرب ، تونس و ماليزيا وعلى سبيل المثال بلغ نصيب الصناعات التحويلية فى اندونيسيا ١٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى لعام ١٩٨٥ ، وبلغت تلك النسبة فى المغرب ١٧٪ لعام ١٩٨٥ م ،

وأخيرا نجد قلة من الدول الاسلامية - تركيا وباكستان ومصر - سجلت أعلى معدل على مستوى الدول الاسلامية فى نصيب الصناعة التحويلية اذ بلغ ذلك النصيب فى باكستان ٢٠ ٪ لعام ١٩٨٥ وفى تركيا ٢٥٪ لعام ١٩٨٥ وفى مصر ٢٧٪ لعام ١٩٨٢م. [4]

---

(١) مؤتمر الأمم المتحده للتجارة والتنمية ،التجارة والتنمية ،تقرير ١٩٨٢م ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ص ١٠٥ ،

(٢) انظر الجدول ( ٢ ) ،

(٣) انظر الجدول ( ٢ ) ،

(٤) انظر الجدول ( ٢ ) ،

الجـــــــدول ( ٩ )

نصيب الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى لعام ١٩٨٥ فـــــى

الـدول الاسلاميـــــة

| نصيب الصناعات التحويلية فى الناتج المحلـــى الاجمالـــــى ( ٪ ) | الدول الاسلامية (عدد الـدول ) |
|---|---|
| اكثر من ـ ٥٠ | ـ |
| ٤٠ ـ ٥٠ | ـ |
| ٣٠ ـ ٤٠ | ـ |
| ٢٠ ـ ٣٠ | ٣ |
| ١٠ ـ ٢٠ | ١١ |
| أقل مـــن ١٠ | ٢٣ |
| المجمـــوع | ٣٧ |

* استخرجت تلك النسب من أرقام الجدول ( ٢ ) ٠

وتشير تلك النسب المتدنية التى أشير اليها آنفا الى انخفاض مساهمة الصناعات التحويلية فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى للعديد من الدول الاسلامية ، فضلا عن أنها تعكس ضعف قطاع الصناعات التحويلية وعجز تلك الدول عن امتلاك قطاع صناعى قادر على سد احتياجاتها من السلع الصناعية الاستهلاكية بدلا من اعتمادها على الدول المتقدمة من أجل تزويدها بهذه السلع .

## المطلب الثانى

## خصائص الصناعة فى الدول الاسلامية

اختصت الصناعة فى الدول الاسلامية بعدة خصائص تميزت بها، يمكن ابرازها فيما يلى :

أولا : تركز الصناعات التحويلية فى غالبية الدول الاسلامية على الصناعات الاستهلاكية كالصناعات الغذائية والغزل والنسيج بينما تقل فيها الصناعات الثقيلة .(1)

ثانيا : ضعف كفاءة الصناعات التحويلية وعدم قدرتها على منافسة صناعات الدول المتقدمة ، وقيامها فى الاصل لغرض احلال الانتاج المحلى بديلا عن المستوردات وذلك باتباع اسلوب الحماية عكس مايحدث فى الدول المتقدمة من قيام صناعاتها لمواجهة الطلب الخارجى والداخلى معا .(2)

---

(1) د. يونس احمد البطريق ، الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ .
- د. اسماعيل شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
- د. محمد عبدالعزيز عجمية ، فصول فى الاقتصاد العربى ، مرجع سابق ، ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(2) د. سليم كامل درويش ، الاقتصاد الصناعى ، تهامة ، جدة ، ط ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م ، ص ١٤٧ .

ثالثا : انخفاض نصيب الصناعات التحويلية فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى لغالبية الدول الاسلامية ، كما دلت على ذلك الاحصاءات الوارده فى الجداول السابقة .[1]

رابعا : تدنى مساهمة القطاع الصناعى فى امتصاص القوة العاملة حيث ان نسبة القوة العاملة فى هذا القطاع تقل عن ٢٠٪ من اجمالى القوة العاملة لاحدى وعشرين دولة اسلامية فى عام ١٩٨١ م.[2]

---

(١) د. محمد عبدالعزيز عجمية ،فصول فى الاقتصاد العربى ،دار النهضة العربية ،مرجع سابق ، ص ١٦١ .
- انظر الجداول رقم ( ٢ ) ، ( ١٥ ) .

(٢) انظر الجدول رقم ( ٦ ) .

## المبحث الثالث

## مدى وفرة عرض القوة العاملة

عند الحديث عن القوة العاملة فى الدول الاسلامية ينبغى أن نشير الى أنه يوجد تفاوت فى مستويات النمو الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، اضافة الى التفاوت الكبير فى مدى توفر عناصر الانتاج لدى كل دولة على حده ومن هذا المنطلق يمكن تصنيف الدول الاسلامية الى مجموعتين :

**المجموعة الأولى :**

دول تتوفر لديها فوائض مالية وتفتقر الى عنصر العمل وهى الدول النفطية ( بصفة رئيسية ) .

**المجموعة الثانية :**

دول ذات العجز المالى وتتميز بالعرض الوفير لعنصر العمل كما فى مصر ، بنغلاديش ، اندونيسيا [1]. بينما تفتقر الى عنصر رأس المال .

وعند تحديد عرض وطلب القوة العاملة فى الدول الاسلامية يمكن أن نصنف الدول الاسلامية - من حيث انتقال القوة العاملة - الى مجموعتين:

(أ) الدول المستوردة لعنصر العمل ، أى أنها تعانى من نقص عرض العمل.

(ب) الدول المصدرة لعنصر العمل ، أى أن بها فائضا فى عرض العمل.

والدول المستوردة لعنصر العمل هى تلك الدول التى تعانى من النقص الموجود فى القوة العاملة الوطنية ، ومنها السعودية ، البحرين

---

(١) د. اسماعيل عبدالرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية مرجع سابق ، ص ٢١ .

الكويت ، ليبيا ، الامارات العربية المتحدة ، العراق ، عمان وقطر.[1]

أما الدول المصدرة لعنصر العمل فهي غالبية الدول الاسلامية التي يوجد بها فائض في عرض العمل بشكل كبير كمصر والسودان وتونس والمغرب واليمن الشمالي واليمن الجنوبي وايران ،[2] وباكستان التي تعتبر احدى الدول الرئيسية لتغذية الدول النفطية بحاجتها من الأيدي العاملة.[3]

وقد شهدت بعض الدول تحولا في موقعها في خريطة انتقال القوة العاملة خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٠ حيث تحولت العراق من دولة مصدرة لعنصر العمل الى دولة مستوردة .[4] وكذلك تكاد تكون عمان قد انسحبت من سوق تصدير عنصر العمل .[5]

---

(١) د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبدالفضيل ، انتقال العمالة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣م ، ص ٢١ .
- تقرير البنك الدولي عن الهجرة الدولية للعمل في الشرق الاوسط وشمال افريقيا في منتصف ١٩٨١ ، نقلا من كتاب انتقال العمالة العربية ، د. ابراهيم سعدالدين ،المرجع السابق ، ص ٣٦ .
- كتاب الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية ، صادر عن مكتب العمل الدولي عام ١٩٨٠ ، نقلا من كتاب انتقال العمالة العربية ، د. ابراهيم سعدالدين ،المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٢) د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبدالفضيل ، انتقال العمالة العربية ، المرجع السابق ، ص ٢١ ، ٣٦ .

(٣) نادر فرجاني ، امين عز الدين ، باقر النجار ، وآخرون ، العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحده العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٤٩١ .

(٤) د.منصور الراوي ، خالد حسين ، وآخرون ، نحو استخدام امثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية ، ط١ ، ١٩٨٥ ، ص ٢٨ .
- د.ابراهيم سعدالدين ، د.محمود عبدالفضيل ، انتقال العمالة العربية ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٥) د.ابراهيم سعد الدين ، محمود عبدالفضيل ، نفس المرجع ، ص ٢٤ .

وبدأت تتدفق القوى العاملة الى دول الخليج فى اعقاب الزيادة فى العائدات النفطية عام ١٩٧٣ وقد اعتبر عام ١٩٧٥ بداية لهذا التدفق .[(١)]

وقد بلغ حجم القوى العاملة الكلية فى منطقة الشرق الأوسط والشمال الافريقى [(٢)] نحو اثنين واربعين مليون عامل فى عام ١٩٧٥ ، مع ملاحظة أن هذه الارقام تشمل ايران وتستبعد ثلاثة اقطار عربية هى الصومال وموريتانيا وجيبوتى الى جانب الضفه الغربية المحتله من الاردن .[(٣)]

وأوضح تقرير البنك الدولى أن حجم القوى العاملة فى الدول المستوردة لعنصر العمل وهى البحرين ، العراق ، ليبيا ، الكويت ، عمان ، قطر ، السعودية ، الامارات بلغ نحو ٧ر٩ مليون عامل عام ١٩٧٥ م بينما بلغ الحجم الكلى للعمالة العربية نحو ٢ر٣٣ مليون عامل باستثناء الدول المشار اليها سابقا .[(٤)]

وبلغت القوة العاملة العربية فى الدول المستوردة المذكورة أعلاه باستثناء العراق نسبة ٦٥٪ من اجمالى قوة العمل الوافده فى حين أن نسبة ٣٥٪ من هذه القوة من الدول غير العربية ( اتى الجزء الأكبر منهم من باكستان والهند )[(٥)].

وتتوزع القوة العاملة الوافده الى الدول المستوردة طبقا للجنسيات الواردة ( فى الجدول ١٠ ) .

---

(١) نادر فرجانى ، آمين عزالدين ، العمالة الاجنبية فى اقطار الخليج العربى ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٢) تشمل الدول الآتية : الجزائر ، البحرين ، مصر ، لبنان ، العراق ، الاردن ، الكويت ، ليبيا ، المغرب ، عمان ، قطر ، السعودية ، السودان ، سورية ، تونس ، الامارات ، اليمن الشمالى ، اليمن الجنوبى .

(٣) د. ابراهيم سعد الدين ، د.محمود عبدالفضيل ، انتقال العمالة العربية ، المرجع السابق ، ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٠ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٤٠ .

الجـــدول رقم ( ١٠ )

مجموع العمالة الوافدة الى البحرين والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة حسب الجنسية ، لسنتى ١٩٧٥ و ١٩٨٥م

| الجنسية | ١٩٧٥ العدد (بالالف) | ١٩٨٥ العدد (بالالف) |
|---|---|---|
| اردنيون | ١٣٩ر٥٠٠ | ٢٦٧ر٠ |
| تونسيون | ٢٩ر٨٠٠ | ٦٢ر٢ |
| سودانيون | ٢٦ر٠٠٠ | ٨٠ر٠ |
| سوريون | ٣٨ر١٠٠ | ٩١ر٨ |
| عراقيون | ١٨ر٧٠٠ | ١١ر٦ |
| عمانيون | ٣٠ر٨٠٠ | ٤٤ر٦ |
| لبنانيون | ٢٨ر٥٠٠ | ٧١ر٧ |
| مصريون | ٣٥٣ر٧٠٠ | ٦١٦ر٩ |
| مغاربة | ٢ر٢٠٠ | ٩ر٨ |
| يمنيون جنوبيون | ٤٥ر٨٠٠ | ٨٠ر٩ |
| يمنيون شماليون | ٣٢٨ر٥٠٠ | ٢٨١ر٠ |
| ايرانيون | ٧٠ر٠٠٠ | ٩٨ر١ |
| باكستانيون | ٢٠٥ر٧٠٠ | ٤٤٦ر٠ |
| جنوب شرق آسيويين | ٢٠ر٥٠٠ | ٣٦٩ر٩ |
| هنود | ١٤١ر٩٠٠ | ٢٩١ر٢ |
| جنسيات أخرى | ٣٠ر٨٠٠ | ٤٧٢ر٨ |
| المجموع | ١٦١٠ر٠٠٠ | ٣٣٩٥ر٥ |

* المصدر :د٠ابراهيم سعد ،د٠ محمود عبدالفضيل ، انقال العمالة العربية ، مرجع سابق ، ص ٤١ ، ص ٥١ ٠

غير أن تلك القوة العاملة الوافدة قد سجلت ظاهرة التركز الجغرافى ففى عام ١٩٧٥ كان نسبة ٩٦٪ من العمالة الوافده من اليمنيين يعملون فى السعودية وكان مايقارب ثلثى عدد العاملين بالخارج من الضفة الشرقية بالاردن يعملون فى السعودية .

ومن ناحية آخرى كان ثلاثة اربـاع السودانيين العاملين بالخارج يعملون بالسعودية . بينما ٩٩٪ من التونسيين المهاجرين للبلاد العربية يعملون فى ليبيا بينما كان ٨٧٪ من العراقيين العاملين بالخارج يعملون فى الكويت .(١)

وبالاضافة الى ظاهرة التركز هذه فى بعض الدول فان هناك عددا من الدول المصدرة لعنصر العمل كمصر والاردن واليمن الشمالى واليمن الجنوبى قد مثلت النسبة الكبرى من القوى العاملة العربية الوافده الى الدول المستوردة حيث بلغت نسبتهم الى مجموع العمالة العربية ٨٢٫٩ ٪ حيث كانت نسبة المصريين ٣٣٫٨٪ ، اليمن الشمالى والجنوبى ٣٥٫٨٪ وبالنسبة للاردنيين ١٣٫٣٪ من مجموع القوى العاملة الوافدة .(٢)

وأخيرا فانه يجدر بنا أن نستعرض المكاسب الناجمة من تصدير واستيراد عنصر العمل والآثار السلبية لذلك .

* آثار استيراد عنصر العمل فى الدول المستوردة :

من المسلم به ان استيراد عنصر العمل ساهم بشكل مباشر فى تغطية النقص الشديد فى عنصر العمل لدى الدول المستوردة ومن ثم فى تنميتها . الا أن عملية الاستيراد من قبل هذه الدول وبشكله المفرط تسببت فى التأثير

---

(١) د.ابراهيم سعد الدين ، د.محمود عبدالفضيل ، انتقال العمالة العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٤٠ .

على انتاجية القوة العاملة المحلية ومن ثم عزوف تلك القوة عن العمل ، وتفضيل جانب كبير منهم العمل فى الادارات الحكومية الأمر الذى نتج عنه بطالة مقنعة .(1)

أما من حيث آثار تصدير عنصر العمل فى الدول المصدرة له فان من الآثار الايجابية له : (2)

(أ) الاسهام فى تخفيف حدة البطالة التى تعانى منها تلك الدول ، لاسيما فى الدول المكتظة بالسكان .

(ب) الحصول على التحويلات المالية من قبل القوى العاملة المصدرة ، والتى بدورها أسهمت فى تمويل مستوردات تلك الدول .(3) ومن هنا تبرز أهمية تلك التحويلات ، وعلى سبيل المثال بلغت التحويلات فى سبع دول اسلامية(4) مصدرة لعنصر العمل ٧ر٧ مليار عام ١٩٨٠مقارنة ب ٧ر مليار فى عام ١٩٧٤(5)ويتضح ذلك من الجدول ( ١١ ) .

وبلغت مساهمة تلك التحويلات فى تمويل مستوردات تلك الدول ١٠٪ عام ١٩٧٤م ثم ارتفعت تلك المساهمه الى ٣٧٪ فى عام ١٩٨٠ م مع ملاحظة

---

(1) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ،تقرير ١٩٨٢ ، نيويورك ، ص ٧٧ .

(2) المرجع نفسه ،ص ٧٥
- د.عبدالوهاب حميد رشيد ،التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ، معهد الانماء العربى ،ط ١ ،بيروت ،١٩٨٤ ،ص ٩٨ .

(3) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ،المرجع السابق ،ص ٧٥ .

(4) وهى بنغلاديش ، باسكتان ، الاردن ، اليمن الشمالى ، اليمن الجنوبى، مصر ، السودان .

(5) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ،تقرير ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

الجدول رقم ( ١١ )

التحويلات التقديرية للعمال الى دولهم المصدرة لعنصر العمل وعلاقتها بمستوردات هذه الدول في ١٩٧٤ و ١٩٨٠ م

| البلد | ١٩٧٤ | | ١٩٨٠ | |
|---|---|---|---|---|
| | القيمة بملايين الدولارات | ٪ من المستوردات | القيمة بملايين الدولارات | ٪ من المستوردات |
| بنغلاديش | ١١ر٤ | ١ر٢ | ٢٩٠ر٣ | ١٢ر٤ |
| باكستان | ١٧٨ر٥ | ٩ر٤ | ٢٠٧٨ر٢ | ٣٨ر١ |
| الاردن | ٧٥ر٤ | ١٧ر٤ | ٨٠٣ر٨ | ٣٧ر٧ |
| اليمن الجنوبية | ٤٣ر٩ | ٢٤ر٥ | ٢٩٥ر٠ | ٤٥ر٣ |
| اليمن الشمالى | ١٥٧ر٤ | ٨١ر٤ | ١٢٧٣ر٦ | ٧٥ر٦ |
| مصر | ٢٦٩ر٠ | ٩ر٢ | ٢٧٣٤ر٤ | ٣٩ر٥ |
| السودان | ٣ر٣ | ٠ر٦ | ٢٠١ر٧ | ١٢ر٧ |
| المجموع | ٧٣٨ر٩ | ١٠ر٤ | ٧٦٧٧ر٠ | ٣٧ر٠ |

* المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٢م ، نيويورك ، ص ٩٦ ، الجدول ١٥ .

أن تلك النسب تخفى فروقا فيما بين تلك الدول فكما يتضح من الجدول المذكور بلغت مساهمة التحويلات فى تمويل مستوردات اليمن الجنوبى ٤٥٪ و ٧٥٪ فى اليمن الشمالى و ٣٩٪ فى مصر فى عام ١٩٨٠ م ٠

ونستنتج من تلك الارقام أن تصدير عنصر العمل أصبح مصدرا رئيسيا للعملات الأجنبية التى من شأنها التخفيف من ندرة القطع الاجنبى ومن ثم دعم موازين مدفوعات تلك الدول ٠

أما الآثار السلبية التى لحقت بالدول المصدرة لعنصر العمل فمن أهمها مايلى ٠[٢]

(أ) تدهور القطاع الزراعى الناجم وبشكل رئيسى من تصدير القوى العاملة بهذا القطاع ٠

(ب) اختلال هيكل عرض العمل فى تلك الدول نتيجة استنزاف المهارات الادارية والفنية الأمر الذى تسبب فى ارتفاع أجور العمل فى تلك الدول وفى تعثر تنفيذ بعض مشاريع التنمية لدى بعضها ٠

(جـ) ظهور انماط جديدة من الاستهلاك ، نتيجة لانتقال القوى العاملة الى الدول المستوردة لعنصر العمل فنشأت أنماط جديدة من الاستهلال لدى معظم الدول المصدرة لعنصر العمل ٠[٣]٠ وقد تتخذ تلك الانماط عدة اشكال متأثرة من النمط الاستهلاكى السائد فى الدول المستوردة ومنها اسلوب المحاكاة والتقليد الذى انتهجته بعض القوى العاملة فى الدول النفطية" ٠[٤]٠

---

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ،تقرير ١٩٨٢ ،مرجع سابق ، ص ٧٥ ٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٦ ٠

ـ د٠عبدالوهاب حميد رشيد ،التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ، معهد الانماء العربى ،ط ١،بيروت ،١٩٨٤م ،ص ٩٨ ٠

(٣) د٠ابراهيم سعدالدين ،د٠محمود عبدالفضيل ،انتقال العمالة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط ١ ،بيروت ،١٩٨٣م ،ص ٨١ ٠

(٤) المرجع السابق ، ص ٨٢ ٠

المبحث الرابع

## التبعية الاقتصادية للخارج

**تمهيد : مفهوم التبعية الاقتصادية :**

قد تعنى تلك التبعية سيطرة ( تحكم ) اقتصاد دولة ما فى اقتصاد دول أخرى ، وتأثر اقتصاد الدولة التابعة بالتغيرات التى تحدث فى الاقتصاديات المسيطره .(١)

وقد تعنى ايضا تلك التبعية : وجود عناصر ( قوى خارجية ) تملك قوة التأثير على الاقتصاد القومى لدولة ما وبالتالى خضوع ذلك الاقتصاد لتلك التأثيرات .(٢)

ويقصد بها أيضا قيام الدول النامية بانتاج المواد الأولية تلبية لاحتياجات الاقتصاديات المتقدمة .(٣)

وقد يشار اليها بأنها التجزئة وربط اقتصاديات الدول النامية كل على حدة بالاقتصاديات المتقدمة .(٤)

---

(١) د. محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ، ١٩٥٨ م ، ص ٤٥ .
- د.عبدالعليم عبدالرحمن خضر ، صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادى بين بلدان العالم الاسلامى ، عالم المعرفة ، جده ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ م ، ص ٢٠٠ .

(٢) د.عبدالوهاب محمد رشيد ، التكامل الاقتصادى العربى ، لايوجد اسم الناشر ولاسنة الطبع ، ص ٤١ ، ٤٣ .
- د.محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٣) د.محمد عبدالعزيز عجمية ، د.عبدالرحمن يسرى ، التنمية الاقتصادية دار الجامعات المصرية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٤) د.عبدالوهاب محمد رشيد ، التكامل الاقتصادى العربى ، المرجع السابق ، ص ٤١ ، ٤٣ .

وأخذا فى الاعتبار بالتعاريف السابقة ومقتضياتها فان الدول الاسلامية تعتبر دولا تابعة . فهى تتخصص فى النطاق الدولى فى المنتجات الأولية اذ تبين مما سبق ان هذه المنتجات تشكل نسبة تفوق ٥٠٪ من اجمالى الناتج المحلى لاحدى وعشرين دولة اسلامية بعكس الحال فى الدول المتقدمة التى لم يتجاوز فيها تلك النسبة ١٠٪ .

وتندمج اقتصاديات كل دولة بمفردها مع الدول والتكتلات الاقتصادية الخارجية وابرز دليل على ذلك نسبة تبادلها مع هذه التكتلات حيث بلغت نسبة التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية والدول المتقدمة ٦٠٪ من اجمالى التجارة الخارجية لخمس عشرة دولة اسلامية (١). وبالتالى فان واقع الدول الاسلامية يدل على توطن تلك التبعية فيها .

وبالطبع فان تلك التبعية التى اتصفت بها اقتصاديات الدول النامية ليست حديثة العهد وانما ترجع الى بداية الاستثمارات الاجنبية فى النشاط الأولى لهذه الدول فى القرن التاسع عشر وكان من آثار تلك الاستثمارات أن نشأت تلك التبعية .(٢)

ويجدر بنا الآن أن نستعرض بعض مظاهر هذه التبعية فى التصدير والاستيراد .

---

(١) انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

(٢) د.على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

- د.محمد عجمية ، د.عبدالرحمن يسرى ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ م ، ص ٣١ .
- محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ، دارالنهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٣ .

## المطلب الاول

## مظاهر التبعية للخارج فى التصدير

تتجلى مظاهر التبعية فى التصدير فى المجالات التالية :

(أ) التحكم فى التجارة الخارجية لبعض الدول الاسلامية مثل دول غرب افريقيا كدولة مالى وموريتانيا والسنغال ، من قبل الأجهزة الاجنبية وذلك كالسيطرة على مكاتب الاستيراد والتصدير والمصارف وشركات التأمين وأجهزة النقل وغير ذلك من العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية . وعلى سبيل المثال تسيطر سبع شركات أجنبية على مايزيد عن ٦٥٪ من التجارة الخارجية للدول السالف ذكرها.(١)

(ب) ارتباط الصناعات الاستخراجية فى الدول الاسلامية باقتصاديات الدول المتقدمة سواء من حيث الادارة أو الاساليب الفنية للانتاج أو القوى العاملة او استثمار عوائدها وعلى سبيل المثال استثمار الجزء الأكبر من الفوائض النفطية فى الخارج والسيطرة على قطاع التعدين فى موريتانيا من قبل القوة العاملة الاجنبية رغم أهمية هذا القطاع فى اقتصادها القومى .(٢)

ويجدر القول ان عملية الربط هى فى صالح اقتصاديات الدول المتقدمة وذلك على حساب العلاقات الاقتصادية بين الدول الاسلامية لأنها تؤدى الى تكامل اقتصاديات الدول الاسلامية مع الدول المتقدمة . وهذا بالطبع على حساب ضعف التكامل بين اقتصاديات الدول الاسلامية .

---

(١) د.محمد زكى شافعى ،التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ،دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٨٣ م ،ص ٣٥ .
- د.على لطفى ، التنمية الاقتصادية ،مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ،ص ٤٥ ، ٤٦ .
- د.عبدالعليم عبدالرحمن خضر ،صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادى بين بلدان العالم الاسلامى ،مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .

(٢) يونس احمد البطريق ، الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان العربية ،دار النهضة العربية ،مرجع سابق ، ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

بل ان تلك الصناعة غالبا ماتتصف بعزلتها عن بقية الأنشطة الانتاجية داخل اقتصاد الدولة (١)، مما امكن معه القول بوجود اقتصاديين داخل اقتصاديات الدول النامية احدها متقدم والآخر متخلف.(٢)

ولقد بات واضحا من جراء هذا الارتباط ماتعانيه الدول الاسلامية من انخفاض معدلات تبادلها التجارى الدولى ، لأن هذا التركيز على اسواق الدول المتقدمة ( بجانب عوامل أخرى ) مكن هذه الدول الأخيرة من التأثير وبشكل مباشر على أسعار صادرات الدول الاسلامية .

ومما عزز هذا الانخفاض ارتباط الاستيراد - لاسيما من السلع الصناعية - فى الدول الاسلامية بالدول المتقدمة مما جعل الدول المتقدمة تملك قوة التأثير على اقتصاديات الدول الاسلامية ، والنتيجة هو ذلك الخسران مادامت اقتصادياتنا مرهونه بالسوق الرأسمالية تصديرا واستيرادا .

(ج) الاعتماد على تصدير منتج أولى واحد ( التخصص فى منتج أولى واحد).

يعتبر من مظاهر التبعية ، التى ربطت تاريخيا اقتصاديات الدول النامية - بما فيها الدول الاسلامية - باقتصاديات الدول المتقدمة ، اعتماد الدول الأولى على المنتجات الاولية فى توليد الجزء الأكبر من دخلها القومى .(٣) حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسى لتلك المنتجات لاسواق الدول المتقدمة ، ورغم هذا الطابع العام ، أو الصفة التقليدية ، التى اتصفت بها اقتصاديات الدول النامية فان هناك مظهرا آخر من مظاهر

---

(١) د. يونس احمد البطريق ، الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان العربية ، مرجع سابق ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٢) د.محمد عبدالعزيز عجمية ، د.عبدالرحمن يسرى ، التنمية الاقتصادية مرجع سارق ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(٣) د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دارالنهضة العربية ، ١٩٨٣ ، ص ٣٤ .

التبعية يتمثل فى وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصاى لغالبية الدول النامية [1] وذلك باعتمادها على سلعة واحده أو عدد ضئيل من السلع الاولية فى صادراتها الاجمالية [2]. وتشكل بالتالى نسبه هامة من عائداتها التصديرية .

وطبقا للاحصائيات المتوفرة فى الجدول رقم ( ١٢ ) فان غالبية الدول الاسلامية تعرف اقتصادا آحاديا ـ أى أنها اقتصاديات ذات محصول واحد ـ ويبرز ذلك جليا فى الجدول المذكور الذى تبين منه ان مايقرب من عشر دول تعتمد على سلعة أولية واحدة فى صادراتها الاجمالية بمالايقل عن ٩١٪ كما فى الجزائر ، برونى ، العراق ، ليبيا ، عمان ، قطر ، السعودية ، الامارات العربية ، جامبيبيا و غنيا بيساو . وتعتمد تلك الدول السالف ذكرها على مادة الوقود ، باستثناء جامبيا وغينيا بيساو اللتين تعتمدان على المواد الغذائية فى منتجاتها التصديرية .

بينما نجد أن هناك دولا اسلامية تعتمد على سلعة أولية واحدة فى صادراتها الاجمالية بمالايقل عن ٨٢٪ ومنها البحرين ٨٢٪ وقود ، الكويت ٨٣٪ من الوقود ، الصومال ٨٦٪ من المواد الغذائية ( كقطاع الماشية ) وأوغندا ٨٩٪ من المواد الغذائية ، كالقطن والبن والذرة ) .

وأخيرا نجد عددا من الدول الاسلامية تعتمد على محصول واحد فى صادراتها الاجمالية بمالايقل عن ٦٥٪ ومنها مصر ٦٥٪ وقود ، الجابون ٦٨٪ وقود ، اندونسيا ٧٢٪ وقود ، تشاد ٦٦٪ مواد خام زراعية كالقطن والنيجر

---

(١) د.محمد عبد العزيز عجمية ،د.عبد الرحمن يسرى ، التنمية الاقتصادية دار الجامعات المصرية ،١٩٧٩ ،ص ١٠ ، ٣١ .

(٢) د.فايز ابراهيم الحبيب ، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ، الناشر ، عمارة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م ، ص ٤٧ .

ـ الامانة العامة لجامعة الدول العربية ،وجهات آخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٢ ، ص ٩٤ .

الجدول رقم ( ١٢ )

التركيز السلعى فى صادرات بعض الدول الاسلامية

| الدولة | العام | ٪من مجموع قيمة الصادرات (النسبة) | نوع السلعة |
|---|---|---|---|
| الجزائر | ١٩٨٣ | ٩٨ر٣٢ | وقود |
| البحرين | ١٩٨٢ | ٨٢ر٢٢ | " |
| برونى | ١٩٨٣ | ٩٩ر٩٤ | " |
| مصر | ١٩٨٢ | ٦٦ر٢٩ | " |
| الجابونى | ١٩٨٢ | ٦٨ر٧٥ | " |
| اندونيسيا | ١٩٨٣ | ٧٢ر٩٢ | " |
| العراق | ١٩٧٨ | ٩٨ر٦٥ | " |
| الكويت | ١٩٨٢ | ٨٣ر٤٧ | " |
| ليبيا | ١٩٨١ | ٩٩ر٦٣ | " |
| عمان | ١٩٨٣ | ٩١ر٤ | " |
| قطر | ١٩٧٩ | ٩٢ر٠٣ | " |
| السعودية | ١٩٨٤ | ٩٨ر٥ | " |
| سورية | ١٩٨٤ | ٦٣ر٠٦ | " |
| الامارات العربية | ١٩٧٨ | ٩٤ر٩٦ | " |
| اليمن الجنوبى | ١٩٧٧ | ٧٤ر٥٥ | " |
| بنين | ١٩٧٨ | ٥٣ر٧٦ | مواد غذائية |
| جامبيا | ١٩٨٢ | ٩٨ر٥٧ | " " |
| غينيا بيساو | ١٩٧٧ | ٩٧ر١٩ | " " |
| السودان | ١٩٨١ | ٥٩ر٩٦ | " " |
| الصومال | ١٩٨٠ | ٨٦ر٦٦ | " " |
| أوغندا | ١٩٧٦ | ٨٩ر٨٥ | " " (البن ) |
| تشاد | ١٩٧٥ | ٦٦ر٩٣ | مواد خام زراعية |
| النيجر | ١٩٨١ | ٧٩ر٨٢ | حديد ومعادن (الاورانيوم |
| سيراليون | ١٩٨١ | ٧١ر٢٦ | " " |

* البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، جدول ( ٢٢ ) .

٧٩٪ حديد ومعادن ( كاليورانيوم ) ، سيراليون ٧١٪ حديد ومعادن ( كالماس )٠

وكذلك يبدو التخصص واضحا فى صادرات سورية وبنين والسودان ففى سورية تبلغ نسبة التخصص ٦٣٪ وقود وفى بنين والسودان ٥٣٪ ، ٥٩٪ على المواد الغذائية ٠

وتبرز درجة التركيز السلعى لهذه الصادرات فى الدول النفطية ، بشكل واضح وذلك مما يؤكد تفاقم تلك التبعية واستمرارها لصالح الاقتصاديات المتقدمة ويجعلها تنطوى على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات أكثر تنوعا ٠[1]

ويمكن الاشارة الى بعض المخاطر التى قد تنجم من جراء هذا الاعتماد المتطرف فيما يلى :

(أ) توقف مقدرة الدولة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية فيها فى حالة تعرض قيمة صادراتها الى الانخفاض ، وذلك نظرا لما ينتج عنه من انخفاض الدخل القومى ومن ثم حصول تقلبات فى نفس الاتجاه ( انخفاضا ) فى الكميات السلعية المستوردة خاصة السلع الرأسمالية ٠[2]

وذلك ممايجعل الاقتصادالقومى لدولة ما خاضعا للتقلبات الاقتصادية العالمية ٠[3] والتى قد تسبب التضخم أو الانكماش مما يجعل تلك الاقتصاديات فى حالة تبعية كاملة للاقتصاديات المتقدمة ، وذلك نظرا لكون تلك التقلبات التى تحدث وتصيب الاقتصاديات النامية ــ ومنها الدول

---

(١) محمود الحمصى ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٤م ، ص ٦٣ ٠

(٢) د٠محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ ، ص ٣٩ ، ٤٠

(٣) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية ، للدول الاسلامية (انقره) ، مجلة التعاون الاقتصادى ، العدد ١٧ ، ١٩٨٣ ، ص ١٣ ٠
ــ د٠محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، نفس المرجع ، ص ٣٦ ٠

الاسلامية منقولة اليها عن طريق التجارة الدولية .[1]

(ب) كما ان التركيز السلعى فى الصادرات لـه آثارة السلبية أيضا على اقتصاد تلك الدولة مما يجعلها اكثر تعرضا للتقلبات السعرية العالمية.[2] واضافة الى ذلك فانه يبرز وجه آخر من درجة الخطورة وهو أنه نتيجة للتقدم التقنى وابتكاراته البديله للمواد الأولية سيترتب على ذلك تباطؤ نمو الطلب فى الاسواق التصديرية للمواد الأولية.[3] ذات الأهمية التصديرية للدول الاسلامية .

(جـ) الحد من قدرة الدولة على مقاومة أية اجراءات انتقامية من قبل أية دولة أو مجموعة من الدول ذلك انه اذا تجاوزت نسبة صادرات السلعة فى اجمالى صادراتها ٦٠٪ فان الدولة المصدرة تصبح فى وضع لايمكنها من مقاومة أية ممارسات عدائية قد تتخذها تجاهها أية دولة أو مجموعة من الدول الأخرى المستوعبة لصادراتها .[4]

---

(١) د. محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، أقل البلدان نموا ، تقرير ١٩٨٦ ، ص ٧٦ .

(٣) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ١٥ .

- د. محمود الحمصى ، المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٤) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية ، حجم واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى للفترة ( ١٩٧١ - ١٩٨٢ ) الدمام ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، ص ٣٤ .

## المطلب الثاني

## مظاهر التبعية في الاستيراد

تتجلى مظاهر التبعية فى الاستيراد فى عدة أمور منها :

* الاعتماد على الخارج فى استيراد المواد الغذائية (التبعية الغذائية ):

على الرغم من ان الدول الاسلامية متخصصة فى انتاج المواد الأولية وتحظى بجملتها بمقومات الانتاج الغذائى من أراضى زراعية وموارد مالية ومائية وايدى عاملة الا أنها من المؤسف حقا لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية ولم تستفد من تلك المزايا فى تحقيق الأمن الغذائى لشعوبها وانما لجأت الى استيراد ذلك من العالم الخارجي بكميات تفوق بكثير ماتصدره الى الخارج .

وهذا الوضع مايزيد من التبعية التى تتمثل بزيادة المستوردات الغذائية عن الصادرات الغذائية وحينئذ تتفاقم تبعية تلك الدول ازاء العالم الخارجى .[1] وتبرز تلك التبعية الغذائية من خلال ( جدول ١٣ ) الخاص بالميزان التجارى للمواد الغذائية ، وبتحليل تلك الارقام يتضح أن غالبية الدول الاسلامية عانت من عجز فى ميزانها الغذائى ، اذ أن ما يقرب من سبع وعشرين دولة من أصل خمس وثلاثين دولة اسلامية شهدت عجزا فى ميزانها الغذائى . الا أنه من الملاحظ وجود تباين بين الدول الاسلامية فى عجزها الغذائى وبمعدلات متفاوته وذلك تبعا لحجم استيرادها وتصديرها من المواد الغذائية .

ومن الممكن فى هذه الحالة تقسيم الدول الاسلامية الى ثلاث مجموعات

---

(١) د.عبدالحميد براهيمى ، ابعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ١٦٨ .

## الجـــدول رقـــم ( ١٣ )

## الميزان التجاري للمواد الغذائية فـي الـدول الاسلاميـــة
( مليـــون دولار )

| الـــدولة | العام | الصادرات (١) | المستوردات (٢) | نسبة تغطية الصادرات ٪ | الميزان التجاري | حجم الفجوة الغذائية ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | ١٩٨٣ | ٣٧ر٩ | ٢٢٠٥ر٨ | ١ر٧ | – ٢١٦٧ر٩ | ٩٨ر٣ |
| البحرين | ١٩٨٢ | ٧ر٦ | ٢٢٤ر٨ | ٣ر٤ | – ٢١٧ر٢ | ٩٦ر٦ |
| بنغلاديش | ١٩٨٣ | ١٠١ر٩ | ٦٢٨ر٢ | ١٦ر٢ | – ٥٢٦ر٣ | ٨٣ر٨ |
| بنيـن | ١٩٧٨ | ١٤ر٥ | ٦٧ر٦ | ٢١ر٥ | – ٥٣ر٠ | ٧٨ر٥ |
| تشاد | ١٩٧٥ | ٧ر٧ | ١٩ر٣ | ٤٠ر١ | – ١١ر٦ | ٥٩ر٩ |
| جيبوتي | ١٩٧٩ | ١٦ر٤ | ٩٨ر٩ | ١٦ر٥ | – ٨٢ر٦ | ٨٣ر٥ |
| مصر | ١٩٨٢ | ٢٣١ر٥ | ٢٧٩٣ر٣ | ٨ر٣ | – ٢٥٦١ر٨ | ٩١ر٧ |
| الجابون | ١٩٨٢ | ٦ر٠ | ١٣٠ر٩ | ٤ر٦ | – ١٢٤ر٩ | ٩٥ر٤ |
| جامبيا | ١٩٨٢ | ٣٢ر٥ | ٣٧ر٥ | ٨٦ر٦ | – ٥ر٠ | ١٣ر٤ |
| العراق | ١٩٧٨ | ٧٧ر٧ | ٥٢٩ر٩ | ١٤ر٧ | – ٤٥٢ر٣ | ٨٥ر٣ |
| الاردن | ١٩٧٣ | ١٣٩ر٢ | ٥٣٧ر٧ | ٢٥ر٩ | – ٣٩٨ر٥ | ٧٤ر١ |
| الكويت | ١٩٨٢ | ١٤٧ر٧ | ٧٤٠ر٧ | ١٩ر٩ | – ٥٩٢ر٩ | ٨٠ر١ |
| ليبيا | ١٩٨١ | صفـر | ١٥٢٠ر٥ | صفـر | – ١٥٢٠ر٥ | ١٠٠ر٠ |
| مالي | ١٩٨٢ | ٣٩ر٦ | ٦٣ر٨ | ٦٢ر١ | – ٢٤ر٢ | ٣٧ر٩ |
| المغرب | ١٩٨٣ | ٥١٨ر٩ | ٧٩٧ر٤ | ٦٥ر١ | – ٢٧٨ر٥ | ٣٤ر٩ |
| النيجر | ١٩٨١ | ٧٤ر٣ | ١١٩ر٩ | ٦٢ر٠ | – ٤٥ر٦ | ٣٨ر٠ |
| عمان | ١٩٨٣ | ٣٩ر٣ | ٣٦٦ر١ | ١٠ر٧ | – ٣٢٦ر٨ | ٨٩ر٣ |
| باكستان | ١٩٨٣ | ٦٥٧ر٤ | ٧٤٧ر٢ | ٨٨ر٠ | – ٨٩ر٨ | ١٢ر٠ |
| قطر | ١٩٧٩ | صفـر | ٢٠٧ر٦ | صفـر | – ٢٠٧ر٦ | ١٠٠ر٠ |
| السعودية | ١٩٨٤ | ٥١ر٢ | ٥١٩٨ر٧ | ١ر٠ | – ٥١٤٧ر٥ | ٩٩ر٠ |
| السنغال | ٨١ | ١٣٣ر٤ | ٢٩٥ر٧ | ٤٥ر٤ | – ١٦٢ر٣ | ٥٤ر٩ |
| سيراليون | ١٩٨١ | ٥٧ر٦ | ٨٠ر٣ | ٧١ر٨ | – ٢٢ر٦ | ٢٨ر٢ |
| تونس | ١٩٨٤ | ١٦٤ر٢ | ٤١٦ر٧ | ٣٩ر٤ | – ٢٥٢ر٠ | ٦٠ر٦ |
| سوريه | ١٩٨٤ | ١١٣ر٣ | ٦٦١ر٧ | ١٧ر١ | – ٥٤٨ر٤ | ٨٢ر٩ |
| الامارات العربية | ١٩٧٨ | ١١٠ر٤ | ٩٧٢ر٩ | ١١ر٣ | – ٨٦٢ر٥ | ٨٨ر٧ |
| اليمن الشمالي | ١٩٨١ | ١٠ر١ | ٥٦٢ر٢ | ١ر٨ | – ٥٥٢ر١ | ٩٨ر٢ |

تابع الجـــدول رقم ( ١٣ ) ٠

| الدولة | العام | الصادرات | المستوردات | نسبة تغطية الصادرت ٪ | الميزان التجارى | حجم الفجوة الغذائية ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| اليمن الجنوبى | ١٩٧٧ | ٢٥ر٥ | ٩٤ر٨ | ٢٦ر٩ | - ٦٩ر٣ | ٧٣ر١ |
| الكاميرون | ١٩٨٢ | ٣٢٨ر٧ | ١١٧ر٥ | | + ٢١١ر٢ | |
| غينيا بيساو | ١٩٧٧ | ١١ر٧ | ١٠ر٠ | | + ١ر٦ | |
| اندونيسيا | ١٩٨٣ | ١٣٩٣ر٥ | ٢٢٠٧ر١ | | + ١٨٦ر٤ | |
| موريتانيا | ١٩٨٣ | ٧٦ر٥ | ٧٠ر٦ | | + ٥ر٨ | |
| الصومال | ١٩٨٠ | ١١٥ر٣ | ١١٣ر١ | | + ٢ر٢ | |
| السودان | ١٩٨١ | ٣٨٤ر٣ | ٢٢٩ر٩ | | + ١٥٤ر٥ | |
| اوغندا | ١٩٧٩ | ٣٢٤ر٤ | ١٢ر٦ | | + ٣١١ر٧ | |
| تركيا | ١٩٨٣ | ٢١٩١ر٥ | ١٦٩ر٥ | | + ٢٠٢١ر٩ | |

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، ( جده ) ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابق ،جدول (٢٢) ،ص ٢٦ ٠

(٢) المصدر نفسه ، جدول ٢٣ ، ص ٢٧ ٠

- الميزان التجارى = الصادرات ـ المستوردات ٠
- نسبة التغطيـــه = الصادرات / المستوردات ( x ١٠٠ ) ٠
- حجم الفجوة الغذائية = ١٠٠ ـ نسبة التغطية ٠

من حيث حجم الفجوة الغذائية فيها .

* المجموعة الأولى :

وهى الدول التى تعانى من ضخامة حجم الفجوة الغذائية وتضم كلا من قطر ليبيا الجزائر البحرين مصر الجابون عمان السعودية، اليمن الشمالى ، الامارات العربية المتحدة ، بنغلاديش جيبوتى ، العراق ، الكويت وسورية . حيث يتراوح حجم الفجوة الغذائية فيها مابين ٨٠٪ - ١٠٠ ٪ [1]. وارتفاع الفجوة الى ١٠٠٪ يشير الى وجود دول مستوردة محضة للغذاء كما فى حالة قطر وليبيا .

* المجموعة الثانية :

وهى الدول التى يتراوح فيها حجم هذه الفجوة مابين ٥٤ - ٧٨٪ وتشمل كلا من تشاد والاردن وتونس واليمن الجنوبى والسنغال وبنين .

* المجموعة الثالثة :

وهى الدول التى تتراوح فيها حجم الفجوة الغذائية مابين ١٢٪ - ٣٨٪ وتشمل كل من جامبيا وباكستان والمغرب والنيجر ومالى وسيراليون .

وتتميز تلك المجموعة الأخيرة بتدنى حجم الفجوة الغذائية فيها ومن ثم تعتبر آخف الدول الاسلامية عجزا وذلك يعود لارتفاع نسبة تغطية الصادرات للمستوردات فيها . اذ بلغت نسبة تغطية صادرات تلك الدول ما بين ٦٠ - ٨٨٪ من قيمة المستوردات الغذائية مقارنة مع نسبة تغطية صادرات المجموعة الأولى والتى تتراوح مابين صفر - ٢٠ ٪ من قيمة مستورداتها .

---

(١) انظر الجدول ( ١٣ ) .

ان استعراض تلك المؤشرات يبرز عجز صادرات الدول الاسلامية من المواد الغذائية عن تغطية مستورداتها منها ، ويعكس أيضا اعتماد الدول الاسلامية وانكشاف اقتصادياتها على العالم الخارجي فى استيراد المواد الغذائية وبالاضافة الى مايسببه ذلك العجز من تعميق التبعية الغذائية ومايىنتج عنه من ارتفاع مدفوعات المستوردات الغذائية فانه ينعكس أيضا وبصفة سلبية على الميزان التجارى لتلك الدول ويقتضى تصدير جزء هام من دخلها القومى مقابل ذلك الاستيراد . وذلك بدوره يعيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول نظرا لأن قيمة المستوردات الغذائية تستنفذ العملات الاجنبية فى معظم الحالات وبالتالى تصبح قدرة تلك الدول على استيراد السلع الرأسمالية اللازمه للتنمية محدودة .[1] يضاف الى تلك الابعاد الاقتصادية بعد هام آخر ناتج عن مشكلة الغذاء وهو البعد السياسى ، وذلك فى حالة استخدام الغذاء من قبل الدول المصدرة كسلاح للضغوط الاقتصادية والسياسية على الدول المستوردة .[2] ولقد بات خطر هذا السلاح يهدد الدول التى تعتمد على استيراد المواد الغذائية واذا لم يستخدم ذلك السلاح فى وجه جميع المستوردين فان خطره كامن وموجود .[3] وقد بدأت بالفعل شواهد استخدام ذلك تظهر من قبل احدى الدول عدة مرات ، وهى بالتحديد الولايات المتحدة الامريكية . حينما استخدمت القمح وسيلة للضغط على الاتحاد

---

(١) د. محمد على الفرا ، مشكلة الغذاء فى الوطن العربى والأزمة الاقتصادية العالمية ، الناشر شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ ، ص ٧٣ .

(٢) د. محمد على الفرا ، المرجع نفسه ، ص ٧٠ .

- د. صبحى قاسم ، ملخص كتاب نظرات تحليلية فى مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مؤسسة عبدالحميد شومان ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ٣٠ .
- غرفة تجارة وصناعة دبى ، ازمة الغذاء العربى ، مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة بالبحرين ، ١٩٨٠ ، الاتحاد العام للغرب العربية ، ص ٢٨٠ و ٢٨١ .
- اتحاد غرف التجارة والصناعة بالامارات ، الأمن الغذائى مفهومه متطلباته ، امكانياته ، مؤتمر الغرف العربية ،١٩٨٠ ، الاتحاد العام للغرف العربية ص ٢٧٣ .

(٣) د.صبحى القاسم ،ملخص كتاب نظرات تحليلية فى مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

السوفيتي لموافقته على رحيل اليهود الى فلسطين .(١) وأيضا شهر هـذا السلاح من قبل الولايات المتحدة على الدول العربية وخاصة النفطية منهـا وهددتها بحظر تصدير القمح اليها اذا ماحاولت الأخيرة اقامة حظر نفطـى تجاه الولايات المتحدة الامريكية واستخدامه لخدمة القضايا العربية .(٢)

كل تلك الابعاد تحتم على الدول الاسلامية تضييق الفجوة بين العـرض والطلب فى المواد الغذائية وذلك عن طريق احداث تنمية زراعية وصناعيـة لسد احتياجاتها الغذائية بدلا من الاعتماد على الاستيراد من دول العالـم الخارجى وبذلك تقضى على تلك التبعية الاستيرادية .

ولاتقتصر مظاهر التبعية فى الاستيراد على استيراد المواد الغذائيـة فحسب بل ان الدول الاسلامية تعانى أيضا من التبعية فى استيراد السلـع الصناعية .(٣)

---

(١) د. محمد على الفرا ، مشكلة الغذاء فى الوطن العربى والازمـة الاقتصادية العالمية ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .

(٢) اتحاد غرف التجارة والصناعة فى الامارات العربية المتحدة ، الأمـن الغذائى ، مفهومه ، متطلباته ، امكانياته ، المرجع السابـق ، ص ٢٧٣ .
- د. محمد على الفرا ، مشكلة الغذاء فى الوطن العربى ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(٣) سيأتى بيان ذلك الاستيراد فى الفصل الثانى .

# الباب الأول

## التجارة الخارجية للدول الإسلامية

# الفصل الأول

## تطور التجارة الخارجية للدول الإسلامية

### المبحث الأول

التجارة الخارجية للدول الإسلامية خلال الفترة

١٣٩٥ - ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م

### المبحث الثاني

التجارة الخارجية للدول الإسلامية خلال الفترة

١٤٠١ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨١ - ١٩٨٥ م

### المبحث الثالث

مكانة التجارة الخارجية للدول الإسلامية في التجارة الدولية خلال الفترة

١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م

## الفصـــــــــل الاول

## تطـور التجـــارة الخارجية للدول الاسلاميـــة

مرت التجارة الخارجية للدول الاسلامية بمراحل من التطور زيـــــادة أو انخفاضا خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م يمكن تمييـــــز مرحلتين فيها • وعلى ذلك سيكون فى هذا الفصل ثلاثة مباحث :

يستعرض المبحث الأول نمو التجارة الخارجية للدول الاسلامية خــــلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م ، مبرزا التطور الذى اتصفت بـــه التجارة الخارجية فيها •

والمبحث الثانى يتناول التجارة الخارجية للدول الاسلامية خـــــلال الفترة ١٤٠١ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨١ - ١٩٨٥ م وماطرأ عليها من انخفاض •

وأخيرا يبين المبحث الثالث مكانة التجارة الخارجية للدول الاسلامية فى التجارة الدولية خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م •

## المبحث الاول

## التجارة الخارجية للدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٠ م

تميزت التجارة الدولية بتطور ونمو سريعين خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٠ حيث بلغ معدل النمو فيها ٢٠ ٪ سنويا [(١)]، وذلك بعدما شهدت هذه التجارة تراجعا وانخفاضا خلال العامين ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ م.[(٢)]

وفى نفس الاتجاه سارت الدول النامية فى تجارتها الخارجية خلال الفترة ١٩٧٦ م – ١٩٨٠ م باستثناء انخفاض نسبى فى عام ١٩٧٨ م وبلغت نسبة النمو المسجلة فى الصادرات أثناء تلك الفترة ٦ر٢١٪ سنويا بينما نمت المستوردات بمعدل ٢٠٪ سنويا .[(٣)]

وبالنسبة للدول الاسلامية فقد نمت تجارتها الخارجية ( الصادرات والمستوردات ) خلال الفترة ١٣٩٥ – ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٥ – ١٩٨٠ م بانتظام وذلك باستثناء انخفاض نسبى فى عام ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م يقدر بنحو – ٥ر٣٪ فى جانب الصادرات ( جدول ١٦ ) .

ويشير الجدول المذكور أن هناك تطورا ملحوظا قد طرأ على حجم التجارة الخارجية للدول الاسلامية خلال الفترة ( ١٩٧٥ – ١٩٨٠ م ) فى جانب الصادرات باستثناء عام ١٩٧٨ م بينما تمتد فترة نمو المستوردات الى عام ١٤٠٢ / ١٩٨٢ م ولاعطاء صورة واضحة عن مدى نمو التجارة الخارجية

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، جدة ، التقرير السنوى الثامن ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢ – ١٩٨٣ م ، ص ٣٨ .

(٢) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، مركز الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، المبادلات التجارية داخل مجموعة البلدان الاسلامية ، الدار البيضاء ، ١٩٨٤ ، ص ١٨ .

(٣) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثامن ، المرجع السابق، ص ٣٨ .

جـــــدول رقـــم ( ١٦ )

تطور التجارة الخارجية للدول الاسلامية خلال الفترة ( ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م ) ( بليون دولار

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة صادرات الدول (١) الاسلامية . | ١١٠ر٣ | ١٣٤ر٤ | ١٥٠ر٥ | ١٤٩ر٧ | ٢١٣ر٥ | ٣٠١ر٩ | ٢٨٢ر٩ | ٢٣٢ر٨ | ٢٠٧ر٥ | ٢٠٠ر٥ | ١٨٤ر٢ |
| معدل النمو ٪ | - | +٢١ر٨٪ | +١١ر٩٪ | -ر٥٣٪ | ٤١ر٦٪ | ٤١ر٤٪ | -٦ر٤٪ | -١٧ر٦٪ | -١٠ر٧٪ | -٣ر٣٪ | -٨ر٢٪ |
| قيمة صادرات الدول النفطية (٢) . | ٩٣ر٥ | ١١٥ر٢ | ١٢٧ر٩ | ١٢٥ر٧ | ١٨١ر٩ | ٢٦٢ر٥ | ٢٤٠ر٩ | ١٩١ر٧ | ١٦٣ر | ١٥٢ر٩ | ١٢٢ر٣ |
| نسبة مساهمة صادرات الدول النفطية فى اجمالى صادرات الدول الاسلامية | ٨٤ر٨ | ٨٥ر٧ | ٨٥ | ٨٤ | ٨٥ر٢ | ٨٦ر٩ | ٨٥ر٣ | ٨٢ر٤ | ٧٨ر٦ | ٧٦ر٣ | ٦٦ر٤ |
| معدل النمو ٪ | | ٢٣ر٢٪ | ١١ر٪ | -١ر٨٪ | ٤٤ر٧٪ | ٤٤ر٣٪ | -٨ر٢٪ | -٢٠ر٤٪ | -١٤ر٩٪ | -٦ر٢٪ | - ٢٠ر٪ |
| قيمة صادرات الدول الاسلامية غير النفطية (٢) | ١٦ر٨ | ١٩ر٢ | ٢٢ر٥ | ٢٣ر٩ | ٣١ر٦ | ٣٩ر٤ | ٤١ر٥ | ٤٠ر٩ | ٤٤ر٤ | ٤٧ر٦ | ٦١ر٩ |
| معدل النمو ٪ | | ١٤ر٣٪ | ١٧ر٢٪ | ٦ر٢٪ | ٣٢ر٢٪ | ٢٤ر٧٪ | ٥ر٣٪ | -١ر٤٪ | ٨ر٥٪ | ٧ر١٪ | ٣٠ر٪ |
| نسبة مساهمة صادرات الدول الاسلامية غير النفطية فى اجمالى صادرات الدول الاسلامية | ١٥ر٢ | ١٤ر٣ | ١٥ | ١٦ | ١٤ر٨ | ١٣ر١ | ١٤ر٧ | ١٧ر٦ | ٢١ر٤ | ٢٣ر٧ | ٣٣ر٦ |
| قيمة مستوردات الدول الاسلامية . (١) | ٦٩ر٩ | ٧٩ر٥ | ١٠٦ر٣ | ١٢٠ر١ | ١٢٨ر٩ | ١٧٠ر٣ | ١٩٨ر٢ | ٢٠٢ر٩ | ٢٠١ر٣ | ١٨٨ر٥ | ١٧٠ر٩ |
| معدل النمو ٪ | | ١٣ر٧٪ | ٣٣ر٧٪ | ١٢ر٩٪ | ٧ر٣٪ | ٣٢ر١٪ | ١٦ر٤٪ | ٢ر٤٪ | - ر٨٪ | -٦ر٤٪ | - ٩ر٣٪ |
| قيمة مستوردات الدول النفطية (٢) . | ٤٠ر٩ | ٥٠ر١ | ٦٩ر٤ | ٧٨ر٩ | ٨١ر٨ | ١٠٧ر٤ | ١٢٧ر١ | ١٣٦ر٧ | ١٢٦ر٣ | ١١١ر٨ | ٩٠ر |
| معدل النمو ٪ | | ٢٢ر٣٪ | ٣٨ر٥٪ | ١٣ر٧٪ | ٣ر٧٪ | ٣١ر٣٪ | ١٨ر٤٪ | ٧ر٦ | - ٦ر٩٪ | -١٢ر١٪ | -١٩ر٥٪ |
| نسبة مساهمة مستوردات الدول النفطية فى اجمالى مستوردات الدول الاسلامية | ٥٨ر٦ | ٦٣ر١ | ٦٥ر٣ | ٦٥ر٧ | ٦٣ر٤ | ٦٣ر١ | ٦٤ر١ | ٦٧ر٤ | ٦٣ر٢ | ٥٩ر٣ | ٥٢ر٧ |
| قيمة مستوردات الدول الاسلامية غير النفطية (٢) | ٢٨ر٩ | ٢٩ر٤ | ٣٦ر٩ | ٤١ر٢ | ٤٧ر١ | ٦٢ر٩ | ٧١ر١ | ٦٦ر٢ | ٧٤ر١ | ٧٦ر٧ | ٨٠ر٨ |
| معدل النمو ٪ | | ١ر٧٪ | ٢٥ر٥٪ | ١١ر٧٪ | ١٤ر٣٪ | ٣٣ر٥٪ | ١٣٪ | - ٦ر٩٪ | ١١ر٩٪ | ٣ر٥٪ | ٥ر٣٪ |
| مساهمة مستوردات الدول الاسلامية غير النفطية فى اجمالى مستوردات الدول الاسلامية . | ٤١ر٣ | ٣٦ر٩ | ٣٤ر٧ | ٣٤ر٣ | ٣٦ر٦ | ٣٦ر٩ | ٣٥ر٩ | ٣٢ر٦ | ٣٦ر٨ | ٤٠ر٧ | ٤٧ر٣ |

هامش الجدول ( ١٦ )

(١) – البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية (٥) ١٤٠٦هـ/١٩٨٦ م ، الجداول ١٧ ، ١٨ ص ٢٠ – ٢١ .

– البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية ( ٦ ) ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، الجداول ١٧ ، ١٨ ص

(٢) الدول المعنية هى : الجزائر ، البحرين ، اندونيسيا ، العراق ، ايران ، قطر ، السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، عمان ، الكويت ، الغابون وليبيا .

وتم استخراج قيمة صادراتها ومستورداتها بناء على بيانات الجداول ١٧ ، ١٨ من النشرة الاحصائية رقم ٥ ، ٦ ، المرجع السابق .

(٣) الدول المعنية هى ( ٣٢ دولة اسلامية ) افغانستان ، بنغلاديش ، بنين، بروناى ، بروكينافاسو ، الكمرون ، تشاد ، المغرب ، مصر ، جامبيا ، غينيا ، غينيا بيساو ، الاردن ، لبنان ، ماليزيا ، مالديف ، مالى، موريتانيا ، جيبوتى ، النيجر ، باكستان ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، سورية ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اليمن الشمالى ، اليمن الجنوبى وجزر القمر .

وتم استخراج قيم صادراتها ومستورداتها بناءً على البيانات الوارده فى الجدولين ١٧ ، ١٨ فى النشرة الاحصائية رقم ٥ ، ٦ ، المرجع السابق .

للدول الاسلامية يتضح من الجدول ( ١٦ ) أن صادرات الدول الاسلامية قد حققت معدلات نمو مرتفعة بلغت نحو ٢١٫٨٪ عام ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م بالمقارنة بعام ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م ثم ارتفع المعدل بنسبة ١١٪ عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧ م قياسا بالعام السابق وفى عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨ م انخفض معدل النمو بنسبة طفيفة بلغت نحو ٠٫٥٣٪ قياسا بعام ١٩٧٧ م وفى عام ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م قفز معدل النمو بنسبة ٤٢٫٦ ٪ ثم ارتفع المعدل بنسبة ٤١٫٤ ٪ عام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م محققا حينئذ أعلى نسبة فى صادرات الدول الاسلامية فى ذلك العام طيلة فترة الدراسة ، وذلك مما يحملنا على القول ان عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠ م وصلت فيه التجارة الخارجية للدول الاسلامية أعلى ذروة لها فى جانب الصادرات .

وفيما يتعلق بجانب المستوردات فقد نمت هى الأخرى بهذا الاتجاه تقريبا خلال الفترة ( ١٩٧٥ - ١٩٨٢ م ) بانتظام وبنمو مستمر ، ( جدول ١٦ ) حيث بلغ معدل النمو نسبة ١٣٫٧ ٪ عام ١٩٧٦ م مقارنة بعام ١٩٧٥ م ثم ارتفع بنسبة ٣٣٫٧ ٪ فى عام ١٩٧٧ م ثم استمر المعدل فى الصعود الى عام ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م حيث بلغت هذه النسبة ٢٫٤ ٪ عام ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م مقارنة بعام ١٩٨١ م .

ورغم هذا النمو الذى أحرزته بعض الدول الاسلامية فى تجارتها الخارجية فى عام ١٩٧٥ م الا أنه أخذ اتجاها مغايرا فى المستوردات عنه فى الصادرات لغالبية هذه الدول ( وذلك كما تشير اليه الاحصائيات المتوافرة فى الجدولين ١٧ ، ١٨ ) نظرا لأن الصادرات لاتنمو بمعدل نمو المستوردات حيث ان اثنتين وثلاثين دولة تتصف تجارتها الخارجية بنمو المستوردات بمعدل أعلى من نمو الصادرات . ويمكن عزو هذه الظاهرة الى ضعف المقدرة التصديرية لتلك الدول بالاضافة الى غلبة المواد الاولية على صادراتها والتى غالبا ماتتصف بقلة مرونة الطلب العالمى عليها.(١)

---

(١) الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية ، غرفة تجارة العراق، التجارة الخارجية للبلاد العربية واتجاهاتها فى المستقبل، ١٩٧٣ م ، ص ٦ .

ومن تلك الدول المعنية على سبيل المثال الجزائر اذ بلغت فيها نسبة النمو لكل من الصادرات والمستوردات ٣ر ٪ ، ٦ر٤١٪ فى عام ١٩٧٥ م مقارنة بعام ١٩٧٤ م وتنطبق تلك الظاهرة أيضا على كل من افغانستان ، البحرين ، بنغلاديش ، بنين ، برونى ، الكاميرون ، تشاد ، مصر ، الجابون ، باكستان ، قطر ، السعودية ، سورية ، تونس ، الامارات ، جامبيا ، غينيا ، اندونسيا ، ايران ، العراق ، الاردن ، الكويت ، موريتانيا ، ليبيا ، مالى ، السودان ، تركيا ، المغرب واليمن الشمالى .

فى حين أن سبع دول اسلامية اتصفت تجارتها الخارجية بنمو الصادرات بمعدل أعلى من نمو المستوردات فى عام ١٩٧٥ م وهى : بروكينا فاسو ، جيبوتى ، غينيا بيساو ، النيجر ، السنغال ، الصومال ، واليمن الجنوبى.

بينما نجد أن النمو الذى طرأ على حجم التجارة الخارجية لغالبية الدول الاسلامية فى عام ١٩٧٦ أخذ مسارا آخر يختلف عن النمو الذى حدث فى عام ١٩٧٥ م وذلك لكون الصادرات تنمو بمعدل يفوق معدل نمو المستوردات وذلك فى ثمان وعشرين دولة اسلامية ومن ثم اتصفت اقتصاديات تلك الدول بنمو الصادرات بمعدل يفوق نظيره فى المستوردات والدول المعنية بذلك هى : ايران ، العراق ، ليبيا ، ماليزيا ، مالى ،النيجر ، عمان ، باكستان ، السنغال ، الصومال ، السودان ، تونس ، أوغندا ، افغانستان ، الجزائر ، بنغلاديش ، بنين ، برونى ، بروكينا فاسو ، الكامرون ، تشاد ، مصر ، الجابون ، غينيا ، اندونيسيا ، تركيا ، الامارات واليمن الجنوبى .

وعلى سبيل المثال نجد أن نسب النمو لصادرات ومستوردات باكستان هى كالآتى : ٦ر١٠ ٪ ، ٢ر ٪ فى عام ١٩٧٦ م مقارنة بالعام السابق .

وفى الوقت نفسه نجد أن عشر دول اسلامية تتصف تجارتها الخارجية بنمو معدل المستوردات بنسبة تفوق نمو الصادرات وهى :البحرين ،جامبيا ، الاردن ، الكويت ، المغرب ، قطر ، السعودية ، سيراليون ، سورية واليمن الشمالى . وبالتالى فان اقتصاديات تلك الدول اتصفت بنمو المستوردات

بمعدل يفوق نمو الصادرات .

وفى عام ١٩٧٧ م تبين أن النمو الذى أحرزته التجارة الخارجية للدول الاسلامية فى ذلك العام يتشابه الى حد كبير مع النمو الذى تحقق فى عام ١٩٧٥ م وذلك من حيث تميز تجارتها الخارجية بنمو المستوردات بمعدل يفوق نمو الصادرات " وذلك يتضح من الجدول ( ١٦ ) حيث نمت الصادرات بنسبة ١١ ٪ عام ١٩٧٧ م مقارنة بنسبة ٣٣٫٧ ٪ للمستوردات وبذلك يبقى هذا النمو من جانب الصادرات متواضعا فى حالة مقارنته بمعدل نمو المستوردات ، وبالتالى فان ذلك النمو البطىء للصادرات يدل على أن معدلات التبادل التجارى (*) الدولى فى غير صالح الدول الاسلامية ، ومن خلال تحليل الجدولين ( ١٧ ، ١٨ ) يتضح أن اثنتين وثلاثين دولة اتصفت تجارتها الخارجية بتلك الظاهرة (بنمو معدل المستوردات بنسبة تفوق نظيره فى الصادرات ) وعلى سبيل المثال فى الجزائر كانت نسب النمو ٣٣٫٤ ٪ ، ٨٫٩ ٪ لكل من المستوردات والصادرات على التوالى ،وتنطبق هذه الظاهرة على كل من افغانستان ، الجزائر ، البحرين ، بنغلاديش ، بنين ، بروكينافاسو ، تشاد ، مصر ، الجابون ، غينيا ، ايران ، العراق ،

---

(*) معدل التبادل الدولى " عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التى تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها الى الخارج " .

وفى اطار نقدى فانه يتم التعبير عن ثمن كل سلعة بمبلغ من النقود بدلا من التعبير عنه بعدد وحدات من سلعة أخرى .

وعلى ذلك فان معدل التبادل الدولى فى اطار نقدى يتحقق من خلال المقارنة بين قيمة صادرات الدولة وقيمة مستورداتها .

وكمثال على ذلك : نفترض ان السعودية تصدر سلعة النفط وتستورد سلعة المنسوجات وكان ثمن برميل النفط ١٥ دولارا وثمن متر المنسوجات ٣ دولار .

==

فان معدل التبادل التجارى الدولى للسعودية :

$$\frac{\text{ثمن الوحدة من الصادرات}}{\text{ثمن الوحدة من المستوردات}} = \frac{١٥}{٣} = ٥ \text{ أمتار من المنسوجات}$$

بمعنى ان السعودية تحصل على خمسة أمتار من المنسوجات مقابل برميل واحد من النفط تصدره .

أى ان (١) برميل نفط = (٥) أمتار من المنسوجات

واجمالا فان ناتج القسمة يمثل عدد الوحدات المستوردة التى تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها الى الخارج .

ويتخذ معدل التبادل مفاهيم مختلفه منها :

(أ) معدل التبادل الاجمالى :

وهو يمثل النسبة بين كمية المستوردات وكمية الصادرات .

ويحسب طبقا للمعادلة التالية = $\frac{\text{كمية المستوردات}}{\text{كمية الصادرات}}$

ويعطى هذا المعدل عدد الوحدات المستوردة التى تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها الى الخارج .

ويستخدم معدل التبادل الاجمالى عندما يراد معرفة حجم المستوردات التى حصلت عليها الدولة ، سواء دفعت قيمتها من حصيلة صادراتها أو اقترضت لسداد قيمتها .

(ب) معدل التبادل الصافى :

ويطلق عليه احيانا معدل التبادل السلعى وأحيانا معدل التبادل الدولى .

ويمثل هذا المعدل النسبة بين ثمن الوحدة من الصادرات وثمن الوحدة من المستوردات .

==

الاردن ، الكويت ، ماليزيا ، جزر المالديف ، موريتانيا ، المغــــرب ، النيجر ، عمان ، باكستان ، قطر ، السعودية ، السنغال ، الصومـــــال ، الامارات ، سورية ، اليمن الشمالى واليمن الجنوبى .

ويستثنى من تلك الظاهرة عشر دول تتصف تجارتها الخارجية بنمـــــو الصادرات بمعدل أعلى من نمو المستوردات فى ذلك العام وهى : برونـــــى ، الكاميرون ، جيبوتى ، جامبيا ، غينيا بيساو ، اندونيسيا ، مالـــــــى ، سيراليون ، السودان وأوغندا .

وفى عام ١٩٧٨ م شهدت التجارة الخارجية هبوطا طفيفا فى جانـــــب الصادرات يقدر بنحو – ٥٢ر٪ قياسا بعام ١٩٧٧ م ، ويعزى ذلك الـــــــى ماعانته الدول الاسلامية غير النفطية من انخفاض حاد فى معدل التبـــــادل التجارى (١) بينما نجد أن حجم المستوردات أحرز تقدما متصاعدا فى نمـــوه بحيث بلغت نسبة النمو ٩ر١٢ ٪ ، وبالتالى فان حجم المستوردات مـــــازال

---

== ويحسب طبقا للمعادلة التالية : $\frac{\text{ثمن الوحدة من الصادرات}}{\text{ثمن الوحدة من المستوردات}}$

ويعطى هذا المعدل أيضا عدد الوحدات المستوردة التى تحصل عليهـــا الدولة مقابل كل وحدة تصدرها الى الخارج .

ويعتبر معدل التبادل السلعى أكثر المفاهيم استخداما ، ومـــــن ثم فانه اذا وردت عبارة معدل التبادل التجارى دون تخصيص فانها تنصـــرف الى هذا المعدل ، والذى أشار اليه بعض الكتاب (*) بمعدل التبـــــــادل القيمى .

انظر – د. سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٩/١٩٦٠م ، ص ٨٦ – ٩٩ .

(*) د. عبد الوهاب حميد رشيد ، التجارة الخارجية وتفاقم التبعيـــــة العربية ، معهد الانماء العربى ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م ، ص ٣٣.

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى السابع ، جده ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١/١٩٨٢ م ) ، ص ٣٤ .

يتجه نحو الصعود مقارنا بالعام المنصرم بينما نجد أن حجم الصـــــادرات – من حيث القيمة – اعتراه انخفاض بسيط • ومن خلال تحليل الجدوليـــــــن ( ١٧ ، ١٨ ) تبين أن سبعا وعشرين دولة اسلامية تميزت تجارتها الخارجيـة بنسبة نمو مرتفعة فى جانب المستوردات تفوق نسبة نمو الصادرات ، ومـــن تلك الدول على سبيل المثال : افغانستان ، الجزائر ، البحرين ،بنغلاديش بنين ، بروكينا فاسو ، الكاميرون ، تشاد ، جيبوتى ، مصر ، جامبيـــا ، غينيا واندونسيا •

وفى الوقت نفسه اتضح أن عشر دول استطاعت أن تحقق نسب نمو عاليـة لصادراتها تفوق نظيراتها فى المستوردات وتلك الدول المعنية هى :العراق، برونى ، الاردن ، الكويت ، المغرب ، النيجر ، سيراليون ، الصومـــال ، تونس وتركيا •

وقد تعزى جزئيا ظاهرة ارتفاع نمو المستوردات بنسبة أسرع مـــن نمو الصادرات خلال السبعينات الى ارتفاع المقدرة الشرائية للـــــدول النفطية وجزئيا الى ارتفاع قيمة المستوردات النفطية للدول المستوردة •(١) وبالاضافة الى ذلك فانه يمكن عزو تلك الظاهرة الى ارتفاع قيمة المستوردات الصناعية من الدول المتقدمة •(٢)

وفى عام ١٩٧٩ م يتضح أن التجارة الخارجية للدول الاسلامية تطـورت بشكل كبير ويتباين ذلك مع تطور العامين المنصرمين حيث تميزت اقتصاديات التجارة الخارجية للدول الاسلامية بنمو الصادرات بمعدل يفوق نموالمستوردات

---

(١) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ،مؤتمر الأمم المتحدة للتجارةوالتنمية ، المبادلات التجارية داخل مجموعة البلدات الاسلامية ،المركز الاسلامى لتنمية التجارة ،الدار البيضاء ،١٩٨٤ م ،ص ٢٢ •

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،التجارة والتنمية ،تقرير ١٩٨٢ م ، نيويورك ، ص ٨٠ •

( الجدول ١٦ ) ٠

ومن خلال تحليل الجدولين ( ١٧ ، ١٨ ) تبين أن اثنتين وثلاثين دولة اتصفت اقتصادياتها بهذه الظاهرة ، ومن تلك الدول : الجزائر ، افغانستان البحرين ، قطر ، السعودية ، سورية ، تونس وبنغلاديش ٠

بينما نجد سبع دول تستثنى من هذه الظاهرة وهى جيبوتى ، غينيا بيساو ، العراق ، لبنان ، الصومال وتركيا ٠

وكما سلف القول ان الارتفاع الذى سجلته الصادرات خلال السبعينات يعزى جزئيا الى الارتفاع الذى طرأ على أسعار النفط لذا فانه ينبغى أن نبرز موقف الدول النفطية كمجموعة والدول الاسلامية غير النفطية كمجموعة أخرى من هذا الارتفاع ٠

فالبيانات المتوفرة فى ( الجدول ١٦ ) تشير الى أن الدول النفطية استحوذت على ٨٥٫٢ ٪ من التجارة الخارجية للدول الاسلامية فى جانب الصادرات فى عام ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م مقارنة بنسبة ١٤٫٨ ٪ مساهمة الدول الاسلامية غير النفطية فى التجارة الخارجية للدول الاسلامية وذلك يعنى أن النسبة الكبيرة من القيمة الاجمالية لصادرات الدول الاسلامية تحققت فى الدول النفطية ٠

وفى عام ١٩٨٠ م أخذت تجارة الدول الاسلامية نفس الاتجاه خلال العام المنصرم ، وبالتالى اتصفت اقتصاديات التجارة الخارجية للدول الاسلامية بنمو صادراتها بمعدل يفوق نظيره فى المستوردات ٠

ومما يجدر ذكره أن هذا العام بلغت فيه قيمة الصادرات أعلى ذروة لها خلال فترة الدراسة ومن خلال ( الجدول ١٦ ) اتضح أن النسبة الكبيرة لقيمة الصادرات والمستوردات تحققت فى الدول النفطية التى بلغت مساهمتها فى التجارة الخارجية للدول الاسلامية ٨٦٫٩ ٪ و ٦٣٫١ ٪ لكل من الصادرات والمستوردات فى عام ١٩٨٠ م فى الوقت الذى لم تبلغ فيه تلك

المساهمة للدول غير النفطية سوى ١ر١٣ ٪ و ٩ر٣٦ ٪ لكل من الصادرات والمستوردات فى العام نفسه ٠

ورغم ان التجارة الخارجية للدول الاسلامية سجلت نموا ملحوظا خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م فى جانب الصادرات وامتداد فترة نمو المستوردات الى عام ١٩٨٢ م الا أنه يلاحظ أن مختلف فئات الدول الاسلامية شهدت نموا متباينا خلال تلك الفترة وذلك يظهر من خلال الجدولين ( ١٧ ، ١٨ ) ٠

## جـــــدول رقـــم ( ١٧ )

### معدلات نمو الصادرات للدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م .(١)

( نســـــب مئويـــــــــــة ) (٢)

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٦٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| افغانستان | - ٦ر٢ | ٣٢ر٨ | ر٥ | ٩ر٢ | ٢٣ر٩ | ٢ر٨ | -٢ر | -٦ر١٠ | -٤ر٠ | -٦ر٢ | -٦ر٣ |
| الجزائر | ٠ر٣ | ١٣ر٤ | ٨ر٩ | ٨ر٧ | ٥٦ر٣ | ٣٣ر٣ | ٣ر٤ | -٩ر٧ | -٧ر٢ | ٦ر٢ | -٧ر١ |
| البحرين | -٤ر٥ | ٢٦ر٠ | ٢١ر٧ | - ر١٢ | ٥٣ر٤ | ٤٤ر٩ | ٢٠ر٤ | - ٨ر١٢ | - ٥ر١٥ | - ٣ر١٧ | - ٣ر١٩ |
| بنغلاديش | - ٥ر٥ | ٢٢ر٣ | ١٨ر٥ | ٨ر٢ | ٢٧ر٩ | ٢٠ر٤ | ١ر٠ | - ٩ر٢ | - ٧ر٥ | ٢٨ر٦ | ٧ر٢ |
| بنين | - ٦ر٢٥ | ١٨ر٨ | ٧ر٩ | -١ر٣٤ | ١١٤ر٨ | ٢٥ر٩ | - ٥ر٤٢ | - ٥ر٩ | ١٣٣ر٧ | ٣٤ر٩ | ٣٤ر٠ |
| بروناى | ٧ر٥ | ٢٧ر١ | ٢٣ر٠ | ١٢ر٥ | ٤٣ر٨ | ٧٢ر٩ | -٨ر١٢ | -٤ر٥ | -١ر١١ | ١٨ر٦ | -٨ر١٨ |
| بروكينافاسو | ٢٢ر٢ | ٢٠ر٥ | ٣ر٨ | -٦ر٢٣ | ٨١ر٠ | ١٨ر٤ | -٩ر١٨ | -٧ر٢٤ | ٤١ر٨ | ١٦ر٧ | -٤ر١٧ |
| تشاد | ٢٦ر٣ | ١٨٧ر٥ | ٤ر٣ | -٧ر١٦ | ٨ر٣ | ١ر٥ | ٣ر٨ | -٥ر٢٨ | ٨٤ر٢ | -٣ر١٨ | -٩ر٢٦ |
| الكمرون | -٩ر٥ | ١٤ر٥ | ٣٦ر٨ | ١٣ر٧ | ٤١ر٩ | ٢٢ر٣ | -٥ر١٩ | -٢ر١٠ | ٤ر٧ | ٦٨ر٦ | ٣١ر٥ |
| جيبوتى | ر٥٠ | - | ١٠٠ر٠ | -ر٣٠ | -٧ر١٦ | ٢٨ر٦ | -٧ر١٦ | - | ١٢ر١ | ٥ر٤ | -٦ر١٧ |
| مصر | -٤ر٧ | ٨ر٤ | ١٢ر٢ | ١ر٧ | ٥ر٩ | ٦٥ر٥ | ٦ر١ | -٥ر٣ | ٤٥ر٩ | ٣ر٩ | ٥١ر٩ |
| الغابون | ٢٢ر٨ | ٢٠ر٦ | ١٨ر٢ | -٦ر١٧ | ٥٢ر٧ | ٣٨ر٧ | -٨ر١٦ | -٧ر١ | -١ر٥ | ٧ر٥ | ٨ر |
| جامبيا | ٢٥ر٦ | -٦ر٢٦ | ٣٧ر١ | -٢ر٦ | ٢٨ر٩ | -٣ر٤٨ | -٧ر٦ | ١٧ر٩ | ٣٦ر٤ | -٢ر٢ | -٦ر٢٨ |
| غينيا | ٢٦ر٦ | ٥٥ر١ | ٢٦ر٦ | ١١ر١ | ٤ر٣ | ٢٩ر٩ | ٤ر٢ | -٦ر٦ | -٨ر١ | ١٧ر٢ | ر٥ |
| غينيا بيساو | ر١٠٠ | -٧ر١٦ | ر١٤٠ | - | ١٦ر٧ | -٤ر١١ | ٤٥ر٥ | -٢ر٣١ | ١٠٩ر١ | -٣ر٤ | -٧ر٢٤ |
| اندونيسيا | -٤ر٤ | ٢٠ر٣ | ٢٦ر٩ | ٧ر٣ | ٣٣ر٣ | ٤٠ر٦ | ٨ر٧ | -٢ر٦ | ٥ر٣ | ٣ر٥ | -٢ر١٦ |
| ايران | -٩ر٢ | ٦٠ر١ | ٤ر٦ | ١ر٢ | -١ر١٦ | - ر١٣ | - ر٣٢ | ٦٧ر٣ | ١٧ر٨ | - ٥ر٢٠ | -٣ر١١ |
| العراق | ٢٥ر٨ | ١٤ر٦ | ٢١ر٨ | ١٥ر٥ | ٦٩ر٦ | ٤٠ر٢ | -٣ر٥٩ | -٩ر٧ | -٧ر١٨ | ١١ر٩ | ٥ر٧ |
| الاردن | صفر | ٣٥ر٣ | ٢٠ر٣ | ١٨ر٥ | ٣٥ر٦ | ٢٦ر٥ | ٦ر٩ | ر٣٩ | -٣ر٢٨ | ٢٨ر٢ | ٩ر٥ |
| الكويت | -٣ر١٢ | ١٣ر٩ | -٤ر | ٦ر٨ | ٧٦ر٣ | ١٠ر٦ | -١ر٢٠ | -٤ر٣٣ | -٩ر٩ | ر٨ | -١ر٩٧ |
| لبنان | -٩ر١٦ | -٥ر٣٥ | ر٣٥ | ٩ر٨ | ٨ر٥ | ١٣ر٥ | -٨ر١٢ | -٣ر٢ | -٣ر١٦ | - ر٨ | -٥ر٨ |
| ليبيا | -٢ر٢٦ | ٣٦ر٢ | ١٧ر٥ | ١ر٥ | ٦٢ر٤ | ٣٦ر٤ | -٩ر٢٨ | -٤ر١٥ | - ر١١ | -٣ر١٠ | ٣ر٤ |
| ماليزيا | -٢ر١٠ | ٣٩ر٢ | ١٤ر٩ | ٢١ر٨ | ٤٩ر٤ | ر١٧ | -٢ر٩ | ٢٠ر٣ | ١٧ر٣ | ١٥ر٧ | - ر٧ |
| المالديف | صفر | - | ٢٠ر٥ | ر٢٠ | ١٦ر٧ | ١٤ر٣ | ٣٧ر٥ | ١٨ر٢ | ٧ر٧ | -١ر٧ | ٧٣ر٦ |
| مالى | -٢ر٤٢ | ١٢٩ر٧ | ٤٧ر١ | -٢ر١٥ | - | ٣٩ر٦ | -٩ر١٦ | -٥ر٢٨ | ١١ر٤ | ٩ر٢ | -ر٢٣ |
| موريتانيا | ٢١ر٥ | -٤ر١١ | - ٥ر | -٨ر٣٧ | ٤٢ر٩ | ١٧ر٥ | ٤٠ر٨ | -٤ر٢٢ | -٣ر٤ | ٤ر١ | ١١ر٢ |
| المغرب | ٤٩ر٤ | -١ر١٨ | ر٣ | ١٥ر٥ | ٢٨ر٦ | ٢٤ر٥ | - ر٥ | - ٥ر٩ | - ٨ر | ٣ر٢ | - ١ر١ |
| النيجر | ٧١ر٧ | ٤٧ر٢ | ٢٠ر١ | ٧٥ر٢ | ٥٨ر٩ | ٢٦ر٣ | -٦ر١٩ | -٢ر١١ | -٧ر | -٢ر١٨ | -٢ر٢ |
| عمان | ر٢٧ | ٧ر٥ | ١ر٤ | - ر٤ | ٤٣ر٣ | ٥٢ر١ | ر٣٥ | - ٥ر٧ | -٦ر١ | -٩ر٧ | ر١١ |

تابع

جـــــدول رقـــم ( ١٧ )

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٦٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| باكستان | -٥ر٨ | ١٠ر٦ | ر١ | ٢٦ر٩ | ر٣٨ | ٢٧ر٣ | ر١٠ | -١٦ر٦ | ر٢٨ | -١٦ر٦ | ر٧ |
| قطر | ١٩ر٢ | ٢١ر٦ | ٥ر٣ | -ر٣ | ٥٥ر٢ | ٤٧ر٦ | ١ر٥ | -٢٥ر٧ | ٢٠ر٤ | ٢٦ر٧ | -٢٧ر٤ |
| السعودية | - ٤ر٥ | ٣٠ر٤ | ١٣ر٢ | -١٤ر٢ | ٥٥ر١ | ٧٣ر٩ | ر١١ | - ر٣٣ | -٣٤ر١ | -١٤ر٧ | -٢٩ر٩ |
| السنغال | ١٨ر٢ | ٦ر١ | -٢٧ر٨ | ١٩ر١ | -١٠ر٨ | ٤ر٨ | ٤ر٨ | ٩ر٦ | ١٠ر٢ | -٢ر٨ | -١٢ر٥ |
| سيراليون | -٩ر٦ | -٢٢ر٧ | ٢١ر٦ | ر٢٥ | ١٨ر١ | ١٩ر٧ | ١٥ر٥ | -٣٢ر٤ | ١٤ر٦ | ١٤ر٨ | ٢٠ر٨ |
| الصومال | ٤٣ر٥ | ٥ر٦ | - ر٣٤ | ٧٢ر٦ | ٢٢ر٤ | ١ر٥ | ٥ر٣ | ٦ر٤ | - ر٢ | ١٥ر٨ | ٥ر٣ |
| السودان | ٢٥ر٤ | ٢٦ر٢ | ١٩ر٣ | -٢٦ر٦ | ٢١ر٦ | - ٨ر١ | ١٨ر٣ | -٢٠ر٩ | ٢٣ر١ | ١ر٤ | -٢٦ر٩ |
| سورية | ١٨ر٦ | ١٤ر٥ | -٠ر٢ | -٠ر٣ | ٥٥ر١ | ٢٨ر٢ | -٠ر٣ | -٣ر٦ | - ٤ر٥ | - ١ر١ | - ر٩ |
| تونس | -٧ر٦ | -٧ر٩ | ١٧ر٤ | ٢٠ر١ | ٦١ر٤ | ٢٤ر٦ | ١٠ر٣ | -١٩ر٨ | - ١٠ر١ | ١ر٢ | - ر٦ |
| تركيا | - ٨ر٦ | ٣٩ر٩ | - ١٠ر٦ | ٣٠ر٥ | - ١ر٣ | ر٢٩ | ٦١ر٢ | ٢٢ر٧ | - ر٦ | ١٧ر٤ | ر١١ |
| اوغندا | - ر١٥ | ٢٩ر٩ | ٥٦ر٥ | - ٣٩ر١ | ١٩ر٨ | ١١ر٤ | - ر٣٩ | ر٣٥ | - ر٩ | ١٤ر٥ | - ٣ر٤ |
| الامارات العربية | ١١ر٢ | ر٤٤ | ١٢ر٢ | -٥ر٣ | ٤٩ر٦ | ٥٨ر٤ | -١ر٨ | -٢٠ر٧ | ١١ر٤ | - ر٦ | -٦ر٨ |
| اليمة الشمالى | -١٥ر٤ | -٢٧ر٣ | ٣٧ر٥ | -٣٦ر٤ | ٨٥ر٧ | ٧٦ر٩ | ١٠٤ر٣ | - ر٧ | ر٤١ | ٢١٠ر٨ | ٦٤ر٣ |
| اليمن الجنوبى | ١٤ر٩ | ١ر٤ | -٥٤ر٦ | - ر٢٥ | ١٤٤ر٨ | ١١٩ر١ | -١٠ر٣ | ر١٠ | -٢٠ر٣ | -٦ر٤ | ٤ر٦ |

(١) البنك الاسلامى للتنمية ( جدة ) ، النشرة الاحصائية رقم ( ٥ ) ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، الجدول ( ٢٠ ) ، ص ٢٣ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، النشرة الاحصائية رقم ( ٦ ) ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، الجدول ( ٢٠ ) ، ص ٢٤ .

الجدول رقم ( ١٨ )

معدلات نمو المستوردات للدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م[١] ( نسبة مئوية )

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٦٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ (٢) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| افغانستان | ٣٩ر١ | -٦ر | ٤٨ر٢ | ١٨ر٧ | ١٦ر١ | ٤٣ر٦ | -٤ر٨ | -٢ر٢ | ٥ر٦ | -٥ر | -٣ر٨ |
| الجزائر | ٤١ر٦ | -١١ر٣ | ٣٣ر٤ | ٢١ر٩ | -٣ر٢ | ٢٥ر٧ | ٦ر٧ | -٤ر٧ | -٣ر٢ | -٩ر | -١١ر٨ |
| البحرين | ٥ر٨ | ٣٨ر٦ | ٢٢ر١ | ٦ر | ٢١ر٦ | ٤٠ر٢ | ١٨ر٤ | -١٢ر٤ | -٧ر٥ | -١٢ر٦ | -١٥ر٧ |
| بنغلاديش | ٢٠ر٢ | ٨ر١ | ٢٥ر٨ | ١٦ر٠ | ٢ر٩ | -٢ر٨ | ١٥١ر١ | ٨ر٨ | -٥ر٣ | ٢٥ر٣ | ٢ر |
| بنين | ٣٣ر١ | ٨ر١ | ٢٥ر٨ | ١٦ر٠ | ٥٩ر٢ | ٤١ر٦ | ٢١ر٤ | ٤ر٥ | -٤٦ر٧ | -١٩ر٩ | -٤٧ر٦ |
| بروكينافاسو | -١ر٣ | -٤ر٦ | ٤٢ر٤ | ١٠ر٢ | ٣٢ر٧ | ١٩ر٣ | -٥ر٩ | ٢ر٠ | -٨ر٢ | ١٠ر٢ | ٦ر٨ |
| تشاد | ٥٢ر٩ | -٢٤ر١ | ٤٢ر٦ | ٢٥ر٠ | -٣١ر٧ | -٣ر٣ | ١٣ر٤ | - | ١٤ر٨ | ١٦ر١ | ١٣ر٧ |
| الكمرون | ٣٧ر١ | ١ر٧ | ٢٩ر١ | ٣٣ر١ | ٢٢ر١ | ٢٦ر٥ | -١١ر١ | -١٥ر٧ | ٣ر٥ | -١ر٠ | ٢٢ر٦ |
| جيبوتي | -٢ر٨ | ٧ر٦ | -٣ر٥ | ٣٢ر١ | ٢٢ر٢ | ٤٨ر٣ | ١ر١ | ١٤ر٤ | -٣ر٦ | ٤ر١ | ٢ر١ |
| مصر | ٦٧ر٣ | -٣ر٢ | ٢٦ر٤ | ٣٩ر٧ | -٤٣ر٠ | ٢٦ر٧ | ٨٠ر٧ | ٣ر٤ | ٥٢ر٦ | ٥ر٤ | ٢٥ر٤ |
| الغابون | ٤١ر٣ | ٧ر٢ | ٤٢ر٧ | -١٤ر١ | -١٣ر٨ | ٢٦ر٧ | ٣١ر٤ | -١١ر٩ | -٦ر٨ | ٤ر٧ | ١٥ر٣ |
| جامبيا | ٣١ر١ | ٢٥ر٤ | ٥ر٤ | ٢٦ر٩ | ٤١ر٤ | ١٩ر٣ | -٢٣ر٤ | -٨ر٦ | -٢ر٦ | ٣ر٥ | ٧ر٨ |
| غينيا | ٨٦ر٠ | -٢٥ر٠ | ٣٢ر٥ | ٤٧ر٨ | -٨ر٩ | ٦٩ر٢ | ٢ر٧ | -١٨ر٠ | -٢٥ر٩ | ٣٨ر٥ | ١٥ر٩ |
| غينيا بيساو | -١١ر٦ | - | -٧ر٩ | ٤٠ر٥ | ٢٤ر٥ | -٩ر٨ | -٥ر٥ | ١٥ر٤ | ٦ر٧ | -١٨ر١ | ٢٦ر١ |
| اندونيسيا | ٢٤ر٢ | ١٩ر٠ | ٩ر٨ | ٧ر٤ | ٨ر٠ | ٥٠ر٠ | ٢٢ر٤ | ٢٧ر٠ | -٣ر٠ | -١٥ر١ | -٣٢ر٨ |
| ايران | ٩٠ر٧ | ٢٤ر٦ | ٤١ر٤ | ٧ر٢ | -٥٤ر٧ | ٤٥ر٢ | ٩ر | -١٢ر١ | ٦٥ر٧ | -١٦ر٦ | -٢٦ر٤ |
| العراق | ٧٧ر٨ | -٧ر٢ | ١٤ر٩ | -٦ر٠ | ١٣٤ر٣ | ٣٩ر٤ | ٤٩ر٠ | ٣ر٥ | -٤٩ر١ | -٥ر٨ | ٢ر٨ |
| الاردن | ٥٠ر٢ | ٣٩ر٤ | ٣٥ر١ | ٨ر٥ | ٣٠ر٠ | ٢٢ر٦ | ٣٤ر٥ | -٦٣ر٦ | ١٥٩ر٣ | ٨ر٠ | ٣٢ر٣ |
| الكويت | ٥٣ر٥ | ٣٩ر٢ | ٤٥ر٧ | -٤ر٩ | ١٢ر٩ | ٢٥ر٧ | ٧ر٧ | ١٧ر٧ | -١ر٩ | -٦ر٠ | -١٤ر٧ |
| لبنان | -٣٥ر٨ | -٥٦ر٣ | ١٤٣ر٣ | ١٩ر٨ | ٤٥ر٥ | ٣٠ر٥ | -٣ر | -٨ر٥ | ٦ر٨ | -١٩ر١ | -٢٥ر٧ |
| ليبيا | ٢٨ر٢ | -٩ر٣ | ١٧ر٧ | ٢١ر٧ | ١٥ر٤ | ٢٧ر٦ | ٢٣ر٧ | ٦ر | -١٠ر٣ | -٩ر٢ | -٢٤ر٣ |
| ماليزيا | -١٥ر٢ | ٨ر٧ | ١٨ر٧ | ٣٠ر٤ | ٣٢ر٣ | ٣٨ر٠ | -٧ر٠ | -٧ر١ | ٦ر٧ | ٦ر٥ | -١٢ر٥ |
| المالديف | ١١٦ر٧ | -٤٦ر٢ | ٢٨ر٦ | ٢٢ر٢ | - | ٥٤ر٥ | ١١٧ر٦ | ٧٥ر٧ | - | ٧ر٧ | -١ر٨ |
| مالي | ٦ر١ | -١٢ر١ | ٦ر٠ | ٢٧ر٧ | ٤٩ر٧ | ٥٠ر٧ | -١٥ر٣ | -١١ر٣ | ٨ر٧ | ٢ر٧ | ١٧ر٢ |
| موريتانيا | ١٣٥ر٨ | -٢٠ر٨ | ٦٧ر٤ | -٤١ر٦ | ١٨ر٧ | ٢١ر٥ | ٤٠ر٥ | -٤ر | -١٤ر٨ | -٢ر٤ | -١ر٨ |
| المغرب | ٣٤ر٤ | ١ر٩ | ٢٢ر٣ | -٧ر٢ | ٢٣ر٤ | ١٥ر٦ | ٢ر٦ | -٩ر | ٦ر٥ | -١١ر٦ | ١ر |
| النيجر | ٣ر٠ | ٢٣ر٥ | ٥٦ر٣ | ٥٥ر٣ | ٥١ر٠ | ٢٨ر٦ | -١٤ر١ | ١ر٢ | -٣٥ر٧ | -٨ر٧ | ١٧ر٢ |
| عمان | ٧٠ر٥ | -٤ر | ٣١ر٢ | ٨ر٢ | ٣١ر٧ | ٣٨ر٩ | ٣٢ر١ | ١٧ر٣ | -٧ر١ | ١٠ر٣ | ١٠ر٦ |

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٦٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| باكستان | ٢٢ر٤ | ر٢ | ١٥ر٠ | ٣٤ر٠ | ٢٣ر٦ | ٣١ر٧ | ٣ر٥ | - ٣ر٠ | - ٢ر٥ | ٩ر٩ | ر٦ |
| قطر | ٥٠ر٩ | ١٠٣ر٧ | ٤٧ر١ | ٣ر٣ | ٢٠ر٤ | ١ر١ | ٥ر٤ | ٢٨ر٣ | - ٢٥ر٣ | - ٢١ر٣ | ٣ر٤ |
| السعودية | ٤٧ر٤ | ١٠٦ر٤ | ٦٨ر٦ | ٣٨ر٩ | ١٩ر٢ | ٢٤ر٤ | ١٦ر٩ | ١٥ر٣ | - ٣ر٧ | - ١٤ر٨ | - ٢٩ر٣ |
| السنغال | ١٧ر١ | ر٧ | ٣٠ر٩ | - ١ر٠ | ٢٣ر٣ | ١٣ر٠ | ٢ر٣ | - ٧ر٨ | ٧ر١ | ٤ر٦ | - ١٣ر٨ |
| سيراليون | - ٦ر٢ | ٢٠ر٠ | ٢٠ر٨ | ٢١ر٢ | - ٨ر١ | ٤٨ر٧ | - ٢٤ر٢ | - ١٩ر٢ | - ٣٢ر٠ | ٢٢ر٩ | - ١١ر٠ |
| الصومال | ٢٥ر٦ | - ٣ر٧ | ٤٥ر٥ | ٦ر٢ | ٧٤ر٧ | - ١٧ر٣ | ٢٧ر٩ | ٧ر٤ | - ٩ر٠ | - ٥ر١ | - ٩ر٥ |
| السودان | ٤٥ر٣ | - ٥ر٠ | ١٠ر٠ | - ١٨ر٨ | ٤ر٩ | ٧١ر٥ | - ١ر٦ | - ١٧ر٨ | ٦ر٣ | ٤ر٦ | ٩ر٨ |
| سورية | ٣٧ر٠ | ٤٠ر٢ | ١٢ر٥ | - ٧ر٥ | ٣٥ر٤ | ٢٣ر٧ | ٢١ر٦ | - ١٩ر٨ | ١٣ر١ | - ٢٢ر٦ | - ٦ر٢ |
| تونس | ٢٤ر٩ | ٧ر٨ | ١٩ر٣ | ١٦ر٢ | ٣٤ر٢ | ٢٣ر٩ | ١١ر٧ | - ١٤ر٤ | - ٥ر٩ | ر٤ | - ٢٠ر٤ |
| تركيا | ٢٥ر٤ | ٨ر٣ | ١٣ر٠ | - ٢٠ر٦ | ١٠ر١ | ٥١ر٤ | ١٦ر٥ | - ر٦ | ٣ر٨ | ١٤ر٠ | ٥ر٥ |
| اوغندا | - ٧ر٥ | - ١٨ر٨ | ٥٤ر٤ | ٢٢ر٣ | - ٢٢ر٢ | ١٠٥ر١ | - ٣٠ر١ | ر٩ | - ٧ر١ | ٢ر٥ | - ٢ر٤ |
| الامارات العربية | ٥٤ر٥ | ٢٤ر٢ | ٥١ر٦ | ٣ر٨ | ٢٩ر٥ | ٢٣ر٣ | ٢١ر٣ | ٥ر٤ | - ١٧ر٩ | - ١٥ر٩ | - ٣ر١ |
| اليمن الشمالى | ٥٤ر٧ | ٤٠ر١ | ١٥٢ر٤ | ٢٣ر٤ | ١٦ر٣ | ٢٤ر٢ | - ٥ر١ | - ١٣ر٥ | ١٠ر١ | - ٥ر٤ | - ٣ر٤ |
| اليمن الجنوبى | - ٣٦ر١ | ٨٢ر٤ | ٨١ر٣ | - ٧ر٨ | ٢٨ر٢ | ١٣٥ر١ | - ١٩ر٠ | - ٣٠ر٩ | - ٦ر٥ | ٢ر٨ | - ١٦ر٨ |

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ،مرجع سابق ،الجدول (٢١) ،ص ٢٤ ٠

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ،النشرة الاحصائية رقم ( ٦ ) ، مرجع سابق ،الجدول (٢١) ،ص ٢٥ ٠

## المبحث الثاني

## التجارة الخارجية للدول الاسلامية خلال الفترة ١٤٠١ - ١٤٠٥هـ(١٩٨١- ١٩٨٥م)

بعد فترة من النمو المطرد الذى حظيت به التجارة الدولية خلال الفترة ( ١٩٧٨ - ١٩٨٠ ) ، تعرض الاقتصاد العالمى لموجة من الركود خلال الفترة ( ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ) تسببت فى انخفاض حجم التجارة الدولية بنسبة ١٠ ٪ خلال هذه الفترة .[١]

ونتيجة لما تميزت به التجارة الدولية من نقل الازمات الاقتصادية فيما بين الدول المختلفة فانه لامناص من أن تتأثر الدول النامية عامة والدول الاسلامية بشكل خاص من جراء هذا الركود العالمى .

ويتضح ذلك من انخفاض صادرات الدول النامية بنسبة ١٥ ٪ خلال الفترة ( ١٩٨٠ - ١٩٨٣ م ) وانخفاض صادرات الدول الاسلامية بنسبة ٣٣ ٪ خلال الفترة نفسها .[٢]

ويشير هذا الانخفاض الحاد الى سرعة تأثر الدول الاسلامية أكثر من غيرها من دول العالم من الركود الذى انتاب الاقتصاد العالمى خلال الفترة المذكورة .

وبالاضافة الى ذلك الركود الذى تأثرت به صادرات الدول النامية ، فان الوضع ازداد سوءا وتدهورا مع انتهاج الدول المتقدمة التدابير

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ،جده ، التقرير السنوى الحادى عشر ، ١٤٠٦هـ (١٩٨٥ - ١٩٨٦ م ) ، ص ٣٠ .
- البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى التاسع ١٤٠٤هـ /١٩٨٣- ١٩٨٤ م ، ص ٤٦ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى التاسع ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

الحمائية ضد صادرات الدول النامية بما فيها الدول الاسلامية وماتتج عنه من تقييد نمو صادراتها .(١)

وتشير الدراسات الاقتصادية (٢) الى أن أكثر من ثلث صادرات الدول النامية تخضع للتدابير الحمائية والتمييزية المطبقة من قبل الدول المتقدمة ، وتزداد تلك التدبير تصاعدا كلما ارتفعت درجة تصنيع السلعة ، الوضع الذى يفهم منه وجود انحياز تجارى ضد الصادرات الصناعية للدول النامية ، ويجعل هذه الدول تواجه صعوبات أمام تنويع صادراتها ، لاسيما وان اسواق الدول المتقدمة هى المنافذ الرئيسية لصادرات الدول النامية.

ومن تتبع آثار السياسات الحمائية والتمييزية على صادرات الدول النامية يتضح أن من أهمها الحد من قدرتها على النفاذ الى اسواق الدول المتقدمة .(٣) ناهيك أيضا عما يمكن أن تؤديه التدابير غير التعريفية (٤) من حرمان بعض السلع التصديرية للدول النامية من دخول أسواق الدول المتقدمة ، واجمالا فان هذه السياسات الحمائية تعيق نمو المقدرة التصديرية لاية دولة تمارس ضد صادراتها هذه الاساليب الحمائية.(٤)

ويبرز أثر آخر غير مباشر ينعكس سلبا على صادرات الدول التى تعانى من هذه السياسات الحمائية ويتمثل فى ضعف القدرة الشرائية

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥-١٩٨٦ م ، ص ٢٩ .

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،التجارة والتنمية ،تقرير ١٩٨٥ م ، نيويورك ، ص ١٦٢ .

(٣) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، الاجراءات الحمائية والتمييزية التى تواجهها صادرات الدول العربية الى السوق الصناعية ( ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ) اعداد د. خلاف عبد الجابر خلاف ، دار النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ٧١ .

(٤) التدابير غير التعريفية تتخذ أشكالا عديدة ويعتبر من أهمها نظام الحصص علما بأنه سيأتى بيان ذلك فى الفصل الاول من الباب الثالث .

(٥) المرجع السابق ، ص ٧٣ .

للصادرات نظرا لكون الدول النامية تمثل فيها حصيلة صادراتها نسبة هامة في تكوين احتياطياتها من العملات الاجنبية التي تستخدم في الوفاء بقيمة مستورداتها .[1]

وبما أن ارتفاع القوة الشرائية لصادرات دولة ما يتوقف الى حد كبير على حجم الكميات المصدرة وعلى معدل التبادل التجاري الدولي لها[2] فانه لامناص من أن يتأثر نمو صادرات الدول النامية في ظل تطبيق تلك السياسات الحمائية من قبل الدول المتقدمة ، الوضع الذي يحتم زيادة التبادل التجاري البيني كاسلوب تتفادى به الدول النامية آثار تلك السياسات الحمائية والتمييزية .

ويتبين من ( الجدول ١٦ ) أن التجارة الخارجية للدول الاسلامية عانت من هذا الانخفاض والهبوط منذ عام ١٩٨١ في جانب الصادرات ، في حين شهدت المستوردات تزايدا مستمرا وبانتظام خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ رغم الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي في تلك الفترة . وبالتالي فانه يتضح أن فترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ تتباين مع الفترة السابقة ومن ثم فان التطور في التجارة الخارجية للدول الاسلامية في تلك الفترة ( ٨١ - ١٩٨٢ ) اتخذ اتجاها مغايرا في المستوردات عنه في الصادرات وذلك لما اتصفت به تجارتها الخارجية في عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٢ من نمو المستوردات مقابل هبوط في معدل نمو الصادرات .

ففي جانب الصادرات يتضح أنها شهدت انخفاضا قدره - ٤ر٦ ٪ في عام ١٩٨١ م في الوقت الذي سجلت فيه المستوردات نموا يقدر بنحو (+ ٤ر١٦ ٪ ) حيث بلغت قيمة المستوردات ٢ر١٩٨ بليون دولار عام ١٩٨١ مقارنة ب ٣ر١٧٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ ( + ٤ر١٦ ٪ ). واذا نظرنا الى صادرات الدول الاسلامية كل على انفراد في عام ١٩٨١م فاننا نلاحظ أنها أنخفضت في احدى وعشرين دولة وارتفعت في ثلاث وعشرين دولة منها بينما نجد المستوردات انخفضت في اربع عشرة دولة وارتفعت في ثلاثين دولة اسلامية في نفس العام وذلك مقارنة بعام ١٩٨٠م .

---

(١) د.حمدية زهران ، مشكلات التجارة الدولية في البلاد المختلفة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩م ، ص ١٩ .

(٢) جامعة الدول العربية ، الاجراءات الحمائية والتمييزية التي تواجهها صادرات الدول العربية ، اعداد الدكتور/خلاف عبدالجابر خلاف ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

وفى عام ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م عرفت صادرات الدول الاسلامية انخفاضا قدره - ١٧ر٦ ٪ فى الوقت الذى سجلت فيه المستوردات نسبة نمو قدرها ٢ر٤ ٪ عن عام ١٩٨١ وعند تفحصنا لكل من الصادرات والمستوردات بالنسبة لكل دولة فاننا نلاحظ أن الصادرات قد انخفضت عام ١٩٨٢ فى ثلاث وثلاثين دولة اسلامية وارتفعت فيما يخص احدى عشرة دولة مقارنة بعام ١٩٨١م٠

بينما نجد أن المستوردات ارتفعت فى تسع عشرة دولة اسلامية عام ١٩٨٢ م وانخفضت فى أربع وعشرين دولة اسلامية مقارنة بعام ١٩٨١ م ٠

وفى الفترة ١٤٠٣ - ١٤٠٥ هـ ( ١٩٨٣ - ١٩٨٥ م ) يتضح أن التجارة الخارجية للدول الاسلامية اتخذت اتجاها سلبيا ( استيرادا وتصديرا ) ففى عام ١٩٨٣ م سجلت كل من الصادرات والمستوردات انخفاضا يقدر بنحو - ١٠ر٧ ٪ ، - ٨ر ٪ لكل منهما على التوالى مقارنة بعام ١٩٨٢ م الا أنه يلاحظ أن انخفاض المستوردات كان بدرجة أقل ٠

وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادى الذى ساد مؤخرا منذ عام ١٩٨٤ ، وزيادة قيمة التجارة الدولية بنسبة ٦ ٪ فى عام ١٩٨٤ م و ٢ر١ ٪ عام ١٩٨٥ م٠[1]

الا أن البيانات المتوفرة فى ( الجدول ١٦ ) تشير الى أن الدول الاسلامية لازالت متأثرة بالركود الاقتصادى فى تجارتها الخارجية فى العامين ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ م ٠

ففى حين زاد حجم الصادرات فى الدول المتقدمة بنسبة ٦ر٥٪ فى عام ١٩٨٤ الا أن صادرات الدول الاسلامية مازالت تعانى من الهبوط منذ عام

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ١٤٠٦ هـ /١٩٨٥- ١٩٨٦ م ) ، ص ٣٠ ٠

١٩٨١ م .(١)

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هو لماذا لم تستفد صادرات الدول الاسلامية من هذا الانتعاش ؟ أو بمعنى آخر لماذا يستمر الانخفاض فى صادرات الدول الاسلامية رغم الانتعاش الاقتصادى ؟ .

كما تؤكد الدراسات الاقتصادية (٢) ان الانتعاش التجارى الذى تحقق فى عام ١٩٨٤ م يعود الى حد كبير الى الطلب على المستوردات فى الولايات المتحدة الامريكية ، ونظرا لأن مستوردات الولايات المتحدة من الدول النامية يتألف معظمها من السلع الصناعية فى عام ١٩٨٤ م ، مما عاد بالنفع على الدول النامية ذات البنية الصناعية المتنوعة نسبيا (٣) ، وبالذات بعض دول امريكا اللاتينية ودول جنوب وشرق آسيا ، وبالتحديد كل من كوريا الجنوبية وهونغ كونغ والمكسيك والبرازيل ويوغسلافيا وسنغافوره والفلبين والهند وتايلند والارجنتين واندونسيا وماليزيا ، حيث مثلت صادراتها نحو ٨٧ ٪ من اجمالى قيمة صادرات الدول النامية من المصنوعات المتجهة الى الدول المتقدمة فى عام ١٩٨٤ م .(٤) وبالتالى أصبحت غالبية الدول النامية التى تشكل فيها السلع الأولية نسبة كبيرة من صادراتها تعانى من استمرار الركود بسبب النمو البطىء لأسواق السلع الأولية.(٥)

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ،التقرير السنوى العاشر ، المرجع السابق ، ص ٥٠ .

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد ) ،التجارة والتنمية تقرير ١٩٨٥ م ، الامم المتحدة ١٩٨٧ م ، ص ٣٢ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٧ ، ٣٢ .

(٤) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ،السمات البارزة للاتجاهات والسياسات فى تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات ، الجزء الأول ،تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات فى البلدان والأقاليم النامية ، ١٩٨٤ ، جنيف ، ١٩٨٦ م .

(٥) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ،تقرير١٩٨٥م ،المرجع السابق،ص ٢٨
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٢ م ، ص ٢٠ .

ففى ( الجدول رقم ١٦ ) يتضح أن التجارة الخارجية بشقيها للدول الاسلامية عرفت انخفاضا فى عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ م ٠

ففى عام ١٩٨٤ شهدت كل من الصادرات والمستوردات انخفاضا يقدر ب ٣ر٣ ٪ ، ( ٤ر٦ ٪ ) لكل منهما على التوالى مقارنة بعام ١٩٨٣ م ،وفى عام ١٩٨٥ م انخفضت الصادرات والمستوردات بنسبة ( ٢ر٨ ٪ ) و (٣ر٩٪) لكل منهما على التوالى ٠

واذا ما اعتبرنا صادرات كل دولة اسلامية خلال عامى ١٩٨٤،١٩٨٥م يتضح أن الصادرات ارتفعت فى خمس وعشرين دولة وانخفضت فى تسع عشرة دولة اسلامية فى عام ١٩٨٤ م ، فى حين أنه فى عام ١٩٨٥ م ارتفعت صادرات تسع عشرة دولة وانخفضت بالنسبة لخمس وعشرين دولة وفى جانب المستوردات فقد عرفت انخفاضا بالنسبة الى احدى وعشرين دولة وشهدت ارتفاعا لثلاث وعشرين دولة فى عام ١٩٨٤ م ٠

وفى عام ١٩٨٥ م شهدت ثلاث وعشرون دولة اسلامية ازديادا فى مستورداتها بينما سجلت احدى وعشرون دولة انخفاضا فيها ٠

ولدى تفحص اسباب انخفاض نمو الصادرات للدول الاسلامية منذ عام ١٩٨١ م تبين ان الدول الاسلامية النفطية والدول الاسلامية غير النفطية عانت من تردى وتدهور معدلات التبادل التجارى خلال الثمانينات ، وهو ماناتج عن انخفاض اسعار النفط ٠[1] وبعض السلع الأولية الأخرى [2] اذ انه

---

(١) سيأتى تفسير العوامل المسئولة عن انهيار اسعار النفط فى هذا الفصل نفسه ٠

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، التقرير السنوى العاشر ١٤٠٥-١٩٨٤/١٩٨٥ م ، ص ٥٠ ٠
- البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، التقرير السنوى التاسع ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ / ١٩٨٤ م ، ص ٢٦ ، ٢٧ ٠
- المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، الدار البيضاء ، تقرير عام ١٩٨٤ م ، الدار البيضاء ١٩٨٥ م ، ص ٢٣ ٠

نتيجة لانهيار الأسعار النفطية وضعف الطلب عليه بشكل كبير انخفضت عوائد الصادرات النفطية فى الدول الاعضاء فى منظمة الدول المصدره للنفط (الاوبك) من ٣ر٢٨٢ بليون دولار عام ١٩٨٠ م الى ٥ر١٣١ بليون دولار فى عام ١٩٨٥ م .[1] أى أنها فقدت نحو ٨ر١٥٠ بليون دولار بسبب انخفاض اسعار النفط . فى حين ان الخسارة فى حصيلة الصادرات التى تكبدتها الدول النامية من جراء هبوط اسعار السلع الأولية - خلاف الوقود - قياسا بمستوى عام ١٩٨٠ م بلغت نحو ٧٠ بليون دولار خلال الفتره ١٩٨١ - ١٩٨٦.[2] اضافة الى ذلك فانه من بين العوامل التى ساهمت فى انخفاض نمو الصادرات ضآلة المنتجات الصناعية التصديرية لتلك الدول [3]. وبالتالى فانه يجدر بنا أن نبرز موقف الدول الاسلامية النفطية والدول الاسلامية غير النفطية من هذا الانخفاض الذى شمل فى آن واحد الدول الاسلامية النفطية وغير النفطية .

ومن خلال البيانات المعطاة فى ( الجدول ١٦) تبين أن صادرات الدول الاسلامية النفطية اعتراها الانخفاض منذ عام ١٩٨١ م ويظهر ذلك جليا من خلال القيمة ونسب النمو وبالتالى نجد أن صادرات الدول النفطية عرفت انخفاضا بنحو ٢ر٨ ٪ عام ١٩٨١ م فى الوقت الذى شهدت فيه صادرات الدول الاسلامية غير النفطية نسبة نمو ايجابية تقدر بنحو ٣ر٥٪ . وفى عام ١٩٨٢ م يتضح أن صادرات الدول النفطية سجلت انخفاضا كبيرا يقدر بنحو ٤ر٢٠ ٪ بينما شهدت صادرات الدول الاسلامية غير النفطية هبوطا طفيفا يقدر بنحو ٤ر١٪ فى عام ١٩٨٢ .

---

(١) امانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٧ ،الجزء الاول : الاستثمار والنمو والتنمية فى الاقتصاد العالمى، ص ٢٥ .

(٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية :التقييم وخيارات السياسة العامة ،١٩٨٧م ،ص ١٣ .

(٣) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ،تقرير عام ١٩٨٤ ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

وفى خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ م عرفت صادرات الدول النفطية انخفاضا متواصلا يقدر بنحو ٩ر١٤ ٪ لعام ١٩٨٣ و ٢ر٦٪ عام ١٩٨٤ م و ٢٠٪ عام ١٩٨٥ م فى حين أن صادرات الدول الاسلامية غير النفطية سجلت نسب نمو مرتفعة طيلة تلك الفترة ( ٨٣ - ١٩٨٥ م ) حيث انها ارتفعت بمعدل نمو ٨ر٥ ٪ عام ١٩٨٣ م ثم صعدت بنسبة ١ر٧٪ عام ١٩٨٤ وآخيرا نمت بنسبة ٣٠٪ عام ١٩٨٥ م .

وتعتبر تلك النسب مؤشرا ايجابيا للأداء التصديرى للدول الاسلامية غير النفطية رغم تدهور معدلات تبادلها التجارى واصطدامها بالسياسات الحمائية من قبل الدول المتقدمة .(١)

وعلى الرغم من هذا التحسن فى أداء الصادرات الا أنه فى الواقع تحقق من خلال زيادة فى حجم الصادرات بدلا من أن يتحقق من انتعاش وارتفاع فى الاسعار .(٢)

وبالتالى فان التراجع الذى حل بصادرات الدول الاسلامية يرجع الى انخفاض عوائد صادرات الدول النفطية بشكل أساسى ، حيث انخفضت عوائد الصادرات بنسبة ٤٤ ٪ خلال الفترة ( ١٩٨٠ - ١٩٨٣ م ) والناجم أصلا عن انخفاض كل من الاسعار وحجم الصادرات .(٣)

ولو نظرنا الى العوامل والأسباب التى أدت الى انهيار التجارة الخارجية للدول النفطية ممثلة فى انخفاض صادراتها النفطية لوجدنا

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، جدة ، التقرير السنوى الحادى عشر ، ١٤٠٦ - ١٩٨٥ / ١٩٨٦ م ، ص ٣٠ .

(٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٥ م ، الامم المتحدة، ١٩٨٧ م ، ص ٣٤ .

(٣) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثامن ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢ / ١٩٨٣ م ، ص ٢٣ ، ٢٥ .

- البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى التاسع ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٣/١٩٨٤ م ، ص ٢٧ .

أن ذلك ناجم وبشكل رئيسى من سياسات الدول المتقدمة الهادفة الى تقليص الاعتماد على نفط الدول الاعضاء فى منظمة الأوبك* والعمل على اغراق السوق النفطية عن طريق زيادة الانتاج من خارج دول منظمة الاوبك .(١)

ورغبة من الدول المتقدمة فى نجاح تلك السياسة فقد استخدمت المخزون النفطى ــ الذى أعدته منذ عام ١٩٧٤ م استنادا الى سياسة مشتركة لضمان الحد الأدنى من ذلك المخزون والامدادات النفطية لها ــ كوسيلة لنجاح تلك السياسة عن طريق اغراق السوق النفطية بطرح كميات تفوق الطلب طيلة تلك الفترة.(٢) مما نتج عنه ان دول الاوبك لم تبق وحدها فى ميدان الانتاج النفطى الأمر الذى أدى الى زيادة العرض النفطى عن الطلب فى السوق النفطية .(٣) يضاف الى ذلك ان الدول المتقدمة لم تلجأ الى استيراد نفط دول منظمة الاوبك الا بعد نفاذ الانتاج المحلى والانتاج من خارج دول الأوبك .(٤)

---

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوى الثانى عشر ، الكويت ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ٥٤ .

(٢) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوى العاشر ، الكويت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ص ٤١ .

ــ منظمة الاقطار العربية المصدره للنفط ، تقرير الامين العام السنوى الحادى عشر ، الكويت ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ، ص ٤٤ ــ ٤٥

(٣) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، تقرير ١٩٨٤ م ، الدار البيضاء ١٩٨٥ م ، ص ١٥ .

(٤) منظمة الاقطار العربية المصدره للنفط ، تقرير الامين العام السنوى العاشر ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(*) تم الموافقة على انشاء هذه المنظمة فى ايلول ( سبتمبر ) عام ١٩٦٠ م فى المؤتمر الذى عقد فى بغداد وحضره مندوبين عن كل من السعودية والعراق والكويت وايران وفنزويلا .

وتضم المنظمة فى عضويتها حاليا ثلاث عشرة دولة مصدرة للنفط وهى قطر، اندونيسيا، ليبيا، الامارات العربية المتحدة، الجزائر، نيجيريا ، اكوادور والجابون ،اضافة الى الدول الخمس السالف ذكرها وتتمثل الاهداف الرئيسية للمنظمة فى التنسيق والتوحيد فى السياسات =

ونتيجة لتلك الكميات المطروحه فى الأسواق النفطية ، وتدنى الاستيراد من قبل الدول المتقدمة فقدت الدول المصدره للنفط فى منظمة الاوبك سيطرتها بل وزنها فى السوق النفطية .

واستكمالا للاجراءات والسياسات التى اتخذتها الدول المتقدمة تجاه الدول النفطية الاعضاء فى منظمة الاوبك - عمدت هذه الدول الى تطوير وايجاد البدائل للطاقة النفطية .(1)

وقد أدت تلك العوامل مجتمعة فى النهاية الى التأثير على التجارة الخارجية للدول النفطية ممثلة فى صادراتها النفطية وذلك لاعتمادها الى حد كبير - على السلعة النفطية كما أشير الى ذلك فى الفصل التمهيدى .

وبناءا على ماسبق يمكننا القول ان الانهيار الذى تعرضت له صادرات الدول النفطية ليس وليد الصدفة وانما كان مخططا له ومستهدفا منذ السبعينات من قبل الدول المتقدمة وأتت تلك الخطط ثمارها فى الثمانينات عاكسة بذلك قوة الجهود والسياسات المشتركة من قبل الدول المتقدمة تجاه دول منظمة الأوبك .

كذلك فان العوامل التى تفسر الهبوط فى أسعار السلع الاساسية الأولية - خلاف الوقود - ومن ثم انخفاض عوائد تصديرها تكمن فى جانب الطلب والعرض فى أسواق السلع الاساسية بالاضافة الى عوامل نقدية .(2)

---

= النفطية للدول الاعضاء وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحها انفرادا وجماعيا " .

انظر : د. حسين عمر ، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ، تهامة ، جده ، ط ٣ ، ١٤٠٤ هـ ( ١٩٨٣ م ) ، ص ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٧ .

(1) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوى الثانى عشر ، مرجع سابق ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ٧٤ .

(2) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، التقييم وخيارات السياسة العامة ، ١٩٨٧، ص ١٠٩ .

ففى جانب الطلب : تبين أن هناك عوامل تؤثر سلبا على طلب السلع الأولية منها : التقدم التقنى ( التكنولوجى ) والذى بدوره تأثرت به أسعار السلع الأولية . اذ انه نتيجة للابتكارات التقنية ( التكنولوجية ) الجديدة قد امكن الاقتصاد فى كميات المدخلات من المواد الخام لكل وحدة من الانتاج [1]، الأمر الذى تسبب فى انكماش الطلب على السلع الأولية .

ومن العوامل المؤثرة أيضا فى جانب الطلب الحماية التجارية المطبقة من قبل الدول المتقدمة ويتمثل هذا العامل فى اقامة الحواجز التجارية ضد صادرات الدول النامية وزيادتها كلما ارتفعت درجة تصنيع السلعه .

وفى سياسات دعم الانتاج المحلى لسلع معينة لمواجهة المستوردات المنافسة .[2] فقد اتضح ان مقدار ما أنفقته كل من الولايات المتحدة والجماعة الاقتصادية الاوروبية على برامج دعم الزراعة بلغ نحو ٦٠ بليون دولار خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٤ م مقابل ٥١ بليون دولار انفقته اليابان خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٣ .[3]

ورغم ان ذلك الدعم حقق الأهداف المتوخاه منه من حيث تقليل الطلب على المستوردات فانه تسبب فى وجود فائض فى الانتاج وفى المخزون من هذه السلع مما أدى بدوره الى زيادة عرض هذه السلع فى الأسواق الدولية ( الصادرات ) واسفر عن انخفاض أسعارها .[4]

---

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، التقييم وخيارات السياسة العامة ،جنيف، ١٩٨٧، ص ١١٢ .
– د. عبدالرحمن يسرى أحمد ،الاقتصاد الدولى ،دار الجامعات المصرية ،الاسكندرية ،ص ٣٠٨ .

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ١١٤ .

(٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد ) انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية :التقييم وخيارات السياسة العامة ، ١٩٨٧ ،مرجع سابق ص ١١٤ .

وفيما يتعلق بالعوامل الأخرى المؤثرة على جانب العرض فى اســـواق السلع الاولية ، فانه من المعترف به انه كلما ازداد معدل نمو الانتـــاج ازدادت الكميات المعروضة من الصادرات ، ومن ثم يبدأ الضغط التنازلـــى على هيكل الأسعار .(1)

ونظرا لما شهدته فترة الثمانينات ( ١٩٨٠ - ١٩٨٤ م ) من التوســع فى جانب عرض العديد من السلع الأساسية فى الاسواق العالمية من قبل الدول النامية والدول المتقدمة على السواء فقد ترتب على ذلك تدهور وانخفـــاض اسعار السلع الاولية .(2)

وعند تتبع الاسباب التى أدت الى التوسع فى الانتاج للعديد مـــن السلع الأساسية لكل من الدول النامية والدول المتقدمة يتضح انهـــا تتباين فيما بينها .

ففى الدول النامية يتضح أن أحد العوامل الرئيسية التى دفعتهـــا الى التوسع فى عرض الصادرات من السلع الأولية هو التزاماتها تجاه خدمـة ديونها وتمويل مستورداتها ، فى حين أن أسباب الزيادة فى انتاج الـــدول المتقدمة من هذه السلع يرجع الى حد كبير لسياسات الدعم التى اتبعتهـــا تلك الدول سواء فى شكل دعم الاسعار أو تقديم اعانات للانتاج والتصديـــر للسلع الاساسية المنتجة محليا .(3) وأخيرا بقى أن نوضح دور العوامـــل النقدية فى انخفاض الاسعار للسلع الاولية .

---

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الاونكتاد ) انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية : التقييم وخيارات السياسة العامـــة ، ١٩٨٧ م ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

(2) نفس المرجع ، ص ١٢٣ .

(3) نفس المرجع ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

* العوامل النقدية ( ارتفاع قيمة الدولار ) :

ان من العوامل الأخرى التى أثرت فى انخفاض اسعار السلع الأولية ارتفاع قيمة الدولار فى النصف الأول من الثمانينات ( ١٩٨٠ – ١٩٨٥ ) فوفقا لما أشارت اليه الدراسات الاقتصادية [1] فان الارتفاع المتواصل فى قيمة الدولار خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ ساهم فى ارتفاع اسعار السلع الاساسية بالعملات الأخرى الأمر الذى تسبب فى انكماش الطلب على السلع الأولية وزيادة عرضها مما نجم عنه انخفاض اسعارها بكل العملات بما فى ذلك الدولار •

وأخيرا يتضح ان الانخفاض الذى طرأ على معدل نمو المستوردات منذ عام ١٩٨٣ م يعزى الى التقلص الكبير فى حجم المستوردات نتيجة لما عانته الدول النامية من هبوط عوائد صادراتها وتفاقم ديونها الخارجية وانخفاض تدفق التمويل الخارجي اليها وماترتب على ذلك من ضعف مقدرتها الاستيراديه •[2]

الا أنه يلاحظ ان مستوردات الدول الاسلامية غير النفطية لم تستجب لتلك الازمات وانما نمت مستوردتها خلال السنوات ١٩٨٣ – ١٩٨٥ بعكس الحال فى الدول الاسلامية النفطية التى كانت فيها ظاهرة ضغط المستوردات ملحوظة بشكل ملموس كما يتضح من الجدول ( ١ ) •

---

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ،تقرير ١٩٨٥ م ، الامم المتحدة ، ١٩٨٧ م ، ص ٢٣ •
– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ •

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٧ ، الجزء الأول ، الاستثمار والنمو والتنمية فى الاقتصاد العالمى ، جنيف ، ص ٩ •

(٣) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٧ ، ١٣ ، ٥٥ ، ٥٠ •

## المبحث الثالث

## مكانة التجارة الخارجية للدول الاسلامية فى التجارة الدولية

## خلال الفترة ١٣٩٥ – ١٤٠٥ هـ ( ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م )

تبرز أهمية التجارة الخارجية للدول الاسلامية من خلال نسبة مساهمتها فى التجارة الدولية ٠

ويتبين من خلال البيانات المتوافرة فى ( الجدول ١٩ ) أن الوزن المتوسط السنوى لصادرات الدول الاسلامية يمثل نسبة ٥ر١٣٪ من الصادرات العالمية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ٠

ومن خلال تتبع نسبة مساهمة الصادرات خلال الفترة المذكورة تبين أن مجموعة الدول الاسلامية قد استأثرت فى عام ١٩٧٥ م بحصة قدرها ٧ر١٣ ٪ من الصادرات العالمية وفى عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ظلت تحافظ على مستوى مساهمتها فى حدود ١٤ ٪ وفى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ انخفضت مساهمتها الى ٤ر١٢ ٪ ، ٩ر١٣ ٪ على التوالى ، لكن سرعان ما ارتفعت تلك المساهمة لتصل الى ٠٩٥ر١٦ ٪ من الصادرات العالمية فى عام ١٩٨٠ م وهى فى ذلك العام سجلت أعلى نسبة خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ٠

وابتداء من عام ١٩٨١ م اخذت نسبة مساهمة الصادرات فى التجارة الدولية تنخفض تدريجيا الى أن بلغت ٣ر١١ ٪ عام ١٩٨٤ و ٧ر١١٪ عام ١٩٨٥ م ٠

وعلى ذلك فان صادرات الدول الاسلامية شهدت خلال الفترة ١٩٧٥– ١٩٨٠م تطورا فى نسبة مساهمتها فى التجارة الدولية ، الا أن ذلك التطور فى المساهمة الذى حصل من مجموعة الدول الاسلامية يعزى الى الارتفاع الذى طرأ على أسعار النفط ٠[١]

(١) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية مجلة التعاون الاقتصادى ، اكتوبر ، ١٩٨٣ م ، العدد ١٧ ، ص ١ ٠

الجـــدول ( ١٩ )

نصيب الدول الاسلامية في التجارة الدولية خلال الفتـــــرة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م

| | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | الوزن المتوسط السنوى للفترة ١٩٨٥/١٩٧٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نصيب الدول الاسلامية فى الصادرات العالمية (١) . | ١٣ر٧ | ١٤ر٧ | ١٤ر٥ | ١٢ر٤ | ١٣ر٩ | ١٦ر١ | ١٥ر٣ | ١٣ر٦ | ١٢ر٤ | ١١ر٣ | ١٠ر٧ | ١٣ر٥ |
| نصيب الدول الاسلامية النفطية فى الصادرات العالمية .(٢) | ١١ر٧ | ١٢ر٦ | ١٢ر٤ | ١٠ر٥ | ١١ر٨ | ١٣ر٩ | ١٣ر | ١١ر٢ | ٩ر٨ | ٨ر٦ | ٧ر٤ | ١١ر١ |
| نصيب الدول الاسلامية غير النفطية فى الصادرات العالمية .(٢) | ٢ر٠ | ٢ر١ | ٢ر١ | ١ر٩ | ٢ر١ | ٢ر٢ | ٢ر٣ | ٢ر٤ | ٢ر٦ | ٢ر٧ | ٣ر٤ | ٢ر٤ |
| نصيب الدول الاسلامية فى المستوردات العالمية .(١) | ٨ر٥ | ٨ر٥ | ٩ر٩ | ٩ر٩ | ٨ر٢ | ٨ر٨ | ١٠ر٤ | ١١ر٣ | ١١ر٦ | ١٠ر٢ | ٩ر١ | ٩ر٧ |
| نصيب الدول الاسلامية النفطية فى المستوردات العالمية .(٢) | ٥ر | ٥ر٤ | ٦ر٥ | ٥ر٦ | ٥ر٢ | ٥ر٦ | ٦ر٧ | ٧ر٦ | ٧ر٣ | ٦ر٠ | ٤ر٨ | |
| نصيب الدول الاسلامية غير النفطية فى المستوردات العالمية .(٢) | ٣ر٥ | ٣ر١ | ٣ر٤ | ٣ر | ٣ر | ٣ر٢ | ٣ر٧ | ٣ر٧ | ٤ر٣ | ٤ر٢ | ٤ر٣ | |

(١) البنك الاسلامى للتنمية ،النشرة الاحصائية رقم(٥) ،١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م ،جدول ٢٦ ، ٢٧ ، ص ١ .

ـ البنك الاسلامى للتنمية ،النشرة الاحصائية رقم ( ٦ ) ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، جدول ٢٦ ، ٢٧ ، ص ١

(٢) تم استخراجها بناء على البيانات المتوفره فى الجدول ( ١ ) وطبقا للمعادلة الآتية :

حصة الدول النفطية فى الصادرات العالمية = نسبة مساهمة الدول النفطية فى صادرات الدول الاسلامية x حصة الدول الاسلامية فى الصادرات العالمية /١٠٠ .

وذلك مايجعلنا نميز بين الدول الاسلامية النفطية وغير النفطية ويتبين من ( الجدول ١٩ ) أن الدول النفطية تصدرت النسبة الأكبر من مساهمة صادرات الدول الاسلامية خلال الفترة المذكورة بينما نجد أن الدول غير النفطية سجلت نسبا منخفضة كما يوضح ذلك الجدول نفسه .

وفى الفتره ١٩٨١ - ١٩٨٥ عرفت الصادرات انخفاضا منتظما فى نسبة مساهمتها فى الصادرات العالمية ، ابتداءا من ٣ر١٥ ٪ عام ١٩٨١ ، الى ٧٠ر١٠ ٪ فى عام ١٩٨٥ . ويعزى هذا الانخفاض الى هبوط أسعار النفط فى السوق العالمية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يعزى الى ماعانته غالبية الدول الاسلامية من تدهور معدلات تبادلها التجارى الدولى .(١)

وفى حالة التمييز بين الدول الاسلامية النفطية وغير النفطية كما فى ( الجدول ١٩ ) تبين أن الدول النفطية أخذت نسبة مساهمة صادراتها تنخفض بالتدريج فى الوقت الذى سجلت فيه صادرات الدول الاسلامية غير النفطية ارتفاعا متواصلا خلال فترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ م .

ورغم هذا الارتفاع المتواصل الا أنه مازالت الدول النفطية تمثل النسبة الكبرى من صادرات الدول الاسلامية ومساهمتها فى الصادرات العالمية .

## * وزن الدول الاسلامية فى المستوردات العالمية :

من خلال المعطيات المتوفرة فى الجدول رقم ( ١٩ ) تبين أن الوزن المتوسط السنوى للدول الاسلامية فى التجارة الدولية يمثل نسبة ٧ر٩ ٪فى جانب المستوردات خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م .

(١) منير الحمش ، التكامل الاقتصادى العربى ، دار الجليل للطباعة والنشر ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ص ١١٣ .
- المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، التجارة بين الدول الاسلامية ، تقرير ١٩٨٤ ، الدار البيضاء ، ص ٢٣ .

ومن خلال المقارنة بين وزن الصادرات والمستوردات يبرز تفوق الصادرات لما تمثله من معدل مرتفع نسبيا يفوق معدل المستوردات ، ومن حيث التقلب ، شهدت مستوردات الدول الاسلامية فى التجارة الدولية تطورا خلال الاعوام ١٩٧٥ – ١٩٧٨ م حيث ارتفعت نسبتها من المستوردات العالمية من ٣ر٨ ٪ عام ١٩٧٥ م الى ٩ر٩ ٪ عام ١٩٧٨ م ، ثم انخفضت نسبتها الى ٢ر٨ ٪ و ٨ر٨ ٪ فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالى ٠

ثم ارتفع ذلك الوزن ليصل الى ٤ر١٠ ٪ عام ١٩٨١ ثم الى ٦ر١١٪ عام ١٩٨٣ م ٠ وبعد ذلك عاد هذا المؤشر للانخفاض فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ م اذ بلغ ٣ر١٠ ٪ و ١ر٩ ٪ على التوالى ٠

وهذا بالطبع ناجم من تقلص مستوردات الدول الاسلامية كما سبق ايضاح ذلك ٠ ومن خلال التمييز بين الدول الاسلامية النفطية وغير النفطية على مستوى مستورداتهما فى التجارة الدولية يتبين ان الدول الاسلامية غير النفطية استعادة وزنها فى المستوردات بعد أن كادت تفقد ذلك فى جانب الصادرات ٠ وكما تشير أرقام ( الجدول ١٩ ) فان الوزن المتوسط السنوى للدول الاسلامية غير النفطية فى التجارة الدولية فى جانب المستوردات يمثل نسبة ٩ر٣٪ خلال فترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ فى حين أن الرقم المماثل له الخاص بالدول النفطية يمثل نسبة ٨ر٥ ٪ ٠

# الفصل الثاني

## التركيب السلعي للتجارة الخارجية في الدول الإسلامية

## المبحث الأول

### التركيب السلعي لصادرات الدول الإسلامية

## المبحث الثاني

### التركيب السلعي لمستوردات الدول الإسلامية

## التركيب السلعي للتجارة الخارجية للدول الاسلامية

تعكس دراسة التركيب السلعي للتجارة الخارجية لأية مجموعة من الدول حالة الهيكل الانتاجي ومستوى التنمية الاقتصادية فيها[1]. وتشير الدراسات الاقتصادية الى أن التركيب السلعي للتجارة الخارجية لغالبية الدول الاسلامية يتميز بغلبة المنتجات الأولية على صادراتها والسلع الصناعية على مستورداتها[2] ، شأنها شأن الدول النامية التي تشكل المنتجات الأولية فيها نسبة هامة من صادراتها[3] . وستؤكد الاحصائيات الواردة في الجداول ذات الأرقام ( ٢١ ، ٢٢ ) عن التجارة الخارجية للدول الاسلامية - خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م صحة النتائج المذكورة كما أنها ستبين التغيرات التي طرأت على بنيان الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول الاسلامية خلال الفترة نفسها .

---

(١) البنك الاسلامي للتنمية ، جدة ، التقرير السنوي العاشر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤ - ١٩٨٥ م ، ص ٤٦ .

(٢) البنك الاسلامي للتنمية ، جدة ، التقرير السنوي الثاني عشر، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ - ١٩٨٧ م ، ص ٥٢ .

- جامعة الدول العربية ، وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٣ م ، ص ١٠٠ .

(٣) جون هدسون ، مارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة د. طه عبدالله منصور ، د. محمد عبدالصبور ، الناشر : دار المريخ، الرياض ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، ص ٦٥٦ .

## المبحـــث الأول

## التركيب السلعى لصادرات الدول الاسلاميـــة

يتضح من خلال دراسة ( الجدول رقم ٢٠ ) أن المنتجات الأولية هـــى السمة الغالبة على بنية الصادرات للعديد من الدول الاسلامية . وطبقـــا للبيانات الواردة فى الجدول المذكور تبين أن مساهمة المنتجات الأوليـــة فى الصادرات الاجمالية لخمس وعشرين دولة من أصل احدى وثلاثين دولـــة اسلامية - تتوفر عنها الاحصائيات - لاتقل عن ٥٨ ٪ فى عام ١٩٨٥ م وذلـــك كما يوضحه مجموع العمودين ١ ، ٢ ( من الجدول ٢٠ ) .

وترتفع تلك النسبة ( نسبة السلع الأولية فى الصادرات الاجماليـــة ) الى مابين ٨٠ - ١٠٠ ٪ لعشرين دولة اسلامية كما فى أوغندة ، مالـــى ، الصومال ، بنين ، الامارات العربية ، عمان ، السودان ، موريتانيـــا ، السنغال ، اندونيسيا ، مصر ، الكاميرون ، سورية ، الجزائر ، العـراق ، ليبيا ، السعودية ، الكويت وبروكينا فاسو .

وتقترب هذه النسب فى الدول النفطية من نسبة الـ ١٠٠ ٪ كما هـــو موضح فى ( الجدول ٢٠ ) فعلى سبيل المثال بلغت نسبة السلع الاولية فـــى صادرات الكويت ٩٥ ٪ من اجمالى الصادرات فى عام ١٩٨٥ م . وفى ليبيـــا بلغت تلك النسبه ٩٨ ٪ فى عام ١٩٨٥ م ( انظر الجدول ٢٠ ) . وتكشف تلـــك النسب المرتفعة فى حصة السلع الأولية فى اجمالى الصادرات للدول الاسلاميـــة الأهمية النسبية لتلك المنتجات فى التكوين السلعى للصادرات وكمصدر هـام للايرادات التصديرية . وذلك على عكس الحال فى الدول المتقدمة اذ بلغـــت نسبة السلع الأولية المصدرة الى اجمالى الصادرات لدولة كاليابان ٣٪ وفى ألمانيا الاتحادية ١٣ ٪ وفى ايطاليا ١٥ ٪ فى عام ١٩٨٣م[1].

---

(١) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٦ م ، ( الجـــدول رقم ١٠ ) .

الجـــــدول رقـــــم ( ٢٠ )

هيكل الصـــادرات للدول الاسلامية خـــلال الفتـــــــرة ١٩٧٦ – ١٩٨٥ م

( نسبة مئوية )

**١٩٧٦ (١)**

| الدولـة | وقود ومعادن ١ | مواد أولية أخرى ٢ | نسيج وملابس ٣ | آلات ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | جميع السلع الأولية ١+٢ | جميع المصنوعات ٣+٤+٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تشاد | — | — | — | — | — | — | — |
| بنغلاديش | 0 | 39 | 50 | 0 | 11 | 39 | 61 |
| مالي | 0 | 99 | 1 | 0 | 0 | 99 | 1 |
| اوغندا | 2 | 98 | 0 | 0 | 0 | 98 | 2 |
| الصومال | — | — | — | — | — | — | — |
| بنين | — | — | — | — | — | — | — |
| غينيا | — | — | — | — | — | — | — |
| الامارات | — | — | — | — | — | — | — |
| النيجر | — | — | — | — | — | — | — |
| غانا | 11 | 88 | 0 | 0 | 1 | 99 | 1 |
| باكستان | 3 | 40 | 32 | 1 | 24 | 43 | 57 |
| سيراليون | — | — | — | — | — | — | — |
| عمان | — | — | — | — | — | — | — |
| السودان | — | — | — | — | — | — | — |
| موريتانيا | — | — | — | — | — | — | — |
| اليمن الجنوبي | — | — | — | — | — | — | — |
| السنيغال | — | — | — | — | — | — | — |
| اليمن الشمالي | 1 | 86 | 3 | 0 | 10 | 87 | 13 |
| اندونيسيا | 74 | 24 | 0 | 1 | 1 | 98 | 2 |
| مصر | 25 | 48 | 17 | 1 | 9 | 73 | 27 |
| المغرب | 47 | 37 | 10 | 0 | 6 | 84 | 16 |
| الكاميرون | 6 | 84 | 3 | 2 | 5 | 90 | 10 |
| تركيا | 7 | 69 | 17 | 1 | 6 | 76 | 24 |
| تونس | 53 | 21 | 12 | 1 | 13 | 74 | 26 |
| سوريا | 66 | 24 | 6 | 2 | 2 | 90 | 10 |
| الاردن | 41 | 38 | 4 | 1 | 16 | 79 | 21 |
| ماليزيا | 27 | 57 | 2 | 6 | 8 | 84 | 16 |
| الجزائر | 96 | 3 | 0 | 0 | 1 | 96 | 4 |
| ايران | 97 | 2 | 0 | 0 | 1 | 99 | 1 |
| العراق | 99 | 1 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| ليبيا | 100 | 0 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| السعودية | 100 | 0 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| الكويت | 97 | 0 | 0 | 2 | 1 | 97 | 3 |

**١٩٧٧ (٢)**

| الدولـة | وقود ومعادن ١ | مواد أولية أخرى ٢ | نسيج وملابس ٣ | آلات ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | جميع السلع الأولية ١+٢ | جميع المصنوعات ٣+٤+٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تشاد | 0 | 96 | 1 | 0 | 3 | 96 | 4 |
| بنغلاديش | 2 | 42 | 45 | 1 | 10 | 44 | 56 |
| مالي | 0 | 98 | 0 | 1 | 1 | 98 | 2 |
| اوغندا | — | — | — | — | — | — | — |
| الصومال | 0 | 97 | 0 | 3 | 0 | 97 | 3 |
| بنين | 6 | 85 | 2 | 0 | 7 | 91 | 9 |
| غينيا | 65 | 15 | 0 | 0 | 20 | 80 | 20 |
| الامارات | — | — | — | — | — | — | — |
| النيجر | 31 | 35 | 1 | 0 | 33 | 66 | 34 |
| غانا | 16 | 80 | 0 | 0 | 4 | 96 | 4 |
| باكستان | 5 | 36 | 44 | 2 | 13 | 41 | 59 |
| سيراليون | 8 | 48 | 0 | 0 | 44 | 56 | 44 |
| عمان | — | — | — | — | — | — | — |
| السودان | 5 | 95 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| موريتانيا | 87 | 9 | 0 | 0 | 4 | 96 | 4 |
| اليمن الجنوبي | 82 | 17 | 0 | 0 | 1 | 99 | 1 |
| السنيغال | 13 | 80 | 1 | 0 | 6 | 93 | 7 |
| اليمن الشمالي | 0 | 90 | 3 | 1 | 6 | 90 | 10 |
| اندونيسيا | 71 | 27 | 0 | 1 | 1 | 98 | 2 |
| مصر | 26 | 49 | 18 | 0 | 7 | 75 | 25 |
| المغرب | 46 | 33 | 10 | 1 | 10 | 79 | 21 |
| الكاميرون | 5 | 91 | 1 | 1 | 2 | 96 | 4 |
| تركيا | 8 | 67 | 18 | 1 | 6 | 75 | 25 |
| تونس | 49 | 17 | 19 | 1 | 11 | 66 | 31 |
| سوريا | 62 | 28 | 4 | 3 | 3 | 90 | 10 |
| الاردن | 31 | 38 | 4 | 1 | 26 | 69 | 31 |
| ماليزيا | 27 | 56 | 2 | 7 | 8 | 83 | 17 |
| الجزائر | 97 | 2 | 0 | 0 | 1 | 99 | 1 |
| ايران | 99 | 1 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| العراق | 99 | 1 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| ليبيا | 100 | 0 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| السعودية | 100 | 0 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| الكويت | 88 | 1 | 1 | 3 | 7 | 89 | 11 |

**١٩٧٨ (٣)**

| الدولـة | وقود ومعادن ١ | مواد أولية أخرى ٢ | نسيج وملابس ٣ | آلات ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | جميع السلع الأولية ١+٢ | جميع المصنوعات ٣+٤+٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تشاد | 0 | 96 | 1 | 0 | 3 | 96 | 4 |
| بنغلاديش | 1 | 36 | 50 | 1 | 12 | 37 | 63 |
| مالي | 0 | 99 | 0 | 0 | 1 | 99 | 1 |
| اوغندا | 1 | 99 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| الصومال | 0 | 99 | 0 | 1 | 0 | 99 | 1 |
| بنين | 6 | 85 | 2 | 0 | 7 | 91 | 9 |
| غينيا | 98 | 2 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| الامارات | — | — | — | — | — | — | — |
| النيجر | 40 | 25 | 1 | 0 | 34 | 65 | 35 |
| غانا | 16 | 80 | 0 | 0 | 4 | 96 | 4 |
| باكستان | 4 | 38 | 44 | 2 | 12 | 42 | 58 |
| سيراليون | — | — | — | — | — | — | — |
| عمان | — | — | — | — | — | — | — |
| السودان | 5 | 95 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| موريتانيا | — | — | — | — | — | — | — |
| اليمن الجنوبي | 92 | 7 | 0 | 0 | 1 | 99 | 1 |
| السنيغال | 13 | 80 | 1 | 0 | 6 | 93 | 7 |
| اليمن الشمالي | 0 | 90 | 3 | 1 | 6 | 90 | 10 |
| اندونيسيا | 72 | 26 | 0 | 1 | 1 | 98 | 2 |
| مصر | 33 | 38 | 21 | 1 | 7 | 71 | 29 |
| المغرب | 41 | 36 | 11 | 1 | 11 | 77 | 23 |
| الكاميرون | — | — | — | — | — | — | — |
| تركيا | 6 | 72 | 15 | 1 | 6 | 78 | 22 |
| تونس | 44 | 18 | 20 | 3 | 15 | 62 | 38 |
| سوريا | 66 | 26 | 3 | 2 | 3 | 98 | 8 |
| الاردن | — | — | — | — | — | — | — |
| ماليزيا | 27 | 52 | 2 | 11 | 8 | 79 | 21 |
| الجزائر | 97 | 2 | 0 | 0 | 1 | 99 | 1 |
| ايران | 95 | 2 | 2 | 0 | 1 | 97 | 3 |
| العراق | 99 | 1 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| ليبيا | 100 | 0 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| السعودية | 100 | 0 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| الكويت | 90 | 1 | 1 | 2 | 5 | 91 | 9 |

**١٩٧٩ (٤)**

| الدولـة | وقود ومعادن ١ | مواد أولية أخرى ٢ | نسيج وملابس ٣ | آلات ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | جميع السلع الأولية ١+٢ | جميع المصنوعات ٣+٤+٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تشاد | 0 | 96 | 1 | 0 | 3 | 96 | 4 |
| بنغلاديش | 0 | 34 | 49 | 1 | 16 | 34 | 66 |
| مالي | 0 | 99 | 0 | 0 | 1 | 99 | 1 |
| اوغندا | 3 | 96 | 0 | 0 | 0 | 99 | 1 |
| الصومال | 0 | 99 | 0 | 0 | 1 | 99 | 1 |
| بنين | 2 | 90 | 3 | 2 | 3 | 92 | 8 |
| غينيا | 98 | 2 | 0 | 0 | 0 | 98 | 2 |
| الامارات | — | — | — | — | — | — | — |
| النيجر | 40 | 25 | 1 | 0 | 34 | 65 | 35 |
| غانا | 16 | 83 | 0 | 0 | 1 | 99 | 1 |
| باكستان | 7 | 37 | 40 | 2 | 14 | 44 | 56 |
| سيراليون | — | — | — | — | — | — | — |
| عمان | — | — | — | — | — | — | — |
| السودان | 4 | 96 | 0 | 0 | 0 | 96 | 4 |
| موريتانيا | — | — | — | — | — | — | — |
| اليمن الجنوبي | 75 | 25 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| السنيغال | 29 | 63 | 1 | 1 | 6 | 92 | 8 |
| اليمن الشمالي | 0 | 74 | 2 | 6 | 18 | 74 | 26 |
| اندونيسيا | 69 | 28 | 1 | 1 | 1 | 97 | 3 |
| مصر | 47 | 33 | 15 | 0 | 5 | 80 | 20 |
| المغرب | 44 | 33 | 11 | 0 | 12 | 77 | 23 |
| الكاميرون | 29 | 65 | 1 | 1 | 4 | 94 | 6 |
| تركيا | 6 | 66 | 19 | 2 | 7 | 72 | 28 |
| تونس | 52 | 14 | 18 | 3 | 13 | 66 | 34 |
| سوريا | 74 | 18 | 4 | 2 | 2 | 92 | 8 |
| الاردن | 33 | 32 | 4 | 2 | 29 | 65 | 35 |
| ماليزيا | 29 | 53 | 2 | 11 | 5 | 82 | 18 |
| الجزائر | 98 | 1 | 0 | 0 | 1 | 99 | 1 |
| ايران | 95 | 2 | 2 | 0 | 1 | 97 | 3 |
| العراق | 99 | 1 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| ليبيا | 100 | 0 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| السعودية | 100 | 0 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| الكويت | 94 | 1 | 0 | 2 | 3 | 95 | 5 |

**١٩٨٠ (٥)**

| الدولـة | وقود ومعادن ١ | مواد أولية أخرى ٢ | نسيج وملابس ٣ | آلات ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | جميع السلع الأولية ١+٢ | جميع المصنوعات ٣+٤+٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تشاد | — | — | — | — | — | — | — |
| بنغلاديش | 0 | 34 | 49 | 0 | 17 | 34 | 66 |
| مالي | — | — | — | — | — | — | — |
| اوغندا | — | — | — | — | — | — | — |
| الصومال | 1 | 98 | 0 | 0 | 1 | 99 | 1 |
| بنين | — | — | — | — | — | — | — |
| غينيا | — | — | — | — | — | — | — |
| الامارات | — | — | — | — | — | — | — |
| النيجر | — | — | — | — | — | — | — |
| غانا | — | — | — | — | — | — | — |
| باكستان | 7 | 43 | 37 | 2 | 11 | 50 | 50 |
| سيراليون | — | — | — | — | — | — | — |
| عمان | — | — | — | — | — | — | — |
| السودان | 1 | 96 | 1 | 2 | 0 | 97 | 3 |
| موريتانيا | — | — | — | — | — | — | — |
| اليمن الجنوبي | 75 | 25 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| السنيغال | 39 | 46 | 1 | 3 | 11 | 85 | 15 |
| اليمن الشمالي | 0 | 49 | 6 | 25 | 20 | 49 | 51 |
| اندونيسيا | 76 | 22 | 1 | 0 | 1 | 98 | 2 |
| مصر | 67 | 22 | 9 | 0 | 2 | 89 | 11 |
| المغرب | 45 | 31 | 10 | 1 | 13 | 76 | 24 |
| الكاميرون | 33 | 64 | 1 | 0 | 2 | 97 | 3 |
| تركيا | 8 | 65 | 16 | 3 | 8 | 73 | 27 |
| تونس | 56 | 8 | 18 | 2 | 16 | 64 | 36 |
| سوريا | 74 | 18 | 4 | 1 | 3 | 98 | 8 |
| الاردن | 29 | 35 | 4 | 9 | 23 | 64 | 36 |
| ماليزيا | 35 | 46 | 2 | 11 | 6 | 81 | 19 |
| الجزائر | 99 | 1 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| ايران | — | — | — | — | — | — | — |
| العراق | — | — | — | — | — | — | — |
| ليبيا | 100 | 0 | 0 | 0 | 0 | 100 | 0 |
| السعودية | 99 | 0 | 0 | 0 | 1 | 99 | 1 |
| الكويت | 89 | 1 | 1 | 3 | 6 | 91 | 9 |

تابع الجدول رقم ( ٢٠ )

(نسبة مئوية)

| الدولة | ١٩٨١ (٦) | | | | | | | ١٩٨٢ (٧) | | | | | | | ١٩٨٣ (٨) | | | | | | | ١٩٨٥ (٩) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | وقود ومعادن ١ | مواد أولية أخرى ٢ | نسيج وملابس ٣ | آلات ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | جميع السلع الأولية ١+٢ | جميع المصنوعات ٣+٤+٥ | وقود ومعادن ١ | مواد أولية أخرى ٢ | نسيج وملابس ٣ | آلات ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | جميع السلع الأولية ١+٢ | جميع المصنوعات ٣+٤+٥ | وقود ومعادن ١ | مواد أولية أخرى ٢ | نسيج وملابس ٣ | آلات ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | جميع السلع الأولية ١+٢ | جميع المصنوعات ٣+٤+٥ | وقود ومعادن ١ | مواد أولية أخرى ٢ | نسيج وملابس ٣ | آلات ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | جميع السلع الأولية ١+٢ | جميع المصنوعات ٣+٤+٥ |
| بنغلاديش | ٠ | ٣٢ | ٥٦ | ١ | ١١ | ٣٢ | ٦٨ | ٢ | ٣٦ | ٤٧ | ٤ | ١١ | ٣٨ | ٦٢ | ٤ | ٣٥ | ٤٨ | ٢ | ١٢ | ٣٩ | ٦١ | ٣ | ٣٢ | ٥٥ | ٠ | ١٠ | ٣٥ | ٦٥ |
| مالي | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٢ | ٨ | ٣ | ١ | ١٣ | ٨٣ | ١٧ |
| اوغندا | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٠ | ٩٩ | ٠ | ٠ | ٠ | ٩٩ | — |
| الصومال | ٥ | ٩٤ | ١ | ٠ | ٠ | ٩٩ | ١ | ٠ | ٩٩ | ٠ | ٠ | ٠ | ٩٩ | ١ | — | — | — | — | — | — | — | ٠ | ٩٨ | ٠ | ١ | ١ | ٩٨ | ٢ |
| بنين | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٤٥ | ٣٩ | ٠ | ١٣ | ٢ | ٨٤ | ١٦ |
| الامارات العربية | — | — | — | — | — | — | — | ٩٤ | ١ | ١ | ٢ | ٢ | ٩٥ | ٥ | ٩٢ | ١ | ١ | ٣ | ٤ | ٩٣ | ٨ | ٩٥ | ١ | ٠ | ١ | ٠ | ٩٦ | ٢ |
| النيجر | ٨١ | ١٧ | ١ | ٠ | ١ | ٩٨ | ٢ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| باكستان | ٧ | ٤٠ | ٤١ | ١ | ١١ | ٤٧ | ٥٣ | ٦ | ٣٤ | ٤٦ | ٢ | ١٢ | ٤٠ | ٦٠ | ٢ | ٣٤ | ٥٠ | ١ | ١٣ | ٣٦ | ٦٤ | ٢ | ٣٥ | ٤٥ | ٢ | ١٦ | ٣٧ | ٦٣ |
| سيراليون | — | — | — | — | — | — | — | ١٤ | ٥٩ | ١٧ | ٢ | ٨ | ٧٣ | ٢٧ | ٢٩ | ٢٨ | ٠ | ٠ | ٤٢ | ٥٧ | ٤٢ | ٣٤ | ٣٣ | ٠ | ٠ | ٣٢ | ٦٨ | ٣٢ |
| عمان | ٩٤ | ١ | ٠ | ٤ | ١ | ٥٩ | ٥ | ٩٢ | ١ | ٠ | ٦ | ١ | ٩٣ | ٧ | ٩٥ | ١ | ٠ | ٤ | ١ | ٩٦ | ٤ | ٩٢ | ١ | ٠ | ٥ | ٢ | ٩٣ | ٧ |
| السودان | ٥ | ٩٤ | ١ | ٠ | ٠ | ٩٩ | ١ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٢ | ٩٤ | ١ | ١ | ٢ | ٩٦ | ٤ |
| موريتانيا | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٥٨ | ٤١ | ٠ | ٠ | ١ | ٩٩ | ٠ |
| اليمن الجنوبي | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٩٤ | ٤ | ٠ | ١ | ١ | ٩٨ | ٢ |
| السنيغال | ٥٢ | ٢٩ | ٤ | ٤ | ١١ | ٨١ | ١٩ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ١٨ | ٧٢ | ٢ | ١ | ٧ | ٩٠ | ١٠ |
| اليمن الشمالي | ٠ | ٤٩ | ٦ | ٢٥ | ٢٠ | ٤٩ | ٥١ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٠ | ٤٩ | ٦ | ٢٥ | ٢٠ | ٤٩ | ٥١ |
| اندونيسيا | ٨٣ | ١٣ | ١ | ١ | ٢ | ٩٦ | ٤ | ٨٥ | ١١ | ١ | ١ | ٢ | ٩٦ | ٤ | ٨٠ | ١٢ | ١ | ١ | ٦ | ٩٢ | ٨ | ٧٥ | ١٤ | ٢ | ١ | ٨ | ٨٩ | ١١ |
| مصر | ٦٩ | ٢٣ | ٧ | ٠ | ١ | ٩٢ | ٨ | ٧٠ | ٢٢ | ٦ | ٠ | ٢ | ٩٢ | ٨ | ٧٠ | ٢٢ | ٤ | ٠ | ٥ | ٩٢ | ٩ | ٧٢ | ١٨ | ٨ | ٠ | ٢ | ٩٠ | ١٠ |
| المغرب | ٤٤ | ٢٨ | ١٠ | ١ | ١٧ | ٧٢ | ٢٨ | ٣٩ | ٢٦ | ١٢ | ١ | ٢١ | ٦٥ | ٣٤ | ٣٧ | ٣١ | ١٤ | ٢ | ١٦ | ٦٨ | ٣٢ | ٣٢ | ٢٨ | ١٤ | ١ | ٢٥ | ٦٠ | ٤٠ |
| الكاميرون | ٣٣ | ٦٤ | ١ | ٠ | ٢ | ٩٧ | ٣ | ٤٩ | ٤٤ | ٢ | ١ | ٤ | ٩٣ | ٧ | ٦٨ | ٢٧ | ١ | ١ | ٣ | ٩٥ | ٥ | ٦٣ | ٣٤ | ٠ | ٠ | ٢ | ٩٧ | ٢ |
| تركيا | ٧ | ٥٦ | ١٩ | ٤ | ١٤ | ٦٣ | ٣٧ | ١٠ | ٤٧ | ٢٠ | ٥ | ١٨ | ٥٧ | ٤٣ | ٩ | ٤٥ | ٢٦ | ٥ | ١٦ | ٥٤ | ٤٧ | ١٠ | ٣٦ | ٣٢ | ٥ | ١٧ | ٤٦ | ٥٤ |
| تونس | ٥٧ | ١٠ | ١٥ | ٢ | ١٦ | ٦٧ | ٣٣ | — | — | — | — | — | — | — | ٤٨ | ٨ | ٢٠ | ٤ | ٢٠ | ٥٦ | ٤٤ | ٤٧ | ١١ | ١٨ | ٥ | ١٩ | ٥٨ | ٤٢ |
| سورية | — | — | — | ٠ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٦٥ | ٢٢ | ٠ | ١ | ١٢ | ٨٧ | ١٣ |
| الاردن | ٣٣ | ٢٤ | ٦ | ٢ | ٣٥ | ٥٧ | ٤٣ | ٢٣ | ٢٧ | ٤ | ١٧ | ٢٩ | ٥٠ | ٥٠ | ٢٦ | ٢٦ | ٣ | ١٤ | ٣٢ | ٥٢ | ٤٩ | ٣٢ | ١٦ | ٧ | ١٤ | ٤١ | ٤٨ | ٥٢ |
| ماليزيا | ٣٦ | ٤٤ | ٣ | ١٢ | ٥ | ٨٠ | ٢٠ | ٣٥ | ٤٢ | ٣ | ١٥ | ٥ | ٧٧ | ٢٣ | ٣٥ | ٤٣ | ٢ | ١٤ | ٦ | ٧٨ | ٢٢ | ٣٤ | ٣٩ | ٣ | ١٩ | ٥ | ٧٣ | ٢٧ |
| الجزائر | ٩٩ | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ١٠٠ | ٠ | ٩٩ | ١ | ٠ | ٠ | ١ | ١٠٠ | ٠ | ٩٩ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | ٩٩ | ١ | ٩٨ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ | ٩٨ | ٢ |
| العراق | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٩٩ | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ١٠٠ | ٠ |
| ليبيا | ١٠٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١٠٠ | ٠ | ٩٩ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٩٩ | ١ | ٩٩ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | ٩٩ | ١ | ٩٨ | ٠ | ٠ | ١ | ١ | ٩٨ | ٢ |
| السعودية | ٩٩ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | ٩٩ | ١ | ٩٩ | ٠ | ٠ | ١ | ٠ | ٩٩ | ١ | ٩٩ | ٠ | ٠ | ١ | ٠ | ٩٩ | ١ | ٩٨ | ٠ | ٠ | ١ | ١ | ٩٨ | ٢ |
| الكويت | ٨٤ | ١ | ١ | ٥ | ٩ | ٨٥ | ١٥ | ٨٤ | ١ | ١ | ٨٥ | ٩ | ٨٥ | ١٥ | ٧٦ | ٢ | ١ | ٦ | ١٥ | ٧٨ | ٢٢ | ٩٥ | ٠ | ٠ | ١ | ٣ | ٩٥ | ٤ |
| بروكينا فاسو | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٠ | ٨٩ | ٢ | ٤ | ٤ | ٨٩ | ١٠ | ١٠ | ٨٩ | ٢ | ٤ | ٤ | ٨٩ | ١٠ |

هامش الجدول ( ٢٠ )

(١) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم فى عام ١٩٧٩ م ، الجدول ٩ ، ص ٢٦ ، ٢٧ ٠

(٢) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم فى عام ١٩٨٠ م ، الجدول ٩ ، ص ١٤٤ ، ١٤٥ ٠

(٣) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم فى عام ١٩٨١م ، الجدول ٩ ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ ٠

(٤) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم فى عام ١٩٨٢م ، الجدول ٩ ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ ٠

(٥) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم فى عام ١٩٨٣م ، الجدول ١٠

(٦) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم فى عام ١٩٨٤م ، الجدول ١٠ ، ص ٢٧٤ ٠

(٧) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم فى عام ١٩٨٥ م ، الجدول ١٠ ، ص ٢١٨ ، ٢١٩ ٠

(٨) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم فى عام ١٩٨٦ ، الجدول ١٠ ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ ٠

(٩) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦ – ١٩٨٧ م ، الجدول ( ٨ – أ ) ، ص ٥٤ ، ٥٥ ٠

ملاحظة : يرجع عدم ايراد أرقام عن العامين ١٩٧٥ و ١٩٨٤ الى عدم توفرها

وترجع تلك السمة التى اتصفت بها صادرات الدول الاسلامية الى طبيعة اقتصادياتها التى تميزت بالهيكل الانتاجى غير متنوع القاعدة[1]، حتى أضحت غالبية الدول الاسلامية مصدرا رئيسيا للسلع الأولية ٠

وفى مقابل ارتفاع نصيب السلع الأولية فى صادرات الدول الاسلامية فان نصيب السلع الصناعية فى صادرات هذه الدول لاتمثل سوى قدر ضئيل للعديد منها بحيث لم تتجاوز مساهمة الصادرات الصناعية ١٧٪ من اجمالى الصادرات لعشرين دولة اسلامية فى عام ١٩٨٥ ( الجدول رقم ٢٠ ) ٠

بل تنخفض تلك النسبة الى مادون ١٠ ٪ فى خمس عشرة دولة اسلامية كما فى مالى ، أوغندة ، الصومال ، الامارات العربية المتحدة ، عمان ، السودان ، موريتانيا ، اليمن الجنوبى ، مصر ، الكاميرون ، الجزائر ، العراق ، السعودية ، الكويت وبروكينافاسو ٠

وتشير هذه النسب المتواضعة لصادرات السلع الصناعية الى تخلف التنمية الصناعية فى هذه الدول والى ضعف الأداء التصديرى للدول الاسلامية ، حيث أن نسب الصادرات الصناعية تعد بمثابة مؤشر للأداء التصديرى للدول النامية ٠[2]

وفى حالة مقارنة نسب الصادرات الصناعية للدول الاسلامية مع صادرات الدول المتقدمة فانه يتبين أن الصادرات الصناعية فى الدول المتقدمة بلغت نسبتها نحو ٧٢ ٪ من مجموع صادراتها فى عام ١٩٨٣[3] ٠فى حين أن هذه النسبة لم تتجاوز ١٧٪ فى صادرات الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٥ م ٠

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤ / ١٩٨٥ م ،ص ٤٦ ٠

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، السمات البارزة للاتجاهات والسياسات فى تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات ، الجزء الأول تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات فى البلدان والأقاليم النامية ،١٩٨٦م، ص ١ ٠

(٣) نفس المصدر ، ص ١ ٠

ويلاحظ أنه فى حين أن صادرات السلع الصناعية لاتشكل أهمية كبيرة فى معظم الدول الاسلامية فان تلك الصادرات تشكل نسبة هامة من الصادرات الاجمالية لبعض هذه الدول (1). كما فى بنغلاديش ٦٥٪ ، باكستان ٦٣ ٪ ، اليمن الشمالى ٥١ ٪ ، تركيا ٥٤ ٪ ، والاردن ٥٢ ٪ فى عام ١٩٨٥م وذلك مما يدل على أن تلك الدول ذات هيكل للصادرات اكثر تنوعا .

وبعد عرض التركيب السلعى لصادرات الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٥م والذى كشف عن هيمنة السلع الأولية على صادرات غالبيتها . فان ( الجدول ٢٠ ) أيضا يبين ان تلك السلع الأولية كانت مسيطرة على صادرات الدول الاسلامية خلال الفترة ( ١٩٧٦ - ١٩٨٥ م ) ويظهر ذلك فى حالة مقارنة أرقام عام ١٩٨٥ بالارقام المناظره له فى السنوات قيد الدراسة . اذ أنه من خلال استعراض الارقام للفتره ١٩٧٦ - ١٩٨٥ م يتضح أن هذا النمط لهيكل الصادرات لم يطرأ عليه تغيرات مهمة خلال الفترة نفسها ، حيث أن الجزء الأوفر من هذه الصادرات يعود للسلع الأولية خلال الفترة المذكورة كما يتضح ذلك من ( الجدول ٢٠) حيث بلغت نسبة السلع الأولية المصدرة بمالايقل عن ٦٠ ٪ من الصادرات الاجمالية لسبع وعشرين دولة اسلامية من أصل اثنتين وثلاثين دولة اسلامية - المتوفره عنها الاحصائيات خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٤) بل تزيد تلك النسبة فى بعض سنوات الفترة المذكورة لدى بعض الدول عن ٨٠ ٪ كما فى الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، السعودية ، ليبيا ، العراق ، ايران ، الجزائر ، ماليزيا ، سورية ، الكاميرون ، مصر ، اندونيسيا ، السنغال ، اليمن الجنوبى ، موريتانيا ، السودان ، غانا ، النيجر ، بنين ، الصومال ، أوغندة ، مالى وعمان .

---

(1) يلاحظ أن ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية فى معظم هذه الدول يرجع الى حد كبير الى نسبة مساهمة صناعة المنسوجات والملابس اما بالنسبة لليمن الشمالى والاردن فانه ارتفاع نسبة السلع الصناعية فى الصادرات يعزى جزئيا الى اعادة التصدير .
- البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ،١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥ - ١٩٨٦ م ، ص ٢٨ .

فى حين أن الصادرات الصناعية مازالت تحتل نصيبا متواضعا فى صادرات العديد من الدول الاسلامية اذ لم تتجاوز نسبتها خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٥ م ٢٠ ٪ من اجمالى صادرات ثلاث وعشرين دولة من أصل اثنتين وثلاثين دولة اسلامية وهى الدول السالف ذكرها .

وعلى ذلك يمكننا القول بأنه لم يحدث تغيير مهم فى بنية صادرات هذه الدول خلال الفترة المذكورة من حيث التنوع ومما يزيد من الاختلال فى هيكل الصادرات لدى بعض الدول الاسلامية تزايد اعتماد بعضها على تصدير السلع الأولية فى الوقت الذى تناقصت فيه الأهمية النسبية لصادراتها من السلع الصناعية خلال الفتره ١٩٧٦ – ١٩٨٥ م ومن تلك الدول مصر والكويت وسيراليون . وعلى سبيل المثال نجد أن حصة صادرات السلع الأولية الى اجمالى الصادرات فى مصر بلغت ٧٥ ٪ عام ١٩٧٦ م ثم ازدادت الى نسبة ٨٠٪ عام ١٩٧٩ م ثم الى ٨٩ ٪ عام ١٩٨٠ م ثم الى ٩٢٪ عام ١٩٨١ و ١٩٨٢ ثم انخفضت قليلا الى نسبة ٩٠٪ عام ١٩٨٥[(١)] .

وفى المقابل يتضح أن غلبة الصادرات من السلع الأولية لدى قلة من الدول الاسلامية قد أخذت فى الانخفاض خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٥ م ، وتظهر أرقام ( الجدول ٢٠ ) هذا الاتجاه الذى يبين انخفاض نسبة السلع الأولية فى مقابل ارتفاع حصة السلع الصناعية من مجموع الصادرات ومن تلك الدول باكستان والمغرب وتركيا وماليزيا والاردن . وكمثال على ذلك ارتفعت الصادرات الصناعية فى تركيا من ٢٤ ٪ عام ١٩٧٦ الى ٣٧ ٪ عام ١٩٨١ ثم الى ٤٧ ٪ عام ١٩٨٣ وأخيرا الى ٥٤ ٪ عام ١٩٨٥ م وفى باكستان ارتفعت فيها حصة الصادرات الصناعية من ٥٠ ٪ عام ١٩٨٠ الى ٦٣ ٪ عام ١٩٨٥ وكذلك الحال فى الاردن اذ ارتفعت فيها حصة السلع الصناعية المصدره من ٢١٪ عام ١٩٧٦ الى ٣٦ ٪ عام ١٩٨٠ ثم الى ٥٠ ٪ عام ١٩٨١ وأخيرا الى ٥٢٪ عام ١٩٨٥ ( انظر الجدول ٢٠ ) .

---

(١) انظر الجدول ( ٢٠ ) .

وتعتبر تلك النسب المرتفعة فى نصيب السلع الصناعية فى الصادرات الاجمالية لتلك الدول مؤشرا هاما لنجاح التنمية الصناعية فيها وتدل على أن صادراتها تشتمل على تشكيلة واسعة من السلع الصناعية •

ويجدر بنا أن نبرز وجها هاما آخر يزيد من الخلل الهيكلى للصادرات عمقا ويتمثل فى وجود ظاهرة التركيز السلعى لصادرات بعض الدول الاسلامية على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية [1] ويتضح ذلك من الجدول ( ١٢ ) [2]•

ولاريب أن وجود هذه الظاهرة فى صادرات العديد من الدول الاسلامية يدل على التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادى فيها • وتبرز هذه الظاهرة من خلال ( الجدول ١٢ ) الذى يبدو منه التركيز السلعى واضحا فى صادرات خمس عشرة دولة اسلامية تعتمد على مادة الوقود فى ايراداتها التصديرية بما لايقل عن ٦٣ ٪ وهى الجزائر ، البحرين ، برونى ، مصر ، الجابون ، اندونيسيا ، الامارات العربية ، السعودية ، اليمن الجنوبى ، الكويت ، عمان ، العراق ، سورية ، قطر وليبيا •

ويظهر التركيز الأكبر نسبيا على تلك السلعة فى حالة الدول النفطية وذلك بما يفوق نسبة ٩٠ ٪ من مجموع الصادرات •

وتكشف الدراسات الاقتصادية [3] أيضا أن ظاهرة الاعتماد على عدد محدود من السلع تغلب بشكل كبير على صادرات الدول الاسلامية الأقل نموا حيث تشكل ثلاثة منتجات – غير المنتجات النفطية – اكثر من ٦٥ ٪ من اجمالى صادراتها • وكمثال على ذلك تشكل سلعة واحدة منتجة فى المالديف – وهى السمك – نسبة ٩١ ٪ من اجمالى صادراتها ، وفى النيجر يشكل الأورانيوم

---

(١) انظر الفصل التمهيدى ، ص ( ٤٥ ) •
(٢) انظر الجدول ١٢ من الفصل التمهيدى •
(٣) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، المبادلات التجارية داخل مجموعة البلدان الاسلامية ، الدار البيضاء ، ١٩٨٤ م ، ص ١٧ •

نسبة ٨٢ ٪ من اجمالى صادراتها ، وفى أوغندة يشكل البن نسبة ٩٧ ٪ من مجموع صادراتها فى عام ١٩٨٠ م ٠

وهكذا يبدو واضحا التركيز السلعى لصادرات العديد من الدول الاسلامية فى عدد محدود من السلع الأولية ٠ وبالتالى فان مثل هذا التركيز السلعى فى صادرات الدول الاسلامية له آثاره السلبية على اقتصاديات تلك الدول (١) ، الوضع الذى يفرض على الدول الاسلامية ضرورة العمل على تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على سلعة أولية أو عدد محدود من تلك السلع ٠

---

(١) انظر بيان هذه الآثار السلبية بشكل تفصيلى فى الفصل التمهيدى من هذا البحث ، ص (٤٧،٤٨) ٠

## المبحث الثاني

## التركيب السلعي للمستوردات

ان أهمية دراسة الهيكل السلعي للمستوردات كأهمية التكوين السلعي للصادرات في ايضاح الوجه الآخر من هيكل القطاع الانتاجي [1]، ومدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي في تغطية الطلب المحلي من الحاجات الأساسية والتنموية .[2]

ومن خلال تفحص بنية المستوردات للدول الاسلامية ( الجدول ٢١ ) يتضح بجلاء ذلك التباين فيما بين التركيب السلعي للتجارة الخارجية بشقيها ( الصادرات والمستوردات ) حيث أن التركيب السلعي لصادرات العديد من الدول الاسلامية تهيمن عليه المنتجات الأولية في الوقت الذي تطغى فيه السلع الصناعية على مستورداتها .

ومن جهة أخرى يبرز ذلك التباين بين الصادرات والمستوردات فيما تميزت به الصادرات بتركزها السلعي الكبير في عدد محدود من السلع بينما تتميز المستوردات بتنوعها الكبير .

ومن خلال تحليل أرقام المستوردات لعام ١٩٨٥ ( الجدول ٢١ ) يظهر ذلك التشابه في مستوردات غالبية الدول الاسلامية من أن السلع الصناعية تستأثر بالنصيب الأكبر من حجم مستورداتها الاجمالية . اذ تفوق نسبة المستوردات الصناعية ٥٤ ٪ من المستوردات الاجمالية لاحدى وعشرين دولة اسلامية في عام ١٩٨٥ ، وترتفع تلك النسبة الى ٦٠ ٪ في تسع عشرة دولة اسلامية كما في مالي ، النيجر ، بنين ، السودان ، اندونيسيا ، مصر ، الكاميرون ، السنغال ، اليمن الشمالي ، تونس ، الجزائر ، العراق،

---

(١) جامعة الدول العربية ، وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥ ، ص ١٤٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤٤ .

الجـــدول رقـــم ( ٢١ )

هيكل مستوردات الدول الاسلاميـــة خـــلال الفتـرة ١٩٧٦ – ١٩٨٥ م

(نسبة مئوية)

| الدولة | ١٩٧٦ (١) | | | | | | | ١٩٧٧ (٢) | | | | | | | ١٩٧٨ (٣) | | | | | | | ١٩٧٩ (٤) | | | | | | | ١٩٨٠ (٥) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الغذائية ١ | وقود ٢ | مواد أولية أخرى ٣ | آلات ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | ١+٢+٣ | ٤+٥ | الغذائية ١ | وقود ٢ | مواد أولية أخرى ٣ | آلات ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | ١+٢+٣ | ٤+٥ | الغذائية ١ | وقود ٢ | مواد أولية أخرى ٣ | آلات ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | ١+٢+٣ | ٤+٥ | الغذائية ١ | وقود ٢ | مواد أولية أخرى ٣ | آلات ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | ١+٢+٣ | ٤+٥ | الغذائية | وقود | مواد أولية أخرى | آلات ومعدات نقل | مصنوعات أخرى | ١+٢+٣ | ٤+٥ |
| بنغلاديش | ٤٢ | ١٣ | ٦ | ١٤ | ٢٥ | ٦١ | ٣٩ | ١٨ | ٢٤ | ٦ | ١٣ | ٣٩ | ٤٨ | ٦٢ | ٢١ | ١٥ | ١٤ | ١٨ | ٣٢ | ٥٠ | ٥٠ | ٢٥ | ١٢ | ٨ | ٢٤ | ٣١ | ٤٥ | ٤٥ | ١٥ | ١١ | ٨ | ٢٤ | ٣٢ | ٤٤ | ٥٦ |
| مالي | ١٩ | ١٤ | ٢ | ٣٠ | ٣٥ | ٣٥ | ٦٥ | ١٩ | ١٤ | ٢ | ٣٠ | ٣٥ | ٣٥ | ٦٥ | — | — | — | — | — | — | — | ١٣ | ١٨ | ٢ | ٣٠ | ٣٧ | ٣٣ | ٦٧ | — | — | — | — | — | — | — |
| الصومال | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٢١ | ٧ | ٤ | ٣١ | ٣٧ | ٣٢ | ٦٨ | ١٩ | ٥ | ٧ | ٣٣ | ٣٦ | ٣١ | ٦٩ |
| باكستان | ٢١ | ١٨ | ٦ | ٢٦ | ٢٩ | ٤٥ | ٥٥ | ١٧ | ١٦ | ٧ | ٢٨ | ٣٢ | ٤٠ | ٦٠ | ١٩ | ١٩ | ٧ | ٢٥ | ٣٠ | ٤٥ | ٥٥ | ٢٠ | ١٧ | ٦ | ٢٤ | ٣٣ | ٤٣ | ٥٧ | ١٣ | ٢٧ | ٦ | ٢٥ | ٢٩ | ٤٦ | ٥٤ |
| سيراليون | — | — | — | — | — | — | — | ٢٣ | ٧ | ١ | ١٩ | ٥٠ | ٣١ | ٦٩ | ٢١ | ١٢ | ١ | ٢٤ | ٤٢ | ٢٤ | ٦٦ | ٢١ | ١٢ | ١ | ٢٤ | ٤٢ | ٣٤ | ٦٦ | — | — | — | — | — | — | — |
| بنين | ١٧ | ٨ | ٠ | ٣٠ | ٤٥ | ٢٥ | ٧٥ | ١٧ | ٨ | ٠ | ٣٠ | ٤٥ | ٢٥ | ٧٥ | ١٥ | ١٥ | ٢ | ٢٢ | ٤٦ | ٣٢ | ٦٨ | ١٥ | ١٥ | ٢ | ٢٢ | ٤٦ | ٣٢ | ٦٨ | — | — | — | — | — | — | — |
| موريتانيا | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٢٤ | ٧ | ٢ | ٣٨ | ٢٩ | ٣٣ | ٦٧ | — | — | — | — | — | — | — |
| اوغندا | ١١ | ١ | ٣ | ٤٤ | ٤١ | ١٥ | ٨٥ | ١١ | ١ | ٣ | ٤٤ | ٤١ | ١٥ | ١٨ | — | — | — | — | — | — | — | ٨ | ٣٠ | ٢ | ٢٧ | ٣٣ | ٤٠ | ٦٠ | — | — | — | — | — | — | — |
| السودان | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ١٩ | ١ | ٢ | ٣٦ | ٤٢ | ٢٢ | ٧٨ | ١٩ | ٢ | ١ | ٣٨ | ٤٠ | ٢٢ | ٧٨ | ٢٦ | ١٣ | ٢ | ٢٩ | ٣٠ | ٤١ | ٥٩ |
| اندونيسيا | ١٥ | ٨ | ٥ | ٤١ | ٣١ | ٢٨ | ٧٢ | ١٦ | ١٢ | ٥ | ٣٧ | ٣٠ | ٣٣ | ٦٧ | ١٨ | ٩ | ٦ | ٣٦ | ٣١ | ١٣ | ٦٧ | ١٦ | ١١ | ٦ | ٣٢ | ٣٥ | ٣٣ | ٦٧ | ١٢ | ١٦ | ٦ | ٣٤ | ٣١ | ٣٥ | ٦٥ |
| مصر | ٢٨ | ٦ | ٧ | ٣٠ | ٢٩ | ٤١ | ٥٩ | ٢٣ | ٢ | ١٠ | ٣٥ | ٣٠ | ٣٥ | ٦٥ | ٢٦ | ٢ | ١٧ | ٢٧ | ٢٨ | ٤٥ | ٦٥ | ٢٦ | ١ | ٧ | ٣٤ | ٣٢ | ٣٤ | ٦٦ | ٣٢ | ١ | ٨ | ٢٧ | ٣٢ | ٤١ | ٥٩ |
| الكاميرون | ١٠ | ٩ | ٢ | ٣٧ | ٤٢ | ٢١ | ٧٩ | ١٢ | ٩ | ١ | ٣٨ | ٤٠ | -٢٢ | ٧٨ | ١٠ | ٧ | ٢ | ٣٩ | ٤٢ | ١٩ | ٨١ | ١٠ | ١١ | ٢ | ٣٤ | ٤٣ | ٢٣ | ٧٧ | ٩ | ١٢ | ٢ | ٣٤ | ٤٣ | ٢٣ | ٧٧ |
| اليمن الجنوبي | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ١٧ | ٤٧ | ١ | ٢٣ | ١٢ | ٦٥ | ٣٥ | ١٧ | ٤٧ | ١ | ٢٣ | ١٢ | ٦٥ | ٣٥ |
| السنغال | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٢٣ | ١٢ | ٢١ | ١٨ | ٢٦ | ٥٦ | ٤٤ | ٢٤ | ١٧ | ٢ | ٢٥ | ٣٢ | ٤٣ | ٥٧ | ٢٥ | ٢٥ | ١ | ٢٣ | ٢٦ | ٥١ | ٤٩ |
| اليمن الشمالي | ٢٨ | ٢ | ٤ | ٣١ | ٣٥ | ٣٤ | ٦٦ | ٤١ | ١٣ | ١ | ٢٦ | ٢٩ | ٤٥ | ٥٥ | — | — | — | — | — | — | — | ٢٦ | ٢ | ١ | ٣٤ | ٣٧ | ٢٩ | ٧١ | ٢٨ | ٧ | ١ | ٢٨ | ٣٦ | ٣٦ | ٦٤ |
| المغرب | ٢٠ | ١١ | ٧ | ٣٥ | ٢٧ | ٣٨ | ٦٢ | ١٧ | ١٢ | ٧ | ٣٨ | ٢٦ | ٣٦ | ٦٤ | ٢٠ | ١٥ | ٨ | ٣٠ | ٢٧ | ٤٣ | ٥٧ | ١٩ | ١٩ | ٩ | ٢٥ | ٢٨ | ٤٧ | ٥٣ | ٢٠ | ٢٤ | ١٠ | ٢١ | ٢٥ | ٥٤ | ٤٦ |
| الاردن | ٢٦ | ١١ | ٣ | ٣٠ | ٣٠ | ٤٠ | ٦٠ | ١٨ | ٩ | ٣ | ٣٥ | ٣٥ | ٣٠ | ٧٠ | ٢٢ | ١٠ | ٣ | ٣٠ | ٣٥ | ٣٥ | ٦٥ | ٢٠ | ١٣ | ٣ | ٢٦ | ٣٨ | ٣٦ | ٦٤ | ١٨ | ١٧ | ٣ | ٢٨ | ٣٤ | ٣٨ | ٦٢ |
| تونس | ١٤ | ١٢ | ٧ | ٣٥ | ٥٢ | ٣٣ | ٨٧ | ١٣ | ١١ | ٧ | ٣٤ | ٣٥ | ٣١ | ٦٩ | ١٢ | ١٠ | ٢٧ | ٣١ | ٢٠ | ٤٩ | ٥١ | ١٥ | ١٨ | ٦ | ٢٧ | ٣٤ | ٣٩ | ٦١ | ١٤ | ٢١ | ٨ | ٢٣ | ٣٤ | ٤٣ | ٥٧ |
| سورية | ١٧ | ١٠ | ٤ | ٣٤ | ٣٥ | ٣١ | ٦٩ | ١٢ | ١٧ | ٥ | ٣٤ | ٣٢ | ٣٤ | ٦٦ | ١٢ | ٢٥ | ٤ | ٢٢ | ٣٧ | ٤١ | ٥٩ | ١٤ | ٢٥ | ٤ | ٢٣ | ٣٤ | ٤٣ | ٥٧ | ١٤ | ٢٥ | ٤ | ٢٣ | ٣٤ | ٤٣ | ٥٧ |
| ماليزيا | ١٧ | ١٤ | ٧ | ٣٣ | ٢٩ | ٣٨ | ٦٢ | ١٧ | ١٣ | ٧ | ٣٣ | ٣٠ | ٣٧ | ٦٣ | ١٧ | ١٣ | ٧ | ٣٤ | ٢٩ | ٣٧ | ٦٣ | ١٤ | ١٢ | ٧ | ٣٧ | ٣٠ | ٣٣ | ٦٧ | ١٢ | ١٥ | ٦ | ٣٩ | ٢٨ | ٣٣ | ٦٧ |
| الجزائر | ١٨ | ٢ | ٣ | ٤٧ | ٣٠ | ٢٣ | ٧٧ | ١٧ | ١ | ٤ | ٤٦ | ٣٢ | ٢٢ | ٧٨ | ١٧ | ٢ | ٣ | ٤٥ | ٣٣ | ٢٢ | ٧٨ | ١٨ | ٢ | ٤ | ٤١ | ٣٥ | ٢٤ | ٧٦ | ٢١ | ٢ | ٥ | ٣٧ | ٣٥ | ٢٨ | ٧٢ |
| تركيا | ٣ | ٢٣ | ٦ | ٣٨ | ٣٠ | ٣٢ | ٦٨ | ١ | ٢٦ | ٦ | ٣٤ | ٣٣ | ٣٣ | ٦٧ | ١ | ٢٢ | ٥ | ٣١ | ٣١ | ٢٨ | ٦٢ | ٢ | ٣٦ | ٥ | ٢٨ | ٢٩ | ٤٣ | ٥٧ | ٤ | ٤٨ | ٥ | ١٨ | ٢٥ | ٥٧ | ٤٣ |
| العراق | ١٥ | ٠ | ٤ | ٤٧ | ٣٤ | ١٩ | ٨١ | ١٥ | ٠ | ٣ | ٥٤ | ٢٨ | ١٨ | ٨٢ | ١٥ | ٠ | ٣ | ٥٤ | ٢٨ | ١٨ | ٨٢ | ١٢ | ٠ | ٣ | ٥٤ | ٣١ | ١٥ | ٨٥ | — | — | — | — | — | — | — |
| ايران | ١١ | ٠ | ٣ | ٤٥ | ٤١ | ١٤ | ٨٦ | ١١ | ٠ | ٣ | ٤٥ | ٤١ | ١٤ | ٨٦ | — | — | — | — | — | — | — | ١٣ | ٠ | ٥ | ٤٤ | ٣٨ | ١٨ | ٨٢ | ١٣ | ٠ | ٥ | ٤٤ | ٣٨ | ١٨ | ٨٢ |
| السعودية | ١٢ | ١ | ٣ | ٤٥ | ٤١ | ١٤ | ٨٦ | ١١ | ١ | ٢ | ٤١ | ٤٦ | ١٤ | ٨٧ | ١١ | ١ | ٢ | ٤٣ | ٤٣ | ١٤ | ٨٦ | ١٣ | ١ | ٢ | ٤١ | ٤٣ | ١٦ | ٨٤ | ١٤ | ١ | ٢ | ٣٩ | ٤٤ | ١٧ | ٨٣ |
| ليبيا | ١٥ | ٣ | ٣ | ٣٥ | ٤٤ | ٢١ | ٧٩ | ١٩ | ١ | ٣ | ٣٧ | ٤٠ | ٢٣ | ٧٧ | ١٧ | ١ | ٢ | ٤٢ | ٣٨ | ٢٠ | ٨٠ | ١٧ | ١ | ٢ | ٤٢ | ٣٨ | ٢٠ | ٨٠ | ١٩ | ١ | ٢ | ٣٨ | ٤٠ | ٢٢ | ٧٨ |
| الكويت | — | — | — | — | — | — | — | ١٢ | ١ | ٢ | ٤٥ | ٤٠ | ١٥ | ٨٥ | ١٢ | ١ | ٢ | ٤٥ | ٤٠ | ١٥ | ٨٥ | ١٦ | ١ | ٣ | ٣٥ | ٤٥ | ٢٠ | ٨٠ | ١٥ | ١ | ٢ | ٣٦ | ٤٦ | ١٨ | ٨٢ |
| غانا | — | — | — | — | — | — | — | ١٤ | ١٥ | ٤ | ٢٧ | ٤٠ | ٣٣ | ٦٧ | ٩ | ١٦ | ٥ | ٢٦ | ٤٤ | ٣٠ | ٧٠ | ١١ | ١٤ | ٤ | ٣٣ | ٣٨ | ٢٩ | ٧١ | — | — | — | — | — | — | — |
| الامارات العربية | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ١١ | ١٠ | ٢ | ٣٨ | ٣٩ | ٢٣ | ٧٧ |

تابع الجدول رقم ( ٢١ )

(نسبة مئوية)

| الدولة | ١٩٨١(٦) الأغذية ١ | وقود ٢ | خامات أولية أخرى ٣ | الآت ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | ١+٢+٣ | ٤+٥ | ١٩٨٢(٧) الأغذية ١ | وقود ٢ | خامات أولية أخرى ٣ | الآت ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | ١+٢+٣ | ٤+٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنغلاديش | ٢٠ | ٨ | ١١ | ٢١ | ٤٠ | ٣٩ | ٦١ | ٢٦ | ١٢ | ٨ | ٢٢ | ٣٢ | ٤٦ | ٥٤ |
| مالي | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| الصومال | ٣٣ | ١ | ١٤ | ٣٥ | ٢٧ | ٣٨ | ٦٢ | ٢٠ | ٢ | ٦ | ٥٠ | ٢١ | ٢٩ | ٧١ |
| النيجر | ٢٣ | ١٥ | ٤ | ٢٦ | ٣٢ | ٤٢ | ٥٨ | ٢٤ | ١٥ | ٤ | ٢٦ | ٣٢ | ٤٢ | ٥٨ |
| باكستان | ١٤ | ٢٨ | ٨ | ٢٣ | ٢٧ | ٥٠ | ٥٠ | ١٤ | ٣١ | ٧ | ٢٣ | ٢٦ | ٥١ | ٤٩ |
| سيراليون | — | — | — | — | — | — | — | ٢٤ | ١٤ | ١ | ١٨ | ٤٢ | ٤٠ | ٦٠ |
| بنين | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| موريتانيا | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| اوغندا | — | — | — | — | — | — | — | ٥ | ٢٣ | ١ | ٤٢ | ٢٩ | ٢٩ | ٧١ |
| السودان | ١٩ | ١٩ | ٣ | ٢٢ | ٣٧ | ٤١ | ٥٩ | — | — | — | — | — | — | — |
| اندونيسيا | ١١ | ١٣ | ٦ | ٣٦ | ٣٤ | ٣٠ | ٧٠ | ٧ | ٢١ | ٥ | ٣٨ | ٢٩ | ٣٣ | ٦٧ |
| مصر | ٢٤ | ٣ | ٦ | ٢٨ | ٢٩ | ٤٣ | ٥٧ | ٣١ | ٤ | ٥ | ٢٩ | ٣٠ | ٤١ | ٥٩ |
| الكاميرون | ٩ | ١٢ | ٢ | ٣٤ | ٤٣ | ٢٣ | ٧٧ | ١٠ | ٤ | ٢ | ٣٥ | ٤٩ | ١٦ | ٨٤ |
| اليمن الجنوبي | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| السنغال | ٢٨ | ٣٠ | ١ | ١٨ | ٢٣ | ٥٩ | ٤١ | — | — | — | — | — | — | — |
| اليمن الشمالي | ٢٨ | ٧ | ١ | ٢٨ | ٣٦ | ٣٦ | ٦٤ | ٣٢ | ٨ | ١ | ٢٥ | ٣٤ | ٤١ | ٥٩ |
| المغرب | ٢٣ | ٢٧ | ٩ | ١٩ | ٢٢ | ٥٩ | ٤١ | ١٦ | ٢٧ | ١٠ | ٢٤ | ٢٣ | ٥٣ | ٤٧ |
| الاردن | ١٧ | ١٧ | ٣ | ٣٣ | ٣٠ | ٣٧ | ٦٣ | ١٨ | ٢١ | ٢ | ٢٨ | ٣٠ | ٤٢ | ٥٨ |
| تونس | ١٤ | ٢١ | ٨ | ٢٧ | ٣٠ | ٤٣ | ٥٧ | — | — | — | — | — | — | — |
| سوريه | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| ماليزيا | ١٣ | ١٧ | ٥ | ٣٧ | ٢٨ | ٣٥ | ٦٥ | ١٢ | ١٥ | ٥ | ٤٠ | ٢٩ | ٤١ | ٥٩ |
| الجزائر | ٢١ | ٢ | ٥ | ٣٨ | ٣٤ | ٢٨ | ٧٢ | ٢١ | ٢ | ٤ | ٤٠ | ٣٤ | ٢٦ | ٧٤ |
| تركيا | ٣ | ٤٤ | ٦ | ٢٢ | ٢٥ | ٥٣ | ٤٧ | ٣ | ٤٤ | ٦ | ٢٦ | ٢٢ | ٥٢ | ٤٨ |
| العراق | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| السعودية | ١٤ | ١ | ٢ | ٤٠ | ٤٣ | ١٧ | ٨٣ | ١٣ | ٠ | ٢ | ٤٣ | ٤٢ | ١٥ | ٨٥ |
| ليبيا | ١٨ | ١ | ٢ | ٣٨ | ٤١ | ٢١ | ٧٩ | ١٨ | ١ | ٢ | ٣٨ | ٤١ | ٢١ | ٧٩ |
| الكويت | ١٤ | ١ | ٢ | ٤١ | ٤٢ | ١٧ | ٨٣ | ١٥ | ١ | ٢ | ٤١ | ٤٢ | ١٧ | ٨٣ |
| الامارات العربية | ١١ | ١١ | ٢ | ٣٦ | ٤٠ | ٢٤ | ٧٦ | ١٠ | ٦ | ٢ | ٤١ | ٤٢ | ١٧ | ٨٣ |
| عمان | ١٣ | ١٣ | ٢ | ٣٩ | ٣٣ | ٢٨ | ٧٢ | ١٣ | ١٠ | ٢ | ٤٢ | ٣٣ | ٢٥ | ٧٥ |
| بروكينا فاسو | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |

| الدولة | ١٩٨٣(٨) الأغذية ١ | وقود ٢ | خامات أولية أخرى ٣ | الآت ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | ١+٢+٣ | ٤+٥ | ١٩٨٥(٩) الأغذية ١ | وقود ٢ | خامات أولية أخرى ٣ | الآت ومعدات نقل ٤ | مصنوعات أخرى ٥ | ١+٢+٣ | ٤+٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنغلاديش | ٢٠ | ١١ | ١١ | ٢٣ | ٣٦ | ٤٢ | ٥٩ | ٢٣ | ١٧ | ٦ | ٢٤ | ٣٠ | ٤٦ | ٥٤ |
| مالي | — | — | — | — | — | — | — | ١٤ | ١٨ | ٣ | ٢٦ | ٤٠ | ٣٤ | ٦٦ |
| الصومال | — | — | — | — | — | — | — | ٢٢ | ١٨ | ٤ | ٤٢ | ٢٤ | ٤٤ | ٥٦ |
| النيجر | — | — | — | — | — | — | — | ١٥ | ٤ | ٧ | ٢٥ | ٤٩ | ٢٦ | ٧٤ |
| باكستان | ١٤ | ٢٨ | ٦ | ٢٦ | ٢٥ | ٤٩ | ٥١ | ١٩ | ٢٤ | ٦ | ٢٧ | ٢٤ | ٤٩ | ٥١ |
| سيراليون | ٢٧ | ٣٥ | ٢ | ١٥ | ٢١ | ٦٤ | ٣٦ | ٢٧ | ٣٥ | ٢ | ١٥ | ٢١ | ٦٤ | ٣٦ |
| بنين | ١٦ | ٥ | ١٠ | ٢٢ | ٤٧ | ٣١ | ٦٩ | ١٢ | ٥ | ٥ | ١٧ | ٦٠ | ٢٣ | ٧٧ |
| موريتانيا | — | — | — | — | — | — | — | ٢٥ | ١٩ | ٢ | ٢٥ | ٢٠ | ٤٥ | ٥٥ |
| اوغندا | ٥ | ٢٣ | ١ | ٤٢ | ٢٩ | ٢٩ | ٧١ | — | — | — | — | — | — | — |
| السودان | — | — | — | — | — | — | — | ١١ | ٢١ | ٣ | ٣١ | ٣٣ | ٢٥ | ٦٤ |
| اندونيسيا | ٨ | ٢٤ | ٥ | ٣٥ | ٢٨ | ٣٧ | ٦٣ | ٦ | ٢٠ | ٧ | ٣٦ | ٣١ | ٣٣ | ٦٧ |
| مصر | ٣٠ | ٣ | ٦ | ٢٩ | ٣٠ | ٣٩ | ٥٩ | ٢٥ | ٤ | ١٠ | ٢٥ | ٣٦ | ٣٩ | ٦١ |
| الكاميرون | ٩ | ٤ | ٣ | ٣٥ | ٤٩ | ١٦ | ٨٤ | ١٧ | ٢ | ٢ | ٣٨ | ٤١ | ٢١ | ٨٤ |
| اليمن الجنوبي | — | — | — | — | — | — | — | ٣٣ | ٢٧ | ٣ | ١٩ | ١٧ | ٦٣ | ٣٦ |
| السنغال | — | — | — | — | — | — | — | ٢٦ | ١٠ | ٤ | ٢٨ | ٢٢ | ٤٠ | ٦٠ |
| اليمن الشمالي | — | — | — | — | — | — | — | ٢٨ | ٧ | ١ | ٢٨ | ٣٦ | ٣٦ | ٦٤ |
| المغرب | ١٥ | ٢٤ | ٨ | ٢٦ | ٢٧ | ٤٧ | ٥٣ | ١٧ | ٢٨ | ١٣ | ١٨ | ٢٤ | ٥٨ | ٤٢ |
| الاردن | ١٧ | ١٩ | ٤ | ٢٣ | ٣٦ | ٤٠ | ٥٩ | ١٩ | ٢٢ | ٤ | ٢٠ | ٣٥ | ٤٥ | ٥٥ |
| تونس | ١٥ | ١٢ | ٩ | ٢٩ | ٢٥ | ٣٦ | ٦٤ | ١٥ | ١١ | ١٠ | ٣١ | ٣٣ | ٣٦ | ٦٤ |
| سوريه | — | — | — | — | — | — | — | ١٨ | ٣٤ | ٤ | ١٩ | ٢٤ | ٥٦ | ٤٣ |
| ماليزيا | ٩ | ١٤ | ٥ | ٤٤ | ٢٨ | ٢٨ | ٧٢ | ١١ | ١٠ | ٥ | ٤٦ | ٢٨ | ٢٦ | ٣٤ |
| الجزائر | ٢١ | ٢ | ٦ | ٣٥ | ٣٧ | ٢٨ | ٧٢ | ١٩ | ٢ | ٦ | ٣٢ | ٤١ | ٢٧ | ٧٣ |
| تركيا | ٢ | ٤٤ | ٨ | ٢١ | ٢٦ | ٥٤ | ٤٧ | ٥ | ٣٦ | ٧ | ٢٥ | ٢٦ | ٤٨ | ٥١ |
| العراق | — | — | — | — | — | — | — | ١٥ | ١ | ٢ | ٤٥ | ٣٧ | ١٨ | ٨٢ |
| السعودية | ١٢ | ٠ | ٣ | ٤٣ | ٤٢ | ١٥ | ٨٥ | ١٠ | ١ | ٣ | ٤٥ | ٤١ | ١٤ | ٨٦ |
| ليبيا | — | — | — | — | — | — | — | ١٠ | ١٠ | ٣ | ٣٦ | ٤٠ | ٢٣ | ٧٦ |
| الكويت | ١٣ | ١ | ٣ | ٤٤ | ٤٠ | ١٧ | ٨٤ | ١٠ | ٥ | ٣ | ٤٤ | ٣٨ | ١٨ | ٨٢ |
| الامارات العربية | ٩ | ٦ | ٣ | ٤١ | ٤٢ | ١٧ | ٨٣ | — | — | — | — | — | — | — |
| عمان | ١٤ | ٢ | ٣ | ٤٦ | ٣٦ | ١٨ | ٨٢ | ١٤ | ٢ | ٢ | ٤١ | ٤١ | ١٨ | ٨٢ |
| بروكينا فاسو | ٢٣ | ١٧ | ٦ | ٢٤ | ٣٠ | ٤٦ | ٥٤ | ٢٣ | ١٧ | ٦ | ٢٤ | ٣٠ | ٤٦ | ٥٤ |

هامش الجدول ( ٢١ )

(١) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٧٩ ، الجدول (١٠) ، ص ٢٨ ، ٢٩ ٠

(٢) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٠ ، الجدول (١٠) ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ ٠

(٣) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨١ ، الجدول (١٠) ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ ٠

(٤) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٢ ، الجدول (١٠) ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ ٠

(٥) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٣ ، الجدول (١١) ٠

(٦) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٤ ، الجدول (١١) ، ص ٢٧٦ ٠

(٧) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٥ ، الجدول (١١) ، ص ٢٢٠ ، ٢٢١ ٠

(٨) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٦ ، الجدول (١١) ٠

(٩) البنك الاسلامى للتنمية ، ( جده ) ، التقرير السنوى الثانى عشر ، مرجع سابق ، الجدول ( ٨ ـ أ ) ، ص ٥٤ ، ٥٥ ٠

ملاحظة : يرجع عدم ايراد أرقام عن العامين ١٩٧٥ و ١٩٨٤ الى عدم توفرها ٠

ايران [1]، السعودية ، ليبيا ، الكويت ، الامارات[2] العربية ، عمان وآوغندة [3].

وتبلغ هذه النسبة حدودا قصوى فى كل من السعودية ٨٦ ٪ ، والكويت ٨٢ ٪ وعمان ٨٢ ٪ ، وليبيا ٧٦ ٪ والعراق ٨٢ ٪ والكاميرون ٨٤ ٪ والامارات العربية ٨٣ ٪ .

ومن خلال ما اشير اليه آنفا يمكن القول ان السلع الصناعية تحتل مكان الصدارة فى المستوردات وتشكل بالتالى العنصر الاساس الاول من حيث الأهمية فى التركيب السلعى لمستوردات الدول الاسلامية .

والجدير بالذكر أن ضخامة نسب المستوردات الصناعية فى اجمالى المستوردات لغالبية الدول الاسلامية تعود جزئيا الى مستوردات بعض السلع غير المنتجة كالسيارات والتلفاز والمذياع وأجهزة الاتصالات وغير ذلك من السلع المعمرة التى لاتسهم فى عملية التنمية الاقتصادية [4].

وبناء على ذلك فان ارتفاع حصة السلع الصناعية فى اجمالى المستوردات للدول الاسلامية تعكس تخلف التنمية الصناعية ومن ثم اعتماد هذه الدول على دول العالم الخارجى فى استيراد احتياجاتها من هذه السلع لتغطية طلبها المحلى .

كما أن استيراد هذه السلع من دول العالم الخارجى وبهذه النسب المرتفعة يدل على ان الدول الاسلامية مازالت أسواقا استهلاكية واسعة لسلع الدول المتقدمة .

---

(١) ايران لعام ١٩٨٠ .
(٢) الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٣ .
(٣) أوغنده لعام ١٩٨٣ .

(٤) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٥ م ، ص ١٤٤ .

ومن ناحية أخرى فان ذلك يشير أيضا الى سيطرة الدول المتقدمة على التقنية واحتكارها والوقوف فى وجه انتقالها الى الدول الاسلامية ، وهنا تكمن المشكلة فى وجود الفجوة الاقتصادية والتقنية ( التكنولوجية ) القائمة بين الدول الاسلامية والدول المتقدمة . والواقع ان ذلك يشدد من قبضة التبعية التى تقع الدول الاسلامية فى اسارها .

أما العنصر الثانى فى هيكل المستوردات السلعية للدول الاسلامية فيتمثل فى المواد الغذائية والوقود والمواد الأولية الأخرى ، مع ملاحظة وجود تباين فى الأهمية لانواع تلك السلع من دولة لأخرى .

فيتضح أن المستوردات الغذائية تمثل المرتبة الثانية فى هيكل المستوردات السلعية لسبع عشرة دولة من أصل ثمان وعشرين دولة اسلامية فى عام ١٩٨٥ م والدول المعنية بذلك هى بنغلاديش ، الصومال ، النيجر ، بنين ، موريتانيا ، مصر ، الكاميرون ، السنغال ، اليمن الشمالى،تونس ، الجزائر ، العراق ، السعودية ، الكويت ، عمان ، بروكينافاسو وايران[1]. وعلى سبيل المثال بلغت حصة المستوردات الغذائية فى اليمن الشمالى ٢٨ ٪ من اجمالى المستوردات وفى مصر بلغت تلك النسبة ٢٥٪ وفى موريتانيا بلغت زهاء ٢٥ ٪ وفى السنغال ٢٦ ٪ فى عام ١٩٨٥ ( انظر الجدول ٢١ ).وتمثل مادة الوقود بالنسبة لبعض الدول الاسلامية المشار اليها سابقا أهمية فى اجمالى مستورداتها ولكن بنسبة أدنى من نسبة مستوردات المواد الغذائية ، وبالتالى فهى تحتل المرتبة الثالثة فى هيكل المستوردات السلعية لهذه الدول كما فى بنغلاديش اذ بلغت فيها تلك النسبة ١٧ ٪ و ١٨ ٪ فى الصومال و ١٩ ٪ فى موريتانيا و ١٠ ٪ فى السنغال و ١١ ٪ فى تونس و ١٧ ٪ فى بروكينافاسو ، فى عام ١٩٨٥ م ( انظر الجدول ٢١ ) .

بينما يمثل استيراد الوقود أهمية كبيرة فى اجمالى مستوردات بعض الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٥ كما فى سيراليون ، السودان ، باكستان ،

---

(١) عن عام ١٩٨٠ م .

اليمن الجنوبى ، المغرب ، الاردن ، سورية ، تركيا ، غانا[1] وأوغندا[2].
وعلى سبيل المثال بلغت حصة مستوردات الوقود فى اليمن الجنوبى ٣٧٪ من اجمالى مستورداته و ٣٥ ٪ فى سيراليون و ٣٦ ٪ فى تركيا و ٣٤ ٪ فى سورية فى عام ١٩٨٥ م[3].

وفى حالة مقارنة تلك النسب بنسب المواد الغذائية فى المستوردات الاجمالية لهذه الدول يتضح أن مادة الوقود تحتل العنصر الثانى من حيث الأهمية فى التركيب السلعى لمستوردات المجموعة المشار اليها أعلاه .

ويلاحظ أن المستوردات الغذائية لهذه المجموعة من الدول الاسلامية تكاد تعادل مستوردات الوقود فى الأهمية .

وعلى سبيل المثال نجد أن مستوردات المواد الغذائية فى اليمن الجنوبى بلغت نحو ٣٣ ٪ وفى سيراليون ٢٧ ٪ فى عام ١٩٨٥ م ( الجدول ٢١ ) ومما هو جدير بالملاحظة هنا انكشاف الدول الاسلامية على العالم الخارجى فى استيراد المواد الغذائية ، الأمر الذى يجعل تلك الدول تعانى من تبعية غذائية فضلا عن التبعية الصناعية . ناهيك أيضا عما تعكسه أرقام المستوردات الغذائية من وجود مشكلة تكمن فى وضع الدول الاسلامية أمام مشكلة توفير الأمن الغذائى لشعوبها . الوضع الذى بات يتطلب من هذه الدول التعجيل بتنفيذ وانجاز التنمية الزراعية والاهتمام بالانتاج الغذائى .

وفى حالة المقارنة بين نسب مستوردات الوقود والمواد الغذائية لدى بعض الدول فانه يبدو واضحا تقارب أهمية كل من الوقود والمواد الغذائية فى التركيب السلعى لمستوردات بعض الدول الأمر الذى قد يصعب

---

(١) غانا عام ١٩٧٩ م .
(٢) اوغندا عام ١٩٨٣ م .
(٣) انظر الجدول (٢١) .

معه التمييز بين أهمية كل من الوقود والمواد الغذائية فى هيكل مستوردات بعض الدول الاسلامية نظرا لان تلك الدول تستورد كلا من النوعين وبنسب متقاربة ·

وفى الوقت الذى يمثل الوقود نسبة هامة من مستوردات الدول السالف ذكرها فانه لايمثل أهمية تذكر بالنسبة لمستوردات بعض الدول الاسلامية كما فى بنين ٥ ٪ ومصر ٤ ٪ والكاميرون ٢ ٪ فى عام ١٩٨٥ م ، بالاضافة الى الدول النفطية ·

أما استيراد المواد الاولية الأخرى ( عدا المواد النفطية والمواد الغذائية ) فانها لاتشكل أهمية بارزة فى مستوردات الدول الاسلامية خاصة فى حالة مقارنتها بالمستوردات الاجمالية اذ لم تتجاوز نسبة تلك المواد ٧ ٪ فى عام ١٩٨٥ م للدول الاسلامية - المتوفرة عنها الاحصائيات - باستثناء تونس ١٠ ٪ ومصر ١٠ ٪ والمغرب ١٣ ٪ · بل تنخفض تلك النسبة الى ٥ ٪ فى ثمان عشرة دولة اسلامية · وكمثال على ذلك بلغت تلك النسبة نحو ٣٪ فى كل من الكويت وليبيا والسعودية واليمن الجنوبى والسودان ومالى · وكذلك بلغت نسبة تلك المواد زهاء ٢ ٪ فى كل من سيراليون وموريتانيا والكاميرون والعراق وعمان ·

لقد اتضح فيما سبق أن السلع الصناعية مازالت تشكل النسبة الكبرى فى التركيب السلعى للمستوردات وتحتل بالتالى المرتبه الأولى فى الهيكل السلعى للمستوردات ، فى حين أن استيراد الوقود والمواد الغذائية يحتل المرتبة الثانية ، مع ملاحظة تباين أهمية كل منهما فى المستوردات من دولة لأخرى ·

وأخيرا يتضح أن استيراد المواد الأولية الأخرى ( غير النفطية والمواد الغذائية ) لايشكل أهمية تذكر فى بنية مستوردات الدول الاسلامية ·

ويجدر بنا الآن دراسة التغيرات التى طرأت على التركيب السلعى لمستوردات الدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ م ·

تشير البيانات المعطاة فى (الجدول ٢١ ) الى آن مستوردات السلع الصناعية كانت تمثل الجزء الأكبر من حجم المستوردات لغالبية الدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٤ م ويظهر ذلك من خلال مقارنة أرقام عام ١٩٨٥ بالارقام المناظرة لفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٤ م والذى يتبين من خلالها آن نحو ثلاث وعشرين دولة اسلامية لم تقل مستورداتها الصناعية عن نسبة ٥١ ٪ من اجمالى مستورداتها خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٤ م وترتفع تلك النسبة الى ٧٠ ٪ خلال الفترة المذكورة فى بعض الدول كالسعودية ، ايران ، ليبيا ، الكويت ، الامارات ، الجزائر و الكاميرون. وعلى ذلك يمكننا القول بان السلع الصناعية مازالت تحتل مكان الصدارة فى مستوردات الدول الاسلاميه طيلة الفترة المذكورة .

وفيما يتعلق بالتغيرات التى طرأت على مجموعات السلع الأخرى من المستوردات ممثلة فى الوقود والمواد الغذائية خلال الفترة قيد الدراسة فانه خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ م كانت المواد الغذائية تحتل المرتبة الثانية فى مستوردات الدول الاسلامية فيما عدا بعض الدول - كما فى تركيا وسورية وغانا - احتلت هذه المستوردات المرتبة الثانية بعد مستوردات الوقود . فى حين ان مستوردات الوقود تأتى فى المرتبة الثالثة لغالبية الدول الاسلامية خلال هذه الفترة .

وخلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ م فانه يلاحظ تراجع عدد الدول التى تشكل فيها السلع الغذائية المرتبة الثانية مقابل ارتفاع عدد الدول التى تمثل فيها مستوردات الوقود المرتبة الثانية مما جعل الوقود والسلع الغذائية تمثل سلعا رئيسية فى مستوردات الدول الاسلامية .

# الفصل الثالث

## الإتجاهات الجغرافية للتبادل التجاري للدول الإسلامية

## المبحث الأول

### التبادل التجاري بين الدول الإسلامية ودول العالم الخارجي

## المبحث الثاني

### التبادل التجاري فيما بين الدول الإسلامية

## المبحث الأول

## التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ودول العالم الخارجى

نستعرض فى هذا المبحث بالتحليل اتجاهات التجارة الخارجية للدول الاسلامية مع دول العالم الخارجى . وذلك لبيان مدى اندماج كل دولة اسلامية فى اطار المبادلات التجارية مع العالم الخارجى ، ومدى الانفتاح أو التبعية على الأسواق الخارجية ، ولمعرفة أهم المجموعات الاقتصادية الدولية التى تحتل مركز الصدارة فى التبادل التجارى مع الدول الاسلامية . وبناء على ذلك فان هذا المبحث يشتمل على مطلبين :

* **المطلب الأول :**

يتعلق بالاتجاهات الجغرافية لصادرات الدول الاسلامية ويشتمل على:

الفرع الأول : الصادرات المتجهة الى الدول المتقدمة .

الفرع الثانى : الصادرات المتجهة الى الدول الاشتراكية .

الفرع الثالث : الصادرات المتجهة الى الدول النامية .

* **المطلب الثانى :**

ويتعلق بالاتجاهات الجغرافية لمستوردات الدول الاسلامية ويشتمل على :

الفرع الاول : المستوردات من الدول المتقدمة .

الفرع الثانى : المستوردات من الدول الاشتراكية .

الفرع الثالث : المستوردات من الدول النامية .

## المطلــــب الأول

## الاتجاهات الجغرافية لصادرات الدول الاسلامية

### الفــرع الأول : الصادرات المتجهة الى الدول المتقدمة

يمثل حجم التبادل التجارى مع الدول المتقدمة نسبة هامة من اجمالى التجارة الخارجية للدول الاسلامية ، ويبرز ذلك جليا من خلال تحليل اتجاهات صادرات ومستوردات الدول الاسلامية كما هو مبين فى الجدول ( ٢٢ ) . ومن خلال أرقام الجدول المذكور فى جانب الصادرات نستنتج السمات التالية :

ان اسواق الدول المتقدمة مازالت تمثل المنافذ الرئيسية لصادرات الدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م باستثناء الصومال والبحرين ولبنان والأردن . وطبقا لما أشارت اليه الاحصاءات الواردة فى الجدول ( ٢٢ ) فان نسبة الصادرات المتجهة الى هذه الدول لاتقل عن ٥٠ ٪ كحد أدنى من اجمالى صادرات غالبية الدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥م. ومن هذه الدول الجزائر ، بنين ، مصر ، غابون ، غينيا ، اندونيسيا ، ايران ، الكويت ، ليبيا ، ماليزيا ، مالى ، موريتانيا ، المغرب ، النيجر ، عمان ، قطر ، السعودية ، السنغال ، سيراليون ، تونس ، اوغندا، الامارات العربية المتحدة والكاميرون . وعلى سبيل المثال تتراوح نسبة صادرات ماليزيا المتجهة الى الدول المتقدمة مابين ٥٠ ٪ الى ٦٢٪ من اجمالى صادراتها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م . وبلغ نصيب الدول المتقدمة فى صادرات الامارات العربية المتحدة أكثر من ٥٤٪ خلال الفترة نفسها .

وترتفع نسبة الصادرات المتجهة الى الدول المتقدمة الى ٦٠٪ كحد أدنى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م لما يقرب من خمس عشرة دولة اسلامية. - وهذا يعطى مؤشرا بان نصيب الدول المتقدمة فى صادرات تلك الدول يقرب من الثلثين فى غالبية الأحوال - ومن الدول المعنية بذلك الجزائر ،

الجـــــدول رقـــم ( ٢٢ )

(نسبة مئوية )

| الدولة | الصادرات المتجهه الى الدول المتقدمة | | | | | | | | | | الصادرات المتجهه الى الدول الاشتراكية | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (١) ١٩٧٥ | (٢) ١٩٧٧ | (٣) ١٩٧٨ | (٤) ١٩٧٩ | (٥) ١٩٨٠ | (٦) ١٩٨١ | (٧) ١٩٨٢ | (٨) ١٩٨٣ | (٩) ١٩٨٤ | (٩) ١٩٨٥ | (١) ١٩٧٥ | (٢) ١٩٧٧ | (٣) ١٩٧٨ | (٤) ١٩٧٩ | (٥) ١٩٨٠ | (٦) ١٩٨١ | (٧) ١٩٨٢ | (٨) ١٩٨٣ | (٩) ١٩٨٤ | (٩) ١٩٨٥ |
| افغانستان | ٢٧ر٤ | ٣٤ | ٣٤ | ١٦ | ٢٢ر٢ | ١٩ر٢ | ١٨ر٦ | ٢٠ر٦ | ١٧ر٦ | ١٩ر٦ | ٣٩ر٤ | ٤٣ | ٤٣ | ٥٢ر٩ | ٥٨ر٨ | ٥٩ر٨ | ٦٠ر٦ | ٦٤ر٤ | ٦٧ر١ | ٦٦ر٢ |
| الجزائر | ٨٨ر٣ | ٩٥ | ٩٤ | ٩٤ | ٩٦ | ٨٩ | ٩٣ | ٩٢ | ٩٠ر٢ | ٨٨ر٩ | ٣ر٨ | ١ | ٢ | ١ | ١ | ٢ | ١ | ٠ | ٢ر | ٢ر |
| البحرين | ٥١ر٧ | — | — | ٢١ر٣ | ٢٣ | ٢١ر٥ | ١٧ر٢ | ١٧ر٨ | ٢٥ر٤ | ٢١ر٢ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| بنغلاديش | ٤٠ر٨ | ٤٥ | — | ٥٥ | ٤٨ | ٣٤ | ٣٨ | ٤٣ | ٥٠ر٤ | ٤٧ر٩ | ١١ر١ | ١٣ | ١٤ | ١٠ | ١٠ | ٨ | ١٠ | ٨ | ٥ر٧ | ٥ر٦ |
| بنين | ٥٨ر٦ | ٥٦ | ٥٢ | ٨٩ | ٨٧ | ٧٥ | ٨٢ | ٧٩ | ٧٩ر٩ | ٨٤ر٤ | ١٢ر٨ | ٠ | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | — | — |
| تشاد | ٧ر٤ | ٥٧ | ٣٤ | ٣٠ | ٤٨ | ٤٤ | ٤٤ | ٧٢ | ٣٤ر٩ | ٢٣ر١ | — | ٠ | ٠ | ٠ | ١٠ | ٠ | ٠ | ٠ | — | — |
| مصر | ١٤ر٥ | ٦٢ | ٥٤ | ٥١ | ٧٣ | ٥٢ | ٥٣ | ٧٣ | ٥١ | ٧٥ر٦ | ٦٢ر٧ | ٢٥ | ٣٠ | ٢١ | ٧ | ٩ | ١٣ | — | ٨ر٤ | ٥ر٣ |
| الجابون | ٨٨ر٨ | — | — | ٦١ر٧ | ٦٣ر٤ | ٦٥ر٧ | ٧٠ر٣ | ٧٦ر١ | ٩٣ر٥ | ٨٣ر٤ | ار | — | — | ٥ر | ٤ر | ٤ر | ٣ر | ٣ر | ٥ر | ٤ر |
| غينيا | ٨١ر٣ | — | — | ٨٩ر٢ | ٨٧ر٦ | ٨٢ | ٨٧ | ٨٩ | ٨٨ر٥ | ٨٨ر١ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| اندونيسيا | ٧٦ر٧ | ٧٧ | ٧٩ | ٧٦ | ٨٠ | ٧٤ | ٧٥ | ٧٣ | ٧٥ر٥ | ٨٠ | ٥ر | ١ | ٠ | ١ | ١ | ٠ | ١ | ١ | ٥ر | ٥ر |
| ايران | ٨٦ر٣ | ٧٤ | ٧١ | ٦٤ | ٦٩ | ٥٥ | ٥٥ | — | ٦٣ر٦ | ٥٧ر١ | ٥ر | ٠ | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | — | — |
| العراق | ٦٠ر١ | ٤٨ | ٦١ | ٥٥ | ٦١ | ٤٧ | ٤٧ | — | ٤٠ر٢ | ٥٢ر٢ | ٢ر | ٦ | ٢ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ر | ٢ر |
| الاردن | ٨ | ٧ | ٨ | ١٥ | ١١ | ٦ | ٥ | ٦ | ٥ر٨ | ١٧ر٦ | ٥ر٢ | ٤ | ٩ | ٣ | ٣ | ٧ | ١١ | ٣ | ١ر٩ | ١ر٩ |
| الكويت | ٦٢ر٤ | ٦٢ | ٦٠ | ٦٥ | ٧٨ | ٥١ | ٤٤ | ٤٠ | ٤٧ر٥ | ٤٩ر٥ | — | ٨ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | ١ | ١ | ٢ر٨ | ٢ر٨ |
| لبنان | ١٠ر٢ | ١٣ | ٨ | ١١ | ١٥ | ١٠ | ١٤ | ١٢ | ١٤ر٢ | ١٧ر٨ | ١ر٣ | — | — | — | — | — | — | ٠ | — | — |
| ليبيا | ٨٤ر٦ | ٧٩ | ٨٢ | ٨٠ | ٨٤ | ٨٦ | ٨٠ | ٧٤ | ٧٣ر٣ | ٧٦ر٨ | — | ٠ | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ٤ | ٣ | ٢ر٣ | ٢ |
| ماليزيا | ٥٨ر٥ | ٦٢ | ٦٢ | ٦٢ | ٦١ | ٥٣ | ٥١ | ٥٠ | ٥٢ | ٥٤ر٦ | ٤ر٢ | ٥ | ٥ | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ١ر٧ | ١ر٤ |
| مالى | ٢٦ر٣ | ٦٠ | ٥٠ | — | ٦٨ | ٦٢ | ٦٢ | ٧٢ | ٧٦ر١ | ٧٣ر١ | ٤ر٦ | ١٩ | ٣٠ | ٠ | ١ | ١ | ١ | ٢ | — | — |
| موريتانيا | ٨٧ر٥ | ٨٠ | ٨٥ | ٨٨ | ٩٤ | ٩٢ | ٩٥ | ٩٤ | ٩٢ر٣ | ٩٣ر٧ | — | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | — | — |
| المغرب | ٦٦ر٣ | ٦٢ | ٦١ | ٧٢ | ٧٠ | ٦٧ | ٦٨ | ٦٥ | ٦٥ر٥ | ٦٥ر٣ | ١٣ر٦ | ٩ | ١١ | ٦ | ٨ | ١٠ | ٧ | — | ٤ر٦ | ٤ر٦ |
| النيجر | ٧٠ | ٨٣ | ٨٤ | ٩٧ | ٩٦ | ٦٤ | ٧٦ | — | ٨٠ر٦ | ٨٣ر٣ | — | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | — | — |
| باكستان | ٣٥ر٦ | ٤٢ | ٤١ | ٤٧ | ٣٦ | ٣٦ | ٤٠ | ٣٥ | ٤٦ر٢ | ٤٩ر٥ | ٥ | ٥ | ٥ | ٤ | ٣ | ٤ | ٤ | ٤ | ٣ر٩ | ٥ر٦ |
| عمان | ٨٣ر٢ | — | — | ٩٥ر٢ | ٧٧ر٦ | ٨٤ر٩ | ٦٥ر٦ | ٧٠ر٣ | ٦٤ر٢ | ٦٩ر١ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| قطر | ٧٢ر١ | — | — | ٧٠ر٥ | ٧١ر٨ | ٧٨ر٤ | ٦٨ر٨ | ٦٧ر٢ | ٧٩ر٦ | ٧٨ر٧ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| السعودية | ٦٨ر٣ | ٧٥ | ٧٢ | ٧٥ | ٧٨ | ٧٢ | ٦٦ | ٦٦ | ٥٩ر٤ | ٥٨ر٣ | ار | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | — | — |
| السنغال | ٦٦ر٥ | ٨٥ | ٦٩ | ٥٩ | ٧٠ | ٤٠ | ٦٥ | ٥٤ | ٥٠ر٣ | ٤٦ر٣ | — | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | ٠ | ١ | ٢ر | ٣ر |
| سيراليون | ٩١ر٨ | ٩٦ | ٩٦ | ٩٨ | ١٠٠ | ٩٠ | ٨٠ | ٦٦ | ٦٥ر٤ | ٧٢ر٦ | — | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | — | — |
| الصومال | ٧ر٧ | ٢٧ | ٢٢ | ١٨ | ١٧ | ١٠ | ١٦ | ١٦ | ١٢ر١ | ٢٦ر٣ | ٥ر٥ | ٩ | ١٣ | ٠ | — | ٠ | ٠ | ٠ | — | — |
| السودان | ٥١ر١ | ٤٤ | ٥٠ | ٣٦ | ٤٢ | ٤٨ | ٣٨ | ٣٦ | ٣٦ر٦ | ٣٦ر١ | ٣ر٧ | ١٥ | ١٨ | ٩ | ٩ | ٢١ | ٧ | ٧ | ٧ر٢ | ٩ر٤ |
| سوريه | ٤٨ر٧ | ٥٥ | ٥٧ | ٦٥ | ٣٠ | ٦٠ | ٥٥ | ٣٧ | ٤٤ر٥ | ٥٤ر٢ | ١١ر٤ | ٢١ | ٦ | ٨ | ١٥ | ١٨ | ١٨ | ١٦ | ١٤ر٥ | ١٤ر٨ |
| تونس | ٦٠ر١ | ٦٩ | ٦٨ | ٦٩ | ٦٩ | ٧٥ | ٧٣ | — | ٧٥ر١ | ٨٠ر٦ | — | ٣ | ٣ | ١ | ١ | ١ | ٢ | — | ٩ر | ١ر٥ |
| تركيا | ٥٩ر٥ | ٦٩ | ٦٤ | ٦٢ | ٦٠ | ٤٧ | ٤٢ | ٤٧ | ٥٠ر٨ | ٥٣ر٧ | ٧ر٣ | ٩ | ١١ | ١٥ | ١٥ | ٢٠ | — | ٤ | ٢ر٧ | ٢ر٩ |
| اوغندا | ٧٤ر٦ | ٨١ | — | ٦٧ | ٧٨ | ٧٨ | ٨٨ | ٨٤ | ٨٥ر٧ | ٨٤ر١ | ٢ر٥ | ٤ | — | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ار | ار |
| الامارات العربية | ٩٢ر٦ | — | — | ٧٦ر٨ | ٧٧ر٦ | ٧٤ر١ | ٥٤ر١ | ٦٠ر٩ | ٦٢ | ٦١ر٤ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| اليمن الشمالى | ٢٦ر٨ | ٢٧ | ٦٥ | ٣٤ | ٣٦ | ٤٨ | ٥٠ | ٢٦ | ٣٥ | ٧٢ر٢ | ١ر١ | ٢٤ | ١٨ | ٠ | ٢ | ٣ | ٠ | ٦ | — | — |
| اليمن الجنوبى | ٨٥ر١ | ٦٣ | ٣٥ | ٤٤ | ٦١ | ٢١ | ٥٣ | ٥٦ | ٦٣ر٨ | ٨٥ر٧ | — | ٣ | ١٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | — | — |
| بروكينافاسو | — | ٨٠ | ٥٠ | — | — | ٣٩ | ٦٤ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| الكاميرون | ٧٣ر٥ | ٦٣ | ٨٥ | ٨٨ر٩ | ٩٠ر١ | ٨٨ر٧ | ٨٨ر٦ | ٨٨ر٧ | ٩٣ر٧ | ٩٥ر٧ | — | ٣ | ٢ | ١ر٨ | ٤ر | ١ر٢ | ٤ر | ٢ر | ار | ار |
| غانا | — | ٧٦ | ٦٩ | ٧٠ | ٧٠ | ٧٧ | ٧٧ | ٤٧ | — | — | — | ١٢ | ٢٠ | ١٣ | ١٥ | ١٠ | ١٠ | — | — | — |

(١) البنك الاسلامى للتنمية ،النشرة الاحصائية رقم(٥) ،١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، الجدول ٢٤ ،ص ٢٧ .

(٢) البنك الدولى ،تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٧٩، الجدول ١١ ،ص ٣٠ .

(٣) البنك الدولى ،تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٠م ، الجدول ١١ ،ص ١٤٨ .

(٤) البنك الدولى ،تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨١ م ، الجدول ١١ ،ص ١٦٦ .

(٥) البنك الدولى ،تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٢ ، الجدول ١١ ،ص ١٣٠ .

(٦) البنك الدولى ،تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٣ م ، الجدول (١٢) .

(٧) البنك الدولى ،تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٤ م ، الجدول (١٢) ، ص ٢٧٨ .

(٨) البنك الدولى ،تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٥ م ،جدول (١٢) ، ص ٢٢٢ .

(٩) البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ،١٤٠٧ هـ/١٩٨٧، الجدول (٢٤) ، ص ٢٨ .

ملاحظة : يرجع عدم ايراد ارقام عن العام ١٩٧٦ الى عدم توفرها .

الغابون ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، النيجر ، المغرب ، الكاميرون ، اوغندا ، سيراليون ، غينيا ، عمان ، ليبيا ، قطر ، تونش وموريتانيا • وكمثال على ذلك بلغت نسبة صادرات اندونيسيا المتجهة الى الدول المتقدمة مابين ٧٥٪ و ٨٠ ٪ من اجمالى صادراتها خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م • وفى الغابون تجاوزت تلك النسبة ٦١٪ من اجمالى صادراتها خلال الفترة نفسها • فى حين كانت هذه النسبة تفوق الـ ٨٠٪ فى صادرات غينيا والجزائر خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م •

وتدل مؤشرات التوزيع الجغرافى لصادرات الدول الاسلامية على الأهمية النسبية للدول المتقدمة فى التجارة الخارجية لغالبية الدول الاسلامية ( فى جانب الصادرات ) • وتكشف أيضا تلك المؤشرات وجها آخر من الخطورة يتمثل فى التنافس فى مجال تصريف السلع التصديرية للدول الاسلامية لاسيما المتماثلة منها على أسواق الدول المتقدمة نتيجة هذا التركيز •

ويلاحظ أن تلك الظاهرة – التركيز على اسواق الدول المتقدمة – استمرت خلال فترة الدراسة ولم يطرأ عليها تغيرات كبيرة ، غير انه بالامكان الاشارة الى بعض الاستثناءات سواء فى الاتجاه الموافق لهذا التركيز أو الاتجاه المعاكس • فقد شهدت ثمانية دول اسلامية ازديادا فى صادراتها المتجهة الى الدول المتقدمة خلال الفترة المذكورة وهى اندونيسيا ، الجزائر ، بنغلاديش ، غينيا ، بنين ، مصر ، مالى وموريتانيا •

وكمثال على ذلك بلغت صادرات بنين المتجهة الى الدول المتقدمة ٥٨٪ من اجمالى صادراتها عام ١٩٧٥ م ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٨٢ ٪ فى عام ١٩٨٢ م ثم الى ٨٤ ٪ عام ١٩٨٥ م • وكذلك الحال فى اندونيسيا ارتفعت فيها تلك النسبة من ٧٦٫٧ ٪ عام ١٩٧٥ م الى ٨٠ ٪ عام ١٩٨٥ م •

وفى موريتانيا بلغت تلك النسبة ٧ر٩٣ ٪ عام ١٩٨٥ م بعد أن كانت ٥ر٨٧ ٪ عام ١٩٧٥ م ٠

ويشير ذلك التركيز على اسواق الدول المتقدمة الى أن هذه الدول تعانى من ضعف فى علاقاتها التجارية مع مجموعات الدول الأخرى سواء الدول النامية أو الاشتراكية ٠

وفى المقابل شهدت صادرات بعض الدول الاسلامية المتجهة الى الدول المتقدمة انخفاضا ملحوظا فى نهاية الفترة كما فى السعودية ، الكويت ، عمان وايران ٠ وكمثال على ذلك انخفضت صادرات السعودية الى الدول المتقدمة من ٧٥ ٪ عام ١٩٧٧ م الى ٦٦ ٪ عام ١٩٨٣ م الى ٥٨ ٪ عام ١٩٨٥م٠ وفى نفس الاتجاه أيضا انخفضت صادرات الكويت من ٧٨ ٪ عام ١٩٨٠ م الى ٤٩ ٪ عام ١٩٨٥ م ٠ وكذلك الحال فى العراق حيث انخفضت تلك النسبة من ٦١ ٪ عام ١٩٨٠ م الى ٥٠ ٪ عام ١٩٨٥ م ٠

ويمكن تفسير انخفاض الصادرات المتجهة الى الدول المتقدمة الى أن هذه الدول بدأت تتبع سياسات تنويع الأسواق لصادراتها عملا على تقليل تبعيتها لاقتصاديات واسواق الدول المتقدمة ٠

## الفـــرع الثانـــى

## الصادرات المتجهة الى الدول الاشـــتراكية

فى الوقت الذى تحتل فيه الدول المتقدمة نصيبا هاما فى صـــادرات الدول الاسلامية فانه يتضح أن الأهمية النسبية للدول ذات التخطيـــط المركزى ( الدول الاشتراكية ) فى صادرات الدول الاسلامية ضئيلة جـــدا ان لم تكن معدومة فى بعض الحالات .

وطبقا للاحصائيات الواردة فى الجدول رقم ( ٢٢ ) فان تجارة الـدول الاسلامية مع الدول الاشتراكية محدودة جدا . باستثناء أفغانستان حيـــث تمثل صادراتها الى هذه الدول مابين ٣٩ ٪ - ٦٦ ٪ خلال الفتـــرة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م .

ويتضح من البيانات الواردة فى الجدول رقم ( ٢٢ ) ان صـــادرات سبع وعشرين دولة اسلامية المتجهة الى دول التخطيط المركزى لم تتجاوز ١٠٪ من اجمالى صادراتها . وهى الجزائر ، البحرين ، تشاد ، الغابون ، غينيا ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، الاردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيـــا ، ماليزيا ، مالى ، موريتانيا ، النيجر ، باكستان ، عمان ، قطـــر ، السعودية ، السنغال ، سيراليون ، تونس ، اوغندا ، الامارات العربية ،

اليمن الجنوبى والكاميرون .

وتنخفض تلك النسبة الى مالا تتجاوز ٥ ٪ فى اثنتين وعشرين دولة من تلك الدول السالف ذكرها .

أما الدول الاسلامية التى تمثل صادراتها الى الدول الاشتراكية فيما بين ١٠ — ٢٠ ٪ فهى سورية ، تركيا ، بنغلاديش ، السودان . مع ملاحظة أن تلك النسب أخذت فى التراجع حتى أصبحت أقل من ١٠ ٪ فى كل من تركيا والسودان وبنغلاديش خلال الفترة ١٩٨٣ — ١٩٨٥ م ، فى حين أن صادرات سورية بلغت نسبة ١٤٫٨ ٪ عام ١٩٨٥ م .

واجمالا فانه يلاحظ الضآلة النسبية لنصيب دول التخطيط المركزى فى صادرات الدول الاسلامية — باستثناء افغانستان — مما يجعلها بالتالى لاتمثل أهمية تذكر فى التجارة الخارجية للدول الاسلامية — فى جانب الصادرات — .

## الفــــرع الثالـــث

## الصـــادرات المتجهـة الى الدول النـاميـة

تشير الاحصاءات الواردة فى الجدول ( ٢٣ ) أن نصيب الدول النـامية فى صادرات الدول الاسلامية لم يتجاوز ٤٥ ٪ من اجمالى صادرات تسع وعشرين دولة اسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م وهى : الجزائر ، البحرين ، بنين ، مصر ، الغابون ، غينيا ، اندونيسيا ، ايران ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، ماليزيا ، موريتانيا ، المغرب ، النيجر ، باكستان ، عمان ، قطر ، السعودية ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، سورية ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية وافغانستان ( الجدول ٢٣ )٠

وتنخفض هذه النسبة فى عشرين دولة من الدول المشار اليها أعلاه الى أقل من ٣٦ ٪ خلال الفترة نفسها ، وتنخفض هذه النسبة أيضا فى عشر دول منها بحيث لم تتجاوز نسبة صادراتها المتجهة الى الدول النامية ٢٥ ٪ من اجمالى صادراتها وتلك الدول هى : الجزائر ، بنين ، ليبيا ، اندونيسيا ، غينيا ، موريتانيا ، النيجر ، تونس ، تركيا والامارات العربية ٠ وكمثال على ذلك بلغت نسبة صادرات الامارات العربية المتحدة المتجهة الى الدول النامية مابين ٤ ٪ – ٢١ ٪ من اجمالى صادراتها خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ٠ ( الجدول ( ٢٣ ) ٠

ويلاحظ من خلال أرقام الجدول ( ٢٣ ) وجود تقلص فى صادرات بعض الدول الاسلامية المتجهة الى الدول النامية كما فى حالة افغانستان اذ انخفضت صادراتها المتجهة الى هذه الدول من ٢٨ ٪ فى عام ١٩٧٥ م الى ٣ ٪ عام ١٩٨٥ م ٠ وهذا ناجم بالطبع عن كون الدول الاشتراكية تستأثر بالنصيب الأكبر من صادراتها ٠ وانخفضت ايضا صادرات مصر الى الدول النامية الى ١٢ ٪ فى عام ١٩٨٥ م مقارنة بنسبة ٣١ ٪ فى عام ١٩٨٢ م ٠ واتخذت

الجـــــدول رقـــم ( ٢٣ )

الصـادرات المتجهه الـى الــدول الناميـــــة

(نسبة مئوية)

| الدولة | (١) ١٩٧٥ | (٢) ١٩٧٧ | (٣) ١٩٧٨ | (٤) ١٩٧٩ | (٦) ١٩٨٠ | (٦) ١٩٨١ | (٧) ١٩٨٢ | (٨) ١٩٨٣ | (٩) ١٩٨٤ | (٩) ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| افغانستان | ٢٨ر٦ | — | — | ١٩ر٢ | ٨ر٧ | ١٠ر٦ | ١٠ر٣ | ٣ر٨ | ٤ | ٣ر٢ |
| الجزائر | ٧ر٩ | ٤ | ٤ | ٥ | ٣ | ٩ | ٦ | ٨ | ٩ر٢ | ١٠ر٥ |
| البحرين | ١٩ر٩ | — | — | ٢٦ر٢ | ٢٨ر٨ | ٣٢ر٣ | ٣٢ر٢ | ٣٠ر٨ | ٣١ر٨ | ٣٣ر١ |
| بنغلاديش | ٣٨ | ٤٢ | ٣٤ | ٣٠ | ٤١ | ٥٧ | ٥١ | ٤٧ | ٣٢ر٤ | ٣٤ر٤ |
| بنين | ١٣ر٤ | ٤٤ | ١٧ | ١٠ | ١٠ | ٢٥ | ١٨ | ٢٠ | ١٢ر٩ | ١٤ |
| تشاد | ١٥ | ٤٢ | ٦٣ | ٦٥ | ٤١ | ٤٩ | ٤٩ | ٢٨ | ٣٠ر٨ | ٣٢ر٥ |
| مصر | — | ١١ | ١٢ | ٢٤ | ١٩ | ٣٦ | ٣١ | ١٦ | ٣٠ر٦ | ١٢ر٨ |
| الجابون | ٨ر٩ | — | — | ٣٧ر٨ | ٣٦ر٣ | ٢٩ر٩ | ٢٢ر٦ | ١٦ر٣ | ٥ر٣ | ٩ر٧ |
| غينيا | ١٨ر٧ | — | — | ١٠ر٦ | ١٢ | ٧ر١ | ٩ر٥ | ١١ر٥ | ١١ر٢ | ١١ر٧ |
| اندونيسيا | ٢١ر٢ | ٢٢ | ٢١ | ٢٣ | ١٩ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٦ | ٢١ر٨ | ١٦ر٨ |
| ايران | ١٢ر٣ | ٢٦ | ٢٨ | ٣٥ | ٣٠ | ٤٤ | ٢٩ | ٣٤ | ٣٥ر٩ | ٤٢ر٣ |
| العراق | ٣٩ر٤ | ٤٦ | ٣٧ | ٤٥ | ٣٩ | ٥٣ | ٥٣ | ٦٨ | ٥٨ر٧ | ٤٦ر٧ |
| الاردن | ٣٤ | ٥٥ | ٣٩ | ٤٥ | ٦٣ | ٥٥ | ٦١ | ٦٨ | ٣١ر٣ | ٣٠ر٣ |
| الكويت | ٢٤ر٩ | ٣٠ | ٣٣ | ٣٠ | ١٨ | ٤٤ | ٥٠ | ٥٣ | ٣٠ر٤ | ٢٧ر٤ |
| لبنان | ٢٥ر١ | — | — | — | — | — | — | ٤١ | ١٨ر٥ | ١٩ر٧ |
| ليبيا | ١٤ر٩ | ٢١ | ١٧ | ٢٠ | ١٦ | ١٤ | ١٦ | ٢٣ | ٢٣ر٧ | ٢٠ر٥ |
| ماليزيا | ٣٣ر٥ | ٣٢ | ٣٢ | ٣٤ | ٣٥ | ٤٣ | ٤٥ | ٤٧ | ٤١ر٨ | ٣٩ر٨ |
| مالــــى | — | ٢١ | ٢٠ | — | ٣١ | ٣٧ | ٣٧ | ٢٦ | ٢٢ر٥ | ٢٨ر٢ |
| موريتانيا | ١ر٥ | ٢٠ | ١٥ | ١١ | ٥ | ٨ | ٥ | ٦ | ٦ر٢ | ٥ر٢ |
| المغرب | ١٦ر٢ | ٢٨ | ٢٧ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٣ | ٢٨ | ٢١ر٦ | ٢٠ر٩ |
| النيجر | ٧ | ١٧ | ١٥ | ١ | ٣ | ٢١ | ٢٤ | ٠ | ٣ | ٣ |
| باكستان | ٣٦ر٦ | ٣٧ | ٣٠ | ٣٥ | ٤٧ | ٤٢ | ٣٧ | ٣٩ | ١٩ر٦ | ٢٧ر٢ |
| عمان | ١٦ر٦ | — | — | ١ر٤ | ١٥ر٨ | ١٠ر٥ | ٢٦ر١ | ٢٣ | ٣٠ر٨ | ٢٦ر٩ |
| قطر | ٢٦ر١ | — | — | ٢٤ر٦ | ٢٤ر٨ | ١٧ | ٢٦ | ٢٤ر٩ | ١٣ر٩ | ١٣ر٤ |
| السعودية | ٢٤ | ٢٥ | ٢٨ | ٢٥ | ٢٢ | ٢٥ | ٣٤ | ٣٠ | ٣٢ر٥ | ٣٤ر٩ |
| السنغال | ١٩ر٨ | ١٥ | ٣١ | ٤١ | ٣٠ | ٥٩ | ٣٥ | — | ٢٢ر٩ | ٢٢ر٤ |
| سيراليون | ٢ر٤ | ٤ | ٤ | ٢ | ٠ | ١٠ | ٢٠ | ٣٤ | ١ر٨ | ٢ |
| الصومال | ١٧ر١ | ٣١ | ١٤ | ٢ | ١٥ | ١٤ | ١٦ | ١٨ | ٣١ر١ | ٣٠ر٥ |
| السودان | ٣٦ر٦ | ٢٦ | ٢٧ | ٤٥ | ٣٧ | ٢٤ | ٣٣ | ٢٩ | ٤٣ر٣ | ٤٠ر٤ |
| سوريه | ٢٠ر٩ | ١٨ | ١٨ | ٢٠ | ٤٨ | ١٥ | ١٨ | ٤٢ | ٣١ر٥ | ٢٤ر٢ |
| تونس | ٢١ر٧ | ٢٥ | ٢٣ | ٢٧ | ٢٧ | ٢١ | ٢١ | — | ٩ر٤ | ٨ر٢ |
| تركيا | ١٣ | ٢٠ | ١٢ | ١٩ | ٢١ | ٣١ | ٤١ | ٣٧ | ١١ر٥ | ١٢ر٣ |
| اوغندا | ٢٠ر٨ | ١٤ | ٢ | ٣٠ | ٢٠ | ١٩ | ١٠ | ١٥ | ١٢ر٧ | ١٤ر٦ |
| الامارات العربية | ٤ر٦ | — | — | ١٨ر٩ | ١٨ر٢ | ٢١ر٨ | ١٥ر٥ | ١٥ر٧ | ١٣ر٩ | ١٤ر٨ |
| اليمن الشمالى | ٦٦ر٦ | ٤٤ | ١٣ | ٤٦ | ٤٩ | ٣٨ | ٥٠ | ٥٠ | ٤٤ر٨ | ١٧ر١ |
| اليمن الجنوبى | ١١ر٤ | ١٤ | ٥١ | ٤٩ | ٣١ | ٣٧ | ٢٠ | ٤٣ | ٣٤ر١ | ٣٢ر٥ |
| الكاميرون | ١٣ر٧ | — | — | ٨ر٦ | ٨ر٦ | ٨ر٧ | ٨ر١ | ٩ر٣ | ٤ر١ | ٣ر٣ |

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم(٥) ،مرجع سابق ،الجدول (٢٤) ، ص ٢٧ ٠

(٢) البنك الدولى ،تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٧٩ ، الجدول (١١) ، ص ٣٠ ٠

(٣) البنك الدولى ،تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٠ ،الجدول (١١) ،ص ١٤٨ ٠

(٤) البنك الدولى ،تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨١، الجدول (١١) ، ص ١٦٦ ٠

(٥) البنك الدولى ،تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٢، الجدول (١١) ص ١٣٠ ٠

(٦) البنك الدولى ،تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٣ ،الجدول (١٢) ٠

(٧) البنك الدولى ،تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٤ ،الجدول (١٢) ، ص ٢٧٨ ٠

(٨) البنك الدولى ،تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٥، الجدول (١٢) ، ص ٢٢٢ ٠

(٩) البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (١٦) ،مرجع سابق ،الجدول (٢٤) ، ص ٢٨ ٠

ملاحظة : يرجع عدم ايراد ارقام عن العام ١٩٧٦ الى عدم توفرها ٠

صادرات كل من موريتانيا وباكستان وتونس ،وتركيا واندونسيا ومالى والنيجر نفس الاتجاه .

وقد حصل ذلك الانخفاض نتيجة تزايد نصيب الدول المتقدمة فى صادرات بعض هذه الدول - كما فى مصر ، اندونسيا ، مالى وموريتانيا [1] - لانه فى غالب الأحوال يؤدى أى تقلص فى التدفقات التجارية مع أية مجموعة من الدول الى زيادة هذه التدفقات مع المجموعات الأخرى .

وعلى العكس من الدول السالف ذكرها فان صادرات السعودية والسودان والصومال المتجهة الى الدول النامية تزايدت بشكل ملحوظ فى السنوات الاخيرة من الدراسة . وكمثال على ذلك شهدت صادرات السعودية المتجهة الى الدول النامية ارتفاعا من ٢٤ ٪ عام ١٩٧٥ م الى ٣٠ ٪ عام ١٩٨٣ م ثم الى ٣٤ ٪ عام ١٩٨٥ م ( انظر الجدول "٢٣" ) . ويلاحظ ان ظاهرة زيادة الصادرات السعودية المتجهة الى الدول النامية جاء نتيجة انخفاض اسعار النفط فى أسواق الدول المتقدمة وتشبعها بهذه السلعة مما جعل السعودية تبحث عن منافذ تسويقية أخرى فى الدول النامية .

---

(١) انظر الجدول ( ٢٢ ) .

## المطلـــب الثانـــى

## الاتجاهات الجغرافية لمستوردات الدول الاسلاميـة

### الفرع الأول

### المستوردات من الدول المتقدمـــــة

ان التوزيع الجغرافى لمستوردات الدول الاسلامية يكاد يتشابـــه الى حد كبير مع اتجاهات الصادرات . ويتضح هذا من الجدول رقـم ( ٢٤ ) والذى منه يتبين أن الدول الاسلامية تعتمد بشكل كبير على الدول المتقدمة فى استيراد الجزء الأكبر من احتياجاتها السلعية حيث أن احدى وعشـرين دولة اسلامية تتراوح نسبة مستورداتها من تلك الدول مابين ٦٠ - ٩٢ ٪ من اجمالى مستورداتها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م . ومن تلك الـــدول : الجزائر ، بنين ، الغابون ، غينيا ، اندونسيا ، ايران ، العـراق ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، ماليزيا ، موريتانيا ، المغرب والسعوديـة ...... ( الجدول ٢٤ ) . وكمثال على ذلك بلغت مستوردات الجزائر مـن الدول المتقدمة مابين ٨١ ٪ الى ٨٩ ٪ من اجمالى مستورداتها خلال الفتـرة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م ( الجدول ٢٤ ) . وفى الغابون بلغت تلك النسبة ٨٤ ٪ عـام ١٩٧٥ م و ٩٢ ٪ عام ١٩٨٢ م و ٨٩ ٪ عام ١٩٨٥ م . وفى السعودية بلغـت هذه النسبة ٦٣ ٪ عام ١٩٧٥ م و ٦ر٨٠ ٪ و ٥ر٨٤ ٪ فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٥ م على التوالى .

أما الدول التى تمثل مستورداتها من الدول المتقدمة مابين نسبة ٥٠ - ٦٠ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م هى النيجر ، مالـى ، سيراليون والسودان .

## الجـــــدول رقـــم ( ٢٤ )

## المصـــــــتوردات مـــن الــــــدول المتقدمـــــــــــة

(نسبة مئوية)

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| افغانستان | ٤٩ر٧ | ١٩ر٧ | ٢٢ر٧ | ١٨ر٧ | ٢١ر٧ | ٢٢ر٧ | ٢١ر١ | ١٨ر١ |
| الجزائر | ٨٩ر٣ | ٨٧ر٤ | ٨٧ر٠ | ٨٤ر٦ | ٨٣ر٠ | ٨١ر٠ | ٨٢ر٢ | ٨٥ر٤ |
| البحرين | ٣٥ر٢ | ٣٨ر٣ | ٣٢ر٢ | ٣٠ر٦ | ٤١ر٥ | ٤٦ر٧ | ٤٢ر٨ | ٣٧ر٦ |
| بنغلاديش | ٥٦ر٦ | ٥١ر٧ | ٤٨ر١ | ٣٨ر٥ | ٤٤ر٢ | ٤٤ر٢ | ٤٣ر٨ | ٤٣ر١ |
| بنين | ٧٣ر٠ | ٦٧ر٤ | ٦٨ر٠ | ٨٩ر١ | ٧٠ر٨ | ٨٩ر٨ | ٥٨ر٥ | ٦٨ر٣ |
| الكاميرون | ٨٤ر٩ | ٨١ر٩ | ٧٧ر٧ | ٧٨ر٠ | ٨٣ر٦ | ٨٨ر٧ | ٨٥ر٤ | ٨٧ر٣ |
| تشاد | ٦٥ر٥ | ٤١ر٥ | ١٨ر٣ | ٢٢ر٥ | ٣٠ر١ | ٣٨ر٠ | ٤٥ر٩ | ٥٣ر٦ |
| مصر | ٦٥ر٨ | ٧١ر٧ | ٧٢ر٥ | ٦٨ر٧ | ٧١ر٢ | ٦٩ر٥ | ٦٧ر٨ | ٧٣ر٤ |
| غينيا | ٧٦ر٧ | ٩٢ر٠ | ٨٩ر٥ | ٧٣ر١ | ٦٨ر٤ | ٧٤ر٧ | ٦٨ر٦ | ٧٩ر٥ |
| اندونيسيا | ٧٠ر٠ | ٦٥ر٥ | ٦٤ر٨ | ٦٦ر٩ | ٦٢ر٥ | ٦٠ر٠ | ٦٥ر٥ | ٧٧ر٢ |
| ايران | ٨٣ر٠ | ٧٢ر٧ | ٦٥ر٨ | ٦٧ر٢ | ٥٨ر٥ | ٦٥ر٢ | ٦٦ر١ | ٦٣ر٧ |
| العراق | ٧٤ر٥ | ٧٦ر٦ | ٧٧ر٨ | ٧٢ر٦ | ٧٣ر٢ | ٦٧ر٠ | ٦٠ر٢ | ٦٢ر٥ |
| الاردن | ٥٢ر٤ | ٥٧ر٣ | ٥٧ر٥ | ٥٩ر٥ | ٥٣ر٥ | ٥٣ر٤ | ٥٦ر٠ | ٤٦ر٨ |
| الكويت | ٧٧ر١ | ٧٢ر٥ | ٧٤ر١ | ٧٧ر٥ | ٧٩ر٣ | ٧٧ر٥ | ٧٤ر٥ | ٧٤ر٩ |
| لبنان | ٧١ر٢ | ٦٤ر٦ | ٦٥ر٩ | ٦٢ر٥ | ٧٠ر٠ | ٧٠ر٥ | ٦٦ر٣ | ٦٢ر٠ |
| ليبيا | ٧٤ر١ | ٨١ر٧ | ٨٥ر٨ | ٨٣ر٤ | ٧٧ر٣ | ٧٧ر٩ | ٧٤ر٢ | ٧٦ر٦ |
| ماليزيا | ٦٣ر٤ | ٦٥ر٢ | ٦٣ر٢ | ٦٢ر٧ | ٦٣ر٢ | ٦٣ر٦ | ٦٤ر٢ | ٦١ر٥ |
| مالي | ٥٢ر٣ | ٥٥ر٦ | ٥٢ر٥ | ٥٣ر٣ | ٥٨ر٩ | ٦ر٦ | ٦١ر٤ | ٦٨ر٥ |
| موريتانيا | ٦٣ر٠ | ٧٨ر٧ | ٨٣ر٤ | ٧٤ر٥ | ٧٢ر٩ | ٧٤ر٤ | ٧٤ر٥ | ٧٧ر٠ |
| المغرب | ٦٩ر٩ | ٧١ر٢ | ٦٦ر١ | ٦١ر٨ | ٦٢ر٠ | ٦١ر٣ | ٦١ر٦ | ٦٤ر٧ |
| النيجر | ٦١ر٣ | ٧٣ر٦ | ٦٦ر٠ | ٥٢ر٦ | ٥٦ر٨ | ٥٩ر٢ | ٥٦ر٥ | ٦٢ر٣ |
| عمان | ٧٠ر٦ | ٦٧ر٥ | ٦٣ر٤ | ٦٢ر٤ | ٦٧ر١ | ٧٠ر٩ | ٧٠ر٤ | ٧٥ر٠ |
| باكستان | ٥٩ر٥ | ٥٧ر٦ | ٥٠ر١ | ٤٧ر٥ | ٤٨ر٧ | ٥١ر٦ | ٥١ر٣ | ٥٤ر٨ |
| قطر | ٧٦ر٩ | ٨٤ر٦ | ٧٧ر٧ | ٧٧ر٥ | ٧٩ر٢ | ٧٨ر٦ | ٧٤ر٨ | ٦٤ر٣ |
| السعودية | ٦٣ر٧ | ٧٩ر١ | ٧٩ر٦ | ٨٠ر٦ | ٨٢ر٥ | ٨٢ر٠ | ٨٠ر٣ | ٨٤ر٥ |
| السنغال | ٦٧ر٠ | ٦٦ر٢ | ٦٠ر٦ | ٦٢ر٩ | ٥٨ر٠ | ٦٥ر٧ | ٦٠ر٠ | ٦٥ر٧ |
| الصومال | ٤٤ر٤ | ٦١ر٦ | ٧١ر٤ | ٧٦ر١ | ٦٠ر٠ | ٦٧ر١ | ٦٥ر٩ | ٦٣ر٣ |
| سيراليون | ٥٣ر٩ | ٨٦ر٧ | ٨١ر٣ | ٦٥ر٢ | ٦١ر٥ | ٥٠ر٤ | ٥٢ر٦ | ٥٧ر٢ |
| السودان | ٥٩ر٩ | ٦٩ر٤ | ٥٣ر٠ | ٥٧ر٦ | ٥٠ر٠ | ٥٢ر٣ | ٥٥ر٥ | ٦٠ر٤ |
| سوريا | ٥٩ر٢ | ٤٩ر٦ | ٥٢ر١ | ٤٤ر١ | ٤٠ر١ | ٤٨ر٩ | ٣٢ر٣ | ٤٠ر١ |
| تونس | ٧٩ر٥ | ٧٢ر٤ | ٧٤ر١ | ٧٣ر٢ | ٨١ر٨ | ٧٩ر٣ | ٧٩ر٨ | ٧٧ر٤ |
| تركيا | ٧٣ر٧ | ٥٩ر٨ | ٤٥ر٨ | ٤٧ر٥ | ٤٩ر٧ | ٤٨ر٤ | ٥١ر٠ | ٥٨ر١ |
| اوغندا | ٤٩ر٢ | ٣٦ر١ | ٤٣ر٨ | ٤٣ر٦ | ٤٨ر٣ | ٤٦ر٤ | ٤٢ر٥ | ٤٧ر٩ |
| الامارات العربية | ٦٩ر٠ | ٧١ر٩ | ٧١ر١ | ٦٩ر٨ | ٦٩ر٩ | ٧٢ر١ | ٧٠ر٥ | ٧٤ر٩ |
| اليمن الشمالى | ٤٩ر١ | ٥١ر٤ | ٤٩ر٧ | ٤٨ر٠ | ٥٠ر٥ | ٥٥ر٧ | ٥٣ر٢ | ٥٨ر٥ |
| اليمن الجنوبى | ٥٠ر٠ | ٤٠ر١ | ٢٣ر٥ | ٣٢ر٢ | ٤٦ر١ | ٤٢ر٦ | ٤٨ر٤ | ٤٦ر١ |
| الجابون | ٦٥ر٨ | ٩١ر٧ | ٩٢ر٢ | ٨٨ر١ | ٨٩ر٤ | ٨٨ر٢ | ٨٥ر٥ | ٨٩ر٥ |

المصدر :

- البنك الاسلامى للتنمية ،النشرة الاحصائية رقم (٥) ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ،الجدول ٢٤ ،ص ٢٧ ٠
- البنك الاسلامى للتنمية ،النشرة الاحصائية رقم (٦) ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ،الجدول ٢٤ ، ص ٢٨ ٠

ملاحظة : يرجع عدم ايراد ارقام عن الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ الى عدم توفرها ٠

بينما يتضح ان الدول التى تتراوح نسبة مستورداتها من هـــــــذه الدول مابين ٢٣ ـ ٥٢ ٪ من اجمالى صادراتها خلال الفترة نفسها هــــــــى كل من البحرين ، سورية [1]، آوغندا واليمن الجنوبى • وهى بهذا تعتبــــــر أقل الدول الاسلامية استيرادا من الدول المتقدمة ففى البحرين تمثل تلـــك النسبة ٣٥ ٪ عام ١٩٧٥ م و ٤١ ٪ عام ١٩٨٢ م و ٦ر٣٧ ٪ عام ١٩٨٥ م • وفـــى اوغندا بلغت تلك النسبة ٢ر٤٩ ٪ عام ١٩٧٥ م ثم ٣ر٤٨ ٪و ٩ر٤٧ ٪ فى عامـــى ١٩٨٢ و ١٩٨٥ على التوالى •

---

(١) باستثناء عام ١٩٧٥ م بلغت فيه تلك النسبة ٥٩ ٪

## الفرع الثاني

## المستوردات من الدول الاشتراكية

تشير الاحصاءات الواردة فى الجدول ( ٢٥ ) ان نسبة صادرات الدول الاشتراكية المتجهة الى الدول الاسلامية مازالت فى مستوى منخفض تماما ـ ماعدا افغانستان ـ لاسيما فى حالة مقارنتها بنصيب الدول المتقدمة ٠ اذ يبين ذلك الجدول بصورة جلية أن نسبة المستوردات من هذه الدول لاتتجاوز ٤ ٪ من اجمالى مستوردات تسع وعشرين دولة اسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ م ٠ كما هو الحال فى البحرين ، الجزائر ، السعودية ، تشاد ، بنين ، اندونيسيا ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، ماليزيا وتركيا ٠٠٠٠٠٠٠( الجدول ٢٥ ) ٠ وكمثال على ذلك بلغت مستوردات السعودرية من الدول الاشتراكية ٧ر ٪ من مستورداتها الكلية فى عام ١٩٧٥ م و ٤ر ٪ فى عام ١٩٨٢ م و ٥ر ٪ فى عام ١٩٨٥ م ٠ وتبلغ حصة الدول الاشتراكية فى مستوردات النيجر نسبة ٥ر ٪ فى عام ١٩٧٥ م و ٣ر ٪ و ٥ر ٪ فى عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٥ م على التوالى ٠ وتتراوح تلك الحصة فى مستوردات ماليزيا مابين ٤ر ٪ الى ٦ر ٪ من مستورداتها الاجمالية خلال الفترة نفسها ٠

أما الدول التى تمثل مستورداتها من الدول الاشتراكية مابين

الجـــــدول رقـــم ( ٢٥ )

المســـــــتوردات مــــن الــــدول الاشـــــتراكية

(نسبة مئوية)

| الدولــــــة | ١٩٧٥ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| افغانستان | ٢٥ر٦ | ٥٥ر٣ | ٥٢ر٧ | ٥٤ر٨ | ٥١ر١ | ٥٠ر٠ | ٥١ر٢ | ٥٠ر٥ |
| الجزائر | ٣ر٤ | ٢ر٨ | ٣ر٣ | ٣ر٧ | ٣ر٧ | ٣ر٦ | ٣ر٢ | ٢ر٩ |
| البحرين | ر٢ | ر٢ | — | — | — | — | — | — |
| بنغلادش | ٦ر٧ | ٣ر٠ | ٣ر٦ | ٣ر٠ | ٣ر٠ | ٤ر٧ | ٤ر١ | ٣ر٩ |
| بنين | ٢ر٢ | — | — | — | — | — | — | — |
| الكاميرون | ١ر٧ | ١ر٢ | ١ر٠ | ر٩ | ر٧ | ر٦ | ر٦ | ر٥ |
| تشاد | ١ر٢ | — | — | — | — | — | — | — |
| مصر | ١٢ر٨ | ٦ر٢ | ٥ر٤ | ٦ر١ | ٥ر٧ | ٥ر٣ | ٤ر٩ | ٣ر٧ |
| الجابون | ٠ | ر١ | ر١ | ٠ | ر١ | ر١ | ر٢ | ر١ |
| غينيا | ١ر٧ | — | — | — | — | — | — | — |
| اندونيسيا | ٤ر٣ | ر١ | ١ر٣ | ر٧ | ر٥ | ر٤ | ر٤ | ر٢ |
| ايران | ٣ر٤ | ١١ر٣ | ٩ر٦ | ٩ر٥ | ١١ر٩ | ٦ر٤ | ٧ر٢ | ٧ر٩ |
| العراق | ٦ر٥ | ٢ر٧ | ٢ر٠ | ١ر٤ | ١ر٥ | ٢ر٨ | ٢ر٦ | ٢ر٠ |
| الاردن | ٢ر٥ | ٣ر٤ | ٢ر٧ | ٣ر٤ | ٣ر٧ | ٢ر٩ | ٢ر٣ | ١ر٨ |
| الكويت | ٢ر٣ | ١ر٥ | ١ر٢ | ١ر١ | ر٨ | ٢ر٣ | ٢ر٠ | ١ر٩ |
| ليبيا | ٢ر٦ | ٤ر٩ | ٣ر٧ | ٢ر٨ | ٣ر١ | ٣ر١ | ٣ر١ | ٣ر٢ |
| ماليزيا | ر٤ | ر٧ | ر٦ | ر٩ | ر٦ | ر٥ | ر٦ | ر٤ |
| مالى | ٥ر٤ | ٣ر٣ | ٢ر٢ | ر٧ | ١ر١ | ١ر١ | ١ر٢ | ١ر٥ |
| موريتانيا | ر٥ | — | — | — | — | — | — | — |
| المغرب | ٨ر٦ | ٤ر٩ | ٥ر٨ | ٦ر٢ | ٧ر٨ | ٧ر٥ | ٥ر٥ | ٤ر٢ |
| النيجر | ر٥ | ر٥ | ر٣ | ر٤ | ر٣ | ر٥ | ر٦ | ر٥ |
| عمان | ر٢ | ر٢ | ر٨ | ر٦ | ر١ | — | — | — |
| باكستان | ٤ر١ | ٢ر٣ | ٢ر٢ | ٢ر٠ | ٢ر٤ | ١ر٤ | ١ر٦ | ١ر١ |
| قطر | ر٣ | ر١ | ر٣ | ر٤ | — | — | — | — |
| السعودية | ر٧ | ١ر٩ | ١ر٦ | ١ر١ | ر٤ | ر٤ | ر٤ | ر٥ |
| السنغال | ٢ر٩ | ر٨ | ر٧ | ٢ر٧ | ر٨ | ر٨ | ر٨ | ٢ر٩ |
| سيراليون | ٥ر٢ | — | — | — | ١ر٦ | ر٧ | ر٧ | ٢ر٦ |
| الصومال | ٧ر٤ | ر١ | ر٥ | ر٤ | ر٣ | ر٤ | ر٤ | ر٤ |
| السودان | ٤ر٦ | ٢ر٩ | ٢ر٩ | ٢ر٠ | ٢ر٠ | ١ر٥ | ١ر٥ | ١ر٣ |
| سوريه | ٩ر٢ | ٨ر٥ | ٦ر٤ | ٨ر٩ | ٩ر٣ | ٨ر٧ | ١٢ر٥ | ٧ر٨ |
| تونس | ٢ر٩ | ٣ر٤ | ٢ر٩ | ٢ر٥ | ٢ر٣ | ٢ر٨ | ٣ر٩ | ٣ر٣ |
| تركيا | ٣ر٥ | ٦ر٥ | ٥ر٧ | ٤ر٢ | ٣ر١ | ٦ر١ | ٦ر٧ | ٥ر٥ |
| اوغندا | ٥ر٠ | — | — | — | ر٢ | ر٣ | ر٢ | — |
| الامارات العربية | ١ر٥ | ر٧ | ر٦ | ر٣ | ر٢ | ر٦ | ر٥ | ر٤ |
| اليمن الشمالى | ٣ر٤ | ١ر٨ | ١ر٨ | ر٩ | ١ر١ | ١ر٥ | ١ر٥ | ١ر٥ |
| اليمن الجنوبى | ٥ر١ | ٢ر٠ | ر٨ | ١ر١ | ١ر٣ | ١ر٣ | — | — |

المصدر :

- البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، مرجع سابق ، الجدول (٢٥) ، ص ٢٨ .
- البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابق ، الجدول (٢٥) ، ص ٢٩ .

ملاحظة : يرجع عدم ايراد أرقام عن الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ الى عدم توفرها .

٣ ٪ الى ٧ ٪ من مستورداتها الاجمالية خلال هذه الفترة هي مصر والمغرب .

وترتفع هذه النسبة الى مابين ٦ ٪ - ١٢ ٪ في مستوردات سوريـــة وايران .... ( الجدول ٢٥ ) . في حين ان مستوردات افغانستان من تلـــك الدول شهدت نسبة مرتفعة تتراوح مابين ٥٠ - ٥٥ ٪ خلال فترة الدراســة باستثناء عام ١٩٧٥ م حيث بلغت فيه هذه النسبة ٢٥ ٪ .

## المستوردات من الدول النامية

تشكل المستوردات من الدول النامية نسبة لاتتجاوز فى أحسن حالاتها ٣٣ ٪ من اجمالى مستوردات ثلاثين دولة اسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ( الجدول ٢٦ ) بل أن هذه النسبة تنخفض فى عشرين دولة منها الى أقل من ٢٦ ٪ من صادراتها الكلية خلال الفترة المذكورة . والدول المعنية فى ذلك هى افغانستان والجزائر ، البحرين ، مصر ، الغابون ، ليبيا ، المغرب ، عمان ، قطر ، غينيا ، الكويت ، النيجر ، باكستان ، قطر ، السنغال ، الصومال ، السودان ، تونس ، تركيا وسيراليون .

وكمثال على ذلك تمثل مستوردات باكستان من الدول النامية مابين ١٦ ٪ الى ٢٠ ٪ من اجمالى مستورداتها خلال هذه الفترة . فى حين كانت هذه النسبة تتراوح مابين ١٨ ٪ الى ٢٥ ٪ بالنسبة للسودان خلال الفترة نفسها .

أما الدول التى تمثل مستورداتها من الدول النامية نسبة هامة من اجمالى مستورداتها فهى تشاد وأوغندا . وقد يفسر ذلك كونهما دول غير ساحلية – محصورة- وتتعامل بالتالى مع الدول النامية المجاورة لهما لسهولة النقل البرى وعدم توفر وسائل النقل البحرى والجوى ذات الكلفة الكبيرة .

وكمثال على ذلك بلغت حصة الدول النامية فى مستوردات تشاد نسبة ٢١ ٪ عام ١٩٧٥ م ثم ارتفعت الى ٥٣ر٦ ٪ عام ١٩٧٩ م ثم الى ٧٢ ٪ عام ١٩٨٠ م ثم انخفضت تدريجيا الى أن بلغت ٤٢ ٪ عام ١٩٨٥ م .

ويلاحظ ان هذا الانخفاض فى حصة الدول النامية من مستوردات تشاد

## الجدول رقم ( ٢٦ )
## المستوردات من الدول النامية

(نسبة مئوية )

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| افغانستان | ٨ر٠ | ٥ر٢ | ١١ر٤ | ١٣ر١ | ١٤ر١ | ١٤ر٠ | ١٣ر٦ | ١٨ر٢ |
| الجزائر | ٧ر١ | ٩ر٥ | ٩ر٢ | ١١ر٤ | ١٣ر١ | ١٤ر١ | ١٣ر٨ | ١١ر٠ |
| البحرين | ٩ر٠ | ٧ر٥ | ٨ر٦ | ٧ر٥ | ٨ر٠ | ٧ر٨ | ٧ر٦ | ٩ر٤ |
| بنغلاديش | ١٣ر٢ | ١٦ر٣ | ١٨ر٠ | ١٨ر٧ | ١٤ر٢ | ١٧ر٥ | ٢٧ر٢ | ٢٩ر٧ |
| بنين | ١٨ر٠ | ٢١ر٣ | ٢٥ر٨ | ٢٣ر١ | ٢١ر٦ | ٢٣ر٥ | ٣٣ر٨ | ٢٥ر٤ |
| الكاميرون | ١١ر٣ | ١٤ر١ | ١٩ر٦ | ١٨ر٣ | ٨ر٧ | ٨ر٨ | ١١ر٧ | ١٠ر٠ |
| تشاد | ٢١ر١ | ٥٣ر٦ | ٧٢ر٩ | ٧١ر٠ | ٧٤ر١ | ٥٦ر٨ | ٤٩ر٧ | ٤٢ر٧ |
| مصر | ١٥ر١ | ١٧ر١ | ١٦ر٣ | ١٥ر٥ | ١٧ر٠ | ١٧ر٢ | ١٩ر٠ | ١٦ر٥ |
| غينيا | ٢١ر٧ | ٧ر٩ | ١٠ر٣ | ٢٦ر٥ | ٣١ر٢ | ٢٤ر٨ | ٢٠ر٩ | ٢٠ر٢ |
| اندونيسيا | ٢١ر٩ | ٢٢ر٨ | ٢١ر٠ | ٢٤ر٠ | ٢٧ر٥ | ٣١ر١ | ٥ر٦ | ١٦ر٠ |
| ايران | ١٢ر٤ | ١١ر٢ | ١٨ر٨ | ١٩ر٧ | ٢٨ر٠ | ٢٦ر٤ | ٢٤ر٥ | ٢٥ر٥ |
| العراق | ١٨ر٢ | ١٧ر٢ | ١٥ر٥ | ١٩ر٥ | ١٩ر٩ | ٢٥ر٠ | ٣١ر٦ | ٣٠ر٠ |
| الاردن | ٢٠ر٤ | ٢٢ر٤ | ١٩ر٢ | ١٦ر٥ | ١٤ر١ | ١٤ر٠ | ١٤ر٠ | ٣٣ر١ |
| الكويت | ١٧ر٤ | ٢١ر١ | ١٩ر٩ | ١٧ر٧ | ١٦ر٣ | ١٥ر٣ | ١٨ر٩ | ١٨ر٥ |
| لبنان | ١٧ر٦ | ٢٠ر٣ | ١٨ر٦ | ٢٢ر٤ | ٢١ر٤ | ٢٢ر١ | ٢٥ر٧ | ٢٨ر٤ |
| ليبيا | ٢٠ر٦ | ١٢ر٥ | ٩ر٢ | ١١ر٦ | ١٧ر٢ | ١٦ر٥ | ٢٠ر٠ | ١٧ر٥ |
| ماليزيا | ٢٥ر٦ | ٢٣ر٢ | ٢٤ر٩ | ٢٥ر٧ | ٢٧ر٨ | ٢٧ر٠ | ٣٧ر٣ | ٣٠ر٥ |
| مالي | ٤٠ر٨ | ٣٤ر٨ | ٣٧ر١ | ٤٤ر٠ | ٣٨ر٨ | ٣٧ر٢ | ٣٦ر١ | ٢٩ر٥ |
| موريتانيا | ٢٩ر١ | ٢١ر١ | ١٦ر٥ | ٢٥ر٣ | ٢١ر١ | ١٨ر٧ | ١٩ر٢ | ١٧ر٣ |
| الجابون | ٧ر٧ | ٦ر٠ | ٦ر٦ | ١٠ر٤ | ٨ر٨ | ٩ر٨ | ٣ر٤ | ٩ر٩ |
| المغرب | ١٤ر١ | ٧ر٩ | ٨ر٤ | ٩ر٥ | ٨ر٠ | ٩ر٧ | ٨ر٧ | ٨ر٩ |
| النيجر | ٢٣ر٣ | ١٢ر٤ | ١٦ر٣ | ٢٣ر١ | ٢٠ر٩ | ١٦ر٥ | ١٨ر٨ | ١٧ر٢ |
| عمان | ١٢ر٥ | ١٥ر٩ | ١٧ر١ | ١٩ر١ | ١٦ر٨ | ١٠ر٣ | ١٠ر٢ | ٨ر٣ |
| باكستان | ١٦ر٧ | ٢٠ر٠ | ١٨ر٨ | ٢٠ر٥ | ١٧ر٥ | ١٨ر٤ | ٢١ر٧ | ١٨ر٢ |
| قطر | ١٥ر٠ | ١١ر٥ | ١٥ر٦ | ١٤ر٦ | ١٤ر٤ | ١٤ر٣ | ١٩ر٢ | ١٨ر٦ |
| السعودية | ٢٦ر٤ | ١٣ر٨ | ١٤ر٧ | ١٤ر٦ | ١٣ر٧ | ١٣ر٧ | ١٤ر٧ | ١٢ر٩ |
| السنغال | ١١ر٥ | ١٧ر٥ | ١٨ر٨ | ٢٤ر٠ | ١٨ر٨ | ١٥ر٩ | ٢٣ر٦ | ١٦ر٥ |
| سيراليون | ١٥ر١ | ٦ر٠ | ١١ر٠ | ١١ر٠ | ١٨ر٨ | ٩ر٨ | ٧ر٤ | ١٢ر٦ |
| الصومال | ٢٩ر٦ | ١٨ر٦ | ٢٠ر٢ | ٢٣ر٢ | ١٥ر٤ | ١٧ر٤ | ١٩ر٥ | ٢١ر٦ |
| السودان | ١٨ر١ | ١٧ر٣ | ٢١ر٨ | ١٧ر٨ | ٢٢ر٢ | ٢٥ر٣ | ٢٤ر٢ | ٢٣ر٤ |
| سوريه | ٢٣ر٨ | ١٩ر٢ | ١٧ر٦ | ١٦ر٥ | ١٣ر٩ | ١١ر٢ | ١٣ر٢ | ١٠ر٩ |
| تونس | ١١ر١ | ١٣ر١ | ١٢ر٩ | ١٢ر١ | ١٠ر٧ | ١٥ر٩ | ٩ر٩ | ١٠ر٨ |
| تركيا | ٧ر١ | ١٢ر٥ | ١٠ر٦ | ٩ر٦ | ٥ر١ | ٧ر٥ | ٨ر٦ | ١٠ر٠ |
| اوغندا | ٤٤ر٩ | ٥٦ر٧ | ٥١ر٣ | ٤٨ر٦ | ٤٣ر٠ | ٤٤ر٦ | ٥٢ر٢ | ٤٩ر٧ |
| الامارات العربية | ١٧ر٩ | ٢٣ر٣ | ٢٢ر٥ | ٢٤ر٩ | ١٧ر٥ | ٢١ر٢ | ٢٣ر١ | ٢١ر٧ |
| اليمن الشمالى | ٤١ر٥ | ٢٤ر٥ | ٢٤ر٥ | ١٧ر٤ | ٢٤ر٤ | ٢٢ر٦ | ٢٦ر١ | ٢٢ر٥ |

المصدر :

- البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، مرجع سابق ، الجدول رقم (٢٥) ، ص ٢٨ .
- البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابق ، الجدول رقم (٢٥) ، ص ٢٩ .

ملاحظة : يرجع عدم ايراد ارقام عن الأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ الى عدم توفرها .

قابلة ارتفاع فى حصة الدول المتقدمة من مستوردات تشاد . كما يتضح ذلك من الجدول ( ٢٤ ) .

وبعد العرض السابق يمكن التوصل الى نتيجة مفادها أن أسواق الدول المتقدمة مازالت تستأثر بالنسبة الكبرى من التجارة الخارجية لغالبية الدول الاسلامية ـ سواء على مستوى الصادرات أو المستوردات ـ خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ م . وبالتالى تعتبر أهم شريك تجارى للدول الاسلامية ويعتبر ذلك من الامور الدالة على وجود حالة تبعية واضحة لاقتصاديات الدول المتقدمة .

فى حين أن التبادل التجارى مع الدول الاشتراكية منخفض جدا ومن ثم لاتمثل تلك الدول أهمية بارزة فى تجارة الدول الاسلامية . وأخيرا يتضح أن الدول النامية ليست هى الشريك الهام فى تجارة الدول الاسلامية وانما تحتل المركز الثانى بعد الدول المتقدمة .

# المبحث الثاني

## التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية

اتضح مما سبق أن الدول المتقدمة استوعبت معظم التجارة الخارجية للدول الاسلامية ، وهذا بحد ذاته يدل على أن الدول الاسلامية تتبادل فيما بينها نسبة ضئيلة من تجارتها الاجمالية وأن اقتصادياتها مازالت متوقفة على احوال العرض والطلب فى اسواق الدول المتقدمة .

والآن بعد ما اتضح ان التبادل التجارى للدول الاسلامية يتجه معظمه نحو الدول المتقدمة فما هو نصيب الدول الاسلامية من تجارتها الاجمالية ؟ والاجابة على ذلك ستبرز مدى قوة او ضعف العلاقات التجارية بين الدول الاسلامية ، وتعكس ايضا نجاح أو فشل الاتفاقيات التجارية والجهود المبذولة [1] من قبل هذه الدول الهادفة الى تنشيط التبادل التجارى البينى .

---

(١) سيأتى بيان هذا فى الفصل الثانى من الباب الثانى .

تبين الاحصاءات الواردة فى الجدول رقم ( ٢٧ ) بصورة واضحة ان التبادل التجارى البينى مازال فى مستوى منخفض ومتدن حيث تمثل الصادرات البينية مابين ٥ – ١٠ ٪ من اجمالى الصادرات فى حين لم تتجاوز المستوردات البينية نسبة ١١٪ خلال الفترة ١٣٩٥ – ١٤٠٥ هـ ( ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ) .

وتبدو هذه النسبة شديدة الانخفاض فى حالة مقارنتها بالتجارة البينية لبعض المجموعات الاقتصادية الاقليمية ، مثل دول السوق الأوربية * المشتركة ٦٠ ٪ ومجموع الكوميكون** ٦٥ ٪[1]. وبالتالى فان

---

* تم الاتفاق بين كل من المانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج على اقامة سوق اوروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الدول الاعضاء ،وفى ٢٥ / مارس ١٩٥٧ تم التوقيع على هذه الاتفاقية ودخلت حيز التنفيذ فى عام ١٩٥٨[1] . مقرها بروكسل فى بلجيكا وقد اتسعت عضوية هذه السوق وتضم حاليا اثنتا عشرة دولة وهى – بالاضافة الى الدول الست الأولى – بريطانيا ، ايرلندا ، الدانمارك ، اليونان ، اسبانيا والبرتغال.
– المصدر : د حسين عمر ، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ،تهامة ،جده ،ط ٣ ،١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ، ص ٤٥٨ .

** انشأت دول الكتلة الشرقية مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة والذى يرمز له ( بالكوميكون ) فى عام ١٩٤٩ م وكان من أهدافه الرئيسية التخطيط لاقتصاديات الدول والتنسيق بين الجهود المشتركة لاعضائه .

==

(١) جامعة الدول العربية ،الامانة العامة وجهات أخرى ،التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٤ م ،ص ١١٩ .

الجــــدول رقــم ( ٢٧ )

حجم التبادل التجارى فيما بين الدول الاســـــلامية (١)

(نسبة مئوية)

| | ١٩٧٥ (٢) | ١٩٧٦ (٢) | ١٩٧٧ (٢) | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات البينيـــــة | ٨ر٥ | ٤ر٥ | ر٦ | ٤ر٦ | ٢ر٦ | ٩ر٦ | ٤ر٨ | ٦ر١٠ | ٣ر١٠ | ١ر١٠ | ٨ر٨ |
| المستوردات البينيـــة | ر١٠ | ٧ر١٠ | ١ر١٠ | ٣ر٨ | ر٩ | ١ر١١ | ٧ر١٠ | ٩ر١١ | ٢ر١١ | ٣ر١١ | ر١١ |
| حجم التبادل التجارى البينى | ٩ر٧ | ١ر٨ | ١ر٨ | ٤ر٧ | ٦ر٧ | ر٩ | ٦ر٩ | ٣ر١١ | ٨ر١٠ | ٧ر١٠ | ٩ر٩ |

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم ( ٥ ) ، مرجع سابق ، جدول (٣٠) .

- البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابـــق ، جدول (٣٠) .

(٢) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلاميــة ، أنقرة ، مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، العدد ١٧ ، ١٩٨٣ .

التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية لم يرق الى مستوى مشجع كما فى حالة المجموعات الاقتصادية الأخرى ،رغم الجهود المبذولة من قبل هذه الدول بهدف تعزيز وتنشيط التبادل التجارى البينى .

وعند المقارنة بين تطور نسب الصادرات البينية والمستوردات البينية ، يتضح ان حصة الصادرات البينية والتى كانت تمثل نسبة ٨ر٥٪ من مجموع صادرات الدول الاسلامية فى عام ١٩٧٥ م بدأت فى التقدم البطىء الى أن بلغت نسبتها ١ر١٠ ٪ عام ١٩٨٤ م . أى أن تطورها قارب الضعف خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٤ م . ثم انتكست تلك النسبة الى ٨ر٨ ٪ فى عام ١٩٨٥ م . بسبب تدهور أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى .(١) أما تطور نسبة المستوردات البينية خلال هذه الفترة فقد بقيت نسبتها تدور حول ١٠ ٪ من اجمالى مستوردات الدول الاسلامية خلال الأعوام ١٣٩٥ – ١٣٩٧هـ(١٩٧٥–١٩٧٧ م ) ، ثم انخفضت تلك النسبة الى ٨ ٪ و ٩ ٪ فى عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ م ، ثم توقفت على نسبة ١١ ٪ فى الفترة الأخيرة من الدراسة .

ونتيجة لتلك النسب المتواضعة فى التبادل التجارى البينى فان ذلك لايساهم فى التخفيف من هيمنة الدول المتقدمة على العلاقات التجارية – المشوهة – بين الدول الاسلامية و الدول المتقدمة ومن حدة التبعية ودرجة الانكشاف على الاقتصاديات المتقدمة .

---

== والدول الاعضاء فى هذا المجلس هى كل من الاتحاد السوفيتى ،المانيا الديمقراطية ،بولنده ،تشيكوسلوفاكيا ، المجر ،بلغاريا ،رومانيا ، منغوليا وكوبا .

– د. يحى حلمى رجب ،مجلس التعاون لدول الخليج العربية (رؤية مستقبلية ) ،مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ،ط ١ ، ١٩٨٣ م ،ص ٢٢٢ .

(١) البنك الاسلامى للتنمية ،التقرير السنوى الحادى عشر،١٤٠٦هـ/١٩٨٥ – ١٩٨٦م،ص ٣٣، ٣٤ .

واذا نظرنا الى كل دولة اسلامية على حدة ، يتضح من الاحصاءات الواردة فى الجدول ( ٢٨ ) ان البحرين والاردن ولبنان والصومال واليمن الشمالى تحتل مركز الصدارة فى التجارة البينية على مستوى الصادرات ، نظرا لارتفاع نسبة صادراتها البينية ، اذ تمثل الصادرات البينية فى لبنان والصومال مابين ٥٠ ٪ - ٨٠ ٪ من اجمالى صادراتهما خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ ( ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م ) ، فى حين ان حصة الدول الاسلامية فى صادرات البحرين تتراوح مابين ٢٥ - ٤٠ ٪ خلال الفترة نفسها ، اما صادرات الاردن الى الدول الاسلامية فتمثل مابين ٣٧ ٪ و ٦٥ ٪ من اجمالى صادراته خلال الفترة المذكورة . وفيما يخص اليمن الشمالى فتتراوح نسبة صادراته الى الدول الاسلامية مابين ٤٥ ٪ - ٥٩ ٪ من اجمالى صادراته فى غالبية فترة الدراسة .

وبشكل عام فان اقتصاديات هذه الدول أكثر انفتاحا على اقتصاديات الدول الاسلامية منها على اقتصاديات الدول المتقدمة .

أما المجموعة الثانية من حيث الأهمية فى الصادرات البينية فهى باكستان والسودان وتركيا واليمن الجنوبى .

فعلى سبيل المثال شهدت صادرات السودان المتجهة الى الدول الاسلامية ارتفاعا من ٧ ٪ عام ١٩٧٥ م الى ١٧٫٧ ٪ عام ١٩٨٠ م ثم الى ٤١ ٪ عام ١٩٨٢ م ثم انخفضت قليلا الى ٣٧ ٪ فى عام ١٩٨٥ م ،وارتفعت صادرات تركيا المتجهة الى الدول الاسلامية من ١٦ ٪ عام ١٩٧٥ م الى ٣٥ ٪ عام ١٩٨٢ م ، ثم انخفضت قليلا الى ٢٨ ٪ فى عام ١٩٨٥ م ( الجدول ٢٨ )

## الجدول رقم ( ٢٨ )

## الصادرات المتجهة الى الدول الاسلامية [1]

(نسبة مئوية)

| الدولة | ١٩٧٥ [2] | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| افغانستان | ١٨ر٣ [3] | ٢١ر٥ | ١٦ر٤ | ١٤ر٣ | ٢٤ر٦ | ١٦ر٦ | ٥ر٨ | ٨ر٤ | ٢ر٣ |
| الجزائر | ٠ر٢ | ٠ | ر١ | ٠ | ر٥ | ر٤ | ر٣ | ر٥ | ١ر٩ |
| البحرين | ٢٥ر٣ | ٢٨ر٢ | ٣٠ر٣ | ٢٨ر٣ | ٣١ر٣ | ٧٠ر٤ | ٣٠ر٣ | ٣٠ر٧ | ٢٦ر٣ |
| بنغلاديش | ١٦ر٧ | ٢١ر٢ | ١٧ر٨ | ١٨ر٤ | ٢١ر٣ | ١٩ر٩ | ٢٠ر٦ | ١٨ر١ | ١٩ر٢ |
| بنين | — | ٧ر٣ | ١٣ر٤ | ٤ر٠ | ٦ر٨ | ٦ر٧ | ٣ر٣ | ١ر٢ | ٢ر٢ |
| تشاد | ٣ر٣ | ٥ر١ | ٩ر٢ | ١٤ر٠ | ١٠ر٩ | ١٣ر٩ | ٤ر٢ | ٥ر١ | ٧ر٠ |
| مصر | ٩ر٩ [3] | ٨ر٦ | ٨ر٨ | ٣ر٩ | ٥ر٧ | ٧ر٥ | ٥ر٥ | ٤ر٣ | ٣ر١ |
| غينيا | ٤ر٧ | ٧ر٦ | ٧ر٧ | ٨ر٩ | ٦ر٦ | ٩ر٢ | ٥ر٢ | ٥ر٨ | ٧ر٩ |
| اندونيسيا | ١ر٧ | ١ر٣ | ١ر٢ | ر٩ | ١ر٠ | ١ر٥ | ١ر٤ | ١ر٥ | ٢ر٤ |
| العراق | ١١ر٧ | ٨ر١ | ٩ر٧ | ١٠ر١ | ١٧ر٤ | ١٩ر٩ | ١٧ر٧ | ١٣ر٨ | ١١ر٤ |
| الاردن | ٤٧ر٠ | ٤٩ر٥ | ٦٤ر١ | ٥٠ر٤ | ٤٢ر٩ | ٦٥ر٨ | ٣٧ر١ | ٤٦ر٤ | ٤٢ر٧ |
| الكويت | ١١ر٩ | ٩ر٦ | ١٠ر٥ | ١٣ر٠ | ١٢ر١ | ٢٣ر٠ | ٢٠ر٦ | ١٦ر٣ | ١٦ر١ |
| لبنان | ٦٥ر٩ | ٧٧ر٧ | ٧٤ر٣ | ٦٩ر٩ | ٦٥ر٨ | ١٠ر٣ | ٦٦ر٢ | ٦٤ر٣ | ٥٤ر١ |
| ماليزيا | ٤ر٠ | ٢ر٩ | ٣ر٢ | ٣ر٤ | ٤ر٣ | ٣ر٩ | ٣ر٦ | ٧ر٣ | ٣ر٧ |
| مالى | ١٣ر٠ | ٥ر٦ | ٩ر٨ | ر٥ | ١ر١ | ٢ر٥ | ٤ر٩ | ٩ر٨ | ٩ر٦ |
| موريتانيا | ١ر٠ | ر٣ | ١ر١ | ر٧ | ر٢ | ر٢ | ر٧ | ٢ر٥ | ١ر٩ |
| المغرب | ٦ر٨ | ٣ر٨ | ٤ر٠ | ٦ر٣ | ٩ر١ | ٩ر٨ | ١٣ر١ | ١٢ر١ | ١١ر٦ |
| النيجر | ر٤ | ٢ر٠ | ٣ر٠ | ٢ر٣ | ٢ر٢ | ر٣ | ر٣ | ١٨ر٩ | ٢ر٣ |
| عمان | ر٢ | ر٥ | ٠ | ٠ | ٠ | ر٧ | ١ر٠ | ر٤ | ١ر١ |
| باكستان | ٣٠ر٨ | ٢٩ر١ | ٢٧ر٤ | ٢٥ر٨ | ٢٩ر٩ | ٣٢ر٥ | ٢٨ر٢ | ٢٥ر١ | ٢٢ر٦ |
| قطر | — | ٦ر١ | ر٣ | ٤ر٩ | ٥ر٨ | ٥ر٥ | ٤ر٣ | ٣ر٩ | ٤ر٨ |
| السعودية | ٣ر٧ | ٥ر١ | ٤ر٥ | ٤ر٦ | ٧ر٥ | ٩ر٨ | ١٢ر٨ | ١٢ر٩ | ١٣ر٨ |
| السنغال | ١٠ر٩ | ٨ر٨ | ٢٠ر٢ | ١٠ر٩ | ٢١ر٣ | ١٤ر٥ | ١٧ر٧ | ١٢ر٠ | ١٤ر٨ |
| سيراليون | ١ر١ | — | — | — | ٦ر١ | ر٩ | ٠ | ٠ | ر٢ |
| الصومال | ٦٨ر٠ | ٥١ر٤ | ٨٠ر١ | ٧٤ر٨ | ٨٧ر٧ | ٧٧ر١ | ٧٦ر٣ | ٧٨ر٩ | ٥٩ر٧ |
| السودان | ٧ر١ | ١٠ر٢ | ١٦ر٤ | ١٧ر٧ | ٢٧ر٥ | ٤١ر٠ | ٣٧ر٥ | ٢٨ر٥ | ٣٧ر٠ |
| سوريه | ٨ر٥ | ١٤ر٢ | ١٢ر٧ | ٢٠ر٥ | ١٣ر١ | ١٧ر٧ | ١١ر٨ | ١٠ر١ | ٦ر٣ |
| تونس | ١٤ر٧ | ١٠ر٤ | ١٧ر٤ | ٦ر٨ | ٨ر٣ | ٧ر٠ | ٧ر٨ | ٤ر٤ | ٥ر٩ |
| تركيا | ١٦ر٥ | ١٣ر٧ | ٧ر٠ | ٢٥ر٤ | ٣٦ر٦ | ٣٥ر٧ | ٢٩ر٩ | ٢٨ر٦ | ٢٨ر١ |
| اوغندا | ٦ر٨ | ١٥ر٢ | ١٤ر٥ | ٨ر٨ | ١١ر٥ | ٢ر٨ | ٣ر٩ | ١ر٧ | ١ر٦ |
| الامارات العربية | ٤ر٦ | ٣ر٨ | ٤ر٤ | ٥ر١ | ٧ر٠ | ٨ر١ | ٤ر٩ | ٧ر٣ | ٥ر٢ |
| اليمن الشمالى | ١٧ر٤ | ١٤ر٩ | ٥٩ر٨ | ٤٥ر٤ | ٤٥ر٠ | ٤٦ر٥ | ٤٤ر١ | ٤٥ر١ | ٢٣ر٤ |
| اليمن الجنوبى | ٦ر٥ | ٣١ر٧ | ٢٤ر٠ | ١١ر١ | ٤٢ر٤ | ٢٩ر٢ | ٥ر١ | ١٣ر٢ | ٢٠ر٠ |
| ليبيا | ١ر٧ | ٢ر٥ | ١ر٦ | ١ر٨ | ٥ر٢ | ٦ر٥ | ٧ر٤ | ٨ر٠ | ١ر٨ |
| الكاميرون | ٧ر١ | ١ر٨ | ١ر٦ | ٢ر٦ | ٢ر٣ | ٢ر٧ | ٤ر٩ | ٣ر٠ | ١ر٢ |
| الجابون | ١ر٤ | ٣ر٨ | ٣ر٥ | ٢ر٦ | ٢ر٦ | ٢ر٤ | ٣ر١ | ر٧ | ٢ر٤ |

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، مرجع سابق ، الجدول (٣٠) ، ص ٣٣ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابق ، الجدول (٣٠) ، ص ٣٥ .

(٣) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، انقره ، مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، العدد ١٧ ، اكتوبر ١٩٨٣ .

(٤) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، الدار البيضاء ، التجارة بين الدول الاسلامية تقرير ١٩٨٤، جدول (٢٧) ، ص ١٥٠ .

ملاحظة : يرجع عدم ايراد ارقام عن الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ الى عدم توفرها .

أما المجموعة الثالثة من حيث الأهمية فى الصادرات البينية فهى الدول التى لم تتجاوز فيها نسبة الصادرات البينية ٢٤ ٪ من اجمالى صادراتها خلال الفترة نفسها ، وتشمل كل من بنغلاديش ، العراق ، الكويت ، سوريا ، السنغال وافغانستان .

وعلى سبيل المثال تتراوح نسبة صادرات بنغلاديش الى الدول الاسلامية مابين ١٦ ٪ الى ٢١ ٪ من اجمالى صادراتها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م فى حين كانت هذه النسبة تتراوح مابين ٨ ٪ - ٢٣ ٪ فى كل من العراق والكويت والسنغال .

أما المجموعة الرابعة من حيث الأهمية . فهى الدول التى شكلت صادراتها البينية نسبة منخفضة جدا من اجمالى صادراتها ،ويبلغ عدد هذه المجموعة تسع عشرة دولة اسلامية هى : الغابون ،الكاميرون ،ليبيا ، الامارات العربية ،قطر ،سيراليون ،عمان ، النيجر ،موريتانيا ،مالى ، ماليزيا ، اندونيسيا ، غينيا ، مصر ، الجزائر ، المغرب ، أوغندا ، تشاد والسعودية . اذ لم تتجاوز نسبة الصادرات البينية فى هذه الدول ١٠ ٪ فى أحسن حالاتها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م ) باستثناء السعودية وأوغندا وتشاد وبنين شهدت صادراتها البينية فى بعض الفترات نسبة تفوق ١٠ ٪ . فعلى سبيل المثال بلغت صادرات السعودية المتجهة الى الدول الاسلامية نسبة ١٢٫٨ ٪ و ١٣٫٨ ٪ فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٥ م .

وتنخفض نسبة الصادرات البينية الى أقل من ٤ ٪ فى سبع دول من دول المجموعة الاخيرة وهى الغابون ، سيراليون ، عمان ، موريتانيا ، اندونيسيا ، الجزائر و النيجر . وكمثال على ذلك بلغت نسبة هذه الصادرات ١٫٩ ٪ بالنسبة لموريتانيا فى احسن حالاتها . الجدول ( ٢٨ ) .

اما فيما يتعلق بالمستوردات البينية فكما يتضح من الجدول ( ٢٧ ) انها لم تتجاوز ٣ر١١ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ٠

وعلى صعيد كل دولة اسلامية على حده يتضح من الجدول ( ٢٩ ) أن البحرين مازالت تحافظ على مركزها الأول فى التجارة البينية حيث تمثل مستورداتها البينية مابين ٤٠ – ٦٧ ٪ من اجمالى مستورداتها خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ويليها اليمن الجنوبى اذ تمثل مستورداتها من الدول الاسلامية مابين ٢٨ – ٤٨ ٪ من اجمالى مستورداته خلال الفترة نفسها ، فى حين أن تركيا وباكستان حققت نسبا مرتفعة فى مستورداتهما البينية فى غالبية فترة الدراسة ، حيث بلغت المستوردات البينية فى باكستان نسبة ٢٣ ٪ عام ١٩٧٥ م ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٣٥ ٪ فى عام ١٩٨٠ م وظلت تحافظ على تلك النسبة حتى عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ، ثم انخفضت انخفاضا طفيفا الى ٣٣ ٪ و ٣٠ ٪ فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ م ٠

واجمالا فان تلك الدول تعتبر اكثر الدول الاسلامية استيرادا من الدول الاسلامية الأخرى ٠

أما المجموعة الثانية من حيث الأهمية فى المستوردات البينية فهى الدول التى لم تتجاوز مستورداتها من الدول الاسلامية نسبة ٢٦٪ من اجمالى مستورداتها خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ويصل عددها نحو تسع دول اسلامية هى الاردن ،لبنان ،موريتانيا ، المغرب ،عمان ،الصومال ، السودان ، سورية ، واليمن الشمالى ٠(١)

---

(١) شهدت المستوردات البينية فى اليمن الشمالى ارتفاعا يفوق نسبة ٢٦ ٪ فى عام ١٩٧٩ م ٠

الجـــــدول رقـــم ( ٢٩ )

المستوردات مـــن الـدول الاســـــــــــلاميـــة [١]

(نسبة مئوية)

| الدولـــــــة | ١٩٧٥[٢] | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| افغانستان | – | ٦ر٦ | ٢ر٧ | ٩ر٥ | ٤ر٦ | ٠ر٣ | ٣ر | ١ر٣ | ٩ر١ |
| الجزائر | ١ر٤ | ٤ر | ١ر٢ | ٧ر | ١ر٣ | ٠ر٢ | ٢ر٦ | ٢ر٧ | ٠ر٣ |
| البحرين | ٥٥ر٧ | ٤٠ر٨ | ٥١ر٥ | ٦٧ر٧ | ٦٤ر٩ | ٥٧ر٣ | ٥٢ر٢ | ٤٦ر٦ | ٥٢ر٧ |
| بنغلاديش | ٩ر٩ | ١١ر٨ | ١٢ر٠ | ١٣ر٦ | ٢٥ر٩ | ١٩ر٩ | ١٨ر٥ | ١٠ر٩ | ١٤ر٢ |
| بنين | – | ٢ر١ | ٩ر٠ | ١١ر٤ | ٩ر٧ | ٧ر٩ | ١٢ر١ | ٢ر٨ | ٢ر٤ |
| تشاد | ٨ر٣ | ٦ر١ | ٩ر٨ | ١٦ر٤ | ١٠ر٣ | ١٥ر٠ | ١٠ر٤ | ٩ر٦ | ٩ر١ |
| مصر | – | ٣ر٠ | ٣ر٦ | ١ر٤ | ٢ر٥ | ٣ر١ | ١ر٦ | ٢ر٨ | ٤ر٦ |
| غينيا | ١٠ر٧ | ٧ر١ | ٤ر٨ | ٣ر٩ | ٣ر٤ | ٣ر٢ | ٤ر٤ | ٤ر١ | ٥ر٤ |
| اندونيسيا | ٢ر٥ | ٤ر٥ | ٦ر٠ | ٧ر٨ | ١ر٨ | ٩ر١ | ٦ر٨ | ١١ر٥ | ٥ر٣ |
| العراق | ٦ر٠ | ٥ر٤ | ٦ر٢ | ٧ر٦ | ٨ر١ | ١٠ر٠ | ١٦ر٠ | ٢٠ر٦ | ١٦ر٤ |
| الاردن | ١٩ر٦ | ١٩ر٩ | ١٨ر٩ | ١٩ر١ | ٢٠ر٩ | ١٩ر٨ | ٢٢ر٥ | ٢٣ر١ | ١٧ر٩ |
| الكويت | ٦ر٨ | ٣ر٧ | ٤ر٥ | ٥ر٦ | ٧ر٢ | ٨ر١ | ٦ر٧ | ٥ر٢ | ٦ر٣ |
| لبنان | ١٠ر٧ | ١٦ر٥ | ١٧ر٠ | ١٦ر٠ | ١٧ر٦ | ١٤ر٨ | ١٢ر١ | ١٣ر٣ | ١٧ر١ |
| ماليزيا | ٩ر٤ | ٦ر٩ | ٨ر٤ | ٩ر٢ | ٨ر٢ | ٦ر١ | ٥ر٤ | ٥ر٦ | ٥ر٣ |
| مالى | ٨ر٩ | ٣ر٠ | ١٢ر٨ | ١٢ر٠ | ١٠ر٨ | ٩ر٥ | ٩ر٤ | ٧ر٧ | ٦ر٣ |
| موريتانيا | ١١ر٤ | ٨ر٤ | ١٨ر٣ | ٤ر٧ | ١٤ر١ | ٩ر٩ | ٨ر٧ | ١٦ر٦ | ١٤ر٧ |
| المغرب | ٧ر٤ | ٩ر٢ | ١١ر١ | ٢٠ر٧ | ٢١ر٥ | ٢٠ر٩ | ٢١ر٠ | ٢٤ر٧ | ٢١ر٤ |
| النيجر | ٩ر٦ | ٦ر٧ | ١٢ر٨ | ١١ر٢ | ٥ر٧ | ٣ر٩ | ٢ر٠ | ٤ر٨ | ٤ر٥ |
| عمان | ٢٥ر٨ | ١٦ر٩ | ١٧ر٦ | ١٧ر٥ | ٢٠ر٢ | ٢٣ر٦ | ٢٢ر٣ | ٢١ر٠ | ١٩ر١ |
| باكستان | ٢٣ر٣ | ١٨ر٩ | ٢٢ر٩ | ٣٥ر٠ | ٣٥ر١ | ٣٥ر٤ | ٣٢ر٧ | ٣٣ر٠ | ٣٠ر٣ |
| قطر | ١٥ر٤ | ٩ر١ | ٥ر٨ | ٦ر٤ | ٨ر٩ | ٦ر٥ | ٥ر٣ | ٧ر٠ | ٦ر١ |
| السعودية | ٢٥ر٩ | ٧ر٢ | ٤ر٠ | ٥ر٢ | ٣ر٢ | ٥ر٢ | ٥ر٥ | ٥ر٩ | ٦ر٣ |
| السنغال | ٣ر٦ | ٢ر٧ | ١٩ر٤ | ١١ر٩ | ٨ر١ | ٨ر٧ | ٦ر٠ | ٨ر٨ | ٩ر٣ |
| سيراليون | ١ر٧ | – | – | – | ٨ر | ٥ر | ٩ر٤ | ٥ر٧ | ٥ر١ |
| الصومال | ٥ر٤ | ٣ر٩ | ١٤ر٢ | ١٢ر٥ | ٢٩ر٢ | ٢١ر٥ | ٢١ر٨ | ٢٢ر٢ | ٢٥ر٤ |
| السودان | ١٥ر٦ | ١٢ر٩ | ٢٣ر٥ | ١٥ر٢ | ٢٤ر٣ | ٢٣ر٤ | ٢٦ر٤ | ٢٥ر٥ | ٢٣ر٣ |
| سوريه | ١٠ر٣ | ١٨ر٥ | ١٧ر٥ | ٢٣ر٦ | ٢٥ر٤ | ٢٤ر٥ | ١٥ر٧ | ١٠ر٦ | ٩ر٨ |
| تونس | ٧ر٩ | ٧ر٣ | ٩ر٤ | ٩ر٠ | ١٣ر٣ | ٦ر٥ | ٤ر٠ | ٦ر٣ | ٨ر٣ |
| تركيا | ١٨ر١ | ١٤ر٧ | ١٨ر٥ | ٢٤ر٥ | ٣٤ر٣ | ٣٤ر٦ | ٢٩ر٩ | ٢٢ر٦ | ١٦ر٥ |
| اوغندا | ١ر٦ | ٦ر | ٢ر٨ | ١ر٤ | ٤ر٢ | ١ر٤ | ٥ر٠ | ٣ر٦ | ٣ر٧ |
| الامارات العربية | ١١ر٦ | ١٠ر٢ | ٦ر٥ | ١٤ر٠ | ١٢ر٦ | ١٤ر٧ | ١٣ر٤ | ١٠ر٩ | ١٠ر٣ |
| اليمن الشمالى | ١٧ر٤ | ١٧ر٣ | ٣٢ر٧ | ١٦ر٥ | ٢٦ر٢ | ١٥ر٦ | ٢١ر٨ | ٢٠ر٨ | ١٧ر٥ |
| اليمن الجنوبى | ٢٠ر٦ | ٢٨ر٥ | ٣٣ر٥ | ٤٠ر٧ | ٤٨ر٦ | ٤٧ر٢ | ٣٩ر٦ | ٣١ر٧ | ٣٥ر٠ |
| ليبيا | ٤ر٩ | ٣ر٥ | ٢ر٠ | ٢ر٠ | ٤ر٨ | ٤ر٥ | ٤ر٤ | ٤ر٣ | ٣ر٩ |
| الكاميرون | ٧ر٣ | ٢ر٨ | ٣ر٢ | ٨ر٦ | ٩ر١ | ٧ر٨ | ٤ر٤ | ٤ر٥ | ٤ر٣ |
| الجابون | ٩ر | ٤ر٧ | ٥ر٢ | ٤ر٥ | ٣ر٧ | ٣ر٣ | ٣ر٣ | ٤ر١ | ١ر٤ |

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، مرجع سابق ، الجدول (٣٠) ، ص ٣٣ .

– البنك الاسلامى للتنممية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابق ، الجدول (٣٠) ، ص ٣٥ .

(٢) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية للدول الاسلامية ، مجلة التعاون الاقتصادى ، العدد ١٧ ، اكتوبـــر ، ١٩٨٣ م .

ملاحظة : يرجع عدم ايراد ارقام عن الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ الى عدم توفرها .

وكمثال على ذلك تتراوح نسبة مستوردات الاردن من الدول الاسلامية الى اجمالى مستورداتها مابين ١٧ ٪ – ٢٥ ٪ خلال الفترة المذكورة • وفى عمان بلغت تلك النسبة مابين ١٧ ٪ – ٢٥ ٪ وفى المغرب ارتفعت نسبة مستورداته البينية من ٧ ٪ عام ١٩٧٥ م الى ١١ ٪ عام ١٩٧٩ م ثم الى ٢١ ٪ عام ١٩٨٥ م •

أما المجموعة الثالثة من حيث الأهمية فهى الدول التى تشكل مستورداتها البينية نسبة ضئيلة لم تتجاوز ١٠ ٪ من اجمالى مستورداتها من دول العالم الخارجي فى غالبية الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ويبلغ عدد هذه الدول احدى عشرة دولة اسلامية هى افغانستان ، الجزائر ، اوغندا ، مصر ، غينيا ، الكويت ، ماليزيا ، سيراليون ، ليبيا ، الكاميرون والغابون • بل تنخفض تلك النسبة الى حدود ٥ ٪ كما فى الجزائر ، مصر ، سيراليون ، اوغندا ، ليبيا والغابون •

ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل وجود تباين فى تدفق التجارة البينية لدى بعض الدول الاسلامية كما فى الصومال التى استحوذت صادراتها البينية على معدلات مرتفعة تتراوح مابين ٥٠ – ٨٠ ٪ خلال فترة الدراسة فى حين ان مستورداتها البينية لم تتجاوز ٢٥ ٪ خلال الفترة نفسها •وكذلك الحال فى الاردن حيث لم تتجاوز مستورداته البينية نسبة ٢٣ ٪ من اجمالى مستورداته فى حين أن صادراته البينية لم تنخفض عن نسبة ٣٧ ٪ خلال فترة الدراسة •

ويمكن عزو النسب المرتفعة فى الصادرات والمستوردات البينية

التى تحققت فى بعض الدول الاسلامية جزئيا الى الجهود الفردية لهـــــــذه الدول فى تعزيز وتنشيط تبادلها التجارى مع الدول الاسلامية الآخرى . [1]

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، التقرير السنوى التاسع ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣ – ١٩٨٤ م ، ص ٥٤ .

# الفصل الرابع

## الميزان التجاري للدول الإسلامية ( العجز والفائض)

- مفهوم الميزان التجاري
- الميزان التجاري للدول الإسلامية
  - الميزان التجاري للدول الإسلامية غير النفطية .
  - الميزان التجاري للدول الإسلامية النفطية .

* مقدمـــــــة :

نستعرض فى هذا الفصل الميزان التجارى للدول الاسلامية وسنحـــــدد فى البداية المقصود بالميزان التجارى ؟ ثم ننتقل الى تحليل هذا الميــزان للدول الاسلامية ككل وهل يحقق فائضا أو عجزا ٠

ونتيجة لما تميزت به الدول النفطية من فوائض فى موازينهـــــــا التجارية فان ذلك يخفى العجز المتنامى لدى غالبية الدول الاسلامية عنـــد استعراض الميزان التجارى لها ككل الأمر الذى يقضى بالتمييز بين تجـــارة الدول النفطية والدول غير النفطية ، وحينئذ يتضح الميزان التجـــارى للدول غير النفطية وهل يحقق فائضا أو عجزا ٠

## الميزان التجـــارى

يعد الميزان التجارى لأية دولة جزءاً من ميزان مدفوعاتها [١]،ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات ( المتحصلات ) وقيمة المستوردات (المدفوعات) فى حساب التجارة المنظورة [٢]، والتى يراد بها الصادرات والمستـــوردات السلعية [٣].

---

(١) ميزان المدفوعات هو بيان حسابى لكافة المعاملات الاقتصادية التـــى تتم بين المقيمين فى الدولة وغير المقيمين فيها خلال فترة زمنيـــة معينة عادة سنة ،أو هو سجل حسابى يبين ماللدولة من حقوق ومـــا عليها من التزامات تجاه العالم الخارجى خلال فترة زمنية معينة. [٤] ويشمل ميزان المدفوعات ثلاثة موازين فرعية هى: [٥]

(أ) ميزان التجارة المنظورة ويشمل قيمة الصادرات والمستـــوردات السلعية .

(ب) ميزان التجارة غير المنظورة ويشمل صادرات ومستوردات الخدمات

(جـ) ميزان التحويلات الرأسمالية ويشمل انتقال رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل بما فى ذلك انتقال الذهب النقدى .

ويسمى ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظـــــورة بميزان المعاملات الجارية وقد يستخدم اصطلاح الميزان التجارى بـــدلا من اصطلاح المعاملات الجارية ، وقد يستخدم الميزان التجارى احيانا فى التجارة المنظورة ( تجارة السلع ) دون التجارة غير المنظـورة ( تجارة الخدمات) [٦]، وسنستخدم هذا المفهوم الأخير فى هذا البحث .

(٢) د. محمد خليل برعى ،مقدمة فى الاقتصاد الدولى ،مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ،١٩٨٢ م ،ص ٤١ .

— د.محمود يونس ،مقدمة فى نظرية التجارة الدولية ،الـــدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت ،١٩٨٦ م ،ص ١٣٠ .

(٣) د. سالم عفيفى ،نظرية التجارة الخارجية ،مكتبة عين شمس ،١٩٨٤/٨٣، ص ٤٢٣ .

— د.أحمد بديع ، الاقتصاد الدولى ،توزيع مكتبة المعـــــارف بالاسكندرية ،لايوجد سنة نشر ،ص ١١ .

(٤) د.محمد زكى شافعى ،مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ،دارالنهضة العربية ،بيروت ،ط ٣ ،١٩٧٠ م ،ص ٦١ ،٦٢ .

(٥) د.سعيد النجار ،التجارة الدولية ،مرجع سابق ،ص ١٩٢ .

(٦) المرجع نفسه ،ص ١٨٢ .

ومن الطبيعى ان الميزان التجارى لأية دولة لايمكن أن يتعادل بصفة دائمه وذلك يعود الى عدم تساوى قيمة الصادرات والمستوردات السلعية فى كل عام [1].

وعلى هذا النحو فانه فى حالة زيادة قيمة الصادرات السلعية عن قيمة المستوردات السلعية فى سنة ما سينتج عن ذلك زيادة فى الجانب الدائن لهذا الحساب ( اى المتحصلات ) عن الجانب المدين فيه ( أى المدفوعات ) وفى تلك الحاله يقال أن الميزان التجارى فى صالح الدولة اى به فائض ، أما فى حالة انخفاض قيمة الصادرات السلعية وارتفاع قيمة المستوردات اى زيادة قيمة المستوردات السلعية عن قيمة الصادرات السلعية ففى تلك الحاله يقال ان الميزان التجارى به عجز أى فى غير صالح الدولة.[2]

---

(١) د.على حافظ ، اقتصاديات التجارة الدولية ،١٩٨١ م ،ص ٧٠ ، ٧١ .

(٢) د. على حافظ منصور ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

- د. محمد عثمان مصطفى ، اقتصاديات التجارة الخارجية ،دار المختار للنشر ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ،ص ٦٦ .
- د. محمود يونس ، مقدمة فى نظرية التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، مصدر سابق ، ص ١٣١ .

* الميزان التجارى للدول الاسلامية :

تشير الاحصاءات الواردة فى الجدول ( ٣٠ ) ان الميزان التجارى للدول الاسلامية كمجموعة سجل رصيدا ايجابيا خلال الفترة ١٣٩٥ – ١٤٠٥ هـ ( ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ) حيث انه اتسم بتحقيق فائض طيلة الفترة المذكورة ٠ الا آن هذا الفائض لم يكن على وتيرة واحدة خلالها اذ بلغ فى عام ١٩٧٥م حوالى ٤٠ر٤ بليون دولار ثم ارتفع الى ٩ر٥٤ بليون دولار عام ١٩٧٦ أى بتغيير ايجابى يقدر بنحو ٩ر٣٥ ٪ ، وانخفض فى العام التالى الى ٢ر٤٤ بليون دولار ٠ وفى عام ١٩٧٨ انخفض مرة آخرى بمعدل ٩ر٣٢ ٪ قياسا بعام ١٩٧٧م ، وفى العامين ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ قفز الفائض بمعدلات كبيرة بلغت نسبة الزيادة فيه ٣ر١٨٥ ٪ عام ١٩٧٩ قياسا بعام ١٩٧٨ حيث بلغ هذا الفائض ٦ر٨٤ بليون دولار عام ١٩٧٩ مقارنا ب ٦ر٢٩ بليون دولار عام ١٩٧٨ وفى عام ١٩٨٠ بلغ هذا الفائض ٦ر١٣١ بليون دولار بمعدل تغير ايجابى ٦ر٥٥ ٪ قياسا بعام ١٩٧٩ م ٠

لكن الموقف الاجمالى لهذا الفائض لمجموعة الدول الاسلامية شهد تراجعا مستمرا خلال الفتره ١٩٨١ – ١٩٨٣ م عن مستواه القياسى الذى حققه عام ١٩٨٠ م والبالغ ٦ر١٣١ بليون دولار الى نحو ٢ر٨٤ بليون دولار عام ١٩٨١ م اى بنسبة انخفاض ٣٦ ٪ عما كان عليه سنة ١٩٨٠ ، وانخفض أيضا الى ٨ر٢٩ بليون دولار فى عام ١٩٨٢ أى بنسبة انخفاض ٧ر٦٤ ٪ قياسا بعام ١٩٨١ م ، وفى عام ١٩٨٣ تراجع الفائض الى أن بلغ ١ر٦ بليون دولار بنسبة انخفاض ٣ر٧٩ ٪ عما كان عليه سنة ١٩٨٢ م ٠

وابتداء من عام ١٩٨٤ م شهد الفائض التجارى تحسنا مطردا خلال عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، محققا حينئذ نسبة نمو تقدر بنحو ٢ر٩٦ ٪ لعام ١٩٨٤ قياسا بالعام السابق حيث بلغ ذلك الفائض ١ر١٢ بليون دولار لعام ١٩٨٤ م وفى عام ١٩٨٥ ازداد هذا الفائض ليبلغ نحو ٣ر١٣ بليون دولار اى بمعدل تغير سنوى ٥ر١٠ ٪ قياسا بعام ١٩٨٤ م ) ٠

الجـــــــدول رقـــم (٣٠ )

الميزان التجارى للدول الاسلامية خلال الفترة ١٣٩٥ – ١٤٠٥هـ ( ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م )

(بليون دولار)

| | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تجارة الدول الاسلامية اجمالا (٤٤ دولة) | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات ( فوب ) (١) | ٣ر١١٠ | ٤ر١٣٤ | ٥ر١٥٠ | ٧ر١٤٩ | ٥ر٢١٣ | ٩ر٣٠١ | ٤ر٢٨٢ | ٧ر٢٣٢ | ٥ر٢٠٧ | ٦ر٢٠٠ | ٢ر١٨٤ |
| * المستوردات ( سيف ) (١) | ٩ر٦٩ | ٥ر٧٩ | ٢ر١٠٦ | ١ر١٢٠ | ٩ر١٢٨ | ٣ر١٧٠ | ٢ر١٩٨ | ٩ر٢٠٢ | ٣ر٢٠١ | ٥ر١٨٨ | ٩ر١٧٠ |
| * الميزان التجـــارى | + ٤ر٤٠ | + ٩ر٥٤ | ٢ر٤٤ | ٧ر٢٩ | ٦ر٨٤ | ٦ر١٣١ | ٢ر٨٤ | ٨ر٢٩ | ١ر٦ | ١ر١٢ | ٣ر١٣ |
| * نسبة التغير السنوى % | | + ٩ر٣٥ | – ٥ر١٩ | – ٩ر٣٢ | + ٣ر١٨٥ | + ٦ر٥٥ | – ٦ر٣ | – ٧ر٦٤ | – ٣ر٧٩ | + ٢ر٩٦ | + ٥ر١٠ |
| تجارة الدول النفطية (١٢ دولة ) | | | | | | | | | | | |
| * الصـــــادرات | ٥ر٩٣ | ٢ر١١٥ | ٩ر١٢٧ | ٧ر١٢٥ | ٩ر١٨١ | ٥ر٢٦٢ | ٩ر٢٤٠ | ٨ر١٩١ | ٠ر١٦٣ | ٩ر١٥٢ | ٣ر١٢٢ |
| * المســـتوردات | ٩ر٤٠ | ١ر٥٠ | ٤ر٦٩ | ٩ر٧٨ | ٨ر٨١ | ٤ر١٠٧ | ١ر١٢٧ | ٧ر١٣٦ | ٣ر١٢٧ | ٨ر١١١ | ٤ر٩٠ |
| * الميزان التجارى | +٦ر٥٢ | +١ر٦٥ | +٦ر٥٨ | +٩ر٤٦ | +١ر١٠٠ | +١ر١٥٥ | +٨ر١١٣ | + ر٥٥ | +٨ر٣٥ | +١ر٤١ | +٣ر٣٢ |
| * نسبة التغير السنوى % | | ٨ر٢٣ | – ٩ر٩ | –٩ر١٩ | ٦ر١١٣ | ٩ر٥٤ | –٦ر٢٦ | –٦ر٥١ | – ر٣٥ | + ر١٤ | – ٥ر٢١ |
| تجارة الدول غير النفطية (٣٢ دولة ) | | | | | | | | | | | |
| * الصـــــادرات | ٨ر١٦ | ٢ر١٩ | ٥ر٢٢ | ٩ر٢٣ | ٦ر٣١ | ٤ر٣٩ | ٥ر٤١ | ٩ر٤٠ | ٤ر٤٤ | ٦ر٤٧ | ٩ر٦١ |
| * المســـتوردات | ٩ر٢٨ | ٤ر٢٩ | ٩ر٣٦ | ٢ر٤١ | ١ر٤٧ | ٩ر٦٢ | ١ر٧١ | ٢ر٦٦ | ١ر٧٤ | ٧ر٧٦ | ٨ر٨٠ |
| * الميزان التجارى | – ١ر١٢ | – ٢ر١٠ | –٤ر١٤ | –٢ر١٧ | – ٥ر١٥ | – ٥ر٢٣ | –٦ر٢٩ | –٣ر٢٥ | –٦ر٢٩ | – ١ر٢٩ | –٩ر١٨ |
| * الصادرات الى المستوردات % | ١ر٥٨ | ٤ر٦٥ | ١ر٦١ | ٢ر٥٨ | ١ر٦٧ | ٧ر٦٢ | ٤ر٥٨ | ٨ر٦١ | ٠ر٦٠ | ١ر٦٢ | ٦ر٧٦ |

المصدر : (١) البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٥) ، مرجع سابق ، الجدولين ( ١٧ ، ١٨ ) .

– البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم (٦) ، مرجع سابق ، الجدولين ( ١٧ ، ١٨ ) .

وعلى الرغم من الانخفاض الذى طرأ على الفائض فان الميزان التجارى لمجموعة الدول الاسلامية كان اجمالا لصالحها خلال الفتـــرة ١٣٩٥ – ١٤٠٥ هـ ( ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ) [١] .

ويمكن أن تعزى تلك النتيجة الايجابية الى الفوائض المسجله من قبل مجموعة الدول النفطية [٢] بالاضافة الى ماحققته بعض الدول الاسلامية غيـــر النفطية من فائض فى ميزانها التجارى كما فى ماليزيا وبروناى واوغنـــدا وغينيا . ويبرز ذلك جليا من خلال ارقام الجدولين ( ٣٠ و ٣١ ) حيث يتضح أن مجموعة الدول النفطية تتمتع بفوائض فى موازينها التجارية فى الوقت الذى نجد فيه ان مجموعة الدول الاسلامية غير النفطية [٣] تكاد تعرف فـــى مجموعها موازين تجارية عاجزه خلال الفترة المذكورة .

ويمكننا القول بأن الفائض فى الميزان التجارى الذى حققته الـــدول النفطية ساهم بتحويل العجز فى الميزان التجارى للدول الاسلامية غيـــــر النفطية الى فائض .

وتشير تلك النتيجة السابقة الى وجود تناقضات حادة بين اوضـــــاع الموازين التجارية لكل الدول النفطية والدول غير النفطية .

ولكي يتضح الوضع الاجمالى للميزان التجارى للدول الاسلامية غيـــــر النفطية فان ذلك يتطلب استبعاد تجارة الدول النفطية ، كما فى الجـــدول ( ٣٠ ) .

---

(١) انظر الرسم البيانى رقم (١) ،الذى يبين الصورة الأجمالية للميزان التجـارى للدول الاسلامية فى ملحق هذه الرسالة .

(٢) وهى : السعودية ، العراق ، ايران ، الكويت ، الامارات ، البحرين ، الجزائر ، غابون ، قطر ، عمان ، اندونسيا وليبيا .

(٣) سبق تعداد هذه الدول فى الفصل الأول من هذا الباب .

الجـــــدول رقــم ( ٣١ )

الميزان التجاري لكل دولة من الدول الاسلاميـــــة

(مليون دولار)

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنغلاديــش | | | | | | | | | | | |
| * الصــــادرات | ٣٢٧ | ٤٠٠ | ٤٧٤ | ٥١٣ | ٦٥٦ | ٧٩٠ | ٧٩١ | ٧٦٨ | ٧٢٤ | ٩٣١ | ٩٩٨ |
| * المستــــوردات | ١٣٢٠ | ٩٤١ | ١١٢٥ | ١٥٠٢ | ١٩٢٧ | ٢٦١١ | ٢٦٥١ | ٢٤١٩ | ٢٢٩١ | ٢٨٧٠ | ٢٦٩٧ |
| * الميزان التجاري | – ٩٩٣ | – ٥٤١ | – ٦٥١ | –٩٨٩ | – ١٢٧٢ | – ١٨٢١ | –١٨٥٠ | –١٦٥١ | –١٥٦٧ | –١٩٣٩ | –١٦٩٩ |
| بنيــــن | | | | | | | | | | | |
| * الصــــادرات | ٣٢ | ٣٨ | ٤١ | ٢٧ | ٤٦ | ٦٣ | ٤٠ | ٣٥ | ٨٣ | ١١٢ | ١٥١ |
| * المستــــوردات | ١٩٧ | ٢١٣ | ٢٦٨ | ٣١١ | ٣٢٠ | ٣١١ | ٧٨١ | ٨٥٠ | ٤٥٣ | ٣٦٣ | ٤٩٠ |
| * الميزان التجاري | – ١٦٥ | – ١٧٥ | – ٢٢٧ | – ٢٨٤ | – ٢٧٤ | – ٢٤٨ | – ٧٤١ | – ٨١٥ | – ٣٧٠ | – ٢٥١ | – ٣٣٩ |
| تشــــاد | | | | | | | | | | | |
| * الصــــادرات | ٤٨ | ١٣٨ | ١٤٤ | ١٢٠ | ١٢٩ | ١٣١ | ١٣٦ | ٩٥ | ١٧٥ | ١٤٣ | ١١٣ |
| * المستــــوردات | ١٣٣ | ١٠١ | ١٤٤ | ١٨٠ | ١٢٣ | ١١٩ | ١٣٥ | ١٣٥ | ١٥٥ | ١٨٠ | ٢١٨ |
| * الميزان التجاري | – ٨٥ | + ٣٧ | | – ٦٠ | + ٦ | + ١٢ | + ١ | – ٤٠ | + ٢٠ | – ٣٧ | – ١٠٥ |
| جيبوتــــي | | | | | | | | | | | |
| * الصــــادرات | ٣٠ | ٣٠ | ٦٠ | ٤٢ | ٣٥ | ٤٥ | ٣٣ | ٣٣ | ٣٧ | ٣٩ | ٤٠ |
| * المستــــوردات | ١٠٥ | ١١٣ | ١٠٩ | ١٤٤ | ١٧٦ | ٢٦١ | ٢٦٤ | ٣٠٢ | ٢٩١ | ٣٠٣ | ٣٢٠ |
| * الميزان التجاري | – ٧٥ | – ٨٣ | – ٤٩ | – ١٠٢ | – ١٤١ | – ٢١٦ | – ٢٣١ | – ٢٦٩ | – ٢٥٤ | – ٢٦٤ | – ٢٨٠ |
| مصـــــر | | | | | | | | | | | |
| * الصــــادرات | ١٤٠٤ | ١٥٢٢ | ١٧٠٨ | ١٧٣٧ | ١٨٤٠ | ٣٠٤٦ | ٣٢٣٣ | ٣١٢٠ | ٤٥٥٣ | ٤٧٣١ | ٤٧٧٠ |
| * المستــــوردات | ٣٩٣٤ | ٣٨٠٨ | ٤٨١٥ | ٦٧٢٧ | ٣٨٣٧ | ٤٨٦٠ | ٨٧٨٢ | ٩٠٧٧ | ١٣٨٥٢ | ١٤٥٩٦ | ١٣٤٩٧ |
| * الميزان التجاري | – ٢٥٣٠ | – ٢٢٨٦ | – ٣١٠٧ | – ٤٩٩٠ | – ١٩٩٧ | –١٨١٤ | –٥٥٤٩ | –٥٩٥٧ | –٩٢٩٩ | – ٩٨٦٥ | –٨٧٢٧ |
| الجابــــون | | | | | | | | | | | |
| * الصــــادرات | ٩٤٢ | ١١٣٦ | ١٣٤٣ | ١١٠٧ | ١٨٤٩ | ٢١٧٣ | ٢٠٤٦ | ٢٠١١ | ١٩٠٨ | ٢٠٥١ | ١٨٠٩ |
| * المستــــوردات | ٤٦٩ | ٥٠٣ | ٧١٨ | ٦١٧ | ٥٣٢ | ٦٧٤ | ٨٨٦ | ٧٨١ | ٧٢٨ | ٧٦٢ | ٩١٢ |
| * الميزان التجاري | +٤٧٣ | +٦٣٣ | +٦٢٥ | +٤٩٠ | +١٣١٧ | +١٤٩٩ | +١١٦٠ | +١٢٣٠ | +١١٨٠ | +١٢٨٩ | +٨٩٧ |
| جامبيــــا | | | | | | | | | | | |
| * الصــــادرات | ٤٩ | ٣٥ | ٤٨ | ٤٥ | ٥٨ | ٣٠ | ٢٨ | ٣٣ | ٤٥ | ٤٤ | ٣٩ |
| * المستــــوردات | ٥٩ | ٧٤ | ٧٨ | ٩٩ | ١٤٠ | ١٦٧ | ١٢٨ | ١١٧ | ١١٤ | ١١٨ | ١٢٧ |
| * الميزان التجاري | – ١٠ | – ٣٩ | – ٣٠ | – ٥٤ | – ٨٢ | – ١٣٧ | – ١٠٠ | – ٨٤ | – ٦٩ | – ٧٤ | – ٨٨ |
| غينيا الشعبية | | | | | | | | | | | |
| * الصــــادرات | ١٣٨ | ٢١٤ | ٢٧١ | ٣٠١ | ٣١٤ | ٤٠٨ | ٤٢٥ | ٣٩٧ | ٣٩٠ | ٤٥٧ | ٤٦٤ |
| * المستــــوردات | ١٦٠ | ١٢٠ | ١٥٩ | ٢٣٥ | ٢١٤ | ٣٦٢ | ٣٧٢ | ٣٠٥ | ٢٢٦ | ٣١٣ | ٣٧٠ |
| * الميزان التجاري | – ٢٢ | +٩٤ | +١١٢ | + ٦٦ | + ١٠٠ | + ٤٦ | + ٥٣ | + ٩٢ | + ١٦٤ | + ١٤٤ | + ٩٤ |
| غينيا بيساو | | | | | | | | | | | |
| * الصــــادرات | ٦ | ٥ | ١٢ | ١٢ | ١٤ | ١١ | ١٦ | ١١ | ٢٣ | ٢٢ | ١٣ |
| * المستــــوردات | ٣٨ | ٣٨ | ٣٥ | ٤٩ | ٦١ | ٥٥ | ٥٢ | ٦٠ | ٦٤ | ٤٦ | ٦٠ |
| * الميزان التجاري | – ٣٢ | – ٣٣ | – ٢٣ | – ٣٧ | – ٤٧ | – ٤٤ | – ٣٦ | – ٤٩ | – ٤١ | – ٢٤ | – ٤٧ |
| اندونيسيــــا | | | | | | | | | | | |
| * الصــــادرات | ٧١٠٢ | ٨٥٤٦ | ١٠٨٤٦ | ١١٦٤٣ | ١٥٥٧٩ | ٢١٩٠٩ | ٢٣٨١٠ | ٢٢٣٢٩ | ٢١١٤٦ | ٢١٨٨١ | ١٨٣٣٠ |
| * المستــــوردات | ٤٧٧٠ | ٥٦٧٤ | ٦٢٢٩ | ٦٦٩٠ | ٧٢٢٦ | ١٠٨٣٧ | ١٣٢٧٠ | ١٦٨٥٩ | ١٦٣٥١ | ١٣٨٨٠ | ٩٣٢١ |
| * الميزان التجاري | +٢٣٣٢ | +٢٨٧٢ | + ٤٦١٧ | +٤٩٥٣ | +٨٣٥٣ | +١١٠٧٢ | +١٠٥٤٠ | +٥٤٧٠ | +٤٧٩٥ | +٨٠٠١ | +٩٠٠٩ |
| ايـــــران | | | | | | | | | | | |
| * الصــــادرات | ١٨٣٤٥ | ٢٠٧٥١ | ٢١٦٩٩ | ٢١٩٥٤ | ١٨٤٢٨ | ١٤١٨٨ | ٩٦٥٥ | ١٦١٥٥ | ١٩٠٢٩ | ١٥١٣٦ | ١٣٩٥٢ |
| * المستــــوردات | ١٠٣٤٦ | ١٢٨٨٧ | ١٨٢٢٧ | ١٩٥٣٣ | ٨٨٤٣ | ١٢٨٣٨ | ١٢٩٥١ | ١١٣٨٥ | ١٨٨٦٠ | ١٥٣٤٣ | ١١١٤٥ |
| * الميزان التجاري | +٧٩٩٩ | +٧٨٦٤ | +٣٤٧٢ | +٢٤٢١ | +٩٥٨٥ | +١٣٥٠ | –٣٢٩٦ | +٤٧٧٠ | +١٦٩ | –٢٠٧ | +٢٨٠٧ |
| العـــــراق | | | | | | | | | | | |
| * الصــــادرات | ٧٤٣٦ | ٨٥١٨ | ١٠٣٧٢ | ١١٩٤٨ | ٢٠٢٧٥ | ٢٨٤٠٨ | ١١٥٥٣ | ١٠٦٤٠ | ٨٦٥٢ | ٩٦٨١ | ٩٥٦٣ |
| * المستــــوردات | ٤٢٠٣ | ٣٩٠٠ | ٤٤٨١ | ٤٢١٢ | ٩٨٦٨ | ١٣٧٣٨ | ٢٠٤٧٢ | ٢١١٩٣ | ١٠٤١٥ | ٩٨٠٦ | ١٠٠٥١ |
| * الميزان التجاري | +٣٢٣٣ | +٤٦١٨ | +٥٨٩١ | +٧٧٣٦ | +١٠٤٠٧ | +١٤٦٧٠ | –٨٩١٩ | –١٠٥٥٣ | –١٧٦٣ | –١٢٥ | –٤٨٨ |

تابع/ الجدول رقم ( ٣١ )

(مليون دولار)

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاردن | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ١٥٣ | ٢٠٧ | ٢٤٩ | ٢٩٥ | ٤٠٠ | ٥٠٦ | ٥٤١ | ٧٥٢ | ٥٣٩ | ٦٩١ | ٧٦٠ |
| * المستوردات | ٧٣٣ | ١٠٢٢ | ١٣٨١ | ١٤٩٩ | ١٩٤٨ | ٢٣٨٩ | ٣٢١٣ | ١١٧١ | ٣٠٣٦ | ٣٢٧٨ | ٣٦٨٦ |
| * الميزان التجاري | ٥٨٠- | ٨١٥- | ١١٣٢- | ١٢٠٤- | ١٥٤٨- | ١٨٨٣- | ٢٦٧٢- | ٤١٩- | ٢٤٩٧- | ٢٥٨٧- | ٢٩٢٦- |
| الكويت | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٨٦٤٤ | ٩٨٤٤ | ٩٨٠٢ | ١٠٤٦٦ | ١٨٤٤٩ | ٢٠٤٠٢ | ١٦٣٠٠ | ١٠٨٦٣ | ٩٧٨٦ | ١٠٥٦٩ | ٩٣٠٥ |
| * المستوردات | ٢٣٨٨ | ٣٣٢٤ | ٤٨٤٣ | ٤٦٠٤ | ٥١٩٨ | ٦٥٣٣ | ٧٠٣٨ | ٨٢٨٥ | ٨١٢٦ | ٧٦٤١ | ٦٤٠٧ |
| * الميزان التجاري | ٦٢٥٦+ | ٦٥٢٠+ | ٤٩٥٩+ | ٥٨٦٢+ | ١٣٢٥١+ | ١٣٨٦٩+ | ٩٢٦٢+ | ٢٥٧٨+ | ١٦٦٠+ | ٢٩٢٨+ | ٢٨٩٨+ |
| لبنان | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ١٢١٦ | ٥٦٥ | ٧٦٣ | ٨٣٨ | ٩٠٩ | ١٠٣٢ | ٩٠٠ | ٨٧٩ | ٧٣٦ | ٦٧٧ | ٥٧٦ |
| * المستوردات | ١٥٧٦ | ٦٨٨ | ١٦٧٤ | ٢٠٠٥ | ٢٩١٧ | ٣٨٠٧ | ٣٧٩٤ | ٣٤٧٣ | ٣٧١٠ | ٣٠٠٠ | ٢١٨٤ |
| * الميزان التجاري | ٣٦٠- | ١٢٣- | ٩١١- | ١١٦٧- | ٢٠٠٨- | ٢٧٧٥- | ٢٨٩٤- | ٢٥٩٤- | ٢٩٧٤- | ٢٣٢٣- | ١٦٠٨- |
| ليبيا | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٦٠٩٩ | ٨٣٠٥ | ٩٧٥٩ | ٩٩٠٧ | ١٦٠٨٥ | ٢١٩١٩ | ١٥٥٧٥ | ١٣١٧١ | ١١٧٢٧ | ١٠٥١٩ | ١٠٩٣٧ |
| * المستوردات | ٣٥٤٣ | ٣٢١٢ | ٣٧٨٢ | ٤٦٠١ | ٥٣١١ | ٦٧٧٦ | ٨٣٨٢ | ٨٤٣٣ | ٧٥٦٨ | ٦٨٦٩ | ٥١٨٦ |
| * الميزان التجاري | ٢٥٥٦+ | ٥٠٩٣+ | ٥٩٧٧+ | ٥٣٠٦+ | ١٠٧٧٤+ | ١٥١٤٣+ | ٧١٩٣+ | ٤٧٣٨+ | ٤١٥٩+ | ٣٦٥٠+ | ٥٧٥١+ |
| عمان | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ١٤٤٥ | ١٥٥٤ | ١٥٧٥ | ١٥١٢ | ٢١٦٦ | ٣٢٩٤ | ٤٤٤٨ | ٤١١٥ | ٤٠٥١ | ٣٧٣١ | ٤٣٧٤ |
| * المستوردات | ٦٧٠ | ٦٦٧ | ٨٧٥ | ٩٤٧ | ١٢٤٧ | ١٧٣٢ | ٢٢٨٨ | ٢٦٨٣ | ٢٤٩٢ | ٢٧٤٨ | ٣٠٣٩ |
| * الميزان التجاري | ٧٧٥+ | ٨٨٧+ | ٧٠٠+ | ٥٦٥+ | ٩١٩+ | ١٥٦٢+ | ٢١٦٠+ | ١٤٣٢+ | ١٥٥٩+ | ٩٨٣+ | ١٣٣٥+ |
| قطر | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ١٨١٦ | ٢٢٠٩ | ٢٣٢٦ | ٢٣١٨ | ٣٥٩٨ | ٥٣١١ | ٥٣٨٩ | ٤٥٤٤ | ٣٦١٦ | ٤٥٨٠ | ٣٣٢٨ |
| * المستوردات | ٤٠٩ | ٨٣٣ | ١٢٢٥ | ١١٨٤ | ١٤٢٥ | ١٤٤٠ | ١٥١٨ | ١٩٤٧ | ١٤٥٥ | ١١٤٥ | ١٢٠١ |
| * الميزان التجاري | ١٤٠٧+ | ١٣٧٦+ | ١١٠١+ | ١١٣٤+ | ٢١٧٣+ | ٣٨٧١+ | ٣٨٧١+ | ٢٥٩٧+ | ٢١٦١+ | ٣٤٣٥+ | ٢١٢٧+ |
| السعودية | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٢٩٨٣٨ | ٣٨٩٠٦ | ٤٤٠٦١ | ٣٧٨١٦ | ٥٨٦٦٢ | ١٠٢٠١٢ | ١١٣٢٣٠ | ٧٥٨٣٩ | ٤٩٩٨٩ | ٤٢٦٥٤ | ٢٩٧٠٩ |
| * المستوردات | ٤٢١٣ | ٨٦٩٤ | ١٤٦٥٤ | ٢٠٣٤٩ | ٢٤٢٥٧ | ٣٠١٦٦ | ٣٥٢٦٧ | ٤٠٦٥٣ | ٣٩١٨١ | ٣٣٣٦٨ | ٢٣٨١٦ |
| * الميزان التجاري | ٢٥٦٢٥+ | ٣٠٢١٢+ | ٢٩٤٠٧+ | ١٧٤٦٧+ | ٣٤٣٩٥+ | ٧١٨٤٦+ | ٧٧٩٦٢+ | ٣٥١٨٦+ | ١٠٨٠٨+ | ٩٢٨٦+ | ٥٨٩٣+ |
| الامارات العربية | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٥٩٦٤ | ٨٥٩١ | ٩٦٣٧ | ٩١٢٥ | ١٣٦٥٢ | ٢١٦١٨ | ٢١٢٣٨ | ١٦٨٣٧ | ١٨٧٦٥ | ١٧٦٣٦ | ١٦٥٤٦ |
| * المستوزدات | ٢٧٥٤ | ٣٤٢٠ | ٥١٨٦ | ٥٣٨٥ | ٦٩٧١ | ٨٥٩٧ | ٩٦٥١ | ١٠١٧٧ | ٨٣٥٦ | ٧٠٣٠ | ٦٨٢٧ |
| * الميزان التجاري | ٣٢١٠+ | ٥١٧١+ | ٤٤٥١+ | ٣٧٤٠+ | ٦٦٨١+ | ١٣٠٢١+ | ١١٥٨٧+ | ٦٦٦٠+ | ١٠٤٠٩+ | ١٠٦٠٦+ | ٩٧١٩+ |
| الكاميرون | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٤٤٨ | ٥١٣ | ٧٠٢ | ٧٩٨ | ١١٣٢ | ١٣٨٤ | ١١١٤ | ١٠٠٠ | ١٠٤٧ | ١٧٦٥ | ٢٢٨٨ |
| * المستوردات | ٥٩٩ | ٦٠٩ | ٧٨٦ | ١٠٤٦ | ١٢٧٧ | ١٦١٦ | ١٤٣٦ | ١٢١٠ | ١٢٥٢ | ١٢٣٩ | ١٥١٤ |
| * الميزان التجاري | ١٥١- | ٩٦- | ٨٤- | ٢٤٨- | ١٤٥- | ٢٣٢- | ٣٢٢- | ٢١٠- | ٢٠٥- | ٥٢٦+ | ٧٧٤+ |
| السودان | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٤٣٩ | ٤٥٤ | ٦٦١ | ٤٨٥ | ٥٩٠ | ٥٤٢ | ٤٦١ | ٥٠٧ | ٦٢٤ | ٦٣٣ | ٥٠٩ |
| * المستوردات | ١٠٣٣ | ٩٨١ | ١٠٧٩ | ٨٧٦ | ٩١٩ | ١٥٧٦ | ١٥٥١ | ١٢٧٥ | ١٣٥٥ | ١٤١٧ | ١٥٦٨ |
| * الميزان التجاري | ٥٩٤- | ٤٢٧- | ٤١٨- | ٣٩١- | ٣٢٩- | ١٠٣٤- | ١٠٩٠- | ٧٦٨- | ٧٣١- | ٧٨٤- | ١٠٥٩- |
| سوريه | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٩٣٠ | ١٠٦٥ | ١٠٦٣ | ١٠٦٠ | ١٦٤٤ | ٢١٠٨ | ٢١٠٢ | ٢٠٢٧ | ١٩٣٦ | ١٩١٤ | ١٦٠٨ |
| * المستوردات | ١٦٨٥ | ٢٣٦٢ | ٢٦٥٧ | ٢٤٥٩ | ٣٣٢٩ | ٤١١٧ | ٥٠٠٨ | ٤٠١٥ | ٤٥٤٢ | ٣٥١٦ | ٣٢٥٦ |
| * الميزان التجاري | ٧٥٥- | ١٢٩٧- | ١٥٩٤- | ١٣٩٩- | ١٦٨٥- | ٢٠٠٩- | ٢٩٠٦- | ١٩٨٨- | ٢٦٠٦- | ١٦٠٢- | ١٦٤٨- |
| تونس | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٨٥٦ | ٧٨٨ | ٩٢٥ | ١١١٠ | ١٧٩٣ | ٢٢٣٤ | ٢٤٦٤ | ١٩٧٦ | ١٧٧٦ | ١٧٩٨ | ١٦٩٣ |
| * المستوردات | ١٤١٩ | ١٥٢٩ | ١٨٢٤ | ٢١٢٠ | ٢٨٤٤ | ٣٥٢٤ | ٣٩٣٧ | ٣٣٦٩ | ٣١٧٠ | ٣١٨٣ | ٢٥٤٠ |
| * الميزان التجاري | ٥٦٣- | ٧٤١- | ٨٩٩- | ١٠١٠- | ١٠٥١- | ١٢٩٠- | ١٤٧٣- | ١٣٩٣- | ١٣٩٤- | ١٣٨٥- | ٨٤٧- |

(مليون دولار)

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تركيا | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ١٤٠١ | ١٩٦٠ | ١٧٥٣ | ٢٢٨٨ | ٢٢٥٩ | ٢٩١٤ | ٤٦٩٦ | ٥٧٦١ | ٥٧٢٨ | ٦٧٢٥ | ١٩٥٨ |
| * المستوردات | ٤٧٣٨ | ٥١٣٠ | ٥٧٩٧ | ٤٦٠٠ | ٥٠٦٦ | ٧٦٦٨ | ٨٩٣٣ | ٨٨٧٥ | ٩٢١٤ | ١٠٥٠٠ | ١١٣٤٤ |
| * الميزان التجارى | ٣٣٣٧- | ٣١٧٠- | ٤٠٤٤- | ٢٣١٢- | ٢٨٠٧- | ٤٧٥٤- | ٤٢٣٦- | ٣١١٤- | ٣٤٨٥- | ٣٧٧٥- | ٩٣٨٥- |
| اوغندا | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٢٧٨ | ٣٦١ | ٥٦٥ | ٣٤٤ | ٤١٢ | ٤٥٩ | ٢٨٠ | ٣٧٨ | ٣٤٤ | ٣٩٤ | ٣٩٥ |
| * المستوردات | ١٩٧ | ١٦٠ | ٢٤٧ | ٣٠٢ | ٢٣٥ | ٤٨٢ | ٣٣٧ | ٣٤٠ | ٣١٦ | ٣٢٤ | ٣٢٣ |
| * الميزان التجارى | ٨١+ | ٢٠١+ | ٣١٨+ | ٤٢+ | ١٧٧+ | ٢٣- | ٥٧- | ٣٨+ | ٢٨+ | ٧٠+ | ٧٢+ |
| الجزائر | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٤٧٠١ | ٥٣٣٣ | ٥٨٠٩ | ٦٣١٣ | ٩٨٦٥ | ١٥٦٢٣ | ١٣٢٩٦ | ١١٤٧٦ | ١١١٦٢ | ١١٨٥١ | ١٩٢٠ |
| * المستوردات | ٦٠١٥ | ٥٣٣٠٨ | ٧١٢٢ | ٨٦٨٤ | ٨٤٠٣ | ١٠٥٥٩ | ١١٢٦٩ | ١٠٧٣٨ | ١٠٣٩٥ | ١٠٣٠٥ | ٩١٦٩ |
| * الميزان التجارى | ١٣١٤- | ٥ - | ١٣١٣- | ٢٣٧١- | ١٤٦٢+ | ٥٠٦٤+ | ٢٠٢٧+ | ٧٣٨+ | ٧٦٧+ | ١٥٤٦+ | ٧٢٤٩- |
| البحرين | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ١٢٠٣ | ١٥١٦ | ١٨٤٥ | ١٦٢٤ | ٢٤٩٢ | ٣٦١٠ | ٤٣٤٧ | ٣٧٨٩ | ٣٢٠٠ | ٢٦٤٥ | ٢٥٣٣ |
| * المستوردات | ١١٩٨ | ١٦٦٤ | ٢٠٣٢ | ٢٠٤٤ | ٢٤٨٥ | ٣٤٨٤ | ٤١٢٤ | ٣٦١٤ | ٣٣٤٢ | ٢٩٢٢ | ٢٩٦٩ |
| * الميزان التجارى | ٥ + | ١٤٨- | ١٨٧- | ٤٢٠- | ٧ + | ١٢٦+ | ٢٢٣+ | ١٧٥+ | ١٤٢- | ٢٧٧- | ٤٣٦- |
| اليمن الشمالى | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ١١ | ٨ | ١١ | ٧ | ١٣ | ٢٣ | ٤٧ | ٣٩ | ٥٥ | ٦٧ | ١٠٦ |
| * المستوردات | ٢٩٤ | ٤١٢ | ١٠٤٠ | ١٢٨٣ | ١٤٩٢ | ١٨٥٣ | ١٧٨٥ | ١٥٢١ | ١٦٧٥ | ١٦٠٠ | ١٥٩٨ |
| * الميزان التجارى | ٢٨٣- | ٤٠٤- | ١٠٢٩- | ١٢٧٦- | ١٤٧٩- | ١٨٣٠- | ١٧٣٨- | ١٤٨٢- | ١٦٢٠- | ١٥٣٣- | ١٤٩٢- |
| اليمن الجنوبى | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٢٧٨ | ٢٨٢ | ١٢٨ | ٩٦ | ٢٣٥ | ٥١٥ | ٤٦٢ | ٥٠٨ | ٤٠٥ | ٣٧٩ | ٣١٦ |
| * المستوردات | ١٧٠ | ٣١٠ | ٥٦٢ | ٥١٨ | ٧١٦ | ١٦٨٣ | ١٣٦٤ | ٩٤٣ | ٨٨٢ | ٩٠٧ | ٧٦٢ |
| * الميزان التجارى | ١٠٨+ | ٢٨- | ٤٣٤- | ٤٢٢- | ٤٨١- | ١١٦٨- | ٩٠٢- | ٤٣٥- | ٤٧٧- | ٥٢٨- | ٤٤٦- |
| بروناى | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ١٠٤٨ | ١٣٣٣ | ١٦٤٠ | ١٨٤٥ | ٢٦٥٣ | ٤٥٨٩ | ٤٠٠١ | ٣٧٨٥ | ٣٣٦٧ | ٢٧٤٠ | ٢٥٨٣ |
| * المستوردات | ٢٧٣ | ٢٦٠ | ٢٨٢ | ٢٨١ | ٣٩٦ | ٥٧٣ | ٥٨٩ | ٧٣١ | ٧٢٤ | ٨١٤ | ٧٤٩ |
| * الميزان التجارى | ٧٧٥+ | ١٠٧٣+ | ١٣٥٨+ | ١٥٦٤+ | ٢٢٥٧+ | ٤٠١٦+ | ٣٤١٢+ | ٣٠٥٤+ | ٢٠٤٣+ | ١٦٥٦+ | ١٨٣٤+ |
| بروكينا فاسو | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٤٤ | ٥٣ | ٥٥ | ٤٢ | ٧٦ | ٩٠ | ٧٣ | ٥٥ | ٧٨ | ٩١ | ٦٥ |
| * المستوردات | ١٥١ | ١٤٤ | ٢٠٥ | ٢٢٦ | ٣٠٠ | ٣٥٨ | ٣٣٧ | ٣٤٧ | ٢٤٨ | ٢٥٥ | ٢٧٢ |
| * الميزان التجارى | ١٠٧- | ٩١- | ١٥٠- | ١٨٤- | ٢٢٤- | ٢٦٨- | ٢٦٤- | ٢٩٢- | ١٧٠- | ١٦٤- | ٢٠٧- |
| ماليزيا | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٣٨٠٦ | ٥٢٩٧ | ٦٠٨٤ | ٧٤١٣ | ١١٠٧٧ | ١٢٩٦٠ | ١١٧٧٣ | ١٢٠٤٤ | ١٤١٢٨ | ١٦٣٤٢ | ١٥٤٠٨ |
| * المستوردات | ٣٥٢٦ | ٣٨٣١ | ٤٥٤٧ | ٥٩٢٩ | ٧٨٤٢ | ١٠٨٢١ | ١١٥٨١ | ١٢٤٠٩ | ١٣٢٤١ | ١٤٠٩٧ | ١٢٣٠١ |
| * الميزان التجارى | ٢٨٠+ | ١٤٦٦+ | ١٥٣٧+ | ١٤٨٤+ | ٣٢٣٥+ | ٢١٣٩+ | ١٩٢+ | ٣٦٥- | ٨٨٧+ | ٢٢٤٥+ | ٣١٠٧+ |
| المالديف | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٤ | ٤ | ٥ | ٥ | ٧ | ٨ | ١١ | ١٣ | ١٤ | ١٣ | ٢٣ |
| * المستوردات | ١٣ | ٧ | ٩ | ١١ | ١١ | ١٨ | ٣٧ | ٦٥ | ٦٥ | ٧٠ | ٧١ |
| * الميزان التجارى | - ٩ | ٣ - | ٤ - | ٦ - | ٤ - | ١٠ - | ٢٦ - | ٥٢ - | ٥١ - | ٥٧ - | ٤٨ - |
| مالى | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٣٧ | ٨٥ | ١٢٥ | ١٠٦ | ١٠٦ | ١٤٨ | ١٢٣ | ٨٨ | ٩٨ | ١٠٧ | ٨١ |
| * المستوردات | ١٩٠ | ١٥٠ | ١٥٩ | ٢٠٣ | ٣٠٤ | ٤٥٨ | ٣٨٨ | ٣٤٤ | ٣٧٤ | ٣٨٤ | ٣٩٠ |
| * الميزان التجارى | ١٥٣- | ٦٥- | ٣٤- | ٩٧- | ١٩٨- | ٣١٠- | ٢٦٥- | ٢٥٦- | ٢٧٦- | ٢٧٧- | ٣٠٩- |
| موريتانيا | | | | | | | | | | | |
| * الصادرات | ٢٢٠ | ١٩٥ | ١٩٤ | ١٤٠ | ٢٠٠ | ٢٣٥ | ٢٣١ | ٢٥٧ | ٢٤٦ | ٢٥٦ | ٢٩٦ |
| * المستوردات | ٢٨٣ | ٢٢٤ | ٣٧٥ | ٢١٩ | ٢٦٠ | ٣١٦ | ٤٤٤ | ٤٤٦ | ٣٨٠ | ٣٧١ | ٣٥٩ |
| * الميزان التجارى | ٦٣- | ٢٩- | ٢٨١- | ٧٩- | ٦٠- | ٨١- | ١١٣- | ١٨٩- | ١٣٤- | ١١٥- | ٦٣- |

( مليون دولار)

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المغـــــرب | | | | | | | | | | | |
| * الصـــــادرات | ١٥٤٣ | ١٢٦٣ | ١٣٠١ | ١٥٠٣ | ١٩٣٣ | ٢٤٠٧ | ٢٢٨٦ | ٢٠٦٩ | ٢٠٥٢ | ٢١١٧ | ٢١٤٦ |
| * المستـــــوردات | ٢٥٦٧ | ٢٦١٥ | ٣١٩٨ | ٢٩٦٧ | ٣٦٦٢ | ٤٢٣٢ | ٤٣٥٦ | ٤٣١٦ | ٤٥٩٦ | ٤٠٦٤ | ٣٩١٥ |
| * الميزان التجارى | ١٠٢٤- | ١٣٥٢- | ١٨٩٧- | ٤٦٤- | ١٧٢٩- | ١٨٢٥- | ٢٠٧٠- | ٢٢٤٧- | ٢٥٤٤- | ١٩٤٧- | ١٧٦٩- |
| النيجــــر | | | | | | | | | | | |
| * الصـــــادرات | ٩١ | ١٣٤ | ١٦١ | ٢٨٢ | ٤٤٨ | ٥٦٦ | ٤٥٥ | ٤٠٤ | ٤٠١ | ٣٢٨ | ٢٢٢ |
| * المستـــــوردات | ١٠٢ | ١٢٦ | ١٩٧ | ٣٠٦ | ٤٦٢ | ٥٩٤ | ٥١٠ | ٥١٦ | ٣٣٢ | ٣٠٣ | ٣٥٤ |
| * الميزان التجـــارى | ١١- | ٨+ | ٣٦- | ٢٤- | ٢٤- | ٢٨- | ٥٥- | ١١٢- | ٦٩+ | ٢٥+ | ١٣٢- |
| باكستـــــان | | | | | | | | | | | |
| * الصـــــادرات | ١٠٥١ | ١١٦٢ | ١١٧٤ | ١٤٩٠ | ٢٠٥٦ | ٢٦١٨ | ٢٨٨١ | ٢٤٠٢ | ٣٠٧٥ | ٢٥٦٥ | ٢٧٣٨ |
| * المستـــــوردات | ٢١٢٩ | ٢١٣٣ | ٢٤٥٢ | ٣٢٨٥ | ٤٠٦١ | ٥٣٥٠ | ٥٦٣١ | ٥٤٦٠ | ٥٣٢٦ | ٥٨٥٢ | ٥٨٨٩ |
| * الميزان التجارى | ١٠٧٨- | ٩٧١- | ١٢٧٨- | ١٧٩٥- | ٢٠٠٥- | ٢٧٣٢- | ٢٧٥١- | ٣٠٥٨- | ٢٢٥١- | ٣٢٨٧- | ٣١٥١- |
| السنغــــال | | | | | | | | | | | |
| * الصـــــادرات | ٤٦٢ | ٤٩٠ | ٦٢٢ | ٤٤٩ | ٥٣٥ | ٤٧٧ | ٥٠٠ | ٥٤٨ | ٦٠٤ | ٥٨٧ | ٥٤٠ |
| * المستـــــوردات | ٥٨٢ | ٥٨٣ | ٧٦٣ | ٧٥٥ | ٩٣١ | ١٠٥٢ | ١٠٧٦ | ٩٩٢ | ١٠٦٠ | ١١١١ | ٩٥٧ |
| * الميزان التجارى | ١٢٠- | ٩٣- | ١٤١- | ٣٠٦- | ٣٩٦- | ٥٧٥- | ٥٧٦- | ٤٤٤- | ٤٥٨- | ٥٢٤- | ٤١٧- |
| سيراليـــون | | | | | | | | | | | |
| * الصـــــادرات | ١٣٢ | ١٠٢ | ١٢٤ | ١٥٥ | ١٨٣ | ٢١٩ | ٢٥٣ | ١٧١ | ١٩٦ | ٢٢٥ | ١٧٨ |
| * المستـــــوردات | ٢١٠ | ١٦٨ | ٢٠٣ | ٢٤٦ | ٢٢٦ | ٣٣٦ | ٢٥٥ | ٢٠٦ | ١٤٠ | ١٧٢ | ١٤٨ |
| * الميزان التجارى | ٧٨- | ٦٦- | ٧٩- | ٩١- | ٤٣- | ١١٧- | ٢ - | ٣٥- | ٥٦+ | ٥٣+ | ٣٠+ |
| الصـــومال | | | | | | | | | | | |
| * الصـــــادرات | ٨٩ | ٩٤ | ٦٢ | ١٠٧ | ١٣١ | ١٣٣ | ١٤٠ | ١٤٩ | ١٤٦ | ١٢٣ | ١٠٥ |
| * المستـــــوردات | ١٦٢ | ١٥٦ | ٢٢٧ | ٢٤١ | ٤٢١ | ٣٤٨ | ٤٤٥ | ٤٧٨ | ٤٣٥ | ٤١٣ | ٣٧٩ |
| * الميزان التجارى | ٧٣- | ٦٢- | ١٦٥- | ١٣٤- | ٢٩٠- | ٢١٥- | ٣٠٥- | ٣٢٩- | ٢٨٩- | ٢٩٠- | ٢٧٤- |
| افغانستـــــان | | | | | | | | | | | |
| * الصـــــادرات | ٥٢٢ | ٢٩٩ | ٣١٤ | ٣٢٢ | ٤٩٤ | ٦٨٨ | ٦٨٧ | ٦١٠ | ٥٨٩ | ٥٧٢ | ٦٠٣ |
| * المستـــــوردات | ٣٣٨ | ٣٣٦ | ٤٩٨ | ٥٩١ | ٦٨٦ | ٩٨٥ | ٩٣٨ | ٩٠٨ | ٩٥٩ | ٩٥٤ | ١٠١٤ |
| * الميزان التجارى | ١١٣- | ٣٧- | ١٨٤- | ٢٦٩- | ١٩٢- | ٢٩٧- | ٢٥١- | ٢٩٨- | ٣٧٠- | ٣٨٢- | ٤١١- |

- المصدر : البنك الاسلامى للتنمية ،النشرة الاحصائية رقم ( ٥ ) ، مرجع سابق ،الجدولين ١٧ ، ١٨ .
- البنك الاسلامى للتنمية ، النشرة الاحصائية رقم ( ٦ ) مرجع سابق ،الجدولين ١٧، ١٨ .

ملاحظة : - الصادرات هنا " فوب " F.O.B وتعنى قيمة السلعة فى ميناء التصدير دون اضافـــة نفقات النقل والتأمين والشحن من ميناء التصدير الى ميناء الاستيراد .

- المستوردات " سيف " C.I.F وتعنى قيمة السلعة فى ميناء الاستيراد مضافا اليهـــا نفقات النقل والتأمين والشحن من ميناء التصدير الى ميناء الاستيراد .

- د. سالم عفيفى ،نظرية التجارة الخارجية ،مكتبة عين شمس ، القاهرة ،٨٣/١٩٨٤م،ص ٢٥١ و ٢٥٢ .

وتكشف الارقام الواردة فى الجدول المذكور عن تفاقم العجز المستمر الذى لحق بالموازين التجارية لمجموعة الدول الاسلامية غير النفطية خلال الفتره ( ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ) ، والذى بلغ اقصاه عام ١٩٨٣ م طبقا لما ورد فى الجدول المذكور . ومن الممكن أن يفسر ذلك الوضع المتدهور للموازين التجارية لتلك الدول بزيادة قيمة المستوردات الاجمالية بمعدل يفوق زيادة الصادرات فيها أو بمعنى آخر فان ذلك العجز نشأ من خلال قصور ايرادات الصادرات عن تغطية قيمة المستوردات ومن ثم تدهور الوضع العام لموازينها التجارية ، حيث تراوحت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات مابين ٥٨ ٪ و ٦ر٧٦ ٪ خلال الفترة ( ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ) ، أى بمتوسط سنوى ٩ر٦٢ ٪ .

ويمكن تفسير تزايد قيمة المستوردات بمعدل يفوق قيمة الصادرات لتلك الدول بتدهور معدل تبادلها التجارى الدولى [1]، الناجم عن انخفاض اسعار صادراتها وارتفاع اسعار مستورداتها كما يتضح ذلك من الجدول (٣٢).

ويتبين من مقارنة ارقام الجدول ( ٣٢ ) ان معدل التبادل التجارى قد تدهور بين سنتى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ فى دول المجموعة ( أ )[2] حيث ان اسعار الصادرات انخفضت بمقدار ١٦ ٪ فى حين ان اسعار المستوردات زادت خلال السنوات نفسها بمقدار ٩ر٤ ٪ .

وعلى ذلك اذا كان معدل التبادل التجارى الدولى يساوى ١٠٠ فى عام ١٩٨٠ فانه فى سنة ١٩٨٤ يساوى $\frac{٨٤}{١٠٤٫٩}$ × ١٠٠ = ١ر٨٠ . اى أن معدل التبادل التجارى الدولى قد تدهور بمقدار ٩ر١٩ ٪ وهى نسبة كبيرة .

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى السابع ، ١٤٠٢ ( ١٩٨١ / ١٩٨٢ ) ، ص ٣٤ .

(٢) تمثل هذه المجموعة دولا اسلامية غير نفطية اجمالا .

الجـدول رقم ( ٣٢ )

معدل التبادل التجارى الدولى فى عدد من الدول الاسلامية (١)

١٩٨٠ = ١٠٠

| | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ |
|---|---|---|---|---|
| المجموعة (أ) | | | | |
| اسعار التصدير | ٨٨ر٥ | ٧٨ر٣ | ٨٣ر٠ | ٨٤ر٠ |
| اسعار الاستيراد | ١٠٠ر٦ | ٩٩ر١ | ١٠١ر٠ | ١٠٤ر٩ |
| معدل التبادل التجارى الدولى | ٨٧ر٩ | ٧٩ر٠ | ٨٢ر٢ | ٨٠ر١ |
| المجموعة ( ب ) | | | | |
| اسعار التصدير | ١١٣ر١ | ١١٤ر٠ | ٩٩ر٤ | ٩٧ر٦ |
| اسعار الاستيراد | ١٠٢ر٩ | ١٠٤ر٠ | ١٠٦ر٨ | ١١٠ر٨ |
| معدل التبادل التجارى الدولى | ١١٠ر٠ | ١٠٩ر٦ | ٩٣ر١ | ٨٨ر١ |
| المجموعة ( ج ) | | | | |
| اسعار التصدير | ٩٧ر٤ | ٩١ر٨ | ٩٢ر٧ | ٩٥ر٤ |
| اسعار الاستيراد | ١٠٣ر٩ | ١٠٤ر٣ | ١٠٤ر٤ | ١٠٧ر٥ |
| معدل التبادل التجارى الدولى | ٩٣ر٧ | ٨٨ر٠ | ٨٨ر٨ | ٨٨ر٨ |

(١) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، انقرة ، مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، اكتوبر ١٩٨٥ م ، العدد ٢٤ ، ص ٩٠

دول المجموعة (أ) هى بنغلاديش ، جزر القمر ، غينيا ، مالى ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، تشاد ، اوغندا واليمن الجنوبى .

دول المجموعة (ب) بروني ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ليبيا ، الكويت ، عمان ، قطر ، السعودية ، والامارات العربية المتحدة .

دول المجموعة (ج) مصر ، الاردن ، لبنان ، ماليزيا ، البحرين ، المغرب ، باكستان ، تونس ، تركيا .

وطبقا للبيانات الواردة فى الجدول ( ٣٣ ) فانه يتضح أن بعض الدول الاسلامية تكبدت خسائر كبيرة فى قيم صادراتها نتيجة انخفاض اسعارها ، وكمثال على ذلك فان مجموع النقص المقدر فى عوائد صادرات كل من غينيا واوغندا والسودان هى ٦٩٧٫٨ مليون دولار ، ٤٣٥ مليون دولار و ٥٢٦٫٨ مليون دولار ، على التوالى وذلك خلال الفترة ١٩٧٨ – ١٩٨٣ م.

وثمة اسباب أخرى ساهمت فى تراجع معدلات تغطية قيمة الصادرات للمستوردات منها ضآلة نسبة الصادرات الصناعية فى اجمالى صادرات العديد من الدول الاسلامية (١). وانخفاض حجم بعض السلع التصديرية بسبب زيادة الاستهلاك المحلى وتدهور بعض فروع الانتاج التصديرية (٢).

وبطبيعة الحال فانه لايغيب عن الأذهان الكوارث الطبيعية التى اجتاحت بعض الدول الاسلامية ، كالجفاف الذى اجتاح منطقة الساحل الافريقى (٣) وما نتج عنه من ضعف فى المقدرة التصديرية لتلك الدول (٤)، وآثار الانحسار الاقتصادى ( ١٩٨٠ – ١٩٨٣ ) والاجراءات الحمائية والتمييزية التى انتهجتها الدول المتقدمة ضد صادرات الدول النامية ومنها الدول الاسلامية. (٥)

---

(١) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، التجارة بين الدول الاسلامية ، تقرير ١٩٨٤ م ، الدار البيضاء ، ص ٢٣ .

(٢) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، الاجراءات الحمائية والتمييزية التى تواجهها صادرات الدول العربية الى السوق الصناعية ( ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ) اعداد . خلاف عبد الجابر خلاف ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، دار النهضة العربية ، ص ١٩ .

(٣) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، اقل البلدان نموا ، تقرير ١٩٨٦ م ، ص ٤٨ .
– البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ، مرجع سابق ، ص ٢٧.

(٤) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى التاسع ، ١٤٠٤ هـ ( ١٩٨٣ – ١٩٨٤ م ) ، ص ٢٩ .

(٥) انظر الفصل الأول من هذا الباب .

الجـــدول رقم ( ٣٣ )

خسارة عدد من الدول الاسلامية فى صادراتها الاساسيـــة

| الدولة | سـلع الصـادرات الاساسية | مجموع النقص فى حصيلتها خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣ م (بملايين الدولارات) |
|---|---|---|
| افغانستان | فاكهه ، جلود ، صلال ، قطن . | ٢٤٦ر٠ |
| بنغلاديش | اسماك ، جوت ، شاى ، لحوم | ٢٢٢ر٦ |
| بنين | كاكاو ،بن ،قطن ، اسماك ،زيوت نباتية وبذورزيتية | ١١ر٤ |
| بروكينافاسو | قطن ،لحم بقري ،جلود ،زيوت نباتية وبذورزيتية | ٤٩ر٢ |
| تشاد | قطن ، آسماك . | ٣٣ر٠ |
| غينيا | كاكـــاو ،بن ،زيوت نباتية وبذور زيتيه | ٦٩٧ر٨ |
| جامبيا | زيوت نباتية ، بذور زيتية ، اسماك | ٥٦ر٤ |
| المالديف | اسماك | ٣ر٦ |
| مالى | قطن ،زيوت نباتية وبذور زيتيه | ١٥٣ر٦ |
| الصومال | موز ، اسماك | ١ر٨ |
| اليمن الشمالى | بن ،كاكاو | ٣٧ر٢ |
| اوغندا | بن ، قطن . | ٤٣٥ر٠ |
| السودان | قطن ،جلود ،زيوت نباتية وبذور زيتية | ٥٢٦ر٨ |

المصدر :

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ( الاونكتاد ) ، تقرير ١٩٨٦ م ، ص ٦٠ .

واضافة الى ذلك فانه من الممكن عزو اسباب قصور تغطية الصادرات للمستوردات الى ارتفاع معدلات مستوردات هذه الدول من السلع المختلفة ، اذ ان الجدول رقم ( ٢١ )[1] يكشف اعتماد هذه الدول وبشكل متزايد على العالم الخارجي في استيراد السلع الأولية والغذائية والصناعية الأمر الذى تسبب فى تفاقم العجز فى ميزان مدفوعات هذه الدول .

وتعتبر تلك العوامل من بين الاسباب التى جعلت صادرات العديد من الدول الاسلامية غير قادرة على تغطية مستورداتها وبالتالى لم تسهم تلك الصادرات فى تخفيف العجز التجارى لغالبية الدول الاسلامية كما يبرز ذلك من خلال الرسم البيانى رقم ( ٢ ) الذى يبين العجز التجارى للدول الاسلامية غير النفطية[2] .

ومن خلال تفحص نسب الصادرات للمستوردات فيما يخص الدول المختلفة ذات العجز خلال الفترة ( ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ) يتضح قصور ارقام الصادرات عن مواجهة وتغطية أرقام المستوردات فى ست وعشرين دولة اسلامية ( الجدول ٣٤ ) مما تسبب فى عجز فى موازينها التجارية .

ويتباين عجز الموازين التجارية لهذه الدول من دولة لأخرى كما يتضح ذلك من الجدول ( ٣١ ) . وبالتالى فانه يجدر بنا أن نجعل تلك الدول مجموعتين حسب درجة العجز ، كما فى الجدول ( ٣٥ ) .

- المجموعة الأولى :

تعانى من عجز كبير تقل فيها نسب الصادرات للمستوردات عن ٥٠ ٪ طيلة الفترة ( ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ) . ويتراوح عدد هذه الدول مابين ١٢ - ١٩ دولة .

---

(١) الجدول ( ٢١ ) من الفصل الثانى من هذا الباب .

(٢) انظر الرسم البيانى فى ملحق هذه الرسالة .

## الجـــــــدول رقــم ( ٣٤ )

### تغطية الصادرات للمستوردات ( كنسبة مئوية ) خلال الفتـــرة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنغلاديش | ٢٤ر٨ | ٤٢ر٥ | ٤٢ر١ | ٣٤ر٢ | ٣٤ر٠ | ٣٠ر٣ | ٢٩ر٨ | ٣١ر٧ | ٣١ر٦ | ٣٢ر٤ | ٣٧ر٠ |
| بنين | ١٦ر٢ | ١٧ر٨ | ١٥ر٣ | ٨ر٧ | ١٤ر٤ | ٢٠ر٣ | ٥ر١ | ٤ر١ | ١٨ر٣ | ٣٠ر٩ | ٣٠ر٨ |
| تشاد | ٣٦ر١ | ١٣٦ر٦ | ١٠٠ر٠ | ٦٦ر٧ | ١٠٤ر٩ | ١١٠ر١ | ١٠٠ر٧ | ٧٠ر٤ | ١١٢ر٩ | ٧٩ر٤ | ٥١ر٨ |
| جيبوتى | ٢٨ر٦ | ٢٦ر٢ | ٥٥ر٠ | ٢٩ر٢ | ١٩ر٩ | ١٧ر٢ | ١٢ر٥ | ١٠ر٩ | ١٢ر٧ | ١٢ر٩ | ١٢ر٥ |
| مصر | ٣٥ر٧ | ٣٩ر٩ | ٣٥ر٥ | ٢٥ر٨ | ٤٧ر٩ | ٦٢ر٧ | ٣٦ر٨ | ٣٤ر٤ | ٣٢ر٩ | ٣٢ر٤ | ٣٥ر٤ |
| جامبيا | ٨٣ر١ | ٤٧ر٣ | ٦١ر٥ | ٤٥ر٥ | ٤١ر٤ | ١٧ر٩ | ٢١ر٩ | ٢٨ر٢ | ٣٩ر٥ | ٣٧ر٣ | ٣٠ر٧ |
| غينيا بيساو | ١٥ر٩ | ١٣ر٢ | ٣٤ر٣ | ٢٤ر٥ | ٢٢ر٩ | ٢٠ر٠ | ٣٠ر٨ | ١٨ر٣ | ٣٥ر٩ | ٤٧ر٨ | ٢١ر٨ |
| السودان | ٤٢ر٥ | ٥٦ر٥ | ٦١ر٣ | ٥٥ر٤ | ٦٤ر٢ | ٣٤ر٤ | ٢٩ر٧ | ٣٩ر٨ | ٤٦ر١ | ٤٤ر٧ | ٣٢ر٥ |
| سورية | ٥٥ر٢ | ٤٥ر١ | ٤٠ر٠ | ٤٣ر١ | ٤٩ر٤ | ٥١ر٢ | ٤١ر٩ | ٥٠ر٩ | ٤٢ر٦ | ٥٤ر٤ | ٤٩ر٤ |
| تونس | ٦٠ر٣ | ٥١ر٥ | ٥٠ر٧ | ٥٢ر٤ | ٦٣ر٠ | ٦٣ر٤ | ٦٢ر٦ | ٥٨ر٧ | ٥٦ر٠ | ٥٦ر٥ | ٦٦ر٧ |
| تركيا | ٢٩ر٦ | ٣٨ر٢ | ٣٠ر٢ | ٤٩ر٧ | ٤٤ر٦ | ٣٨ر٠ | ٥٢ر٦ | ٦٤ر٩ | ٦٢ر٢ | ٦٤ر٠ | ١٧ر٣ |
| اليمن الشمالى | ٣ر٧ | ١ر٩ | ١ر١ | ر٦ | ر٩ | ١ر٢ | ٢ر٦ | ٢ر٦ | ٣ر٣ | ٤ر٢ | ٦ر٦ |
| اليمن الجنوبى | ١٦٣ر٥ | ٩٠ر٩ | ٢٢ر٨ | ١٨ر٥ | ٣٢ر٨ | ٣٠ر٦ | ٣٣ر٩ | ٥٣ر٩ | ٤٥ر٩ | ٤١ر٨ | ٤١ر٥ |
| بروكينا فاسو | ٢٩ر١ | ٣٦ر٨ | ٢٦ر٨ | ١٨ر٦ | ٢٥ر٣ | ٢٥ر١ | ٢١ر٧ | ١٥ر٩ | ٣١ر٥ | ٣٥ر٧ | ٢٣ر٩ |
| المالديف | ٣٠ر٨ | ٥٧ر١ | ٥٥ر٦ | ٤٥ر٥ | ٦٣ر٦ | ٤٤ر٤ | ٢٩ر٧ | ٢٠ر٠ | ٢١ر٥ | ١٨ر٦ | ٣٢ر٤ |
| مالى | ١٩ر٥ | ٥٦ر٧ | ٧٨ر٦ | ٥٢ر٢ | ٣٤ر٩ | ٣٢ر٣ | ٣١ر٧ | ٢٥ر٦ | ٢٦ر٢ | ٢٧ر٩ | ٢٠ر٨ |
| موريتانيا | ٧٧ر٧ | ٨٧ر١ | ٥١ر٧ | ٦٣ر٩ | ٧٦ر٩ | ٧٤ر٤ | ٧٤ر٦ | ٥٧ر٦ | ٦٤ر٧ | ٦٩ر٠ | ٨٢ر١ |
| المغرب | ٦٠ر١ | ٤٨ر٣ | ٤٠ر٧ | ٥٠ر٧ | ٥٢ر٨ | ٥٦ر٩ | ٥٢ر٥ | ٤٧ر٩ | ٤٤ر٧ | ٥٢ر١ | ٥٤ر٨ |
| النيجر | ٨٩ر٢ | ١٠٦ر٤ | ٨١ر٧ | ٩٢ر٢ | ٩٦ر٩ | ٩٥ر٣ | ٨٩ر٢ | ٧٨ر٣ | ١٢٠ر٨ | ١٠٨ر٣ | ٦٢ر٧ |
| باكستان | ٤٩ر٤ | ٥٤ر٥ | ٤٧ر٩ | ٤٥ر٤ | ٥٠ر٦ | ٤٨ر٩ | ٥١ر٢ | ٤٣ر٩ | ٥٧ر٧ | ٤٣ر٨ | ٤٦ر٥ |
| السنغال | ٧٩ر٤ | ٨٤ر٠ | ٨١ر٥ | ٥٩ر٥ | ٥٧ر٥ | ٤٥ر٣ | ٤٦ر٥ | ٥٥ر٢ | ٥٦ر٩ | ٥٢ر٨ | ٥٦ر٤ |
| سيراليون | ٦٢ر٩ | ٦٠ر٧ | ٦١ر١ | ٦٣ر٠ | ٨٠ر٩ | ٦٥ر٢ | ٩٩ر٢ | ٨٣ر٠ | ١٤٠ر٠ | ١٣٠ر٨ | ١٢٠ر٣ |
| الصومال | ٥٤ر٩ | ٦٠ر٣ | ٢٧ر٣ | ٤٤ر٤ | ٣١ر١ | ٣٨ر٢ | ٣١ر٥ | ٣١ر٢ | ٣٣ر٦ | ٢٩ر٨ | ٢٧ر٧ |
| افغانستان | ٦٦ر٦ | ٨٨ر٩ | ٦٣ر١ | ٥٤ر٥ | ٧٢ر٠ | ٦٩ر٨ | ٧٣ر٢ | ٦٧ر٢ | ٦١ر٤ | ٥٩ر٩ | ٥٩ر٥ |
| الاردن | ٢٠ر٩ | ٢٠ر٣ | ١٨ر٠ | ١٩ر٧ | ٢٠ر٥ | ٢١ر٢ | ١٦ر٨ | ٦٤ر٢ | ١٧ر٨ | ٢١ر١ | ٢٠ر٦ |
| لبنان | ٧٧ر١ | ٨٢ر١ | ٤٥ر٦ | ٤١ر٨ | ٣١ر٢ | ٢٧ر١ | ٢٣ر٧ | ٢٥ر٣ | ١٩ر٨ | ٢٢ر٦ | ٢٦ر٤ |
| الكاميرون | ٧٤ر٨ | ٨٤ر٢ | ٨٩ر٣ | ٧٦ر٣ | ٨٨ر٧ | ٨٥ر٦ | ٧٧ر٦ | ٨٢ر٦ | ٨٣ر٦ | ١٤٢ر٥ | ١٥١ر١ |
| غينيا الشعبية | ٨٦ر٣ | ١٧٨ر٣ | ١٧٠ر٤ | ١٢٨ر١ | ١٤٦ر٧ | ١١٢ر٧ | ١١٤ر٣ | ١٣٠ر٢ | ١٧٢ر٦ | ١٤٦ر٠ | ١٢٥ر٤ |
| ماليزيا | ١٠٧ر٩ | ١٣٨ر٤ | ١٣٣ر٨ | ١٢٥ر٠ | ١٤١ر٣ | ١١٦ر٨ | ١٠١ر٧ | ٩٧ر١ | ١٠٦ر٧ | ١١٥ر٩ | ١٢٥ر٣ |
| اوغندا | ١٤١ر١ | ٢٢٥ر٦ | ٢٢٨ر٧ | ١١٣ر٩ | ١٧٥ر٣ | ٩٥ر٢ | ٨٣ر١ | ١١١ر١ | ١٠٨ر٩ | ١٢١ر٦ | ١٢٢ر٣ |
| بروناى | ٣٨٣ر٩ | ٢١٢ر٧ | ٥٨١ر٦ | ٦٥٦ر٦ | ٦٦٩ر٩ | ٨٠٠ر٩ | ٦٧٩ر٣ | ٥١٧ر٨ | ٤٦٦ر٣ | ٣٣٦ر٦ | ٣٤٤ر٩ |
| العراق | ١٧٦ر٩ | ٢١٨ر٤ | ٢٣١ر٥ | ٢٨٣ر٧ | ٢٠٥ر٥ | ٢٠٦ر٩ | ٥٦ر٤ | ٥٠ر٢ | ٨٣ر١ | ٩٨ر٧ | ٩٥ر١ |
| البحرين | ١٠٠ر٤ | ٩١ر١ | ٩٠ر٨ | ٧٩ر٥ | ١٠٠ر٣ | ١٠٣ر٦ | ١٠٥ر٤ | ١٠٤ر٨ | ٩٥ر٨ | ٩٠ر٥ | ٨٥ر٣ |
| الجزائر | ٧٨ر٢ | ٩٩ر٩ | ٨١ر٦ | ٧٢ر٧ | ١١٧ر٤ | ١٤٨ر٠ | ١١٨ر٠ | ١٠٦ر٩ | ١٠٧ر٤ | ١١٥ر٠ | ٢٠ر٩ |
| ايران | ١٧٧ر٣ | ١٦١ر٠ | ١١٩ر١ | ١١٢ر٤ | ٢٠٨ر٤ | ١١٠ر٥ | ٧٤ر٦ | ١٤١ر٩ | ١٠٠ر٩ | ٩٨ر٧ | ١٢٥ر٩ |
| الكويت | ٣٦٢ر٠ | ٢٩٦ر٢ | ٢٠٢ر٤ | ٢٢٧ر٣ | ٣٥٤ر٩ | ٣١٢ر٣ | ٢٣١ر٦ | ١٣١ر١ | ١٢٠ر٤ | ١٣٨ر٣ | ١٤٥ر٢ |
| ليبيا | ١٧٢ر١ | ٢٥٨ر٦ | ٢٥٨ر٠ | ٢١٥ر٣ | ٣٠٢ر٩ | ٣٢٣ر٥ | ١٨٥ر٨ | ١٥٦ر٢ | ١٥٤ر٩ | ١٥٣ر١ | ٢١٠ر٩ |
| عمان | ٢١٥ر٧ | ٢٣٢ر٩ | ١٨٠ر٠ | ١٥٩ر٧ | ١٧٣ر٧ | ١٩٠ر٢ | ١٩٤ر٤ | ١٥٣ر٤ | ١٦٢ر٦ | ١٣٥ر٨ | ١٤٣ر٨ |
| قطر | ٤٤٤ر٠ | ٢٦٥ر٢ | ١٨٩ر٩ | ١٩٥ر٨ | ٢٥٢ر٥ | ٣٦٨ر٨ | ٣٥٥ر٠ | ٢٣٣ر٤ | ٢٤٨ر٥ | ٤٠٠ر٠ | ٢٧٧ر١ |
| السعوديه | ٧٠٨ر٢ | ٤٤٧ر٥ | ٣٠٠ر٧ | ١٨٥ر٨ | ٢٤١ر٨ | ٣٣٨ر١ | ٣٢١ر١ | ١٨٦ر٦ | ١٢٧ر٦ | ١٢٧ر٨ | ١٢٤ر٨ |
| الامارات العربية | ٢١٦ر٦ | ٢٥١ر٢ | ١٨٥ر٨ | ١٦٩ر١ | ١٩٥ر٨ | ٢٥١ر٦ | ٢٢٠ر١ | ١٦٥ر٤ | ٢٢٤ر٦ | ٢٥٠ر٩ | ٢٤٢ر٤ |
| الجابون | ٢٠٠ر٩ | ٢٢٥ر٨ | ١٨٧ر٠ | ١٧٩ر٤ | ٣٤٧ر٦ | ٣٢٢ر٤ | ٢٣٠ر٩ | ٢٥٧ر٥ | ٢٦٢ر١ | ٢٦٩ر٢ | ١٩٨ر٤ |
| اندونيسيا | ١٤٨ر٩ | ١٥٠ر٦ | ١٧٤ر١ | ١٧٤ر٠ | ٢١٥ر٦ | ٢٠٢ر٢ | ١٧٩ر٤ | ١٣٢ر٥ | ١٢٩ر٣ | ١٥٧ر٦ | ١٩٦ر٧ |

الجـدول رقم ( ٣٥ )

الـدول الاسلامية حسب نسب تغطية الـصادرات لـلمستـوردات

| | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دون ٥٠ ٪ | ١٤ | ١٢ | ١٣ | ١٦ | ١٥ | ١٧ | ١٧ | ١٥ | ١٧ | ١٦ | ١٩ |
| ٥٠ر – ٩٩ ٪ | ١٤ | ١٥ | ١٥ | ١٣ | ١١ | ١٠ | ١٣ | ١٤ | ٩ | ١١ | ٩ |
| ١٠٠ر١ ومافوق | ١٥ | ١٦ | ١٥ | ١٤ | ١٧ | ١٦ | ١٣ | ١٤ | ١٧ | ١٦ | ١٥ |
| المجموع | ٤٣ دولة | ٤٣ | ٤٣ | ٤٣ | ٤٣ | ٤٣ | ٤٣ | ٤٣ | ٤٣ | ٤٣ | ٤٣ |

- المجموعة الثانية :

تتراوح فيها نسب الصادرات للمستوردات مابين ٥٠ الى ٩٩٪ ، ويتراوح عدد تلك الدول مابين ٩ و ١٥ دوله خلال الفتره المذكوره ، ( كما فى الجدول ٣٥ ) . وقد عرفت هذه المجموعة قدرا من الاستقرار النسبى فى حجم العجز الذى سجله الميزان التجارى وذلك على خلاف المجموعة الأولى .

ومن خلال الجدول ( ٣٥ ) تبرز ظاهرة تناقص عدد الدول التى تنتمى الى المجموعه الثانية ( التى تتراوح فيها نسب الصادرات للمستوردات مابين ٥٠ - ٩٩ ٪ من أربع عشرة دولة عام ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م الى تسع دول عام ١٩٨٥ م . فى الوقت الذى ازداد فيه عدد الدول التى تبلغ فيها هذه النسبه دون الـ ٥٠ ٪ من اربع عشرة دولة عام ١٩٧٥ م الى تسع عشرة دولة عام ١٩٨٥ م .

وتشير تلك الظاهرة الى أن العجز فى الميزان التجارى للدول الاسلامية قد اكتسب سمة الزيادة المستمرة خلال تلك الفترة لغالبية الدول الاسلامية ، فى الوقت الذى ظلت غالبية الدول النفطية تحافظ على فوائضها وذلك مما يمكن القول معه بأن ذلك التباين بين تلك الدول ذات العجز والدول ذات الفائض آخذ بالاتساع خلال تلك الفتره .

ومما يجدر ذكره فان بعض الدول الاسلامية غير النفطية نجحت فى زيادة صادراتها بشكل يفوق قيمة مستورداتها ومن تلك الدول ماليزيا ، غينيا الشعبية وبروناى .

فيتضح أن ماليزيا استطاعت تغطية قيمة المستوردات بعائدات الصادرات خلال الفتره ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م باستثناء عجز طفيف وجد فى عام ١٩٨٢ . حيث بلغت مساهمة الصادرات فى تغطية المستوردات ذلك العام

١ر٩٧٪ • وقد يرجع ذلك لكون صادراتها تشتمل على تشكيلة واسعة نسبيا من السلع الصناعية • [(١)]

وكذلك غينيا الشعبية شهد ميزانها التجارى فائضا مستمرا ابتداء من عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٥ فى حين أنه فى عام ١٩٧٥ شهد عجزا طفيفا بلغت نسبة التغطية فيه ٣ر٨٦ ٪ •

بينما نجد بروناى نجحت فى تحقيق فائض مستمر خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ وبما يجدر ذكره بانها هى الدولة الوحيدة من بين الدول الاسلامية غير النفطية التى استطاعت أن تحقق فائضا مستمرا ومتواصلا فى ميزانها التجارى خلال تلك الفترة •

ويتبين كذلك من خلال الجدول ( ٣١ ) أن أوغندا استطاعت تحقيق فائض فى ميزانها التجارى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ باستثناء عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٢ حدث فيهما عجز بسيط حيث بلغ متوسط تغطية الصادرات للمستوردات فى العامين المذكورين نحو ٢ر٨٩ ٪ •

ويرجع الفائض الذى تحقق بعد هذا العجز الى ارتفاع قيمة صادراتها حيث بلغ معدل نمو صادراتها خلال الفترة ( ١٩٨١ - ١٩٨٥ ) نسبة ١ر٤١٪ مقابل انخفاض مستورداتها خلال الفترة نفسها بنسبة ٢ر٤ ٪ • [(٢)]

وأخيرا بقى ان نحلل الفائض للدول النفطية •

يتبين من خلال تحليل الجدول ( ٣٠ ) أن الفائض الذى سجلته مجموعة الدول النفطيه تعرض للتقلبات صعودا وهبوطا خلال الفترة (١٩٧٥- ١٩٨٥م)•

---

(١) مما يجدر ذكره أن هذه الدولة استفادت من الانتعاش الاقتصادى الذى ساد موّخرا (١٩٨٤/١٩٨٥م) •
- انظر الفصل الأول من هذا الباب •

(٢) الجدول رقم ( ٣١ ) فى هذه الرسالة •

ففى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م شهد الفائض نموا ملحوظا باستثناء هبوط طفيف فى عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ م ·

وكما يتضح من الجدول ( ٣٠ ) بلغ الفائض ٦٥ر١ بليون دولار فى عام ١٩٧٦ م بمعدل تغير سنوى ( ايجابى ) ٢٣ر٩ ٪ مقارنا بعام ١٩٧٥ م وفى عام ١٩٧٧ م انخفض ذلك الفائض بنسبة ٩ر٩ ٪ قياسا بعام ١٩٧٦ م وفى عام ١٩٧٨ م انخفض بمعدل ٢٠ ٪ عن العام السابق · بينما شهد الفائض التجارى تحسنا فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ اذ قفز ذلك الفائض الى ١٠٠ر١ مليون دولار أى بمعدل نمو قدره ١١٣ر٦ ٪ لعام ١٩٧٩ م قياسا بعام ١٩٧٨ م وفى عام ١٩٨٠ م بلغ هذا الفائض ١٥٥ر١ بليون دولار بمعدل تغير سنوى ٥٤ر٩ ٪ قياسا بالعام المنصرم · ومما يجدر ذكره انه فى ذلك العام ارتفع الفائض ليحقق ارقاما قياسية لم يشهدها الميزان التجارى للدول النفطية طيلة فترة الدراسة ·

وعليه يمكن القول بأن الفائض فى عام ١٩٨٠ يعادل ثلاثة أمثال الفائض المتحقق فى عام ١٩٧٥ م وذلك بمعدل تغير سنوى قدره ٩٠ر٥٪ قياسا بعام ١٩٧٥ م ·

ويعزى ذلك التحسن الذى طرأ على فائض الميزان التجارى لدول المجموعة النفطية الى ارتفاع معدل التبادل التجارى للدول النفطية [٢]· ورغم محافظة تلك الدول على الفائض الا أن مستواه انخفض بصورة كبيرة اعتبارا من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٥ م · فقد بلغت نسبة الانخفاض فى عام ١٩٨١ م ٣٦ ٪ عما كان عليه فى عام ١٩٨٠ وفى عام ١٩٨٥ بلغت نسبة الانخفاض ايضا ٧٩ر٢ ٪ قياسا بعام ١٩٨٠ م · حيث كان هذا الفائض عام ١٩٨٠م ١٥٥ر١ بليون دولار وانخفض الى نحو ٣٢ر٣ بليون دولار فى عام ١٩٨٥ م ·[٣]

---

(١) انظر الفصل الأول من هذا الباب حيث ذكرت اسباب نمو هذا الفائض ·

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى السابع ، مرجع سابق ، ص ٣٤ ·

(٣) انظر الرسم البيانى رقم (٣) الذى يبين الصورة الاجمالية للفائض التجارى للدول النفطية فى ملحق هذه الرسالة ·

ويمكن ارجاع هذا التدنى والتراجع الملموس فى فائض الميزان التجارى للدول النفطية عما كان عليه فى الأعوام السابقة الى التطورات السلبية التى حدثت فى اسواق النفط العالمية.(١)

ويمكن تفسير الفائض المتحقق فى الدول النفطية فى الفترة الأخيرة من الدراسة رغم تدهور معدلات تبادلها التجارى - الناجم أصلا من انخفاض أسعار النفط فى السوق النفطية - الى التقلص الكبير فى مستورداتها وعلى سبيل المثال انخفضت تلك المستوردات من ١٣٦٫٧ بليون دولار عام١٩٨٢م الى ٩٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ م وذلك طبقا لما ورد فى الجدول (٣٠) .

ومن خلال تتبع نسب تغطية الصادرات للمستوردات فى الجدول ( ٣٣ ) فيما يخص كل دولة نفطية خلال تلك الفترة يتضح أن الدول النفطية لم تتمتع جميعها بفائض تجارى فى بعض الفترات قيد الدراسة اذ تعرضت أربع دول منها - ايران ، العراق ، البحرين والجزائر - للعجز فى ميزانها التجارى .

ومن الطبيعى أن أسباب هذا العجز تتباين من دولة لأخرى الا أنه من الممكن عزو اسباب العجز فى الميزان التجارى لكل من العراق وايران الى الحرب الدائرة منذ عام ١٩٨١ مما تطلب زيادة مستورداتها بشكل يفوق معدل زيادة الصادرات فيهما فى الوقت الذى تعانى فيه تلك الدول - من بين الدول النفطية الأخرى - انخفاضا فى أسعار صادراتها النفطية .

بينما نجد أن أسباب العجز فى الميزان التجارى للجزائر هو التوسع فى خطط التنمية الاقتصادية والهادفة الى بناء قاعدة صناعية.(٢)

---

(١) راجع الفصل الأول من هذا الباب لمعرفة اسباب تدهور معدلات التبادل التجارى للدول النفطيه .

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،عمان ، التجارة الخارجية فى الوطن العربى، ١٩٨٢ ، ص ١٦ .

# الباب الثاني

## وضع التبادل التجاري بين الدول الإسلامية وعوائق تنميته

# الفصل الأول

## أهمية التعاون الإقتصادي من الوجهة الإسلامية

# الفصل الأول

# أهمية التعاون الاقتصادي من الوجهة الاسلامية

---

اضحى التعاون بين دول العالم المختلفة من السمات المميزة لهذا العصر وما التكتلات القائمة حاليا مثل مجموعة السوق الأروبية المشتركة ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ( الكوميكون ) وغيرها الا من الشواهد البارزه التى تؤكد أهمية التعاون بين الدول لتحقيق أهدافها .

واذا كانت الأمة الاسلامية ـ التى وصفها الله فى كتابه الكريم بقوله " كنتم خير أمة أخرجت للناس "(1) ـ تقع فى عداد الدول النامية وتعانى من الفقر والتخلف والتبعية والتجزئة وضعف العلاقات التجارية فيما بينها بل واقامة الحواجز التجارية فى وجه السلع المتبادلة بينها، فهل هذا الوضع يتفق مع المبادىء الاسلامية ؟ وهل يليق بهذه الأمة ويتفق مع ماضيها ؟ .

الاجابة بالنفى بالطبع :

اذ أن من الأحكام الثابتة فى الاسلام والمبادىء المقررة فيه وجوب التعاون بين المسلمين وتعزيز التضامن فيما بينهم ، فقد حث هذا الدين المسلمين على التعاون فيما بينهم بشتى صوره شريطة كونه فى اطار علاقات

---

(1) سورة آل عمران ،الآية " ١١٠ " .

البر والخير والتقوى بقوله عز وجل " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان "[1]

والتعاون فى الآية الكريمة يراد به تعاون المؤمنين على كل مايرضى الله سبحانه وتعالى من فعل الخيرات وترك المنكرات وان لايكون هذا التعاون على المآثم والمحارم والعدوان .[2]

وقد أورد الشوكانى[3] ـ رحمه الله ـ تفسيرا لهذه الآية بقوله " أى ليعن بعضكم بعضا على ذلك وهو يشمل كل أمر يصدق عليه أنه من البر والتقوى كائنا ماكان ".

هذا واذا كان التعاون بين المسلمين على البر والتقوى مطلوبا بكل صوره ، فان ذلك أيضا لايقتصر على مجال العبادات فحسب بل يشمل

---

(١) سورة المائدة ، الآية " ٢ " .

(٢) ابو جعفر محمد بن جرير الطبرى ،مختصر تفسير الطبرى المسمى جامع البيان عن تأويل آى القرآن ، اختصار وتحقيق الشيخ محمد على الصابونى ، د. صالح أحمد رضا ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ص ١٨٧ .

(٣) محمد بن على الشوكانى ،فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير ، جـ ٢ ، عالم الكتب ، ص ٧ .

- أورد الصابونى فى مؤلفه صفوة التفاسير ، جـ ١ ، ص ٣٢٦ ، تفسير لهذه الآية بقوله " أى تعاونوا على الخيرات وترك المنكرات وعلى كل مايقرب الى الله " .

المعاملات والانشطة الاقتصادية بين الدول الاسلامية سواء فى داخل الدولة أو على مستوى الدول الاسلامية ككل[1].

والرسول عليه الصلاة والسلام دعا الى التعاون وحث عليه فى كثير من أحاديثه فعن ابى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه فى الدنيا والآخرة ومن ستر مسلما ستره الله فى الدنيا والآخرة والله فى عون العبد ماكان العبد فى عون أخيه ... الحديث "[2]

وقال - أيضا - صلى الله عليه وسلم " المسلم أخو المسلم لايظلمه ولا يسلمه ، من كان فى حاجة أخيه كان الله فى حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربه من كرب يوم القيامة ... الحديث "[3]

ومعنى - من كان فى حاجة أخيه كان الله فى حاجته - أى أعانه عليها .[4]

---

(١) د.عبدالرحمن يسرى ، العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية ودورها فى التنمية الاقتصادية ، الناشر : المركز العالمى لابحاث الاقتصاد الاسلامى ، جده ، فى كتاب دراسات فى الاقتصاد الاسلامى ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ٢٨٣ .

(٢) الحافظ المنذرى ،مختصر صحيح مسلم ،تحقيق ناصر الدين الالبانى ، الناشر ، المكتب الاسلامى والدار العربية ،ط ٢ ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢ م ، الحديث رقم ١٨٨٨ ،ص ٤٩٨ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووى ،ج ١٦ ،دار احياء التراث العربى ،بيروت، ط ٢ ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢ م ،ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٤) المرجع نفسه ،ص ١٣٤ .

ومن حثه صلى الله عليه وسلم على التعاون بين المسلمين وتعزيز التضامن فيما بينهم تشبيهه صلى الله عليه وسلم المؤمنين فى توادهم وتعاونهم وتبادل النفع والخير بينهم بالجسد الواحد اذا أصيب عضو منه بداء أو علة اعتلت بقية اعضائه متأثرة به . فعن النعمان بن بشير رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى "[1] ومعنى قوله ـ تداعى له سائر الجسد ـ " أى دعا بعضه بضا الى المشاركة فى ذلك "[2].

وعن النعمان بن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " المسلمون كرجل واحد أن اشتكى عينه اشتكى كله وان اشتكى رأسه اشتكى كله[3] .

وبالتالى فان هذه الأحاديث صريحة وواضحة فى تعظيم حقوق المسلمين بعضهم على بعضهم وحثهم بالتالى على التعاون والتعاضد[4].

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ،ج ١٦ ، المرجع السابق ،ص ١٤٠ .
ـ مختصر صحيح مسلم ، المرجع السابق ، الحديث رقم ١٧٧٤ ، ص ٤٧٢ .
(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ،ج ١٦ ،المرجع السابق ،ص ١٤٠ .
(٣) المرجع نفسه ،ص ١٤٠ .
(٤) المرجع نفسه ، ص ١٣٩ .

وإذا كان التعاون فيما بين المسلمين كأفراد أمرا مطلوبا بناء على هذه النصوص التى سقناها من الكتاب والسنة فان التعاون فيما بين الدول الاسلاميه أمر مطلوب كذلك لأن هذه النصوص بعمومها تشمل الدول كما تشمل الأفراد والجماعات .

ومن أظهر أنواع التعاون بين الدول الاسلامية تعاونها فيما بينها فى المجالات الاقتصادية ومايقتضيه ذلك من تنسيق فى سياساتها الاقتصادية المختلفة .

ولاريب أن هذا التعاون سيحقق لهذه الدول منافع اقتصادية كثيرة - وأن تفاوتت درجة هذه المنافع من دولة لأخرى - لاسيما وأن هذا التعاون منطلق من دوافع ايمانية بأهمية هذا التعاون ،الوضع الذى يتطلب من هذه الدول العمل على ازالة معوقات التعاون الاقتصادى بينها ، ولذلك نجد أن الدولة الاسلامية منذ عهودها الأولى عملت على تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية بين أقاليمها ويتضح ذلك من بعض الأعمال التى قامت بها " فعندما ازدادت العلاقات بين المسلمين فى الحجاز وبين أهل الحبشة وأهل مصر بعد ظهور الاسلام، اهتم الخلفاء بالجار* وتعهدوه بالاصلاح والتعمير حتى أصبح الميناء الرئيسى للمدينة المنورة ورست به السفن القادمة من مصر محملة بالحبوب فى عهد عمر بن الخطاب "(1)

وكذلك لجأت هذه الدولة الاسلامية فى عهد عمر بن الخطاب الى شق

---

(1) د. عبدالله محمد السيف ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى نجد والحجاز فى العصر الأموى ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣ م ، ص ١١٧ .

* الجار كانت الميناء الرئيسى للمدينة المنورة على البحر الأحمر وتقع على بعد ثلاث مراحل من المدينة المنورة .

قناة* تصل البحر الأحمر بالنيل بهدف تسهيل سير السفن التجارية بين موانئ الحجاز على البحر الأحمر والنيل[1]. أيضا عملت الدولة العباسية على تشجيع التعاون التجارى بين أقاليمها من خلال توفير سبل الراحة للقوافل التجارية المتنقلة بين هذه الأقاليم[2].

ووفقا لما اشارت اليه المصادر أن زبيدة بنت جعفر بن المنصور أمرت بانشاء مراكز لراحة القوافل التجارية ، وان المهدى أمر بتوفير المياه على طول الطريق الذى يربط بغداد بمكة[3]. وطالما كان لذلك أثر ايجابى فى تنشيط التبادل التجارى بين أقاليم الدولة الاسلامية.[4]

واضافة الى ذلك فان التعاون الاقتصادى وجد بين أقاليم الدولة الاسلامية اذ كثيرا ماكانت العراق تتلقى مساعدات مالية - اثناء أزماتها - من مصر كما حدث فى سنة ٢٥٦ هـ ( ٨٦٩ م ) بأن حصلت العراق على مبلغ

---

(١) المرجع نفسه ،ص ١١٨ .

* تدهورت هذه القناة - والتى كانت تسمى باسم خليج امير المؤمنين نسبة الى عمر بن الخطاب - فى بداية القرن الثانى الهجرى اذ لم يتعهدها الولاة بالصيانة مما جعل الرمال تغطيها وتركت فى النهاية.
- انظر المرجع نفسه ،ص ١١٨ .

(٢) د.حسن ابراهيم حسن ،تاريخ الاسلام ،ج ٢ ،مطبعة النهضة المصرية ، ط ٦ ،١٩٦٢ م ،ص ٣٠٦ .

(٣) د.حسين على المسرى،تجارة العراق فى العصر العباسى ،جامعة الكويت،١٩٨٢م،ص ٣٤٨، ٣٨١ .

(٤) د.حسن ابراهيم حسن،تاريخ الاسلام ،ج٢ ،المرجع السابق ،ص ٣٠٦.

يقدر بنحو سبعمائة الف دينار من مصر (١).

كما أنه من الأسس الاسلامية لتقوية الروابط الاقتصادية بين الدول الاسلامية هو تطبيق مبدأ الاخوة والوحدة الاسلامية . يقول الله عز وجل " ان هذه امتكم أمة واحدة ... "(٢) وقال سبحانه وتعالى " انما المؤمنون أخوة "(٣) والمراد بالأخوة كما يقول المفسرون أخوة الدين وهى أقوى من أخوة النسب (٤).

والأخوة رابطة ينتج عنها الحب والتضامن ويترتب عليها التعاون بين الجماعات (٥). وتجعل بالتالى المجتمع الاسلامى متماسكا يشد بعضه بعضا كالبنيان المرصوص . لقوله صلى الله عليه وسلم " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا "(٦).

---

(١) أبو الحسن على بن أبى الكريم المعروف بابن الأثير ، الكامل فى التاريخ ، المجلد الخامس ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ص ٣٥٩ .
- د. حسين على المسرى ، تجارة العراق فى العصر العباسى ، مرجع سابق ، ص ٣٥٥ .

(٢) سورة الانبياء ، الآية " ٩٢ " .

(٣) سورة الحجرات ، الآية " ١٠ " .

(٤) محمد على الصابونى ، صفوة التفاسير ، المجلد الثالث ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤٠٢ هـ ، ص ٢٣٥ .

(٥) د. يوسف قاسم ، التعامل التجارى فى ميزان الشريعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ، ص ١٨ .

(٦) صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ١٦ ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .
- مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، الحديث رقم ١٧٧٣ ، ص ٤٧٢ .

وتطبيقا لهذه النصوص يصبح المسلمون وحدة واحدة لايفرقهم الا ابتعادهم عن الاسلام وان ايمانهم بوحدتهم وتعاونهم فيما بينهم يعطى مدلولا بأن الدول الاسلامية كتلة واحدة متماسكة [1]، تزول فيما بينها جميع القيود التى تقف أمام انتقال الاشخاص والسلع ورؤوس الأموال . كما كان ذلك فى الدولة الاسلامية فى العصر الأموى اذ كانت أقاليمها وحدة واحدة نظرا لعدم وجود قيود على انتقال الاشخاص والسلع فيما بين هذه الاقاليم [2] ولذلك كانت العلاقات التجارية بين اقاليم الدولة الاسلامية قوية ومنتظمة ، ورغم اننا لم نتمكن من معرفة حجم التبادل التجارى بين الاقاليم الاسلامية سواء من حيث الحجم المطلق أو النسبى الا أن حركة الاستيراد والتصدير بين هذه الاقاليم تدل على وجود تبادل تجارى قوى فيما بينها . اذ كانت المدينة المنورة تصدر الزيت والسمن الى الكوفه [3] وتستورد الزيت والبر والفاكهة من الشام [4].

وكما يذكر اليعقوبى أن عليا بن الحسين كانت له ابل ( قوافل )

---

(١) د. عبدالرحمن يسرى ، العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية ودورها فى التنمية الاقتصادية ،مرجع سابق ،ص ٢٨٢ ، ٢٨٦ .

(٢) د. عبدالله محمد السيف ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى نجد والحجاز فى العصر الاموى ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١١٩ .

(٤) نورة بنت عبدالملك آل الشيخ ، الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى المدينة المنورة فى صدر الاسلام ، تهامة ، جده ، ط ١ ،١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م ، ص ١٥٧ .

تقوم بنقل الفاكهة من الشام الى المدينة [1].

وكان الحجاز يستورد القمح والحبوب والزيوت والفواكه والادوات المنزلية والورق والمنسوجات من الشام ومصر ، ويصدر الحنطة والتمور والجلود والعسل والرماح الى العراق [2].

كما اشتهر العراقيون بقيامهم بتصدير كميات كبيرة من الحنطة والشعير الى مكة أثناء موسم الحج [3]. ولذلك كان يقول أهل مكه وفق ما أورده ابن المجاور " حاج العراق أبونا نكسب منه الذهب والسرو * آمنا نكسب منهم القوت " [4] فى حين كانت آلاف الحجيج من مختلف الأقاليم الاسلامية يجلبون معهم العديد من السلع من بلادهم فى مثل هذا الموسم [5] ،

---

(١) أحمد بن أبى يعقوب بن جعفر بن وهب المعروف باليعقوبى ،تاريخ اليعقوبى ، المجلد الثانى ،دار صادر ،بيروت ،ص٢٥٩ .

(٢) د.عبدالله السيف ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى نجد والحجاز فى العصر الأموى ،مرجع سابق ،ص ١٢٠ ،١٢٢ ،١٢٤ .

(٣) المرجع نفسه ،ص ١٢١ .

(٤) جمال الدين ابى الفتح يوسف بن يعقوب بن محمد المعروف بابن المجاور الشيبانى الدمشقى ،صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسماة تاريخ المستبصر ،اعتنى بتصحيحها وضبطها اوسكر لوفغرين ،طبعت فى مدينة ليدن بمطبعة بريل ،١٩٥١م ،ص ٣٧ .

(٥) د.عبدالله سيف ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى نجد والحجاز فى العصر الاموى ،مرجع سابق ،ص ٩١.

* السرو هم " قبائل وفخوذ من العرب ليس يحكم عليهم سلطان بل مشائخ منهم وهم بطون متفرقون "
— انظر اليعقوبى ،تاريخ المستبصر ،مرجع سابق ،ص ٢٦ .

مما يشكل بالتالى سوقا اسلامية رائجة وكبيرة لتبادل السلع بين المسلمين. ولذلك كان الرحالة المسلم ابن بطوطة يصف كثرة السلع الداخلة الى مكة بقوله " كل طرفة تجلب اليها وثمرات كل شئ تجبى اليها " ويقول ايضا " وكل مايفترق فى البلاد من السلع فيها اجتماعة "(1).

فى حين كانت تشهد اسواق بيت المقدس حركة تجارية نشطة فى موسم الحج نتيجة تيارات السلع المتدفقة اليها من الاعداد الكبيرة من المسلمين القاصدين المسجد الأقصى (2).

كذلك وجدت علاقات تجارية قوية بين العراق والاقاليم الاسلامية الأخرى فى العصر العباسى نظرا لسهولة المواصلات وعدم وجود حواجز تعوق انسياب السلع فيما بينها (3).

ووفقا لما أشارت اليه الدراسات كانت " السفن تأتى باستمرار - محملة بالبضائع السورية وبالدقيق - فى الفرات ثم تسلك نهر عيسى الى بغداد "(4). مما يعنى وجود خط ملاحى نهرى منتظم لنقل السلع التجارية

---

(1) محمد بن عبد الله الطنجى المعروف بابن بطوطة ،رحلة ابن بطوطه المسماة تحفة النظار فى غرائب الأمصار ،شرحه وكتب هوامشه طلال حرب ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،ط 1 ،1407هـ/1987م ، ص 154 و 155

(2) د. يوسف حسن درويش غوانمه ،دراسات فى تاريخ الاردن وفلسطين فى العصر الاسلامى ،دار الفكر للنشر والتوزيع ،عمان (الاردن) ،1983 ،ص 335

(3) د. حسين على المسرى ،تجارة العراق فى العهد العباسى ،مرجع سابق ،ص 348 .

(4) د.عبدالعزيز الدورى ،تاريخ العراق الاقتصادى فى القرن الرابع الهجرى ، دار المشرق ،بيروت ،ط 2 ،1974م ،ص 153.

بين الشام والعراق . وكان العراق يستورد من الشام المعادن مثل الحديد والاسلحة والفواكه والخضروات والحبوب [١]، والمنسوجات الحريرية والقطنية والزجاج وزيت الزيتون والسكر ،في حين كانت مصر تصدر الى العراق الانسجة والثياب بأنواعها المختلفة والمنسوجات والورق [٢]، وتستورد منه الحرير الأزرق المنسوج بالذهب والنسيج العتابى [٣] الذى اشتهرت بغداد بصناعته والنسيج الموصلى [٤] . فى حين كانت بلاد اليمن تصدر الى العراق العديد من السلع المختلفة كالبرود [٥] والأدم [٦] والسيوف والبخور والدروع [٧] والأدوية والجواميس والسيوف [٨].

---

(١) د. حسين على المسرى ، تجارة العراق فى العهد العباسى ، مرجع سابق ، ص ٣٤٨ .

(٢) د. عبدالعزيز الدورى ، تاريخ العراق الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

(٣) نسبة الى عتاب بن أسيد الأموى وهو نسيج من القطن والحرير المموج .
- انظر ابوالفضل جعفر الدمشقى ،الاشارة الى محاسن التجارة ومعرفة الاعراض ورديئها وغشوش المدلسين فيها ، حققه د. فهمى سعد ،دار الف باء للطباعة والنشر ،بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ،ص ٦٤ .

(٤) د.حسين على المسرى ،تجارة العراق فى العصر العباسى ،مرجع سابق ، ص ٣٥٧ .

(٥) البرود جمع برده وهو رداء يستخدم فوق الملابس .

(٦) الأدم : هى الجلود التى يكتب عليها .

(٧) الدروع: هى مايوضع على الصدر للوقاية به من ضرب الرماح أو السيوف .

(٨) د.عبدالعزيزالدورى ،تاريخ العراق الاقتصادى ،المرجع السابق ،ص ١٤٠ .
- د.حسين على المسرى،تجارةالعراق فى العصرالعباسى ،المرجع السابق،ص ٢٠٥ .

ويمكننا القول بناء على ماسبق انه فى حالة مراعاة الدول الاسلامية هذه المبادىء الاسلامية ـ مبدأ التعاون والأخوة والوحدة ـ فان ذلك سيسهم فى تقوية علاقاتها الاقتصادية والتجارية فيما بينها ويمكنها من التغلب على التحدى الذى تواجهه اقتصاديات هذه الدول : التخلف الاقتصادى والتقنى ؛ فى الوقت الذى أخذت فيه دول العالم المختلفة نحو التقارب واقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها وبعد أن أثبت الواقع انه لم تعد امكانيات دولة اسلامية بمفردها كفيلة بنموها الا بتعاون هذه الدول معا ٠

# الفصل الثاني

الوضع الحالي لوسائل تنمية التبادل التجاري بين الدول الإسلامية

## المبحث الأول

الوضع الحالي لوسائل تنمية التبادل التجاري على مستوى الدول الإسلامية ككل

## المبحث الثاني

الوضع الحالي لوسائل تنمية التبادل التجاري على المستوى الأقليمي
(الدول الخليجية والعربية)

### المطلب الأول

الوضع الحالي لوسائل تنمية التبادل التجاري على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

### المطلب الثاني

الوضع الحالي لوسائل تنمية التبادل التجاري على مستوى الدول العربية

#### الفرع الأول

الإتفاقيات المعقودة في نطاق المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي

#### الفرع الثاني

الإتفاقية المعقودة في نطاق مجلس الوحدة الإقتصادية العربية

* مقدمـــــــــة :

اتضح مما سبق ضآلة حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلاميـــــة ، الوضع الذى يشير الى ضعف العلاقات التجارية فيما بين هذه الدول مقابـــل قوة هذه العلاقات مع دول العالم الخارجى لاسيما الدول المتقدمة .

ولاريب ان هذا الضعف النسبى لحجم التبادل التجارى البينى يفــرض علينا - قبل البدء فى معرفة العوائق - دراسة الجهود المبذولة لدعـــم وتنمية التبادل التجارى البينى - على مستوى الدول الاسلامية ككل ( ممثلا فى الجهود المبذولة من قبل منظمة المؤتمر الاسلامى ) سواء كانت تلك الجهود على مستوى اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى أو على مستـــوى جهود البنك الاسلامى للتنمية (1).

(1) انشىء البنك الاسلامى للتنمية تطبيقا للبيان الصادر عن مؤتمـــر وزراء مالية الدول الاسلامية المنعقد فى جدة عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣م) . وانعقد الاجتماع الافتتاحى لمجلس المحافظين فى الرياض فى شهر رجب ١٣٩٥ هـ ، يوليو (١٩٧٥ م ) . وفى الخامس عشر من شوال عام ١٣٩٥ هـ الموافق العشرين من اكتوبر عام ١٩٧٥ م تم افتتاح البنك رسميا . ويهدف البنك الاسلامى للتنميه الى دعم التنمية الاقتصاديـــــة والاجتماعية فى الدول الاسلامية الاعضاء وفقا لمبادىء الشريعـــة الاسلامية . ولكى يحقق البنك هدفه فانه يقوم بعدة مهام منهـــا المساهمة فى رؤوس أموال المشروعات الانتاجية فى الدول الاعضـــاء ومنح القروض لتمويل المشروعات فى هذه الدول والمساهمة فى تنشيط التبادل التجارى فيما بينها .

ويبلغ عدد الدول الاسلامية الاعضاء فى البنك حتى الآن اربعـــا وأربعين دوله ويشترط فى قبول عضوية اية دوله ان تكون عضوا فـــى منظمة المؤتمر الاسلامى . وان تكتتب فى رأسمال البنك حسب مايقـــرره مجلس المحافظين . ويبلغ رأس مال البنك المصرح به (٢٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) الفا مليون دينار اسلامى مقسمه الى ( ٢٠٠ر٠٠٠ ) الف سهم والقيمة الرسميه للسهم الواحد (١٠ر٠٠٠ ) دينار اسلامى . ورأس المـــال ==

كما أنه من المهم التنويه الى انه فى حالة الانتقال من المجهودات التى بذلت على مستوى الدول الاسلامية ككل ( ممثلة فى منظمة المؤتمر الاسلامى ) الى المجهودات التى بذلت على مستوى أجزاء من العالم الاسلامى ، يتضح أن مجموعات متعددة من الدول الاسلامية انخرطت فى تكتلات اقتصادية - بغية زيادة التبادل التجارى فيما بينها بالاضافة الى أهداف أخرى . ورغم أننا لسنا بصدد التطرق الى جميع تلك المجهودات التى بذلت على مستوى أجزاء من العالم الاسلامى وانما نكتفى بالاشارة الى الجهود المبذولة من قبل مجموعة كبيرة من الدول الاسلامية كمثال بعد أن تزايد لها الادراك بأهمية تنشيط التبادل التجارى فيما بينها وهى مجموعة الدول العربية سواء كان ذلك على مستوى الاتفاقيات المعقودة فى نطاق المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية أو فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أو فى نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وبناء على ذلك سيشتمل هذا الفصل على مبحثين :

**المبحث الأول :**

ويتناول الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى ( على مستوى الدول الاسلامية ككل ) .

**المبحث الثانى :**

ويتعلق بالوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى على المستوى الاقليمى ( الدول الخليجية والعربية ) .

---

== المكتتب فيه مبدئيا ( ٧٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ) مليون دينار اسلامى .
- مقر البنك ( جده ) وله ان ينشىء مكاتب فى أى مكان آخر .

* - البنك الاسلامى للتنمية ، اتفاقية التأسيس ، ص ٦ ، ٧ .
- البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، ١٤٠٦هـ ( ١٩٨٥ - ١٩٨٦ م ) .

## المبحث الأول

### الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى البينى على مستوى الدول الاسلامية ككل

شهدت العلاقات التجارية فيما بين الدول الاسلامية تطورا وتحسنا ملحوظين منذ انعقاد مؤتمر القمه الاسلامى الثالث لعام ١٤٠١هـ/١٩٨١م ، حيث اعتبر ذلك المؤتمر بمثابة نقطة تحول فى تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول الاسلامية (١) الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى (*) . حيث تمت الموافقة - فى ذلك المؤتمر - على خطة العمل المتصلة بتعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الاسلامية (٢) ، والتى اشتملت على عشرة (٣) مجالات للتعاون الاقتصادى وكان من جملتها قطاع التبادل التجارى (٤).

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ / ١٩٨٥ م ، ص ٦٥ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى التاسع ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣ / ١٩٨٤ م ، ص ٦٠ .

(٣) هذه القطاعات هى الامن الغذائى والتنمية الزراعية ، التجارة ، الصناعة ، النقل والمواصلات والسياحة ، المسائل النقدية والتمويلية ، الطاقة ، العلوم والتقنية ، القوة البشرية والشئون الاجتماعية ، السكان والصحة والتعاون الفنى .

(٤) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، ١٤٠٦هـ ( ١٩٨٥ - ١٩٨٦ م ) ، ص ٥١ .

(*) أنشئت منظمة المؤتمر الاسلامى فى عام ١٣٩٢ هـ ( ١٩٧٢ م ) بعد أن تمت موافقة ممثلى الدول الاسلامية على ميثاق المؤتمر الاسلامى فى اجتماعهم المنعقد فى جدة من ١٤ الى ١٨ محرم ١٣٩٢ هـ الموافق ٢٩ فبراير الى ٤ مارس١٩٧٢ م .

وتهدف منظمة المؤتمر الاسلامى الى العديد من الاهداف من بينها العمل على تعزيز التضامن بين الدول الاسلامية فى المجالات المختلفة ودعم التعاون الاقتصادى فيما بينها .

- مقر المنظمة جدة بالمملكة العربية السعودية .
- المصدر : وثيقة منظمة المؤتمر الاسلامى ، ص ٣ ، ٤ .

واضافة الى اعتماد خطة العمل فقد تقرر فى ذلك المؤتمر الثالث تشكيل لجان متخصصة [1] ومنها اللجنه الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الاسلامية .[2] والتى اسندت رئاستها فى مؤتمر القمة الاسلامى الرابع المنعقد عام ١٤٠٤ هـ الى رئيس الجمهورية التركية [3] ، وذلك ( تشكيل اللجنة واسناد رئاستها الى رئيس لاحدى الدول الاسلامية ) مما يعكس الرغبة الصادقة من قبل الدول الاسلامية نحو تقوية التعاون الاقتصادى والتجارى فيما بينها .

وفى المؤتمر نفسه ( مؤتمر القمة الاسلامى الرابع ) والذى انعقد فى الدار البيضاء تمت الموافقة على تحديد ستة قطاعات [4] من العشرة الواردة فى خطة العمل السالف ذكرها على أن لها الأولوية وتعطى الاهتمام الكافى خلال السنوات الست القادمه وكان من بينها أيضا قطاع التبادل التجارى [5] . وعلى الرغم من أنه لم تظهر نتائج ملموسة وتقدم ملحوظ فى تنفيذ تلك الخطه اثناء الفترة ١٤٠١- ١٤٠٤ هـ ( ١٩٨١ - ١٩٨٤ م ) الا أن ذلك قد يعزى الى عدم وجود استجابة كافية لمساهمة الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى لتنفيذ الخطة ، بالاضافة الى تأخر اعداد الدراسات

---

(١) وهذه اللجان هى لجنة التعاون العلمى والتقنى ، لجنة للاعلام والشئون الثقافية ، لجنة للتعاون الاقتصادى والتجارى .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٣) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٤) وهى التنمية الزراعية والامن الغذائى ، الصناعة ، التجارة ، العلوم والتقنية ، السياحة والنقل والمواصلات ، والطاقة .

(٥) - البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، مرجع سابق ، ص ٥١ .
- البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

اللازمة لذلك .[1]

وبعد أن حملت اللجنه الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى على عاتقها مسئولية تنفيذ خطة العمل بما فى ذلك تنمية التبادل التجارى البينى ، عقدت أول اجتماع لها فى شهر صفر ١٤٠٥ هـ ( نوفمبر ١٩٨٤م) وتركز ذلك حول التبادل التجارى البينى وكيفية تنميته باعتبار ذلك مجالا هاما من مجالات التعاون التى لها الأولوية فى خطة العمل [2]. واهتماما من اللجنة الدائمة - السالف ذكرها - بتنشيط التبادل التجارى البينى فقد اسندت الى بعض الوكالات التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامى مهمة القيام بدراسات حول جدوى بعض البرامج المتوخاه لتعزيز وتنشيط التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية . وعلى سبيل المثال أسند الى البنك الاسلامى للتنمية مهمة القيام بدراسات حول البرامج التالية :

برنامج تسهيلات للتمويل الاطول أجلا ، ونظام اقليمى لضمان ائتمان الصادرات واتحاد مقاصه اسلامى متعدد الاطراف .[3]

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى التاسع ، مرجع سابق ، ص ٦٠

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

(٣) البنك الاسلامى للتنمية التقرير السنوى العاشر ، مرجع سابق ، ص ٦٦.

- بالنظر الى البرامج التى تسعى اللجنه الى تنفيذها نجد أنها تتصدى لأهم عوائق التبادل التجارى بين الدول الاسلامية .

ففى حالة برنامج التمويل الأطول أجلا فانه يعتبر فى حد ذاته مساهمه فى حل مشكلة التمويل التى تعانى منها غالبية الدول الاسلامية ، بينما نجد أن ترتيبات المقاصة المتعددة الاطراف بامكانها تسوية المدفوعات الناشئه عن التبادل التجارى بين الدول الاطراف بالعملات الوطنيه مما يحقق وفرا فى استخدام العملات الاجنبيه [4] ، وذلك مما يساهم فى تخفيف مشكلة الدول ذات العملات ==

(٤) البنك الاسلامى للتنمية ، اتحاد مقاصة اسلامى متعدد الاطراف ، ١٤٠٥ هـ ، ص ٢ .

وكذلك عهد الى المركز الاسلامى لتنمية التجارة (*) بدراسة الجدوى الخاصه بانشاء شبكة معلومات تجارية بين الدول الاسلامية - الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامى - وكذلك اعداد مشروع الافضليات التجارية فيما بين الدول الاعضاء بالمنظمة (١).

---

== غير القابلة للتحويل أو التى تعانى من النقص فى العملات الاجنبية. ولاريب ان هذه المشاكل تعانى منها غالبية الدول الاسلاميه مما يجعل تنفيذ هذا البرنامج يساعد على التغلب على أهم العوائق الرئيسيه للتبادل التجارى البينى وهى العقبات النقدية .

أما الضمانه الائتمانيه فقد تعنى " قيام موسسه بالتعهد أو بالضمان بانه عند تاريخ أو تواريخ استحقاق الدفع لسلعة ما مصدره ولم يقم المستورد أو وكيله بالدفع فان المؤسسة الضامنه تقوم بهذا الالتزام أى بالسداد (٢). ومن المعترف به أن الضمان الائتمانى للصادرات قد يشمل المخاطر التجاريه أو غير التجارية أو كليهما معا وبالتالى فانه فى حالة توفر ذلك الضمان الشامل لبيع المخاطر فانه يسهم فى توفير التسهيلات الائتمانية - التى تعتبر فى حد ذاتها من الادوات الفعاله لتنمية التبادل التجارى بين الدول - والتى غالبا مالاتتم بالحجم المطلوب فى حالة انعدام آليات الضمان (٣)

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، التقرير السنوى الحادى عشر ،مرجع سابق ، ص٥٣ .

(*) تمت الموافقه على انشاء هذا المركز من قبل مؤتمر القمة الاسلامى الثالث ( ١٩٨١ م ) فى الدار البيضاء بالمغرب ،ومن أهم اهدافه مايلى:
- تنشيط وتنمية التبادل التجارى بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى .
- تنسيق السياسات التجارية فيما بين هذه الدول .
- تشجيع الاستثمارات الرامية الى تنمية التبادل التجارى البينى .

انظر : المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، المبادلات التجارية داخل مجموعة البلدان الاسلامية ،١٩٨٤ م ،الدار البيضاء ،ص٢ ، ٣ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ،نظام ضمان ائتمان الصادرات،١٤٠٥ هـ ،ص٨ .

(٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تنمية التبادل التجارى العربى من خلال ضمان ائتمان الصادرات،١٩٨٧ م ،ص٢ .

ومما يجدر ذكره بهذا الصدد انه تمت موافقة اللجنة الدائمة على فكرة انشاء برنامج للتمويل الاطول أجلا – بعد أن ثبتت دراسة جدوى البرنامج على أساس الدراسة التى اعدها البنك الاسلامى للتنمية – على أن ينشأ فى نطاق البنك الاسلامى للتنمية وكان ذلك فى اجتماعهم الثانى عام ١٤٠٦ هـ ( ١٩٨٦ م )[١].

ويعتبر هذا البرنامج من ضمن التسهيلات المالية الرامية الى تعزيز وتنمية التبادل التجارى البينى . وسيأتى التعريف بهذا البرنامج فيما بعد .

ويمكن القول بأن اللجنة الدائمة حاولت التصدى لبعض عوائق تنمية التبادل البينى لاسيما فيما يتعلق بالتدابير المالية والعوائق النقدية والنقص فى المعلومات التجارية عن اسواق الدول الاسلامية ، والقيود التجارية . ولاريب بأن التعجيل بتنفيذ البرامج التى توصلت اليها اللجنة سيزيد من حجم التبادل التجارى البينى . وهذا لايعنى أن تلك البرامج السالف ذكرها تقضى على كافة العوائق التى تواجه التبادل التجارى البينى ، ولكن لايزال امام اللجنة مجموعة متنوعة من العوائق تحتاج الى مزيد من الجهود لتذليلها .

والآن فانه يجدر بنا أن نستعرض أهم سمات برنامج التمويل الاطول آجلا من حيث أهدافه ، نسبة التمويل ومدتها ، السلع المؤهلة للتمويل ، الجهات المشاركة والمساهمات فى البرنامج وطريقة دفعها ومرحلة التنفيذ .

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

## برنامج التمويل الأطول أجلا للتجارة (1)

من المسلم به أن انشاء هذا البرنامج تم التوصل اليه ضمن سلسلة الجهود المشتركة من قبل كل من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى والبنك الاسلامى للتنمية التى تبذل فى سبيل ايجاد الوسائل التشجيعية لمحاولة تنمية وزيادة حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلامية. وعلى أية حال فانه يجدر القول - وذلك بناء على ماسبق - أن تنفيذ هذا البرنامج يعتبر من أبرز الانجازات التى حققتها اللجنة الدائمة وذلك كخطوة اولى للتغلب جزئيا على العوائق التى تقف حجر عثرة أمام نمو التبادل التجارى البينى ، وهذا أيضا ماأشار اليه البنك الاسلامى للتنمية باعتباره هذا البرنامج أول انجاز ملموس من قبل الدول الاسلامية لدعم التبادل التجارى فيما بينها .(2)

- أهداف البرنامج :

يهدف برنامج التمويل الاطول أجلا الى تدعيم وتنمية التبادل التجارى البينى خاصة فى مجال السلع غير التقليدية ، وبناء على ذلك يتكفل البرنامج بتوفير التمويل الجزئى باعتبار أن توفير هذا التمويل اللازم لعمليات التصدير كفيل بنمو التبادل التجارى بين الدول المشاركة .(3)

---

(1) The longest-term Trad finoncing scheme.

(2) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير الثانى عشر ، ١٤٠٧ هـ ( ١٩٨٦ / ١٩٨٧ م ) ، ص ٨٠ .

(3) البنك الاسلامى للتنميه ، برنامج التمويل الاطول أجلا ، المبادىء التوجيه للتشغيل ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ٢ .

- السلع المؤهلة للتمويل :

تمشيا مع أهداف البرنامج من حيث التركيز على السلع غير التقليدية وهى التى لاتتجاوز قيمتها نسبة ١٠ ٪ من اجمالى قيمة صادرات الدولة [١] خلال فترة السنوات الثلاث السابقة [٢] . وقد أدخل فى وقت لاحق تعديل على تلك النسبة وذلك برفعها الى ٢٠ ٪ . [٣]

كما تضمنت شروط الاستفادة من التمويل أن تكون السلعة ذات منشأ اسلامى - بمعنى أن يكون منشؤها احدى الدول الاسلامية المشاركة فى البرنامج - وأن تتوفر فيها قواعد المنشأ التى يقررها البرنامج بحيث لاتقل القيمة المضافة [٤] الناشئه عن انتاجها فى الدولة الاسلامية الطرف عن ٤٠ ٪ من قيمتها النهائية [٥] . ويمكن تغيير تلك النسبه اذا رأى مجلس الادارة ذلك . [٦]

---

(١) على اساس القيمة فوب . وتعنى كلمة فوب اى قيمة السلعة فى ميناء التصدير .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، دراسة تفصيلية لوضع برنامج تمويل اطول أجلا للتجارة بين الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامى . دراسة مقدمة الى الاجتماع الثانى للجنة الدائمه للتعاون الاقتصادى والتجارى فى عام ١٤٠٦ هـ ( ١٩٨٦ م ) .

(٣) البنك الاسلامى للتنمية ، ملحق بالدراسة التفصيلية لبرنامج التمويل الاطول أجلا ، ص ٢ .

- البنك الاسلامى للتنمية ، مذكرة برنامج التمويل الاطول أجلا ، ص ٣ .

(٤) تشمل العناصر المستوردة المنتجه بكاملها فى دولة آخرى عضو فى منظمة المؤتمر الاسلامى .

(٥) البنك الاسلامى للتنمية ، برنامج التمويل الأطول أجلا المبادىء التوجيهية للتشغيل ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ٣ ، ٤ .

(٦) المرجع نفسه .

## ـ نسبة التمويل وفترتها :

يقدم البرنامج نسبة تمويل تتراوح مابين ٣٠ ـ ٤٠ ٪ من قيمة الصادرات ومع تخويل مجلس ادارة البرنامج بزيادة هذه النسبة اذا اقتضت الضرورة ذلك ، وستكون فترة التمويل التى يقدمه البرنامج تتراوح مابين ١٨ شهرا الى خمس سنوات على أن يضع مجلس الادارة أقصى حد للفترات الزمنية من حيث الوفاء والسماح والتمويل فيما يخص كل مجموعة من السلع المؤهلة [١]

ولن يقتصر النشاط التمويلى لهذا البرنامج على التمويل الجزئى طويل الأجل للسلع غير التقليدية وانما تتمتع ادارة مجلس البرنامج بصلاحية تمويل أية سلعة طالما كان فى ذلك منفعة للدول الاعضاء [٢].

## ـ المشاركة فى البرنامج :

يعتبر المشاركون فى هذا البرنامج الجهات التاليه :[٣]

(أ) البنك الاسلامى للتنمية يساهم بمبلغ ( ١٥٠ ) مليون دينار اسلامى[٤]

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، برنامج التمويل الاطول آجلا ، المبادىء التوجيهية للتشغيل ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ٤ .
- البنك الاسلامى للتنمية ، ملحق بالدراسة التفصيلية لبرنامج التمويل الاطول اجلا بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى، ص ٣ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ،ملحق بالدراسة التفصيلية لبرنامج التمويل الاطول أجلا ، المرجع نفسه ،ص٢ .
- البنك الاسلامى للتنمية ،مذكرة برنامج التمويل الاطول أجلا ،ص ٣ .

(٣) البنك الاسلامى للتنمية ،برنامج التمويل الاطول آجلا ،اللائحة ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م ،ص٢ .
- البنك الاسلامى ،ملحق بالدراسة التفصيلية لبرنامج التمويل الاطول آجلا ، المرجع السابق ، ص ٥ .

(٤) الدينار الاسلامى وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة واحدة من وحدات حقوق السحب الخاصه لصندوق النقد الدولى .

يدفع منها نصف مساهمته ( ٧٥ ) مليون دينار اسلامى .

(ب) اتاحة المشاركة لكافة الدول الاسلامية الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، وتساهم كل دولة مشاركة بمبلغ لايقل عن مليون ونصف مليون دينار اسلامى تدفع نصف ماتساهم به على ثلاث اقساط سنوية ومتساوية ويبقى النصف الآخر تحت الطلب .

- مرحلة التنفيذ :

ينص البرنامج على أن تنفيذه يتوقف على اكتتاب عشرة دول بمبلغ ( ٧٥ ) مليون دينار اسلامى كحد أدنى وذلك من خلال دفع القسط الأول[١].وقد تم فعلا انضمام ١٧ دولة اسلامية الى البرنامج وذلك حتى نهاية عام ١٤٠٧ هـ ودفعت عشر[٢] منها القسط الاول البالغ ٦ر١٩١ مليون دولار من مجموع مساهمتها فى البرنامج البالغة ٥ر١٢٠ مليون دينار اسلامى وحينئذ دخل البرنامج مرحلة التنفيذ .[٣]

وقد بلغ ماأعتمد فى البرنامج حتى نهاية ١٤٠٧ هـ ( ٢٠ ) مليون دولار امريكى لتمويل أربعة عمليات تصديرية بين الدول الاسلامية.[٤]

ومما تجدر الاشارة اليه التمويل قصير الأجل الذى يضطلع به البنك الاسلامى للتنمية منذ عدة سنوات لتنشيط التبادل التجارى بين الدول الاسلامية وسيأتى توضيح ذلك الدور الهام الذى يقوم به البنك الاسلامى للتنمية فى الفصول اللاحقة .

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ،مذكرة برنامج التمويل الأطول أجلا ،ص ٥ .

(٢) وهى باكستان ، أوغندا ،تركيا ،برونى ،بنغلاديش ،ماليزيا ،السعودية ، السودان ، الصومال ومصر .

(٣) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ١٤٠٧ هـ/١٩٨٦-١٩٨٧ م ، ص ٩٧ .

(٤) البنك الاسلامى للتنمية ،التقرير السنوى الثانى عشر،مرجع سابق ،ص ٩٧.

# المبحث الثاني

## الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى على المستوى الاقليمى ( الدول الخليجية والعربية )

# المطلب الأول

## الوضع الحالى لوسائل تنمية التبادل التجارى على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مقدمة :

ادراكا من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأهمية التعاون الاقتصادى فيما بينها فى عصر أصبحت تسوده التكتلات الاقتصادية الاقليمية ، أستأثر قطاع التبادل التجارى بين دول المجلس اهتمام قادة هذه الدول والمسئولين الاقتصاديين فيها ، باعتبار أن تنمية وتنشيط التبادل التجارى بينها يعتبر من أهم عوامل نجاح العمل الاقتصادى المشترك لدول مجلس التعاون .

وانطلاقا من ذلك فقد أقرت هذه الدول فيما بينها مشروع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة . وقد احتل موضوع التبادل التجارى نصيبا وافرا من هذه الاتفاقية وبشكل يؤمن لهذا التبادل زيادة حجمه ونموه بينها .

## الاتفاقية الاقتصادية الموحده بين دول مجلس التعاون الخليجى

تم اقرار مشروع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ( الامارات العربية ، البحرين ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت ) فى ١٤٠٢/١/٥ هـ الموافق ١٩٨١/١١/١١ م [١] . ودخلت حيز التنفيذ فى اليوم الأول من آذار ( مارس ) ١٩٨٣ م [٢] . وفيما يلى أهم الاحكام التى تضمنتها :[٣]

- اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية التى يكون منشؤها احدى الدول الاطراف من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل .[٤]

- اشترطت الاتفاقية لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطنى ألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها فى الدولة الطرف عن ٤٠٪ من القيمة النهائية للسلعة ، كما اشترطت ألا تقل نسبة ملكية مواطنى الدول الاطراف فى المنشأة الصناعية المنتجة لهذه المنتجات عن ٥١ ٪ .

- يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالاعفاء الجمركى بشهادة منشأ مصدقه من جهة حكومية مختصة .

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، الرياض ، الاتفاقية الاقتصادية .

(٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، القرارات والخطوات التى اتخذت لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ، ص ١٤ .

(٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الاتفاقية الاقتصادية ، ص ٢- ١٥ وينظر نصوصها فى ملحق الرسالة .

(٤) " لايعتبر من قبيل الرسوم مايجبى مقابل خدمة محددة ، مثل رسوم الأرضية أوالتخزين أوالنقل أوالشحن أوالتفريغ اذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية .

- كما نصت الاتفاقية على ان تعمل الدول الاطراف على وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحده تطبق تجاه دول العالم الخارجى وأن يكون من بين أهدافها حماية الانتاج المحلى من المنافسة الاجنبية وأن يتم تطبيق هذه التعريفة تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية •

- لاتجيز الاتفاقية منح مميزات تفضيلية لدولة أخرى غير طرف تفوق تلك الممنوحة للدول الاطراف ، فى حين تجيز هذه الاتفاقية منح آية دولة طرف اعفاءا موقتا من تطبيق بعض احكام الاتفاقية فى حالة وجود مبرر لذلك ، ويكون الاعفاء لفترة زمنية معينة وبقرار من المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربى •

- العمل على تنسيق النشاط الصناعى بين الدول الاطراف بما فى ذلك الصناعات النفطية ووضع السياسات المؤدية الى التنمية الصناعية والكفيلة ببناء قاعدة اقتصادية متنوعة وكذلك التنسيق بين السياسات المالية والنقديه والمصرفية ، وزيادة التعاون بين موسسات النقد وصولا الى توحيد العملة •

- كما نصت الاتفاقية على ان تعمل الدول الاطراف المتعاقدة على تنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى كما فى حالة تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير والعمل على ايجاد قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضى أمام التكتلات الاجنبية •

- العمل على تنسيق السياسات النفطية واتخاذ مواقف مشتركة تجاه العالم الخارجى •

- تيسير تجارة العبور ( الترانزيت ) المرتبطة بالدول الاطراف واعفاءها من الرسوم الجمركية [1]، ودعم وانشاء المشروعات

---

(١) مع عدم الاخلال بما ورد فى الفقرة الثانية من المادة الثانية ==

المشتركة لاسيما فى مجالات الصناعة والزراعة والخدمات بما يحقق التكامل الاقتصادى بين هذه الدول وتشجيع القطاع الخاص على انشاء مثل هذه المشروعات .

- كما نصت هذه الاتفاقية على أن احكامها تحل محل الاتفاقيات الثنائية ويكون لها الأولوية فى التطبيق حالة تعارضها مع الأنظمة المحلية فى الدول الاطراف .

واذا ألقينا نظرة على الانجازات التى تحققت على أساس هذه الاتفاقية فانه يتبين أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى قطعت شوطا كبيرا فى تنفيذ هذه الاتفاقية لاسيما فيما يتصل بالتبادل التجارى . ونورد فيما يلى أهم الانجازات التى تمت فى مجال التبادل التجارى :

(١) اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل اعتبارا من اليوم الأول من شهر آذار ( مارس ) ١٩٨٣ م [(١)].

(٢) اعفاء منتجات المنشآت الصناعية من هذه الرسوم حتى ولو لم تصل ملكية مواطنى الدول الاطراف فيها الى ٥١ ٪ ويكون ذلك لمدة سنة واحدة ابتداء من اليوم الأول من شهر [(*)] آذار (مارس) ١٩٨٣م. [(٢)].

---

== والذى ينص على أنه لايعتبر من قبيل الرسوم مايجبى مقابل خدمة محددة مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ اذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية "

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الرياض ،القرارات والخطوات التى اتخذت لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ،الطبعة الثانية ،١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ م ،ص ١٥ .

(٢) المرجع نفسه ،ص ٧٣ .

(*) مما يجدر التنبيه اليه أن هذه المدة انتهت فى آخر شهر شباط (فبراير) ١٩٨٤م وطبق بعد هذا التاريخ حكم الفقرة (١) من المادة الثالثه من هذه الاتفاقية والذى ينص على "انه يشترط ألا تقل نسبة ملكية مواطنى الدول الاعضاء فى المنشأة الصناعية المنتجة لها عن ٥١ فى المائة ".

(٣) قرر المجلس الأعلى فى دورته الخامسة فى ربيع الأول ١٤٠٥هـ (نوفمبر ١٩٨٤ م ) منح الاولوية للمنتجات الوطنية فى المشتريات الحكومية للدول الاطراف مع مراعاة أن تكون هذه المنتجات تتوافر فيها عناصر المنافسة سواء من حيث الجودة والسعر .(١)

(٤) السماح لمواطنى الدول الأطراف بممارسة تجارة التجزئة فى أية دولة طرف اعتبارا من أول شهر مارس ١٩٨٧ م ، والسماح لهم بممارسة تجارة الجملة فى آية دولة طرف اعتبارا من أول مارس ١٩٩٠ م.(٢)

- وفيما يتعلق بالمادة الرابعة والتى تنص على وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى فقد قررت الدول الاطراف على أن يكون الحد الأدنى للرسوم الجمركية المفروضه على السلع الأجنبية المستوردة ٤٪ والحد الأعلى ٢٠ ٪ وذلك اعتبارا من أول ايلول ( سبتمبر ) ١٩٨٣ م.(٣)

كما قررت لجنة التعاون المالى والاقتصادى فى شعبان ١٤٠٤هـ آيار ( مايو ) ١٩٨٤ م فرض رسوم جمركية على السلع ذات الطبيعة الخاصة (٤) بنسبة ٣٠ ٪ كحد أدنى ولآية دولة طرف أن تزيد هذه النسبة اذا رأت ذلك(٥)

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٩ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١٧٥ .
- جاسم بن محمد القاسمى ، التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون الخليجى ، انجازاته وتحدياته ، منشورات مركز الانماء القومى ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م ، ص ٩٤ .
(٤) التبغ ومشتقاته .
(٥) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، الرياض ، القرارات والخطوات التى اتخذت لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحده ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

ونظرا لأهمية الحصص النسبية للتبادل التجاري فيما بين دول المجلس في تقويم اثر الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ودورها في تقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول الاطراف فانه يبدو ان مساهمة هذه الاتفاقية في تنشيط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول الاطراف مازالت متواضعة نسبيا ويتضح ذلك من خلال الارتفاع البطيء في حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من نسبة ٤ ٪ في عام ١٩٨١ م الى ٥ر٦ ٪ من اجمالي حجم التبادل التجاري في عام ١٩٨٥ م . في حين أن هذه النسبة بقيت تدور حول ٤ ٪ خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ م . رغم أن الحجم المطلق لهذا التبادل التجاري انخفض من ٩ر٢ بليون في عام ١٩٨١ الى ٦ر٢ بليون في عام ١٩٨٥م ( الجدول ٣٧ ) .

ويعزى هذا الانخفاض في الارقام المطلقة لحجم التجارة البينية الى انخفاض أسعار الصادرات النفطيه والتي بدورها أدت الى انخفاض مستوردات دول المجلس من بعضها البعض ومن دول العالم الخارجي في نفس الوقت .(١)

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربيه ، الرياض ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثاني ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، ص ١٢١ .

الجـدول رقم ( ٣٧ )

حجم التبـادل التجارى لدول مجلس التعـاون لدول الخليج العربيــــــة

" بليون دولار "

| | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات البينيه | ٤ر٦ | ٣ر٩ | ٣ر١ | ٣ر٠ | ٣ر١ |
| المستوردات البينيه | ٤ر٦ | ٣ر٩ | ٣ر١ | ٣ر٠ | ٣ر١ |
| اجمالى التبادل التجارى | ٩ر٢ | ٧ر٨ | ٦لا٢ | ٦ر٠ | ٦ر٢ |
| حجم التبادل التجـــارى البينى كنسبة من مجمــوع تجارتها مع دول العالــم | ٤ر١ | ٤ر٣ | ٤ر٠ | ٤ر٣ | ٥ر٦ |

* المصدر :

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، الرياض ، النشـــــرة الاقتصادية ، العدد الثانى ، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م ، الجدول ( ٣١ ) ، ص ١٣٢ ٠

## المطلب الثاني

## الوضع الحالي لوسائل تنمية التبادل التجاري على مستوى الدول العربية

### الفرع الاول

### الاتفاقيات المعقودة في نطاق المجلس الاقتصادي العربي (١)

أولا : اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية :

ابرمت هذه الاتفاقية في ١٩٥٣/٩/٧ م وصادق عليها كل من الاردن، سورية ، العراق ، لبنان ، مصر والسعودية (٢) ، ثم انضمت اليها الكويت في عام ١٩٦٢ م (٣).

وتعد هذه الاتفاقية أول اتفاقية عربية جماعية تهدف الى تشجيع

---

(١) في عام ١٩٥٠ م ابرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية على تعاون هذه الدول على النهوض باقتصادياتها وزيادة التبادل التجاري بينها والتنسيق بين انشطتها الاقتصادية وغير ذلك من الأهداف التي يتحقق بها نشر التنمية والرفاهية الاقتصادية لشعوب الدول العربية. *

وفي عام ١٩٧٧ قرر مجلس الجامعة العربية تعديل مسمى هذا المجلس ليصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وتسند اليه الاعمال المتعلقه بالشئون الاقتصادية. **

* انظر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،مجلس الوحدة الاقتصاديه العربية ( الفكرة ـ التطبيق ـ الانجازات ) اشراف د. احمد جامع ، ط ١ ،١٩٧٥ م ،ص ٣ .

** انظر د. احمد فارس عبد المنعم ،جامعة الدول العربية ١٩٤٥ـ ١٩٨٥م دراسة تاريخية سياسية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م ،ص ٣٦ .

(٢) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ،مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ، القاهرة ،١٩٥٧ م ،ص ٧ .

(٣) د. محمد لبيب شقير، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربية (دراسة تحليلية ) ،صندوق النقد العربي ،١٩٨٢ م ،ص ٣ .

وتنمية التبادل التجارى العربى ، ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩٥٣/١٢/١٢م (١)

وفيما يلى أهم المبادىء والاحكام التى تضمنتها الاتفاقية :(٢)

(أ) اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمدرجة فى الجدول (أ) (٣) من الرسوم الجمركية اعفاءا كاملا عند تبادلها بين الدول الاطراف . وعلى أن يكون منشأ تلك المنتجات احدى الدول الاطراف .

(ب) منح المنتجات الصناعية المدرجه فى الجدول ( ب ) (٣) والتى يكون منشؤها أحدى الدول الاطراف معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسوم الاستيراد الجمركية ، بحيث تتمتع تلك المنتجات بتعريفة جمركية مخفضة بنسبة ٢٥ ٪ من التعريفة العادية المطبقة فى البلد المستورد .

(ج) عدم فرض رسوم داخلية على المنتجات - الزراعية والحيوانية والصناعية - المتبادلة بين الدول الاطراف تفوق الرسوم الداخلية المفروضة على المنتجات المحلية فى البلد المستورد .

والهدف من هذه الفقره هو تفادى حالات رفع الرسوم الداخلية التى قد تلجأ اليها الدول الاطراف لتعويض التخفيضات الجمركية التى نصت

---

(١) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها ،١٩٨٧، ص ١٥ .

(٢) جامعة الدول العربية ، الامانة العامه ، مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٧ - ١٣ .

(٣) انظر الجداول فى ملحق هذا البحث .

عليها الاتفاقية .[1]

- مبدأ المعاملة التفضيلية فيما بين الدول العربية فيما يتعلق باجازات التصدير والاستيراد .

- عدم خضوع المواد الخاضعة للاحتكار الحكومى لبنود تلك الاتفاقية . بمعنى عزل تلك المواد واخراجها عن نطاق الاتفاقية .

- التزام الدول الاطراف بتيسير حركة تجارة العبور ( الترانزيت ) .

- اتاحة العضوية لكافة دول جامعة الدول العربية .

ومن ثم اجريت على تلك الاتفاقية أربعة تعديلات وهى كالآتى :

التعديل الأول [2] فى عام ١٩٥٤ م

ويتضمن اضافة المنتجات الوارده فى الملحق رقم ( ١ ) الى الجدول ( أ ) المتعلق بالمنتجات الأولية وكذلك يتضمن اضافة المنتجات الموضحة فى الملحق رقم (٢) الى الجدول (ب) المتصل بالمنتجات الصناعية فى مقابل حذف المنتجات المدرجة فى الملحق رقم (٣) من نفس الجدول ( ب ) المذكور .

- استحداث جدول جديد هو ( الجدول ج ) ويشتمل على قائمة من المنتجات الصناعية تتمتع بتخفيض جمركى قدره ٥٠ ٪ من التعريفة العادية المطبقة فى البلد العربى المستورد .

- منح المنتجات الزراعية المدرجة فى الجدول ( أ ) اجازات تصدير

---

(١) الاتحاد العام للغرف العربية ،سبل تطوير التجارة العربية البينيه ، ١٩٨٧ م ، ص ٦ .
- د. محمد لبيب شقير ،اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربية (دراسة تحليليه) ،صندوق النقد العربى، ١٩٨٢، ص ٤ .

(٢) جامعة الدول العربية ، مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ،مرجع سابق ، ص٣٢ .

سريعة وبأقصر فترة ممكنة فيما بين الدول الاطراف وذلك تفاديا لتلفها .

- يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالاعفاء الكامل أو بالتخفيضات الجمركية بمقتضى هذه الاتفاقية ، شهادة منشأ مصدقه من جهة حكومية مختصة .

وفيما يتعلق بالمنتجات الصناعية المدرجة فى الجدولين ( ب ،ج ) فانه يشترط فيها لكى تكتسب صفة المنشأ أن لاتقل فيها نسبة المواد الاولية واليد العاملة المحلية ( القيمة المضافة محليا ) عن ٥٠ ٪ من نفقة الانتاج الكليه .

وفى عام ١٣٥٦ هـ ( ١٩٥٦ م ) :

أدخل التعديل الثانى[1] على الاتفاقية ويشتمل على الآتى :

- اضافة المنتجات الصناعية الموضحة فى الملحق ( ١ ) الى الجدول ( ب ) .
- تضاف المنتجات المبينة فى الملحق رقم ( ٢ ) الى الجدول ( ج ) المستحدث فى عام ١٩٥٤ م .
- استحداث جدول جديد ( الجدول د ) ويسمى بجدول صناعات التجميع[2] وعلى أن تتمتع بتخفيض جمركى قدره ٢٠ ٪ من التعريفة العادية المطبقة فى البلد المستورد . وينص ذلك التعديل على أن لاتقل كلفة اليد العاملة المحلية والمادة الأولية العربية أو كليهما عن ٢٠ ٪ من الكلفة الاجمالية للسلعة .

أما التعديل الثالث[2] فقد ادخل فى عام ١٩٥٧ م وتضمن اضافة

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠ .
(٢) كالتجميع فى صناعة السيارات والاجهزة الكهربائية المختلفة .

بعض المنتجات الصناعية الى الجدول ( ج ) • وفى عام ١٩٥٩ م أدخل التعديل الرابع [(١)] على الاتفاقية والذى تضمن اعفاء المنتجات الموضحة فى الجدول ( أ ) من رسوم التصدير على أن لايسمح باعادة تصديرها من قبل البلد المستورد • كما تضمن ايضا زيادة تخفيض رسوم الاستيراد والتصدير على السلع الصناعية المدرجة فى الجدولين ( ب ، ج ) بحيث تنخفض بنسبة ٣٥ ٪ من رسوم الاستيراد و ٢٥ ٪ من رسوم التصدير على السلع المدرجه فى الجدول ( ب ) و ٦٠ ٪ من رسوم الاستيراد و ٥٠ ٪ من رسوم التصدير على السلع الموضحة فى الجدول ( ج ) •

---

(١) فيما يتعلق بالتعديلات لعام ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ م فالمرجع الاساس فيها د• محمد لبيب شقير ، اتفاقيات وتشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربيه ( دراسة تحليلية ) ، صندوق النقد العربى ، ابريل ١٩٨٢، ص ٤ ، ٥ •

## تقييـــم اتفـاقيـــــة ١٩٥٣ :

بعد دراسة الاحكام التى تضمنتها اتفاقية ١٩٥٣ م اتضح أنها تقتصر على بعض المبادىء دون البعض الآخر وهذا ماجعلها قاصرة عن تحقيق أهدافها ومن تلك الانتقادات الهامة التى يمكن أن توجه الى اتفاقية ١٩٥٣ مايلى :

- تركز أحكام ومبادىء الاتفاقية على الرسوم الجمركية دون التطرق الى الأنواع الآخرى من القيود خاصة نظام منع استيراد وتصدير سلع معينه ونظام اجازات الاستيراد والتصدير وايضا نظام الاحتكار الحكومى لاستيراد وتصدير بعض السلع ، برغم أهميتها فى هذا المجال، وطالما شكلت تلك القيود عائقا أمام زيادة حجم التبادل التجارى(١)

ويتضح مدى صحة هذا الانتقاد من خلال تفحص الاحكام التى تضمنتها الاتفاقية والتى لم تنص على الغاء اجازات التصدير والاستيراد بل جعلت ذلك على أساس المعاملة التفضيلية . وكذلك يبرز قصور احكام الاتفاقية عن شمول الاحتكار الحكومى من خلال الماده الثانية التى تضمنت استبعاد المواد الخاصة بالاحتكار الحكومى عن احكام ومبادىء تلك الاتفاقية .

- كما أنه من المآخذ على تلك الاتفاقية أنها لم تعالج كيفية تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجارى بين الدول الاطراف وذلك مما يعكس قصور احكام تلك الاتفاقية عن مواجهة عوائق التجارة لتلك الدول .

- ومن الانتقادات التى يمكن أن توجه الى تلك الاتفاقية ايضا أنها

---

(١) – د. محمد لبيب شقير ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربية ، صندوق النقد العربى ، ١٩٨٢ م ، ص ١٠ .

– د. الياس غنطوس ،ترشيد التجارة العربية البينية – وجهة نظر عربية – دراسة مقدمة الى ندوة دور منظمات أصحاب الأعمال فى ترويج العلاقات الاقتصادية العربية البينية فى البحرين بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٨٩م ،ص ٣،٢ .

لم تأخذ بالحسبان تنمية الطاقات الانتاجية والربط بين ذلك الانتاج وتبادله . ومن المهم أن نشير الى ماقاله أحد الاقتصاديين[1] العرب من أن تحرير التجارة بين الدول الاطراف من الرسوم الجمركية سيكون ذا أثر محدود فى زيادة التبادل التجارى فى حالة ضعف الهياكل الانتاجية وعدم تنوعها والتى يفترض أن تكون على نحو يمكنها من التوسع فى التبادل التجارى للاستفادة من مبدأ التحرير .

- اضافة الى ذلك فانه يمكن توجيه انتقاد آخر الى تلك الاتفاقية وهو تجاهلها . أحد العوائق الاساسية للتبادل التجارى وهو الاعتبارات السياسية ومن ثم ينبغى أن ينص فى بنود تلك الاتفاقية على عزل التبادل التجارى بين الدول العربية عن تقلب الظروف والعلاقات السياسية فيما بينها .

---

(١) د. محمد لبيب شقير ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربية ، المرجع السابق ، ص ٨ ، ٩ .

## ثانيا : اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لعام ١٩٨١ م :

تمشيا مع مانصت عليه المادة /٢ من ميثاق جامعة الدول العربية والتى تقضى بالتعاون الاقتصادى والمالى بين دول الجامعة ويدخل فى ذلك تنمية التبادل التجارى البينى واستنادا الى القرار رقم ٧١٢ الصادر عن المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية فى تاريخ ٢٢/ شباط ( فبراير ) لعام ١٩٧٨ م والذى ينص على ضرورة وضع اتفاقية جديدة فى مجال التبادل التجارى بين دول الجامعة (١). بعد ماظهرت حاجة الدول العربية الى ايجاد اتفاقية جديدة بعد التأكد من قصور احكام ومبادىء الاتفاقيات السابقة (٢) عن تنمية التبادل التجارى ودفع حركته الى مستوى أفضل وبصورة متزايدة (٣) يضاف الى ذلك ماردده معظم الاقتصاديين العرب من أن عملية تحرير التبادل التجارى من القيود الجمركية وغير الجمركية تعتبر شرطا غير كاف لتنمية وزيادة التبادل التجارى وبصورة مستمرة مالم يقترن ذلك بتنمية الاقتصاديات العربية (٤). وبناء على ذلك أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية اتفاقية جديدة لتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية بتاريخ ٢٧ شباط ( فبراير ) ١٩٨١ م (٥). ودخلت هذه الاتفاقية

---

(١) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، وثائق اقتصادية ، رقم ( ٢ ) تونس ، ١٩٨٢ م ، وتنظر نصوص هذه الاتفاقية فى ملاحق هذه الرسالة .

(٢) اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت ١٩٥٣ م ، وتعديلاته المتلاحقه . وتنظر نصوص هذه الاتفاقية فى ملاحق هذه الرسالة .

(٣) د. محمد لبيب شقير ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربية ، صندوق النقد العربى ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٧ .

(٥) جامعة الدول العربية ، الاداره العامه للشئون الاقتصادية ، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

حيز التنفيذ فى ١٩٨٢/١١/١٦ م.[١]

ونعرض فيما يلى لأهم المبادىء التى تضمنتها الاتفاقية[٢].

(١) لقد أقرت الاتفاقية تحرير السلع والمنتجات المتبادلة بين الدول العربية من الرسوم الجمركية والقيود المختلفة بحيث يتضمن ذلك تحريرا كاملا لبعض السلع وتدريجيا للبعض الآخر ، مما يفهم منه أن هناك تمييزاً بين مجموعتين من السلع احداهما ينطبق فى حقها الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى وتشمل السلع الزراعية والحيوانية[٣] والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية[٤] وكذلك تشمل السلع التى تقوم المشروعات العربية المشتركة بانتاجها بشرط أن تكون تلك المشروعات فى نطاق جامعة الدول العربية أو فى اطار المنظمات التابعة لها . كذلك تشمل هذه المجموعة السلع نصف المصنعة الداخلة فى عملية انتاج سلع صناعية والواردة فى القوائم التى يعتمدها المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ، وتشمل أيضا هذه المجموعة السلع المصنعة التى يتفق عليها وترد فى قوائم يعتمدها المجلس .

أما المجموعة الثانية من السلع فينطبق عليها تخفيض تدريجى من الرسوم والقيود الأخرى ولفترة زمنية محددة تلغى بانتهائها

---

(١) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، واقع التجاره العربية البينيه وسبل تطويرها ، ١٩٨٧ م ، ص ١٩ .

(٢) جامعة الدول العربية ، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) سواء من شكلها الأولى أو بعد احداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك .

(٤) سواء فى شكلها الأولى أو فى الشكل المناسب لها فى عملية التصنيع .

جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على المنتجات والسلع المتبادلة بين الدول الاطراف ، وعلى أن يتم ذلك التخفيض عن طريق التفاوض بين الدول الاطراف وذلك طبقا للنسب والوسائل وحسب القوائم التى يوافق عليها المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى .

(٢) كذلك تضمنت الاتفاقية عدة معايير للاسترشاد بها فى حالة اختبار السلع التى تتمتع بالاعفاءات والتخفيضات ومنها :

(١) أن تكون قيمة السلعة ذات أهمية بارزه فى تكوين الناتج الاجمالى للدولة الطرف .

(٢) أن تكون السلعة ذات أهمية تصديريه لأى دولة عضو .

(٣) السلع التى تواجه سياسات تمييزيه واجراءات تقييدية فى الاسواق الخارجية .

(٤) السلع التى تشكل مطلبا أساسيا لتنمية احدى الدول الاطراف .

(٥) ان تتمتع السلعة بطلب كبير ومستمر .

(٦) أن يؤدى تبادل تلك السلعة الى تعزيز وتدعيم التكامل الاقتصادى العربى .

كما أن الاتفاقية تميزت باعطاء مرونة للمجلس الاقتصادى فى وضع وتحديد معايير أخرى .

(٣) التنسيق بين انتاج السلع العربية وتبادلها .

(٤) كما تجيز الاتفاقية لاية دولة طرف منح ميزات اضافية لدول عربية أخرى ، فى حين لاتجيز هذا المنح لدول غير عربية يفوق ذلك الممنوح للدول الاطراف .

كما أقرت الماده ٢/٨ من الاتفاقية ميزه نسبيه للسلع العربية

فى مواجهة السلع الخارجية المنافسة والبديلة ، لاسيما فى حال تساوى أسعارها ، وتكون الأولوية فى التطبيق للمشتريات الحكومية .

(٥) وفيما يتعلق بحماية السلع العربية من المنافسة الخارجية ، فان على الدول الاطراف فى الاتفاقية التفاوض بشأن فرض حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل تجاه المستوردات الاجنبية المنافسة أو البديلة للسلع العربية . مع اعطاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى مرونة أكبر من حيث اتخاذ أية اجراءات لمواجهة حالات الاغراق وسياسات التمييز التى قد تلجأ اليها الدول الاجنبية . كما أجازت المادة الخامسة عشر لكل دولة طرف طلب فرض قيود جمركية وغيرها من القيود وذلك بصفة مؤقتة لضمان نمو انتاج محلى وللمجلس أن يقر ذلك ولفترة محددة .

(٦) وفيما يتعلق بقواعد المنشأ فيشترط أن لاتقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاج السلعة فى الدولة الطرف عن ٤٠ ٪ من القيمة النهائية للسلعة ، وتخفض الى ٢٠ ٪ بالنسبة لصناعات التجميع العربية . وللمجلس زيادة هاتين النسبتين تدريجيا . كما تضمنت الاتفاقية عدم جواز اعادة تصدير السلع والمنتجات المتبادلة بين الدول الاطراف الى أية دولة غير طرف مالم تتم موافقة بلد المنشأ .وأن يتم التبادل التجارى بين الدول الاطراف بشكل مباشر وبدون وساطة أجنبية من طرف آخر .

(٧) كما أعطت الاتفاقية اهتماما لمراعاة أحكام مبادىء المقاطعة العربية والتعاون فيما بين الدول الاطراف فى مجال تيسير النقل والمواصلات بما فى ذلك تقديم التسهيلات لتجارة العبور (الترانزيت) .

وحثت الاتفاقية المؤسسات الاقتصادية العربية - بما فى ذلك المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسات المالية العربية - على المساهمة فى تنشيط التبادل التجارى بين الدول العربية .

فيما تركت موضوع تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري بين الدول الاطراف الى صندوق النقد العربى وذلك طبقا لاتفاقية انشائه .

(٨) ونظرا للخطر الذى تشكله التقلبات السياسية على التبادل التجارى بين الدول العربية ، بعد أن اتضح لدى واضعى الاتفاقية أن التأشيرات السياسية لدى بعض الدول أصبحت تهدد التبادل التجارى العربى ، فقد تضمنت المادة الخامسة على تحييد التبادل التجارى وابعاده عن المؤثرات السياسية بين الدول الاطراف .

ويتضح من هذا العرض للاحكام والمبادىء التى تضمنتها اتفاقية عام ١٩٨١ المتعلقة بتيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية أن هذه الدول تملك الأطار الملائم المنظم للتبادل التجارى والكفيل بتنميته . ومن مميزات هذه الاتفاقية أنها استفادت من عيوب الاتفاقيات السابقة وحاولت بالتالى تفادى ذلك . واشتملت بالتالى على مجموعة من المبادىء والاحكام لم تنص عليها فى الواقع الاتفاقية السابقه ومنها ربطها المنسق بين انتاج السلع العربية وتبادلها وذلك بمختلف السبل وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمه لانتاجها . واسناد موضوع تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجارى بين الدول الاطراف الى صندوق النقد العربى . وتحييد التبادل التجارى وعزله عن التقلبات السياسية وتأثيراتها . كما أن جملة البنود التى تضمنتها اتفاقية ١٩٨١م تشير الى حدوث تقدم ملحوظ فى هذا الشأن عن الاتفاقيات التى سبقتها .

وبناء على ذلك يمكن القول بأن الأخذ بتلك الاحكام التى تضمنتها هذه الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ الشامل كفيل بزيادة حجم التبادل التجارى بين الدول العربية ودفع حركته الى مستوى أفضل . الا أن الواقع يشير الى أن تلك الاتفاقية والتى دخلت حيز التنفيذ منذ عام ١٩٨٢م لم

توضع كافة بنودها بعد موضع التنفيذ[1]. وهذا ما أكده وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي في كلمته أمام الدورة الثانية والاربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي حيث بين أنه ماتم حتى الآن في تلك الاتفاقية هو تحرير التجارة العربية البينية من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى، فيما يخص المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية ، بينما نجد أن تحرير تبادل المنتجات الصناعية بما في ذلك منتجات المشروعات العربية المشتركة لم يشملها هذا التحرير[2].

وعلى وجه الاجمال يمكن القول بأن تلك الاتفاقية - رغم شموليتها - لم تنشط التبادل التجاري بين الدول العربية بالشكل المتوقع ، يؤيد ذلك ضآلة حجم التبادل التجاري العربي حيث لم تتجاوز الصادرات العربية البينيه ٧ ٪ في عام ١٩٨٣ م[3] مقارنة بـ ٥ ٪ خلال الفتره ١٩٧٥ - ١٩٨٠م[4] أما المستوردات العربية البينة فتتراوح نسبتها حول متوسط قدره ٩٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م ولم تتجاوز في احسن حالاتها في تلك الفترة ١١٪[5] مقارنة بـ ٨ ٪ في عام ١٩٨٣ م[6].

---

(١) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية ، بيروت ،سبل تطوير التجارة العربية البينية ، ١٩٨٧ م ، ص ١٠ .

(٢) جريدة الجزيره ،الصادره يوم الخميس ١٤/ جماد الآخره/ ١٤٠٧هـ ،العدد ٥٢٥٠.

(٣) جامعة الدول العربيه ( الامانة العامة ) وجهات أخرى ،التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٥م ،ص ١٤٤ .

(٤) جامعة الدول العربية ( الامانة العامة ) وجهات أخرى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٢ م ،ص ٩٦ .

(٥) جامعة الدول العربية (الامانة العامة )وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٢ م ،ص ٩٧ .

(٦) جامعة الدول العربية ( الامانة العامة ) وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٥ م ، ص ١٤٤ .

ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل انه رغم شمولية احكام تلك الاتفاقية فانها لم تتصد للعوائق والحواجز التقنية في التبادل التجاري والناجمة عن تعدد واختلاف المواصفات [1]. ويظهر ذلك خلال قصور أحكامها عن معالجة تلك الحواجز .

---

(1) د. مهدي حنوش ، أهمية المواصفات والمقاييس العربية الموحدة في التبادل التجاري بين الدول العربية ، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، ١٩٨٧ ، ص ١٩ .

## الفرع الثاني

## الاتفاقية المعقودة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

### - قرار السوق العربية المشتركة :

رغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى الاسراع بتحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية.[1] وتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية المتعاقدة فقد اصدر المجلس المذكور القرار رقم ( ١٧ ) الخاص

---

(١) وافق المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية على مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية فى تاريخ ١٩٥٧/٦/٣م ، ودخلت مرحلة التنفيذ فى ١٩٦٤/٤/٣٠ م[٢]. وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية أهداف الوحدة الاقتصادية العربية منها حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ، وحرية تبادل السلع الوطنية والاجنبية ، وحرية النقل والترانزيت ..... .

كما نصت المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على انشاء هيئة دائمة تدعى " مجلس الوحدة الاقتصادية العربية " لمتابعة تنفيذ أهداف الوحدة الاقتصادية واعطاؤه الصلاحيات اللازمة لذلك[٣]. وقد بدأ هذا المجلس فى مباشرة أعماله فى حزيران ( يونيو١٩٦٤م[٤]. وقد بلغ عدد الدول الاعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصاديه بين دول الجامعة العربية ثلاث عشرة دولة عربية قبل تعليق عضوية مصر وهى : الكويت ، مصر ، العراق ، سورية ، الاردن ، اليمن الشمالى ، اليمن الجنوبى ، السودان ، الامارات العربيه المتحدة ، الصومال ، ليبيا ، موريتانيا وفلسطين[٥].

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - الفكرة - التطبيق - الانجازات . اشراف د. احمد جامع ديمسبر (كانون الأول ) ١٩٧٥ م ، ص ٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨١ ، ٨٢ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(٥) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، المؤشرات الاقتصادية للبلاد العربية ، العدد الرابع ، ١٩٨٣ م ، ص ٢ .

بانشاء السوق العربية المشتركة وذلك فى ١٩٦٤/٨/١٣ م . وتهدف هذه السوق - بالاضافة الى أهداف أخرى -[1] الى حرية تبادل السلع والمنتجات المحلية والأجنبية وذلك طبقا لمجموعة من المبادىء والأحكام[2] أهمها مايلى :

- تثبيت القيود الادارية والرسوم والضرائب المفروضة على الاستيراد والتصدير بين الدول الاطراف عند مستواها المطبق حاليا عند صدور قرار انشاء السوق .

- الاعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية[3] المدرجه فى الجدول (أ) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت وبتعديلاته الثلاثة الأولى . أما المنتجات الأخرى غير المدرجة فى الجدول المذكور - سواء كانت زراعية أو حيوانية أو ثروات طبيعية - فيطبق عليها تخفيض تدريجى بمعدل ٢٠ ٪ سنويا من جميع الرسوم والضرائب الأخرى والقيود الادارية اعتبارا من أول عام ١٩٦٥ م .

- تتمتع المنتجات الصناعية[4] ، ذات المنشأ الوطنى للدول الاطراف ،

---

(١) هى حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال ،حرية النقل والترانزيت واستعمال الموانى والمطارات المدنيه وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى .

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،قرار انشاء السوق العربية المشتركة الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تحت رقم (١٧) تاريخ ١٩٦٤/٨/١٣م وتعديلاته . وتنظر نصوصه فى ملاحق هذه الرسالة .

(٣) يشترط فى تلك المنتجات أن يكون منشؤها أحدى الدول الاطراف المتعاقده والمستوردة بحالتها الطبيعية .

(٤) تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ وطنى عندما لاتقل القيمة المضافة الداخله فى انتاجها عن ٤٠ ٪ من تكاليف انتاجها . بما فى ذلك المواد المستوردة من احدى الدول الاطراف .

بتخفيض فى الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى بنسبة ١٠ ٪ اعتبارا من عام ١٩٦٥ م وتزاد الى ٢٠ ٪ ابتداء من أول عام ١٩٦٩م٠ بينما تخفض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية المدرجة فى الجدول ( ب )[1] بواقع ٣٥ ٪ سنويا ابتداءا من أول عام ١٩٦٥ م ، فى الوقت الذى تتمتع فيه المنتجات الصناعية الواردة فى الجدول ( ج ) بتخفيض قدره ٦٠ ٪ اعتبارا من أول عام ١٩٦٥ م٠

وتزاد نسبة التخفيض التى تتمتع بها المنتجات الصناعية المدرجة فى الجدولين ( ب ، ج ) بمقدار ١٠ ٪ سنويا طبقا للجدول التالى :

| تاريخ التخفيض | نسبة التخفيض لكل من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية الواردة فى الجدول ( ب ) | نسبة التخفيض لكل من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات الواردة فى الجدول ( ج ) |
|---|---|---|
| ١٩٦٥/١/١ | ٣٥ ٪ | ٦٠ ٪ |
| ١٩٦٦/١/١ | ٤٥ ٪ | ٧٠ ٪ |
| ١٩٦٧/١/١ | ٥٥ ٪ | ٨٠ ٪ |
| ١٩٦٨/١/١ | ٦٥ ٪ | ٩٠ ٪ |
| ١٩٦٩/١/١ | ٨٥ ٪ | ١٠٠ ٪ |
| ١٩٧٠/١/١ | ١٠٠ ٪ | |

---

(١) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجرى وتنظيم تجارة الترانزيت بتعديلاته الثلاثة الأولى ٠

- كذلك نصت الفقرة الثانية من المادة الحادية عشر على مبدأ تحرير تلك المنتجات الصناعية من القيود الادارية على عشرة مراحل سنوية ابتداء من أول عام ١٩٦٥ م وبواقع ١٠ ٪ سنويا .

- يشترط اصطحاب كل سلعة تتمتع بالاعفاء أو التخفيض الجمركى الوارد فى القرار المذكور بشهادة منشأ مصدقة من جهة حكومية مختصة ، كما يشترط بأن لاتقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها فى الدولة الطرف عن ٤٠ ٪ من كلفة الانتاج الكلية ، مع اعتبار المواد المستوردة من احدى الدول الأطراف جزءا من القيمة المضافة .

- لايجوز اعادة تصدير المنتجات المتبادلة بين الدول الأطراف الى خارج السوق الا بموافقة بلد المنشأ باستثناء المنتجات التى اكتسبت صفة المنشأ الوطنى فى الدولة المستوردة بعد أن أجريت عليها عمليات تحويل صناعية . بالاضافة الى ذلك فان القرار لايجيز الدعم لأى منتج تصديرى من قبل أية دولة طرف فى حالة وجود انتاج مماثل له فى الدولة المستوردة .

- تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية تجاه الدول العربية الاعضاء فى السوق .

- كما تضمن القرار اعطاء الحق لكل دولة طرف فى أن تطلب من مجلس الوحدة الاقتصادية استثناء بعض السلع من الاعفاء أو التخفيض المطبق عليها من الرسوم الجمركية أو تحريرها من القيود وذلك فى حالة وجود أسباب مبررة تقتضى ذلك الاستثناء وللمجلس أن يقر هذا الاستثناء ولفترة زمنية معينة لاتتجاوز مراحل التدرج .

- وفيما يتعلق بتسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجارى بين الدول الاطراف فقد تضمنت المادة السادسة عشرة ترك ذلك الى اتفاقيات الدفع الثنائية فيما بين الدول الاطراف ، الى أن يتم

انشاء اتحاد مدفوعات عربى . وفى حالة عدم وجود اتفاق دفع ثنائى بين الدولتين فتتم تسوية المدفوعات بالدولار الامريكى أو بالجنيه الاسترلينى أو أية عملة قابلة للتحويل ومقبولة لدى الطرفين . وفى هذا الصدد نصت المادة / ١٦ بالتزام كل من الدولتين بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون تأخير أو مماطلة .

ومما يجدر ذكره أن الدول التى انضمت الى السوق العربية المشتركة هى كل من الاردن وسورية والعراق ومصر وليبيا وموريتانيا وانضمت أخيرا اليمن الجنوبى ، بمعنى أنه انضمت الى السوق سبع دول من الدول الاعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والبالغة ثلاث عشرة دولة .(١)

---

(١) د. محمد لبيب شقير ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ١١ .

- تقييم قرار السوق العربية المشتركة :

لقد اتضح بعد دراسة الاحكام التى تضمنها قرار السوق العربية المشتركة أنه يشوبها بعض القصور ، ورغم ماوجه الى ذلك القرار من انتقادات متعددة الا أننا لن نتطرق لكل ماقيل بهذا الصدد . وسنكتفى بما يلى : -

(١) تجاهل الاتفاقية احدى وسائل تنمية التبادل التجارى بين الدول الأطراف ألا وهو معالجة سياسات الانتاج وتنميته وربطه بالتجارة البينية واقتصارها على ازالة الرسوم الجمركية أو تخفيضها - اقتناعا من واضعى القرار بأن ذلك وحده كفيل بتنمية التبادل التجارى البينى - وان كان ذلك حقيقة مسلم بها فى الواقع ، الا أنه لايعتبر كافيا لتنمية التجارة بين الدول الاطراف فى حالة تخلف الهياكل الانتاجية والذى يفترض أن تكون على نحو يمكنها من تلبية احتياجات السوق العربية فى حالة تحرير التجارة [(١)] ، الأمر الذى جعل بعض الاقتصاديين يصفون قرار السوق العربية المشتركة بأنه قرار تجاهل واقع الاقتصاد العربى وأهم مقومات نجاحه ألا وهو وجود قاعدة انتاجية قادرة على انتاج السلع المطلوبة للسوق العربية [(٢)] .

(٢) كما أنه من أهم ماوجه من انتقادات الى قرار السوق العربية المشتركة هو اعتبار نص المادة / ١٤ - والتى تجيز للدول الاطراف

---

(١) د. محمد لبيب شقير ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربيه ( دراسة تحليلية ) ، مرجع سابق ، ص ١٦ .
(٢) د. حسين عمر ، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثه ، تهامة ،جده ،ط٣، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م ، ص ٥٨٤ .

طلب استثناء بعض السلع من الاعفاءات والتخفيضات التى جاء بها القرار نقطة ضعف فى هذا القرار [1]. ويظهر ذلك من خلال لجوء جميع الدول الاطراف فى استعمال حقهم فى طلب استثناء العديد من السلع من الاعفاءات والتخفيضات التى تضمنها القرار .[2]

(٣) كما أنه من المآخذ على قرار السوق العربية المشتركة أنه لم يتوصل الى وضع تعريفة خارجية موحدة تجاه الدول الأخرى غير الأطراف [3]، لاسيما وأن التعريفة الجمركية الموحدة تجاه الدول الأخرى شرط أساسى فى تكوين الأسواق المشتركة .[4]

(٤) واضافة الى ماسبق من انتقادات والتى أثرت بدورها على قدرة قرار السوق العربية المشتركة فى تنشيط وتنمية التبادل التجارى بين الدول الاطراف فان هناك حقيقة لايمكن اغفالها وطالما يعزى لها التقدم البطىء فى تحرير المنتجات المتبادلة وهى المواقف السياسية المتعارضة للدول الاطراف [5] وبهذا الصدد يتضح أن بنود القرار لم تنص على تحييد التبادل التجارى وعزله عن تقلب الاوضاع السياسية والتى أثرت بدورها فى تدنى مستوى التبادل التجارى .

---

(١) د. محمد عبد العزيز عجمية ،فصول فى الاقتصاد العربى ،دار النهضة العربية ،١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ٢٤٦ .

(٢) د.محمدلبيب شقير ،اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

- غرفة تجارة وصناعة الكويت ،وضع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها دراسة مقدمة الى ندوة دور منظمات أصحاب الأعمال فى ترويج العلاقات الاقتصادية العربية البينية التى عقدت فى البحرين فى ٣٠ يناير ١٩٨٩م ،ص ٣

(٣) د. خلاف عبد الجابر خلاف ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الأخذة فى النمو ،دار الفكر العربى ،لايوجد سنة نشر،ص ٢٢٣.

(٤) د. غريب الجمال ، اقتصاديات الوطن العربى ،معهد الدراسات الاسلاميه ، القاهرة ،١٩٧٠ م ،ص ٥٨٣ . وذلك نقلا من د. خلاف ،المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٥) عبدالوهاب حميد رشيد ،نظرية التكامل الاقتصادى والتجارب المعاصرة ،بحث مقدم الى ندوة التكامل الاقتصادى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى فى الرياض ١٤٠٤ هـ.الناشر :عمادة شئون المكتبات جامعة الملك سعود،ص ٩٣.

واذا تساءلنا عن أثر قرار السوق العربية المشتركة فى تنشيط التبادل التجارى بين الدول الأطراف . فان من المسلم به أن حجم التبادل التجارى بين دول السوق العربية المشتركة يعد أفضل مقياس لمدى نجاح القرار المذكور فى تنشيط التبادل التجارى فيما بينها .

ويتضح من الجدول رقم ( ٣٨ ) أن حجم التبادل التجارى بين دول السوق العربية المشتركة بلغ ٤ر١ ٪ من اجمالى تجارتها مع العالم الخارجى فى عام ١٩٧٥ م ، وارتفع الى ٣ ٪ فى عام ١٩٨٠ م . وهذا مما يشير الى أن الدول الاطراف مازالت تتبادل نسبة ضئيلة من التجارة فيما بينها واتجاه الجزء الأكبر - بما لايقل عن ٩٧ ٪ - من تجارتها لدول غير أطراف .

وبناء على تلك النسب المتدنية أعلاه فانه يمكن القول أن قرار السوق العربية المشتركة لم يدعم حركة التبادل التجارى بين الدول الاطراف ليرتفع الى مستوى أفضل . ويبرز ذلك من الزيادة الضئيله ( ٦ر١ ) التى تحققت فى حجم التبادل التجارى لدول السوق خلال الفتره ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م .

## الجـــدول رقـــم ( ٣٨ )

" بالمليون دولار "

| الدولـه | (١) حجم التبادل التجارى بين دول السوق العربية المشتركـــة | | (٢) اجمالى التجاره الخارجيـــة لـدول السـوق صادرات + مستــوردات | | ٪ حصة دول السوق (التجـــارة البينية) فى تجارتها مـع دول العـالـم | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ |
| سوريه | ١١٢ | ٩٦١ | ٢٦١٥ | ٦٢٢٥ | ٢ر٥ | ١٥ر٤ |
| العراق | ١٠٧ | ٩٠٤ | ١١٦٣٩ | ٤٢١٤٦ | ر٩ | ٢ر١٤ |
| مصر | ٩٢ | ٤٨ | ٥٣٣٨ | ٧٩٠٦ | ١ر٧ | ر٦ |
| الاردن | ٦٤ | ١٩٦ | ٨٨٥ | ٢٨٩٥ | ٧ر٢ | ٦ر٨ |
| ليبيا | ٣٣ | ١٧ | ٩٦٤٢ | ٩٦٩٥ | ر٣ | ر٢ |
| الاجمالى | ٤٠٨ | ٢١٢٦ | ٣٠١١٩ | ٦٨٨٦٧ | ١ر٤ | ٣ر٠ |

(١) المصدر :د. فؤاد مرسى ، دراسة انتقال السلع بين الدول العربية وبخاصة دول الســوق العربية المشتركة ، مجلـــس الوحــــدة الاقتصادية العربية ،١٩٨٢ م ،جدول تطور التبادل التجارى لدول السوق العربية المشتركه ، ص ١٧٨ .

(٢) تم استخراجها بناء على الاحصائيات الواردة فى جدول ( ٣٠ ) فى الفصل الخامس من البـاب الأول .

# الفصل الثالث

## عوائق تنمية التبادل التجاري بين الدول الإسلامية

## * مقدمـــــــة :

سبق الايضاح بأن حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلامية مــــازال فى مستوى منخفض ، حيث بلغ نسبة ٨ر٨ ٪ الى صادرات الدول الاسلامية لعــام ١٩٨٥ م ونسبة ١١ ٪ الى مستوى مستوردات هذه الدول فى نفس العـــــام • أى بنسبة ٨ر٩ ٪ من اجمالى التجارة الكلية لها • وتعتبر تلك النســـب متدنية لاسيما فى حالة مقارنتها بحجم التبادل التجارى بين هذه الـــدول ودول العالم الخارجى •

وعند البحث عن أسباب ذلك الضعف الكبير فى التبادل التجـــــارى البينى يتضح أن ثمة مجموعة متنوعة من العوائق تكمن وراء هذا الواقـــع المؤلم ، تؤثر سلبا على تنمية وزيادة حجم التبادل التجارى البينـــى • وبهذا الصدد فانه من الممكن تصنيف تلك العوائق الى مجموعتين :

* مجموعة العوائق الداخلية •
* مجموعة العوائق الخارجية •

### أولا : العوائق الداخلية وتشتمل على :

(١) العقبات الهيكلية •
(٢) اتساع المسافات الاقتصادية •
(٣) العقبات النقدية •
(٤) القيود التجارية •
(٥) اندماج بعض الدول الاسلامية فى مجموعات اقتصادية اقليمية غير اسلامية •
(٦) الاعتبارات السياسية •

### ثانيا : العوائق الخارجية وتتمثل فى :

- التبعية التجارية لاقتصاديات الدول المتقدمة •

## أولا : العوائق الداخليـــــة :

### (١) العقبات الهيكلية :

يراد بالعقبات الهيكلية ذلك التشابه والتماثل الى حـــد كبير فى الهياكل الانتاجية لمجموعة من الدول • ويرى البعـــض[1] أن وجود تلك العقبات الهيكلية فى اقتصاديات الدول الاسلامية كـــان عائقا هاما أمام نمو التبادل التجارى البينيى،الوضع الذى أوجـــد منها اقتصاديات متنافسة غير قابلة للتكامل •

فى الوقت الذى يرى فيه البعض أن تلك العقبات تتمثل فـــى ضعف الهياكل الانتاجية وخروج أهم السلع التصديرية للدول الاسلاميـــة من دائرة التبادل التجارى البينى [٢]، مما يجعل هذه الدول عاجزة

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية، جدة ،التقرير السنوى العاشر ١٤٠٥(١٩٨٤-١٩٨٥ ) ،ص ٥٥ •
- د•ابراهيم محمد الفار ، السياسة التجارية الخارجية ( دراســة خاصة بالدول النامية ) ،دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٨٧ ، ص ١٩٩ •
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، التجارة الخارجية فى الوطن العربى ،١٩٨٢ م ،ص ٢١ •
- د• فؤاد مرسى ،دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان ،عام ١٩٨٢ ،ص ١٢٤ ، ١٣٠ •
- د•عبدالمنعم السيد على ،د•عبدالرحمن الحبيب ،نظام النقـــد الدولى والتجارة الخارجية للبلاد العربية ،كاظمة للنشـــر والترجمة والتوزيع ، الكويت ،ط ١ ،١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ،ص ١٠٩ •

(٢) د•محمد لبيب شقير ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين الـــدول العربية ،صندوق النقد العربى ، ابوظبى ،١٩٨٢ ،ص ٩•
- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ،وجهات أخرى ، التقريـــر الاقتصادى العربى الموحد ،عام ١٩٨٤ ،ص ١٢٠•
- الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية الدمام ،حجم واتجاهـــات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى للفترة (١٩٧١-١٩٨٢)، ط ١ ،١٤٠٧ هـ ،ص ٧١ •

عن توفير السلع المطلوبة للسوق الاسلامية ويقلل من فرص التبادل التجارى البينى .

ومع التسليم بضعف تلك الهياكل وقيامها على التخصص المتطرف الا أن هناك آفاقا مفتوحة لزيادة وتنمية التبادل التجارى البينى رغم التماثل الذى أشير اليه سابقا ،نظرا لكون ذلك التماثل ينطبق عليها لكونها دولا متخصصة فى انتاج وتصدير السلع الاولية ،أما اذا نظرنا الى انواع السلع الاولية التى تنتجها فانه يتضح أن هذه الدول تختلف فيما بينها من حيث نوعية هذه السلع .

وبهذا الصدد فانه يجدر بنا من خلال الجدول رقم (٣٩) أن نبرز موقف اقتصاديات الدول الاسلامية من هذا التنافس الذى أشير اليه من قبل معتمدين حينئذ على المعيار الذى وضعه أحد الكتاب الاقتصاديين لقياس درجة التنافس أو التكامل بين اقتصاديات مجموعة من الدول والذى ينص على أن " تقدير تنافس أو تكامل اقتصاديات مجموعة من البلاد يمكن أن يقوم على مستويات متلاحقة من التعميم أو التخصيص بحيث قد يعتبر اقتصادان متنافسان من وجهة نظر عامة جدا بحكم تخصصهما فى المواد الاولية ولكنهما يعتبران أقل تنافسا اذا نظرنا لانواع السلع التى ينتجها كل منهما ،وحتى اذا كانا ينتجان نفس السلعة فانهما قد يعتبران أقل تنافسا ومن ذلك اذا كانت سلعة كل منهما تختلف لدرجة كبيرة فى خصائصها ومميزاتها عن السلعة الأخرى ".(١)

ويتبين من خلال الجدول (٣٩) الذى ورد فيه أهم السلع التصديرية للدول الاسلامية - أن التنافس بين اقتصاديات الدول الاسلامية كمجموعة يكاد ينعدم ،حيث يتضح من خلال الجدول المذكور أن هناك دولا لديها

---

(١) د. محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ،معهد الدراسات العربية العالمية ،١٩٥٨ م ،ص ٩١ ،٩٢ .

الجدول رقم ( ٣٩ )

اهم صادرات الدول الاسلامية

| البلد | اسماء المواد | نصيب البلد من الصادرات العالمية ٪ |
|---|---|---|
| افغانستان | الفراء والجلود الحيوانية | ٥ر١ |
| | الفواكه الطازجة واليابسة | ٦ر١ |
| | اللفافات الارضية والبسط | ٨ر١ |
| | المواد الاولية ذات الأصل الحيوانى | ٣ر١ |
| الجزائر | الغاز الطبيعى والمصنوع | ٩ر٤ |
| | البترول الخام | ٣ر٢ |
| | المواد البترولية | ٨ر٣ |
| | الاسمدة الخام | ٢ر١ |
| البحرين | المواد الكيماوية غير العضوية | ٠ر٩ |
| | الالومينيوم | ١ر٢ |
| بنغلاديش | المنتجات النسيجية | ٨ر٤ |
| | القنب | ٩ر٧٨ |
| | الجلد والجلود المصنوعة | ٧ر١ |
| | الشاى وبهشية الشاى | ٥ر١ |
| بروناى | الغاز الطبيعى والمصنوع | ٣ر٤ |
| الكاميرون | القهوة | ٦ر١ |
| | الكاكاوو | ٥ر٤ |
| مصر | المواد المعدنية المصنوعة | ٣ر٦ |
| | الخيوط النسيجية | ١ر١ |
| | الالومينيوم | ١ر١ |
| | الزيوت ، الوقود ، العطور | ٣ر١ |
| الجابون | خشب السحق | ٨ر١ |
| غينيا | معادن غير حديدية | ٣ر٤ |
| اندونيسيا | الغاز الطبيعى والمصنوع | ٢ر٨ |
| | المطاط الخام والمركب | ٠ر١٠ |
| | القصدير | ٤ر١٦ |
| | خشب السحق | ٠ر٦ |
| | اوراق التغليف الخشبية للخشب المعاكس | |
| | الخشب المنشور والاعمدة الخشبية | ٤ر٢ |
| | البترول الخام | ٩ر٥ |
| | القهوة | ٤ر٣ |
| | المعادن غير الحديدية | ٠ر٣ |
| | السمك الطازج المثلج والمجمد | ١ر٢ |
| | زيوت نباتية أخرى | ٤ر٣ |
| | مواد أولية نباتية الأصل | ١ر٢ |

تابع الجدول رقم ( ٣٩ )

| البلد | اسماء المواد | نصيب البلد من الصادرات العالمية ٪ |
|---|---|---|
| ايران | اللفافات الارضية والبسط | ١٧٫٣ |
| | الجلد والجلود | ٤٫٥ |
| | البترول الخام | ٥٫٦ |
| | المواد البترولية | ٢٫٣ |
| | الفواكه الطازجة واليابسة | ١٫٠ |
| | مواد خام نباتية الأصل | ٢٫٩ |
| | الاحجار ، الرمال ، والحصباء | ١٫١ |
| العراق | البترول الخام | ٤٫٠ |
| الكويت | البترول الخام | ٣٫٢ |
| | المواد البترولية | ٢٫١ |
| | الغاز الطبيعي والمصنوع | ١٫٥ |
| لبنان | مشروبات غير كحولية | ٢٫١ |
| | البيض | ١٫٥ |
| | الفواكه الطازجة واليابسة | ١٫٢ |
| | الجير والاسمنت والمواد البنائية | ١٫١ |
| ماليزيا | خشب السحق | ٢٦٫٤ |
| | الآلات والمعدات الكهربائية | ٣٫٤ |
| | زيوت نباتية ثابتة أخرى | ٤٤٫٤ |
| | المطاط الخام والمركب | ١٨٫٨ |
| | القصدير | ٢٨٫٥ |
| | الخشب المنشور والمصنوع والاعمدة الخشبية | ٥٫٤ |
| | البترول الخام | ١٫٣ |
| | أوراق التغليف الخشبية للخشب المعاكس | ٣٫٧ |
| | الكاكاوو | ٣٫٢ |
| مالي | القطن | ١٫٠ |
| موريتانيا | معدن الحديد المركز | ٢٫٠ |
| المغرب | الاسمدة الخام | ٢٧٫٨ |
| | المواد الكيماوية غير العضوية وعناصر الاكسيد والاملاح | ٢٫٩ |
| | الرصاص | ٢٫٨ |
| | الفواكه الطازجة واليابسة | ١٫٩ |
| | الاسمدة المصنوعة ٠ | ١٫١ |
| | السمك والقشريات والرخويات المصبرة | ٢٫٦ |
| | اللفافات الارضية والبسط | ١٫٠ |
| | الخضروات والجذور والعساقيل | ١٫٥ |
| عمان | البترول الخام | ١٫٦ |
| باكستان | الرز | ٧٫٧ |
| | الانسجة القطنية | ٤٫٢ |
| | القطن | ٤٫١ |
| | المنتجات النسيجية | ٦٫٣ |
| | خيوط النسيج | ٢٫٠ |
| | اللفافات الارضية والبسط | ٣٫٠ |
| | الجلود المصنوعة | ٢٫٩ |

تابع الجدول رقم ( ٣٩ )

| البلد | اسماء المواد | نصيب البلد من الصادرات العالمية ٪ |
|---|---|---|
| قطر | البترول الخام | ٥ر١ |
| المملكة العربية السعودية | البترول الخام | ٣ر٢٩ |
| | الغاز الطبيعي والمصنوع | ٣ر٧ |
| | المواد البترولية | ٣ر٢ |
| | الجير ، والاسمنت ، والمواد البنائية | ٣ر١ |
| السنيغال | الاسمنت الخام | ٦ر٤ |
| | الزيوت النباتية الخام والمكررة | ٤ر٢ |
| | السمك القشريات والرخويات | ٨ر١ |
| الصومال | الحيوانات الحية للتغذية البشرية | ٢ر٣ |
| السودان | القطن | ٠ر٢ |
| | الحيوانات الحية للتغذية البشرية | ٣ر١ |
| سوريا | القطن | ٠ر٢ |
| | المواد الطبيعية الحيوانية الاصل | ٠ر٢ |
| تونس | المواد الكيمياوية غير العضوية | ٣ر١ |
| | الزيوت النباتية الثابتة | ٠ر٣ |
| | الاسمدة المصنوعة | ٢ر١ |
| | الاسمدة الخام | ٨ر١ |
| | المنتجات الجلدية | ١ر٢ |
| تركيا | الفواكه الطازجة واليابسة | ٤ر٤ |
| | الحيوانات الحية للتغذية البشرية | ٠ر٧ |
| | التبغ الخام والغير المصنوع | ٢ر٨ |
| | الخيوط النسيجية | ٨ر٢ |
| | القطن | ٧ر٤ |
| | اللفافات الارضية والبسط | ٠ر٥ |
| | الجير ، الاسمنت ، والمواد البنائية | ٦ر٤ |
| | الحدائد والفولاذ | ٧ر١ |
| | الفواكه اليابسة الأخرى | ١ر٢٢ |
| | المعادن الخام الأخرى | ٦ر٣ |
| | الملابس | ١ر١ |
| | الخضروات والنباتات البقلية | ٢ر٣ |
| | اللحوم | ٠ر١ |
| | الانسجة القطنية . | ٧ر١ |
| اوغندا | القهوة | ٤ر٣ |
| الامارات العربية المتحدة | الفضة والبلاتين وغيرهما | ٨ر٥ |
| | المجوهرات | ٢ر١ |
| | المشروبات غير الكحولية | ٧ر٢ |
| | البترول الخام | ٠ر٦ |
| | الغاز الطبيعي والمصنوع | ٨ر١ |
| | الالومينيوم | ١ر١ |
| | الجير ، الاسمنت ، والمواد البنائية | ٠ر٢ |

* المصدر : المركز الاسلامي لتنمية التجارة ، الدار البيضاء ، تقرير ١٩٨٤م ، الجدول (٦) ، ص ١٤٤ – ١٤٧ .

امكانات تصديرية لبعض السلع تختلف عن السلع التصديرية لبعض الدول الأخرى .

وكمثال على ذلك نجد أن التنافس الاقتصادى بين الدول النفطية وبقية الدول الاسلامية الأخرى يكاد يكون معدوما اذ أن الدول الاسلامية النفطية جميعها يشكل فيها النفط ومشتقاته السلعة الرئيسية فى صادراتها وكما سبق ايضاح ذلك [1] فى الوقت الذى تستورد فيه الدول الاسلامية الأخرى تلك السلعة النفطية وبمعدلات مرتفعة احيانا كما فى سيراليون حيث يشكل استيراد النفط ٣٥٪ من اجمالى مستورداتها ، واليمن الجنوبى ٣٧ ٪ والمغرب ٢٨ ٪ وسورية ٣٤ ٪ وتركيا ٣٦ ٪ وباكستان ٢٤ ٪ والاردن ٢٢٪ .[1]

ويشير ذلك الى أن هناك امكانات لزيادة وتنمية التبادل التجارى بين الدول الاسلامية من خلال تدفق بعض الصادرات النفطية للمجموعة النفطية الى بقية الدول الاسلامية الأخرى ، فى الوقت الذى يمكن أن تنساب فيه منتجات الدول الاسلامية الأخرى الى الدول النفطية نظرا لانعدام المنافسة بينهما . فصادرات كل من تركيا وباكستان وماليزيا وبنغلاديش وكذلك اندونيسيا تتمتع بتشكيلة واسعة نسبيا كما يتضح ذلك من خلال الجدول ( ٣٩ ) وبالتالى تنعدم المنافسة فيما بينها وبين الدول النفطية مما يفتح آفاقا جديدة لتنمية المبادلات بين تلك الدول . كذلك نجد أن الصفة التنافسية بين اقتصاديات أوغندا وغالبية اقتصاديات الدول الاسلامية تكاد تكون منعدمة ، نظرا لأن المادة الاولية التى تسيطر على صادرات أوغندا هى القهوة فى الوقت الذى تكاد تخلو صادرات العديد من الدول الاسلامية من هذه السلعة . وأيضا نلاحظ أن الصفة التنافسية لاقتصاديات كل من السودان والصومال تنعدم مع غالبية الدول الاسلامية حيث أن أهم السلع التى يقوم عليها التصدير السودانى والصومالى هى الحيوانات الحية وذلك ماتخلو منه صادرات العديد من الدول الاسلامية الأخرى التى تنتج سلعا قابلة للتبادل فيما بينها .

---

(١) انظر الفصل الثانى من الباب الأول .

وبناء على ذلك فان التنافس فى اقتصاديات العديد من الدول الاسلامية يكاد يكون منعدما ،الأمر الذى يحملنا على القول بأن ذلك التنافس غير مقنع وغير مبرر لتفسير المستوى المنخفض فى التبادل التجارى البينى ، وانه بالامكان زيادة حجم التبادل التجارى فى ظل الهياكل الانتاجية القائمة من خلال تبنى استراتيجية التحول التجارى [1] وذلك فى الأجل القصير .

---

(١) يقصد بالتحول التجارى : تحويل وجهة الصادرات ومصدر المستوردات عن اسواقهما التقليدية بحيث تستبدل فى هذه الحالة صادرات دول العالم الخارجى المتجهة للدول الاسلامية - كليا أو جزئيا - بصادرات دول اسلامية .

ولتوضيح أهمية استراتيجية التحول التجارى فى زيادة التبادل التجارى بين الدول الاسلامية - فى الاجل القصير - نأخذ مثلا سلعة النفط ونجعلها موضع تبادل تجارى بين الدول الاسلامية وفى هذه الحالة فان ماقيمته ٣٥٪ من مستوردات سيراليون من النفط و ٢٤٪ من مستوردات باكستان و ٣٧ ٪ من مستوردات اليمن الجنوبى و ٣٦٪ من مستوردات تركيا و ٢٨ ٪ من مستوردات المغرب ،يمكن تحويلها الى دول اسلامية نفطية بدلا من استيرادها من دول غير اسلامية . وبالتالى فان ماينطبق على مادة النفط ينطبق على المواد الاولية الأخرى والمواد الغذائية والانسجة والملبوسات والآلات وغير ذلك من المواد المصنوعة ،وذلك مما يشير الى أن هناك امكانيات واسعة لزيادة التبادل التجارى من خلال التحول التجارى .

- احصائيات تلك الدول تتعلق بعام ١٩٨٥ . انظر جدول التركيب السلعى للمستوردات ( ٢١ ) الفصل الثانى من الباب الاول .

(٢) اتساع المسافات الاقتصادية بين اسواق الدول الاسلامية ( ارتفاع التلكفة الاقتصادية ):

يعتبر ضعف الترابط بين الدول الاسلامية والنقص فى وسائل النقل والمواصلات من العوائق الطبيعية أو مايعرف باتساع المسافات الاقتصادية ويحد من امكانيات التوسع التجارى وتقلل من حجم التبادل التجارى بين تلك الدول ،نظرا لما يؤديه ذلك من ارتفاع تكلفة نقل السلعة محل التبادل فى حالة مقارنتها بنظائرها من السلع الاجنبية المستوردة[١].

ووفقا لما اشارت اليه الدراسات الاقتصادية [٢] فان تكلفة نقل السلعة فيما بين الدول الاسلامية تفوق بكثير تكلفة النقل فيما بين هذه الدول والدول الأوربية •

وبالتالى فان تلك التكلفة الباهظة ليست مستغربة فى حالة ما اذا كان تصدير منتجات بعض الدول العربية الى دول عربية أخرى يتم عن طريق الموانىء الاوربية[٣] وعلى سبيل المثال فى حالة تصدير منتجات من

---

(١) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى، الكويت ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية، ١٩٨٦،ص ١٠
- د• فؤاد مرسى ،دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية وبخاصة دول السوق العربية المشتركة ،مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،عمان ، ١٩٨٢ ،ص ١٢٨ •
- كتاب العرب وافريقيا ،بحوث ومناقشات الندوة التى نظمها مركز دراسات الوحدة الاقتصادية العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربى ، المناقش خبير الدين حسيب ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٨٤ ،ص ٤٩٣ •
- د• محمود الحمص ،خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط ٢ ، ١٩٨٠، ص ٦٣ •

(٢) د•محمود الحمص ،خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ،المرجع السابق ،ص ٦٣•

(٣) د•سليمان داود سليمان ،الوضع الراهن للنقل البحرى بين الاقطار العربية وامكانية تنشيط هذا النقل ،مجلس الوحدة الاقتصادية ،عمان ، ١٩٨٢،ص ٩٨
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،تنمية التبادل التجارى العربى من خلال ضمان ائتمان الصادرات ، ١٩٨٧ ،ص ٦ •

دول المغرب العربى الى دول الخليج العربى فان ذلك يحتاج الى نقلها الى الموانى الاوربية ومن ثم يعاد شحنها الى دول الخليج العربى والعكس كذلك .[1] ناهيك عما يضاف الى ارتفاع التكلفة لتلك السلع الاضرار التى تلحق بتلك السلع والناجمة أصلا من تعدد عمليات النقل فيما بين الموانى والذى يقلل من امكانية منافسة تلك السلع للسلع الاجنبية فى اسواق الدول الاسلامية .[2]

ومن ثم فانه مهما كان انتاج تلك الدول يحقق فائضا وبشكل يسمح لها بالتصدير فان ارتفاع تكاليف النقل الناجم عن اتساع المسافات الاقتصادية بين اسواق الدول الاسلامية يجعلها تبحث عن منافذ تسويقية فى دول آخرى غير اسلامية .

وبالاضافة الى ذلك فان مشكلة النقل تتفاقم بشكل كبير لدى الدول الاسلامية الاقل نموا شأنها فى ذلك شأن الدول النامية الأقل نموا - نظرا للنقص الشديد فى شبكة الطرق الداخلية والخارجية لتلك الدول .[3] وكما يتضح من الجدول رقم ( ٤٠ ) أن الجزء الأكبر من شبكة الطرق فى هذه الدول غير معبدة ،وعلى سبيل المثال بلغت نسبة الطرق المعبدة الى غير المعبدة فى تشاد ٨٢ر٪ وفى جيبوتى ٧ر١٠٪ وفى غينيا ٥ر٤ ٪ وفى أوغندا ٦ر٦ ٪ . وتلك النسب تعكس انخفاض مستوى التنمية فى قطاع المواصلات ، الأمر الذى قد يؤدى الى بقاء هذا الانتاج داخل أماكنه معرضا للتلف ومايترتب على ذلك من أضرار للاقتصاد القومى ،ويؤثر بالتالى على التبادل التجارى البينى .

---

(١) د. سليمان داود سليمان ، الوضع الراهن للنقل البحرى ،نفس المرجع السابق ،ص ٩٨ .
(٢) المرجع نفسه ،ص ٩٨ .
(٣) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ،أقل البلدان نموا ،جنيف ، تقرير ١٩٨٦ ،ص ٣٩ .

الجدول رقم ( ٤٠ )

شبكة الطرق فى عدد من الدول الاسلامية الأقل نموا

( الاطوال بالكيلومتر )

| الدولة | السنه | مجموع شبكة الطرق | الطرق المعبده | نسبة المعبد الى غير المعبد ٪ |
|---|---|---|---|---|
| افغانستان | ١٩٨٠ | ١٨٨٥٢ | ٢٨٤٦ | ١٥ر١ |
| بنغلاديش | ١٩٨٣ | ٧٥٥٦ | ٤٧٨٨ | ٦٣ر٤ |
| بروكينا فاسو | ١٩٨٣ | ١١٢١١ | ١٧٦٠ | ١٥ر٧ |
| تشاد | ١٩٨٠- ١٩٨٥ | ٣١٠٠٠ | ٢٥٣ | ٨٢ر |
| اليمن الجنوبى | ١٩٨٣ | — | ١٦٥٠ | |
| جيبوتى | ١٩٨٢ | ٢٧٩٥ | ٣٠٠ | ١٠ر٧ |
| جامبيا | ١٩٨٣ | ٣٠٨٣ | ٤٦٢ | ١٤ر٩ |
| غينيا | ١٩٨١ | ٢٨٤٠٠ | ١٣٠٠ | ٤ر٦ |
| غينيا بيساو | ١٩٨٠- ١٩٨٥ | ٣١٠٠ | ٥٦٠ | ١٨ر١ |
| مالى | ١٩٨١ | ١٨٠٠٠ | ١٥٠٠ | ٨ر٣٣ |
| النيجر | ١٩٨٣ | ١٩٠٠٠ | ٣٢٣٠ | ١٧ |
| الصومال | ١٩٨٤ | ٢١٣١١ | ٥٢٨٥ | ١٢ر١٣ |
| اوغندا | ١٩٨٠ - ١٩٨٥ | ٢٧٠٠٠ | ١٨٠٠ | ٦ر٧ |
| اليمن الشمالى | ١٩٨٤ | ٣٢٤٨ | ٢٢٤١ | ٦٨ر٩ |
| السودان | ١٩٨١ | ١٩١١٠ | ١٠٢٠ | ٥ر٣ |

المصدر :

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، جنيف ، أقل البلدان نموا ، تقرير ١٩٨٦ م ، ص ٤١ ٠

أما بالنسبة للنقل البحرى فكما تشير الدراسات المعنية بذلك بأن ضعف ذلك القطاع وعدم وجود خط ملاحى منتظم بين الدول الاسلامية شكل عقبة رئيسية أمام نمو التبادل التجارى البينى [1] مؤكدة بأنه فى حالة توفر خط ملاحى منتظم على مستوى الدول العربية فقط ـ وهى جزء هام من الدول الاسلامية ـ لقفز حجم التجارة البينية الى خمسة أضعاف حجمه الحالى فى مدة لاتتجاوز سنتين .[2]

وعليه فان قطاع النقل البحرى غير قادر على سد الفجوة الجغرافية فيما بين الدول الاسلامية ، ناهيك أيضا عن تدنى مساهمة السكك الحديدية فى هذا المجال ( مجال المبادلات التجارية )[3] ، لاسيما فى الدول الاسلامية الأقل نموا التى تعانى من التخلف الشديد فى شبكة السكك الحديدية شأنها فى ذلك شأن الدول النامية التى توصف بالاقل نموا .[4]

وخلاصة القول أن بقاء مشكلة النقل البرى ( الطرق والسكك الحديدية ) والنقل البحرى على ماهى عليه يجعلها عائقا أمام نمو التبادل التجارى البينى . مما يجعل عملية التبادل عملية غير اقتصادية سواء للمستهلك أو للمصدر .[5]

---

(١) د. سليمان داود سليمان ، الوضع الراهن للنقل البحرى بين الاقطار العربية ، وامكانية تنشيطه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ م ، ص ٩٥، ١٢٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(٣) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٤) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) أقل البلدان نموا ، تقرير ١٩٨٦ ، ص ٤٠ .

(٥) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٣) ـ العقبات النقدية ( صعوبة تسديد المدفوعات ) :

من المسلم به أن انعدام التعاون النقدى بين الدول الاسلامية كمجموعة يندرج ضمن سلسلة العوائق المسئولة عن انخفاض حجم التبادل التجارى البينى . ويظهر ذلك من خلال قصور العملات الوطنية عن تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية ، أو مع غيرها من الدول الأخرى ، ومن خلال اختلاف انظمة الصرف وعدم قابلية عدد كبير من عملات الدول الاسلامية للتحويل حتى أصبح ذلك يشكل عقبة رئيسية أمام زيادة حجم التبادل التجارى البينى .(١)

كما أنه من العقبات النقدية التى تعانى منها غالبية الدول الاسلامية وطالما تحد من نمو التجارة البينية هو افتقار غالبية تلك الدول الى العملات الأجنبية ـ القابلة للتحويل ـ الوضع الذى جعل تلك الدول تفرض قيودا نقدية *، وتوجه صادراتها الى دول العالم الخارجى بدلا من الدول الاسلامية من أجل الحصول على تلك العملات .(٢)

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية، جده ، اتحاد مقاصة اسلامى متعدد الاطرافه ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م ،ص ٤٠ .

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان ، التجارة العربية البينية والمرتكزات الاساسية لتنميتها وتطويرها ، ١٩٨٧ ،ص ١٥ .

- د. عبدالحميد ابراهيم ،ابعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروته ط ٣ ، ١٩٨٣ ،ص ٣٧٦ .
- مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الفكر العربى ،كتاب العرب وافريقيا ،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الفكر العربى ، المناقش خير الدين حسيب ،ط ١ ،بيروت ،١٩٨٤ ،ص ٤٩٣ .

* - القيود النقدية :
لاتقتصر الرقابة على التجارة الدولية على فرض القيود الجمركية أو الكمية فحسب وانما قد تتم عن طريق فرض القيود النقدية من خلال تحديد كمية من العملات الاجنبية وتخصيصها للانفاق على =

ومما يجدر التنبيه اليه أن هناك عدة محاولات بذلت من قبل مجموعة من الدول الاسلامية ( هى الدول العربية ) منذ فترة ليست بالقصيرة لانشاء اتحاد مدفوعات متعدد الاطراف فيما بين الدول العربية ، الا أنه من المؤسف حقا أن تلك المحاولات لم تنجح ولم تظهر الى حيز الوجود وبقيت حبرا على ورق .

ومن أولى تلك المحاولات مشروع مجلس الوحدة الاقتصادية لاقامة اتحاد مدفوعات عربى فى عام ١٩٦٦ بين الدول الاعضاء فى المجلس انذاك * وذلك بهدف تعزيز وتنمية التبادل التجارى البينى . الا أن تلك المحاولة باءت بالفشل .(١)

---

= المستوردات . وبالتالى اذا كان الطلب على العملات الاجنبية من قبل المستوردين المحليين يفوق العرض المتاح منها لدى السلطات النقدية فان الدوله فى هذه الحاله تعمد الى تخفيض هذا الطلب بما يعادل الكميات المتوفره من العملات الاجنبية ويعد هذا التخفيض استبعادا لبعض المستوردات أو انقاصها وهذا يعتبر فى حد ذاته كبحا لجماح ( تقييد ) الاستيراد وقد يكون ذلك الاستبعاد أو الانقاص على أساس " تمييزى " بين المستوردات الضرورية والكمالية وقد يكون على أساس التمييز بين عملات الدول المختلفة .

انظر د. سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٩/١٩٦٠ ، ص ٣١٩ ، ٣٢٠ .

(١) صندوق النقد العربى ، ابوظبى ، الاطار الاساسى لنظام تسوية المدفوعات بين الدول العربية ، ١٩٨١ ، ص ١٠ .

* الدول الاعضاء فى المجلس آنذاك هى : الاردن ، سورية ، مصر ، العراق ، السودان والكويت .

كما أنه من تلك المحاولات المشروع الذى تقدم به صندوق النقد العربى لمجلس محافظى المعارف المركزية العربية فى ١٩٨١ والذى يقترح انشاء نظام لتسوية المدفوعات الجارية بهدف تعزيز التبادل التجارى فيما بين الدول العربية (١) باعتبار ذلك من أحد أهداف الصندوق طبقا لما نصت عليه المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق (٢). ومازال ذلك الاقتراح وغيره من المقترحات البدائل فى اطار المفاوضات .(٣)

وهذا يعنى أن معظم الدول الاسلامية ، لاسيما مجموعة الدول العربية ، مازالت تفتقر الى نظام لتسوية مدفوعاتها ، الأمر الذى ينعكس سلبا على نمو التجارة البينية ، فى حين أن قلة من الدول الاسلامية يربطها اتحاد مدفوعات(٤) ، وبعضها أيضا تشترك مع دول نامية أخرى غير اسلامية فى اتحادات مقاصة (٥) بهدف تشجيع التبادل التجارى بين الدول الاعضاء .

---

(١) صندوق النقد العربى ، ترتيبات الدفع الثنائيه وتشجيع التبادل التجارى بين الدول العربية ، بدون سنة نشر ، ص١ .

(٢) صندوق النقد العربى ، الاطار الاساسى لنظام تسوية المدفوعات بين الدول العربية ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(٣) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، المعهد الاسلامى للبحوث والتدريب ، اتحاد مقاصه اسلامى متعدد الاطراف ، ١٤٠٥هـ ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

(٤) اتحاد مدفوعات لدول منظمة التعاون الاقتصادى ويضم كل من ايران وتركيا وباكستان .

(٥) مثل اتحاد المقاصة الاسيوى : وتشمل عضويته كل من ايران ، الهند ، بنغلاديش ، نيبال ، باكستان ، سيرلانكا وبورما .

- وغرفة ( اتحاد ) المقاصة لغرب افريقيا : وتشمل عضويته حتى عام ١٩٨٣ ١٥ دوله وهى بنين ، بروكينافاسو ، جامبيا ، غينيا ، غينيا بيساو ، مالى ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، سيراليون ، نيجيريا ، غانا ، ساحل العاج ، ليبيريا وتانجو .
- واتحاد المقاصة لمنطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا : وتشمل عضويته كل من جزر القمر وجيبوتى ، الصومال ، اوغندا ، بروندى ، اثيوبيا ، كينيا ، ملاوى اليسوتو ، موريشيوس ، رواندا ، سوازيلاند وزيمبابوى .
- المصدر : اتحاد مقاصة اسلامى متعدد الاطراف ، البنك الاسلامى للتنمية ، مرجع سابق ، ص ١١ ، ١٩ ، ٣٧ ، ٤١ .

وجملة القول فان عدم وجود نظام متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الاسلامية يشكل عائقا رئيسيا أمام نمو التبادل التجارى فيما بينها لاسيما وان غالبية الدول الاسلامية تستخدم عملات غير قابلة للتحويل وتفتقر الى العملات الاجنبية ·

(٤) ـ القيود التجارية :

تتمثل تلك العوائق فى القيود الجمركية والقيود الكمية* التى تفرضها الدول النامية ـ ومنها الدول الاسلامية ـ فى وجه التبادل التجارى ، والتى من شأنها أن تعوق حركة السلع والمنتجات فيما بينها .[1]

كذلك فان هناك عوائق ادارية أخرى ناجمة عن اجراءات التخليص المطولة على البضائع فى مناطق الحدود أو فى الموانئ وسوء معاملة موظفى الجمارك للمصدرين والمستوردين .[2] وحينئذ تصبح تلك الاجراءات نوعا من التكاليف غير المنظورة ،والتى أشار اليها بعض الكتاب [3] بالتعرفة الخفية التى قد تؤدى الى تقييد التبادل التجارى كما فى حالة التعرفة المعلنة .

---

(١) د.ابراهيم محمد الفار ، السياسة التجارية الخارجية ومدى أهميتها فى مواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية ـ دراسة خاصة بالدول النامية ـ الناشر ،دار النهضة العربية القاهرة ،١٩٨٧،ص ١٩٩.

- الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى، الكويت ،امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية، ١٩٨٦ ، ص ٣٢ .
- د.محمد عبدالعزيز عجمية ،فصول فى الاقتصاد العربى ،دارالنهضة العربية القاهرة، ١٤٠٦/١٩٨٦ ،ص ٢٠٤ .
- الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية ،غرفة تجارة العراق، التجارة الخارجية العربية واتجاهاتها فى المستقبل، ١٩٧٣،ص ٢٩.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،الدورة السادسة عام ١٩٨٣ م ،المجلد الثالث ، الوثائق الاساسية ،نيويورك ١٩٨٤ م ،ص ٤٢٥ .

(٢) د.فؤاد مرسى ،دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية ،مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،عمان، ١٩٨٢ ،ص ١٩٣ .

(٣) المرجع نفسه ،ص ١٢٣ .

* القيود الجمركية هى ضريبة تفرض على السلع العابرة لحدود الدولة دخولا أو خروجا ويمكن فرضها على المستوردات أو على الصادرات . أما القيود الكمية ويعنى بها نظام الحصص وهى تعد من أهم وسائل الرقابة على التجارة الدوليه وهى عبارة عن نظام تحدد الدولة بمقتضاه كمية المستوردات التى يجوز استيرادها من سلعة معينة . انظر تفصيل هذا الموضوع فى الفصل الاول من الباب الثالث من هذه الرسالة .

## (٥) - اندماج بعض الدول الاسلامية فى مجموعات اقتصادية اقليمية :

ويمكن عزو اسباب انخفاض حجم التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية الى اندماج بعض هذه الدول فى مجموعة أو أكثر من مجموعات التعاون الاقتصادى كما فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وصندوق النقد العربى * واتحاد دول جنوب شرق آسيا [١] ومنظمة التعاون الاقتصادى والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ،ونتيجة لذلك يميل التبادل التجارى الى أن يكون موجها توجيها اقليميا أكثر منه توجيها آخر [٢].
وذلك مايقودنا الى الكشف عن حجم التبادل التجارى لبعض تلك المجموعات فيتضح أن حجم التبادل التجارى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل نسبة ٥ ٪ فى عام ١٩٨٣ [٣] و ٦ر٥ ٪ من اجمالى تجارتها الدولية فى عام ١٩٨٥ • [٤]

---

(١) أسس هذا الاتحاد فى عام ١٩٦٧م بهدف تنمية التعاون فى الميادين الاقتصادية وغيرها من المجالات بين الدول الاعضاء وهى اندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ،سنغافورة وتيلاند • وفى عام ١٩٧٧ ابرمت معاهدة تجارية بين الدول الاعضاء وذلك بهدف تنمية التبادل التجارى فيما بينها -
- المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، المبادلات التجارية داخل مجموعة البلدان الاسلامية ، ١٩٨٤ ، ص ٤٨ •

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ،جدة ، التقرير السنوى العاشر ١٤٠٥ ( ١٩٨٤ - ١٩٨٥ م ) ، ص ٥٨ •

(٣) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ص ٧٩ •

(٤) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثانى ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧ م ، ص ١١٨ •

* أقرت اتفاقية صندوق النقد العربى من قبل كل من المجلس الاقتصادى العربى ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى كانون الثانى (يناير) ١٩٧٦ م • وقد بدأ الصندوق نشاطه فى أبوظبى فى نيسان ( ابريل ) ١٩٧٧ م بعد أن صادقت جميع الدول العربية على اتفاقية الصندوق• ويبلغ راسمال الصندوق ٢٥٠ مليون دينار عربى حسابى - الدينار العربى يعادل فى قيمته ثلاثة وحدات من حقوق السحب الخاصة - وقد تم توزيع الاسهم الى ٥٠٠٠ سهم قيمة السهم منها ٥٠٠٠٠ دينار==

وعلى مستوى الدول العربية نجد أن التبادل التجارى فيما بينهما مازالت نسبته متدنية وذلك وفقا لما ورد فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٢ من أنه لم تتجاوز نسبة الصادرات العربية البينية ٥ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ [(١)]. وفى عام ١٩٨٣ لم تتجاوز تلك النسبة ٧ ٪ من الصادرات العربية البينية [(٢)]، أما المستوردات العربية البينية فتتروا ح نسبتها حول متوسط قدره ٩ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م ولم تتجاوز فى احسن حالاتها نسبة ١١ ٪ [(٣)]. وفى عام ١٩٨٣ م بقيت المستوردات البينيه تدور حول ٨ ٪ من اجمالى المستوردات العربية. [(٤)]

---

= عربى حسابى ،وتم دفع ٥٢٪ من رأس مال الصندوق،منها ٢٪ عملات وطنيه و ٥٠ ٪ عملات قابلة للتحويل .

ومن أهداف الصندوق تصحيح الاختلال فى موازين مدفوعات الدول الاعضاء ،وتسوية المدفوعات الجارية فيما بينها .

وقد أقرت المادة الخامسة من الاتفاقية بعض الوسائل لتحقيق أهداف الصندوق منها تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الاجل للدول الاعضاء التى تعانى من عجز فى ميزان مدفوعاتها الكلى .

- د.عبدالعال الصكبان ،صندوق النقد العربى : أهدافه وأداؤه ،مقدم الى ندوة التكامل الاقتصادى العربى فى المجال النقدى ،عام ١٩٨٠ م ،نشره مركز دراسات الوحده العربيه ،بيروت ،مع بحوث أخرى فى كتاب التكامل النقدى العربى ( المبررات - المشاكل - الوسائل ) ،ط ٢ ،١٩٨٣ ،ص ٢٣٧ - ٢٤٠ .

(١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٢م ،ص ٩٦ .

(٢) الامانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس ،وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٥ م ،ص ١٤٤ .

(٣) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٢ م ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٤) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٥ م ، المرجع السابق، ص ١٤٤ .

وكذلك يمثل حجم التبادل التجارى لاتحاد دول جنوب شرق آسيا نسبة ١٢ر٦ ٪ من اجمالى حجم تبادلها التجارى فى عام ١٩٨١ م بينما تصل تلك النسبة الى ٣ر١ ٪ لدول اتحاد المقاصة لغرب افريقيا [١] فى نفس العام .

وتكشف تلك النسب ضآلة المبادلات التجارية لتلك المجموعات رغم صيغ التعاون الاقتصادى التى تربطها ، الأمر الذى يجعلنا نسجل بهذا الصدد تحفظا على هذا العامل الذى صنف ضمن العوائق الرئيسية لانخفاض حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ،بعد أن اتضح من تلك النسب السالف ذكرها أن الجزء الأكبر من تجارة تلك المجموعات الاقتصادية يتجه الى دول العالم الخارجى .

وبناء على ذلك يمكننا القول بأن تلك المجموعات الاقتصادية بوضعها الحالى لاتشكل عقبة رئيسية أمام نمو التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية كمجموعة .

يضاف الى ذلك أن ما أشارت اليه بعض الدراسات [٢] من اعتبار اندماج بعض الدول الاسلامية فى مجموعة أو أكثر من مجموعات التعاون الاقتصادى من العوامل التى ساهمت فى تدنى حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ،يعد بمثابة اشتراك كافة المجموعات المتعدده فى حمل مسئولية هذا المستوى المنخفض من التبادل التجارى البينى ،وبالتالى لم تفرق تلك الدراسات بين المجموعات الاقتصادية التى تقتصر عضويتها على دول اسلامية والمجموعات الاقتصادية التى تضم بجانب الدول الاسلامية دولا نامية أخرى ، حيث أنه من الملاحظ فى هذه الحالة أن أى اندماج اقتصادى

---

(١) استخرجت تلك النسب بناء على الارقام الواردة فى بحث الدكتور على أحمد سليمان ،عن نظرية الاتحادات الجمركية فى اطار التعاون الخليجى، مقدم الى ندوة التكامل الاقتصادى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ،١٤٠٤ ، الجدولين ( ٤ ،٦ ) .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ،مرجع سابق ،ص ٥٨.

تشتمل عضويته على دول اسلامية فقط كما فى حالة صندوق النقد العربى أو مجلس التعاون الخليجى أو منظمة التعاون الاقتصادى [1] من شأنه أن يزيد حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلامية اقليميا وبالتالى كليا وهذا تحول تجارى لصالح الدول الاسلامية ، بينما فى حالة اندماج بعض الدول الاسلامية فى مجموعات اقتصادية تضم فى عضويتها دول أخرى غير اسلامية كما فى حالة دول اتحاد المقاصة لغرب افريقيا ومنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب افريقيا فان هذا من شأنه أن يؤثر على وجهة التبادل التجارى للدول الاسلامية لصالح الدول النامية الأخرى المنضمة الى ذلك الاندماج .

اضافة الى ماسبق فانه يتضح ايضا أن من العوامل التى ساهمت فى هذا المستوى المتدنى لحجم التبادل التجارى البينى هو ضعف ( نقص ) المعلومات عن السلع والاسواق والفرص التجارية فى الدول الاسلامية [2]، فى حين أن هذه الدول توجد لديها معلومات تجارية واسعة عن اسواق الدول المتقدمة ، وقد يكون ذلك لوجود مراكز معلومات فى تلك الدول تقوم بنشرها على دول العالم المختلفة .

---

(١) يطلق على تلك المنظمة سابقا " منظمة التعاون الاقليمى لاغراض التنمية ،وتضم عضويتها كل من ايران ،باكستان وتركيا .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ،١٤٠٦ ( ١٩٨٥/١٩٨٦ م ) ،ص ٣٣ .

- البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ،مرجع سابق ،٥٨
- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد عام ١٩٨٤ ،ص ١٢٠ .

(٦) - الاعتبارات السياسية :

اضحى مألوفا فى غالبية الدول الاسلامية أن التقلبات السياسية - والتى تظهر من حين لآخر - تنعكس سلبا على مختلف العلاقات الاقتصادية لتلك الدول بصفة عامة والتبادل التجارى فيما بينها بصفة خاصة [(١)] .

وقد يمتد أثر ذلك أحيانا الى درجة تجميد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ووضع العراقيل التى من شأنها أن تلغى أثر تلك الاتفاقيات [(٢)]، رغم أن بعض الاتفاقيات تنص على تحييد التبادل التجارى وابعاده عن التأثر بالاختلافات السياسية [(٣)]. الا أن واقع التطبيق الفعلى لايعكس ذلك [(٤)].

وبهذا الصدد فانه من الممكن التدليل ببعض الحالات التى منها يتضح تأثر التبادل التجارى بالمتغيرات السياسية .

فاذا استعرضنا تطور التبادل التجارى بين مصر ودول السوق العربية المشتركه فانه يتضح من الارقام المذكوره ادناه ان حجم التبادل التجارى بين مصر ودول السوق قد انخفض بصورة كبيرة ولاريب أن هذا الانخفاض يرجع

---

(١) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، تونس ، واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها ، ١٩٨٧ ، ص ٤٩ .
- د. فؤاد مرسى ، دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .
- د. خلاف عبد الجابر خلاف ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذه فى النمو ، دار الفكر العربى ، لايوجد سنة نشر ، ص ٢١٥ .

(٢) د. فؤاد مرسى ، المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(٣) كما فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى للدول العربية ١٩٨١ - المادة الخامسة التى تنص على أنه لايجوز اللجوء للعقوبات الاقتصادية بين الدول الاطراف فى المجال التجارى الذى تنظمه الاتفاقية الا بقرار من المجلس الاقتصادى ولاسباب قومية .
أنظر : اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، ١٩٨٢م .

(٤) جامعة الدول العربية ، واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها ، المرجع السابق ، ص ٤٩ ، ٥٠ .

الى تعليق عضوية مصر فى السوق العربية المشتركة .(1)

(٢)

التبادل التجارى مع دول السوق العربية المشتركة .

| | السنة | السنة | نسبة الانخفاض |
|---|---|---|---|
| | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | |
| مصر | ٩٢ مليون دولار | ٤٨ مليون دولار | ٤٧ر٨٪ |

ومن الامثلة الأخرى التى تبين تأثير المتغيرات السياسية على التبادل التجارى بين الدول الاسلامية التقلبات الشديدة التى يشهدهاحجم التبادل التجارى بين سورية والعراق من جراء المنازعات السياسية (٣). وكمثال على ذلك بلغت مستوردات سورية من العراق نحو ٤ر٢٥ مليون دولار عام ١٩٧٦ ثم انخفضت الى ٣ مليون دولار عام ١٩٧٧ م ثم ارتفعت الى ١٦٣ مليون دولار عام ١٩٧٨ م .(٤)

## ثانيا : العوائق الخارجية :

### - التبعية التجارية لاقتصاديات الدول المتقدمة :

لاريب أن الاتجاهات التقليدية للمبادلات التجارية مع اقتصاديات الدول المتقدمة انعكست فى استمرار هذا المستوى المتدنى للتبادل التجارى

(١) د.فؤاد مرسى ،دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية ، مرجع سابق ،ص ١٧٩.

(٢) د.فؤاد مرسى ، المرجع نفسه ،جدول تطور التبادل التجارى لدول السوق العربية المشتركة ،ص ١٧٨ .

(٣) د.خلاف عبد الجابر خلاف ،القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذه فى النمو ،مرجع سابق ،ص ٢٢٣ .

(٤) د. فؤاد مرسى ،دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية ، المرجع السابق ،ص ١٨٢ .

البينى الذى يمثل ٨ر٨٪ على مستوى الصادرات و ١١ ٪ على مستوى المستوردات أى بنسبة ٩ر٩٪ من اجمالى التجارة الخارجية فى عام ١٩٨٥ م .[(١)]

وتشير تلك النسب المتواضعة للتبادل التجارى البينى الى ضعف العلاقات التجارية فيما بين الدول الاسلامية وانها مازالت هامشية ، فى الوقت الذى تؤكد فيه نسب التبادل التجارى مع العالم الخارجى عن تبعية الدول الاسلامية لاقتصاديات الدول المتقدمة .

وقد ثبت بما لايدع مجالا للشك أن الدول المتقدمة كيفت علاقاتها التجارية مع الدول النامية بشكل يؤمن لها خدمة اقتصاداتها وبهذا الصدد فانه يجدر بنا أن نشير الى بعض الآليات التى استخدمتها الدول المتقدمة بغية تعميق درجة تبعية الدول النامية ومنها الدول الاسلامية .

(أ) محاولة اجتذاب الدول النامية من خلال ابرام الاتفاقيات الثنائية أو ترتيبات مع المجموعات الاقتصادية والتى من شأنها منح معونات سواء على شكل موارد مالية أو فنية أو غير ذلك وفى مقابل ذلك تكون الدول المتقدمة ضمنت استمرارية نمط الهيكل الانتاجى السائد فى الدول النامية والمبادلات غير المتكافئة التى تخدم اقتصاداتها وتعمق من درجة تبعية الدول النامية واعتمادها بشكل كبير على الدول المتقدمة .[(٢)] وحينئذ أصبحت تلك الاتفاقيات عائقا يقف فى وجه التوسع التجارى فيما بين الدول النامية لكونها تمثل تحيزا للسوق الدولية[(٣)]، لاسيما لاسواق الدول المتقدمة .

---

(١) انظر الفصل الثالث من الباب الأول .

(٢) جامعة الدول العربية ، الادارة العامه للشئون الاقتصادية ، واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٣) نفس المرجع ، ص٥٢ .

(ب) انتهاج سياسة القروض الخارجية المشروطة باستخدام غالبيتها في استيراد سلع وخدمات من الدول المقدمة لهذه القروض وبالتالي أصبح لتلك القروض المقيده دور بارز في تحديد الشريك التجاري لتلك الدولة المستفيدة [1] ووفقا لما أشارت اليه احدى الدراسات الاقتصادية [2] فان غالبية المعونات الامريكية يشترط للحصول عليها الاستيراد بها من منتجات الولايات المتحدة ،وعلى سبيل المثال صدرت الولايات المتحده ١٤ ٪ من القمح في عام ١٩٧٨ لدول نامية قامت باستيراده باستخدام القروض والارصدة التي حصلت عليها من الولايات المتحدة • وقد عزز احكام طوق التبعية في هذا المجال قلة الموارد المالية المتاحة لدى الغالبية الكبيرة من الدول النامية •

كما أنه تجدر الملاحظة الى أن اشتراك غالبية الدول الاسلاميه في ظاهرة التركيز في تبادلها التجاري مع الدول المتقدمة تسبب في زيادة تكامل اقتصاديات الدول الاسلاميه ـ وهو تكامل مشوه ـ مع اقتصاديات الدول المتقدمة ،حتى أضحى يشكل ذلك التركيز عقبة رئيسية في نمو التبادل التجاري البيني ،فضلا عن كون ذلك أيضا يقف كعائق هام أمام التكامل الاقتصادي بين هذه الدول الاسلامية [3].

ومن جهة أخرى فانه لم يقتصر أثر تلك الظاهرة على انخفاض حجم

---

(١) جامعة الدول العربية ،واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها ،مرجع سابق ،ص ٥٣ •

(٢) جون هدسون ،مارك هرندر ،العلاقات الاقتصادية الدوليه ،ترجمة د•طه عبد الله منصور ،د•محمد عبد الصبور ،دار المريخ الرياض، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ،ص ٦٩٢ •

(٣) مجلس الوحده الاقتصادية العربية، عمان، التجارة الخارجية في الوطن العربي ،١٩٨٢ م ،ص ٢٣ •

ـ د• فؤاد مرسي ،دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية ، مرجع سابق ،ص ٧٤ •

التبادل التجارى البينى فحسب بل آدى ذلك الى تجميد الهياكل الانتاجية للدول النامية وابقائها على حالهاءغير قادرة على تنويع اقتصاداتها التى تميزت باقتصادات الغلة الواحدة[1]، اضافة الى الازمات الاقتصادية التى تحل باقتصادات الدول المتقدمة وتنتقل ( تصدر ) الى اسواق الدول النامية .[2]

---

(١) د. خلاف عبد الجابر خلاف ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذه فى النمو ،مرجع سابق ،ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٢) المرجع السابق ،ص ١٠٨ .

# الباب الثالث

## وسائل تنمية التبادل التجاري بين الدول الإسلامية

* مقدمـــــة :

من المؤسف حقا أن يكون التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ضعيفا للغاية رغم أن عددا لايستهان به من هذه الدول تربطها اتفاقيات تجارية .[1]

ولاريب أن هذا الواقع تسببت فيه عوامل كثيره تم ايضاحها فيما سبق .

ونتساءل هنا عن الوسائل الكفيلة بتنمية التبادل التجارى بين الدول الاسلامية والقادرة على تخطى عوائق هذا التبادل التجارى البينى .

ومن الواضح أن هذه الوسائل متعددة وتتباين فيما بينها ،فبعضها يتطلب فترات قصيرة الأجل والبعض الآخر يتطلب فترات طويلة الأجل . وعلى ذلك سنميز فى هذا الباب بين مجموعتين رئيسيتين فى وسائل تنمية التبادل التجارى بين الدول الاسلامية .

فالمجموعة الأولى تتعلق بوسائل تنمية التبادل التجارى البينى فى الأجل القصير ، وتختص المجموعه الثانية بوسائل تنمية التبادل التجارى البينى فى الأجل الطويل .

ولعل من الحوافز الهامة الدافعة لتوسيع نطاق التبادل التجارى البينى ما اتسمت به الاوضاع الاقتصادية العالمية من عدم الاستقرار وتفاقم سياسات الحماية فى التجارة الدولية مما أعاق نمو صادرات الدول النامية ومنها الدول الاسلامية وجعلها بالتالى تبحث عن اسواق لتصريف منتجاتها . وكذلك اتساع عضوية السوق الاوربية المشتركة التى شملت أخيرا أسبانيا والبرتغال الأمر الذى افقد صادرات بعض الدول الاسلامية لاسيما دول المغرب العربى أسواقها التقليدية .

---

(١) انظر الفصل الثانى من الباب الثانى .

# الفصل الأول

## وسائل تنمية التبادل التجاري البيني في الأجل القصير

* مقدمـــــــــة :

يشتمل هذا الفصل على الوسائل التالية :

(١) مجموعة وسائل تخفيض الرسوم الجمركية . وستعرض في هذه المجموعـــة وسيلتين هما :

(أ) التعاون التجاري في اطار النظام الشامل للتفضيلات التجارية .

(ب) نظام العشور الاسلامي .

(٢) ضمان ائتمان الصادرات .

(٣) انشاء مركز لتبادل المعلومات التجارية بين الدول الاسلامية .

(٤) التجارة المكافئة .

(٥) تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري البيني ( اتحـــــاد مدفوعات ) .

## * مجموعة وسائل تخفيض الرسوم الجمركية :

### تمهيـــد :

من المسلم به أن الحواجز التجارية سواء كانت على شكل قيـــود جمركية أو غير جمركية تعد من العوائق الرئيسية لنمو التجارة الدولية .

ومن الواضح أن تلك الحواجز تسببت – بالاضافة الى عوامل أخـــرى – فى ضعف معدلات التبادل التجارى بين الدول الاسلامية . ويشير ذلك الـــى أن الدول الاسلامية تنتهج سياسات تجارية أقل انفتاحا فيما بينها وأكثـــر انفتاحا على دول العالم الخارجى . وبالتالى فانه لكى ينشط التبـــادل التجارى البينى لابد أن تقوم الدول الاسلامية بتحرير التبادل التجـــارى فيما بينها من القيود الجمركية والكمية والنقدية والادارية .(1)

---

(1) صندوق النقد العربى ،دائرة الابحاث والاحصاء ،وسائل تنمية التجارة بين البلدان العربية ودور صندوق النقد العربى ، الناشر : اتحـــاد غرف التجارة والصناعة فى دولة الامارات العربية المتحدة ،مجلـــة آفاق اقتصادية ، العدد الحادى عشر ، السنة الثالثه ،يوليو (تموز ) ١٩٨٢ م ،ص ٥٦ .

– يطلق على هذه القيود مصطلح القيود التجارية وتصنف الـــى قيود جمركية وغير جمركية .

والقيود الجمركية تشتمل على العديد من الأنواع منها :

(أ) الرسوم الجمركية :

وهى ضريبة تفرض على السلع العابرة لحدود الدولة دخـــولا أو خروجا . ويمكن فرضها على الصادرات ( رسوم الصـــادرات) أو على المستوردات ( رسوم المستوردات ) (2). =

(2) د. خلاف عبد الجابر خلاف ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذه فى النمو ،مرجع سابق ،ص ٢٨ .

ومن المناسب أن تذكر ما أشارت اليه بعض الدراسات الاقتصادية الدولية الى أن الدول النامية ليست بحاجة الى سياسات جديدة لانعاش التبادل التجاري فيما بينها ،وانما يمكن تنشيط ذلك التبادل من خلال

---

= ورغم أن رسوم المستوردات أكثر شيوعا من رسوم الصادرات الا أن العديد من الدول النامية تفرض هذه الرسوم على غالبية سلعها المصدرة .[1]

ويتم تطبيق هذه الرسوم اما على شكل قيمي أى على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة المتاجر بها مثل ١٥ ٪ من قيمة السلعة ، أو على شكل نوعي بحيث تحدد هذه الرسوم على أساس كمية معينة لكل وحدة سلعة مثل ٥٠ هللة على كل كيلو ، وقد تطبق احيانا الدولة رسوم مركبة تجمع بين النوعين المشار اليهما أعلاه .[2]

وبجانب الرسوم الجمركية فانه يوجد أنواعا أخرى من القيود الجمركية تسمى بالقيود الجمركية الاحتياطية وتشمل الرسوم التعويضية وتعريفة القصاص ( الثأر ) وتعريفة الافضلية .[3]

(ب) الرسوم التعويضية : وتفرض هذه الرسوم في حالات خاصة تجاه بعض الدول التي تلجأ الى تخفيض اسعار صادراتها لتباع بثمن أقل من تكلفة انتاجها كما في حالات الاغراق .[4]

(ج) تعريفة القصاص ( الثأر ) : وتفرض هذه الرسوم عندما تتعرض الدولة لاجراءات تعسفية من قبل بعض الدول باعتبارها وسيلة ضغط لكي تعدل تلك الدول عن موقفها . ومما يجدر ذكره في هذا العدد أن هذه التعريفة يفترض في تطبيقها =

(١) جون هدسون ،مارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،ترجمة د.طه عبد الله منصور ،د.محمد عبد الصبور ،دار المريخ ، الرياض ، الطبعة العربية ،١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ،ص ٤٠٥ .

(٢) المرجع نفسه ،ص ٤٠٦ .

(٣) د. خلاف عبد الجابر ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذه في النمو ،مرجع سابق ،ص ٣٤ .

(٤) المرجع نفسه ،ص ٣٤ .

تخفيض الحواجز التجارية فيما بينها وترك قوى السوق ( العرض والطلب ) في تلك الدول تحدد اتجاهات المبادلات التجارية .(١)

وفيما يلى نستعرض الوسائل التى تندرج تحت هذه المجموعة .

---

= التكافؤ فى القوة الاقتصادية بين الدول التى تطبقها الأمر الذى يجعل تطبيق هذه التعريفة من جانب الدول النامية غير مجدى وضعيف الأثر .(٢)

(د) تعريفة الافضلية : وتمنح هذه التعريفة من جانب الدولة من خلال اقرار ميزات تفضيلية لدولة أخرى وغالبا مايتمثل ذلك فى تخفيض الرسوم الجمركية (٣)

أما القيود غير الجمركية فتشمل القيود الكمية والنقدية والادارية.

- القيود الكمية ويعنى بها نظام الحصص .

ويعد هذا النظام من أهم وسائل الرقابة على التجارة الدولية وهو عبارة عن نظام تحدد الدولة بمقتضاه كمية المستوردات التى يجوز استيرادها من سلعة معينة ،ويتخذ هذا النظام صورا عديدة منها نظام الحصة الاجمالية دون الأخذ فى الاعتبار توزيع هذه الحصه على الدول المصدرة لهذه السلعة ،ومنها نظام الحصة الموزعة وتحدد فى هذه الحالة حصة كل دولة يراد منها الاستيراد ،وقد تلجأ الدولة الى عدم توزيع الحصة بأكملها نظرا لما يسببه ذلك من ربطها بدول معينه وتقتصر بالتالى على توزيع نسبة معينة من الحصة .(٤)

- فيما يتعلق بالقيود النقدية والادارية فقد سبق ايضاحها فى الفصل الاول من الباب الثانى .

(١) أولى هافر فيليشين ومارتن وولف ،تشجيع التجارة فيما بين البلدان النامية ذاتها : عرض وتقييم ،مجلة التمويل والتنمية ،صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، الجزء ١٩ ،رقم ١ ،مارس ١٩٨٢ م ،ص ١٧، ٢١ .

- جون مكدويل ،التبادل التجارى بين الدول النامية ،نشرت مقتطفات منه فى قضايا واتجاهات ،وزارة المالية والاقتصاد ،الرياض ،رقم ١٧١ ، ١٤٠٧ هـ ،ص ٦٣ .

(٢) د.خلاف عبد الجابر ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة فى النمو ،مرجع سابق ،ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) المرجع نفسه ،ص ٣٨ .

(٤) د.سعيد النجار ، التجارة الدولية ،مرجع سابق ،ص ٣١٣ ، ٣١٤ .

## (أ) التعاون التجارى بين الدول الاسلامية فى اطار نظام التفضيلات التجارية :

يقصد بنظام التفضيلات التجارية : المميزات التى تمنحها الدول لدول أخرى لتعزيز التبادل التجارى بينها ،وغالبا تتمثل تلك المميزات فى الغاء أو خفض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستورة من الدول الممنوحة هذا التفضيل .(١)

وقد يقوم نظام التفضيل بين الدول على أساس التبادل (٢) ،ومثال ذلك التفضيلات الجمركية التى تضمنتها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية فى عام ١٩٨١ م (٣) وقد يكون ذلك النظام غير متبادل (٤) ـ من جانب واحد ـ مثل نظام الافضليات المعمم الممنوح للدول النامية من قبل الدول المتقدمة بعد أن تم التفاوض عليه فى نطاق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الاونكتاد ) فى الستينات .(٥)

ويشمل ذلك النظام ـ الممنوح للدول النامية ـ المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة وعددا محدودا من المنتجات الأولية .(٦) الأمر الذى جعل الاستفادة من هذا النظام تعود الى الدول النامية ذات القاعدة الصناعية المتنوعة نسبيا بشكل يفوق الفائدة التى تحصل عليها الدول المنتجة

---

(١) د. اسماعيل عبدالرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية . لايوجد سنة نشر ،ص ٤٧ .

(٢) د. اسماعيل شلبى ،نفس المرجع ،ص ٤٧ .

(٣) انظر الاتفاقية المذكورة فى الملحق من هذه الرساله

(٤) د. اسماعيل شلبى ،نفس المرجع ،ص ٤٧ .

(٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ،التقييم وخيارات السياسة العامة ، نيويورك، ١٩٨٧ ،ص ١٧٠ .

(٦) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،أقل البلدان نمواء تقرير ١٩٨٦ م ،ص ١٢٥ .

والمصدرة للمواد الأولية .[1] ويتضح ذلك من الجدول ( ٤١ ) الذى يتبين منه ضآلة الفائدة التى حصلت عليها الدول الأقل نموا من نظام التفضيلات المعمم . وعلى سبيل المثال بلغت قيمة صادرات أقل البلدان نموا التى تحصل على معاملة تفضيلية من اليابان نحو ٥ر٦ مليون دولار وذلك من مجموع الصادرات الى اليابان البالغه ٢١٩ مليون دولار .

ورغم أن هذا النظام - نظام التفضيلات المعمم - بامكانه تنشيط التبادل التجارى بين الدول النامية والدول المتقدمة الا أن لجوء الدول الاخيرة الى التدابير الحمائية ضد صادرات الدول النامية يلقى شكوكا حول معاملة الدول النامية معاملة تفضيلية ،لاسيما وان الدلائل تشير بأن المعاملة التى تحظى بها الدول النامية من الدول المتقدمة أقل من تلك الممنوحة للدول المتقدمة .[2]

ولاريب أن تبنى هذا النظام - النظام الشامل للتفضيلات التجارية - من قبل الدول الاسلامية سيساهم فى تنمية وزيادة حجم التبادل التجارى البينى ،نظرا لما يمكن أن يتيحه هذا النظام من منح امتيازات تجارية متبادلة فى المنتجات التى بامكانها أن تسهم فى زيادة التبادل التجارى البينى .[3]

وقد يثار فى وجه هذه الوسيلة التى يمكن أن تنشط التبادل التجارى بين الدول الاسلامية مشكلة وهو أنه من خلال تبنى امتيازات تعريفية متبادلة بين الدول الاسلامية سيفقد بعض الدول لاسيما أقل الدول نموا

---

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،أقل البلدان نموا ،١٩٨٦، ص ١٢٥ .

(٢) المرجع نفسه ،ص ١٢٥ .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ،مرجع سابق ،ص ١٥٣ .

(٣) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، الدار البيضاء ، المبادلات التجارية داخل مجموعة البلدان الاسلامية ،١٩٨٤ م ،ص ٦٩ .

الجدول رقم ( ٤١ )

مستوردات دول مختارة مانحة للافضليات من أقل الدول نموا

"بلايين الدولارات"

| الدولة المانحة للافضليات | سنة المنح | مجموع المستوردات (١) | مستوردات تفضيلية * (٢) | النسبة المئوية للنصيب ٢ : ١ |
|---|---|---|---|---|
| النمسا | ١٩٨٤ | ٧ر٢٣ | ٥ر١ | ٦ر٣٢ |
| كندا | ١٩٨٤ | ٨ر٣٧ | ٦ر٥ | ٨ر١٤ |
| الجماعة الاقتصادية الاوروبية | ١٩٨٣ | ٧ر٦٤٠ | ٠ر٢٦٠ | ٦ر٤٠ |
| اليابان | ١٩٨٤/٨٣ | ٠ر٢١٩ | ٥ر٦ | ٩ر٢ |
| نيوزيلندا | ١٩٨٤/٨٣ | ٧ر١١ | ٩ر٢ | ٧ر٢٤ |
| الولايات المتحدة الامريكية | ١٩٨٢ | ٤ر٨٨٤ | ٩ر٤٧ | ٤ر٥ |

- المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الاونكتاد ) جنيف ، اقل البلدان نموا ، تقرير ١٩٨٦ ، الجدول ( ٤٨ ) ص ١٣٦ .

* تشير الى المستوردات المشمولة بنظام الافضليات المعمم التى تلقت فعلا معاملة تفضيلية .

نسبة هامة من ايراداتها الحكومية المتأتية من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والتي كانت تستوفيها قبل اشتراكها في النظام الشامل للتفضيلات التجارية ٠

ويبين الجدول رقم ( ٤٢ ) نسبة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة الى اجمالي الايرادات الحكومية ومنه يتبين كبر هذه النسبة لأحدى عشرة دولة اسلامية حيث ترتفع فيها تلك النسبة عن ٣٠ ٪ ٠ ومن تلك الدول بنين حيث تبلغ فيها تلك النسبة ٤٩ ٪ ، وفي تشاد ٤٤ ٪ ، جامبيا ٤٥ ٪ ، السودان ٤٥ ٪ ، الاردن ٤٠ ٪ ، الصومال ٥١ ٪ ،وفي السنغال ٣٤ ٪ ويتضح ذلك من الجدول رقم (٤٣ ) ومن الجدول نفسه أيضا يتضح أن هذه النسبة تقل عن ٣٠ ٪ لـ ست عشرة دولة ٠

كما في بنغلاديش ٢٤ ٪ ، المالديف ٢٣ ٪ الكاميرون ١٦ ٪ ،موريتانيا ٢٥ ٪ ،المغرب ١٩ ٪ في الوقت الذي لم تتجاوز فيه تلك النسبة ١٠٪ لكل من تركيا ٤ ٪ واندونسيا ٤ ٪ وايران ٨ ٪ والكويت ١ ٪ وسلطنة عمان ٢ ٪ وجيبوتي ٩ر٣ ٪ انظر الجدول ( ٤٣ ) ٠

وبناء على ذلك يتضح أن الرسوم الجمركية على السلع المستوردة في بعض الدول الاسلامية لاسيما الاقل نموا تكتسب أهمية في تكوين ايراداتها العامة ، ومن ثم فان اشتراكها في نظام التفضيل على أساس التبادل يعني فقدان جزء هام من ايراداتها العامة ٠ وبالتالي قد يصعب عليها تقويم الفائدة المرجوة من هذا النظام ، مما يجعلها غالبا تتردد في قبول الانضمام الى ذلك النظام ،ويجعلها أيضا أمام مشكلة البحث عن الوسائل الكفيلة بتعويض النقص الحاصل في ايراداتها ٠[1] ولاريب أن هذه المشكلة

---

(١) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الاسلامية ،انقره ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية ،العدد ٢٣ – يوليو ١٩٨٥ م ،ص ١٠ ٠

الجـــدول رقم (٤٢ )

حصة الضرائب الاستيرادية من اجمالي الايرادات الحكوميـــة

" تصنيف الدول الى شرائح حسب نسبة الرسوم الـى الايـــرادات

| ٪ | عدد الدول |
|---|---|
| دون ١٠ | ٦ |
| ١٠ – ٣٠ | ١٦ |
| ٣٠ – ٥٠ | ٩ |
| مافوق ٥٠ | ٢ |
| عدد الدول | ٣٣ دولة |

الجـــدول رقم ( ٤٣ )

حصة الضرائب الاستيراديه* فى اجمالى الايرادات الحكوميـــة

| الدولـــة | العام | نسبة الضرائب للايرادات ٪ |
|---|---|---|
| **الدول الأقل نموا** | | |
| بنغلاديش | ١٩٧٩ | ٧ر٢٤ ٪ |
| بنين | ١٩٧٩ | ٤ر٤٩ ٪ |
| بروكينافاسو | ١٩٨٣ | ٥ر٣١ ٪ |
| تشاد | ١٩٧٦ | ٤٤ ٪ |
| جيبوتى | ١٩٨٠ | ٩ر٣ ٪ |
| جامبيا | ١٩٧٨ | ١ر٤٥ ٪ |
| المالديف | ١٩٨٢ | ٧ر٢٣ ٪ |
| مالى | ١٩٨٣ | ٨ر١٨ ٪ |
| النيجر | ١٩٨٠ | ٥ر٣١ ٪ |
| الصومال | ١٩٧٨ | ٥١ ٪ |
| سيراليون | ١٩٨٣ | ١ر٣٣ ٪ |
| السودان | ١٩٨٢ | ٧ر٤٥ ٪ |
| اليمن الشمالى | ١٩٨٣ | ٦ر٥١ ٪ |
| اوغندا | ١٩٨٣ | ١٣ ٪ |
| **الدول ذات الدخل المتوسط** | | |
| البحرين | ١٩٨٣ | ١١ ٪ |
| الكاميرون | ١٩٨٣ | ١٦ ٪ |
| مصر | ١٩٨٣ | ٧ر١٥ ٪ |
| غانا | ١٩٨٢ | ٩ر١١ ٪ |
| الاردن | ١٩٨٢ | ٨ر٤٠ ٪ |
| ماليزيا | ١٩٨١ | ٢ر١٤ ٪ |
| موريتانيا | ١٩٧٩ | ٩ر٢٥ ٪ |
| المغرب | ١٩٨٢ | ٢ر١٩ ٪ |
| الباكستان | ١٩٨٢ | ١ر٢٩ ٪ |
| السنغال | ١٩٨٢ | ١ر٣٤ ٪ |
| تونس | ١٩٨٢ | ٦ر٢٦ ٪ |
| سورية | ١٩٨١ | ٥ر١٣ ٪ |
| تركيا | ١٩٨١ | ٩ر٤ ٪ |
| **الدول المصدره للنفط** | | |
| اندونيسيا | ١٩٨٢ | ١ر٤ ٪ |
| ايران | ١٩٨٢ | ٨ ٪ |
| الكويت | ١٩٨٣ | ٩ر١ ٪ |
| عمان | ١٩٨٣ | ٢ ٪ |
| نيجيريا | ١٩٧٨ | ٣ر٢٢ ٪ |

مصدرالجدول : مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، انقره ،مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ،العدد ٢٣ ،يوليو ١٩٨٥ م ،ص١٢ ٠

* اى الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ٠

تضع الدول الاسلامية أمام خيارين : اما استثناء تلك الدول التى تشكل فيها الرسوم الجمركية نسبة هامة من ايراداتها الحكوميه من تقديم امتيازات جمركية • أو تعويض تلك الدول عن ذلك النقص ليكون حافزا لهم على قبول هذا النظام • وذلك الأخير ما أشار اليه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره حلا لمشكلة النقص فى العائدات الجمركية للدول الاقل نموا الناجم من اشتراكهم فى النظام الشامل للتفضيلات التجارية بين الدول النامية •[1]

---

(١) المرجع السابق ،ص ١٠ •

## (ب) نظام العشور الاسلامى :

اتضح فيما سبق أن من بين العوائق التى تحد من التبادل التجارى بين الدول الاسلامية القيود التجارية ، ولا ريب أن تلك القيود نابعة من السياسات التجارية المتباينة فى الدول الاسلامية بغية تحقيق أكبر قدر من المكاسب التجارية . ورغم أن هذا الهدف أمر مرغوب فيه وتسعى كل دولة الى تحقيقه الا أن واقع التبادل التجارى للدول الاسلامية يعكس ضآلة تلك المكاسب فى ظل نظام تجارى عالمى لايراعى اقتصاديات الدول الاسلامية .

وبهذا الصدد تبرز وسيلة هامة هى نظام العشور الذى يستمد أصوله من النظام الذى وضعه عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، نظرا لما يشتمل عليه من مبادىء اقتصادية اسلامية بامكانها أن تسهم فى زيادة التبادل التجارى بين الدول الاسلامية .

### أولا : تعريف العشور :

العشور هى الأموال التى يأخذها العاشر من التجار المارين عليه بتجارتهم بين أقاليم الدولة الاسلامية أو المجتازين لحدود الدولة بتجارتهم .

والعاشر : من نصبه الامام على حدود الأقليم أو الدولة ليأخذ

العشور من التجار[1].

وتشير المصادر الى أن أول من وضع العشور فى الاسلام الخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

فعن عمرو بن شعيب أن أهل منبج - قوم من أهل الحرب - وراء البحر كتبوا الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه " دعنا ندخل أرضك تجارا وتعشرنا " قال فشاور عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك فأشاروا عليه به فكانوا أول من عشر من أهل الحرب[2].

وعن عاصم بن سليمان عن الحسن قال : كتب أبوموسى الأشعرى الى عمر بن الخطاب " ان تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب *

---

(1) الامام كمال الدين محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الهمام الحنفى ، شرح فتح القدير والهداية ، ج ٢ ، دار احياء التراث العربى ، بيروت ) ، ص ١٧١ .
- د. زكريا محمد بيومى ، المالية العامة الاسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ، ص ٣٨٧ .

(2) ابويوسف ، الخراج ، تحقيق وتعليق د. محمد ابراهيم البنا ، دار الاصلاح للطبع والنشر والتوزيع ، ص ٢٧٦ .

* لاتعتبر غالبية دول العالم المعاصره دار حرب اذ أن خصائص دار الحرب تتمثل فى وصفين أحدهما أن تكون الغلبة فيها والسلطة لأحكام الكفر والثانى أن تكون فى حالة حرب واقعة أو متوقعة مع دار الاسلام ، وبالتالى اذا انطبق الوصف الاول على احدى دول العالم يقال بأنها دار كفر دون تسميتها بدار حرب أو أن ينطبق عليها أحكامها اما اذا اجتمع فيها الوصفان - اى انضم الوصف الثانى الى الأول - فانها فى هذه الحالة تصبح دار حرب وبالتالى تسرى عليها احكامها .
- انظر د. نزيه حماد ، احكام التعامل بالربا بين المسلمين وغير==

فيأخذون منهم العشر " قال فكتب اليه عمر " خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين وخذ من أهل الذمة نصف العشر ، ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما وليس فيما دون المائتين شيء فاذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم ومازاد فبحسابه "(1).

وعن عاصم بن سليمان عن الشعبى قال " أول من وضع العشر في الأسلام عمر " (2)

ثانيا : الأموال التى تؤخذ منها العشور :

تؤخذ العشور من الأموال المعده للتجارة عند عبورها حدود الدولة الاسلامية أو تنقلها بين أقاليمها أما الأموال

---

== المسلمين فى ظل العلاقات الدولية المعاصره ، الناشر: مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع ، جده ، ط 1 ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م، ص ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ .

(1) ابويوسف ، الخراج ، المرجع السابق ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .
- يحيى بن آدم القرشي ، الخراج ، صححه وشرحه ووضع فهارسه أبو الاشبال أحمد محمد شاكر ، دار التراث ، القاهرة ، ط ٢ ، ص ١٦٢ .
- وانظر : قطب ابراهيم محمد ، السياسة المالية لعمربن الخطاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ م ، ص ٨٩ .
- د. ابراهيم فؤاد أحمد ، الموارد المالية فى الاسلام ، دار الاتحاد العربى للطباعة ، ط ٣ ، ١٩٧٢ م ، ص ٢٠٧ .

(2) الامام أبى عبيد القاسم بن سلام ، الأموال ، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس ، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ، ص ٤٧٦ .

التى لاتعد للتجاره فلا تؤخذ منها العشور [1].

ثالثا : التجار الذين يعشرون :

اتفق جمهور الفقهاء على أن تجار أهل الذمة والمستأمنين وأهل الحرب تؤخذ منهم العشور اذا مروا بتجارتهم عبر حدود الدولة الاسلامية أو تنقلوا بها بين أقاليمها [2]. لكنهم اختلفوا فى أخذ العشور من تجار المسلمين المارين على العاشر بتجارتهم ففقهاء المالكية والشافعية والحنابلة يرون أن تجار المسلمين لاتؤخذ منهم عشور وأخذ العشور خاص بالذميين والحربيين أما المسلمون فتؤخذ منهم الزكاة على أموالهم وفقهاء الحنفية يرون أن العشور تؤخذ من التجار المسلمين الا أن المأخوذ منهم يكون زكاة لهذا اذا كانوا أخرجوا زكاة أموال تجارتهم وثبت هذا عند العاشر فلا يجوز أخذ العشور منهم [3].

---

(1) ابويوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .
- يحيى بن آدم القرشي ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .
- ابوعبيد ، الأموال ، مرجع سابق ، ص ٤٧٥ .
- ابن الهمام ، شرح فتح القدير والهداية وشرحها ، ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ١٧١ ومابعدها .
- ابن قدامة ، المغنى ، مكتبة الرياض الحديثة بالرياض ، ص ٥١٩ .

(2) انظر نفس المراجع السابقه .

(3) أبوعمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر ، الكافى فى فقه أهل المدينة المالكى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

==

واذا دققنا النظر فيما يراه المالكية ومن معهم وفيما يراه الحنفية نجد أن الخلاف بينهم فى أخذ العشور من تجار المسلمين لفظى فقط لأن الفقهاء متفقون جميعا على وجوب أخذ الزكاة من أموال المسلمين والحنفية يقولون بأخذها منهم تحت اسم العشور اذا لم يكونوا أدوها وهذا لايخالفهم فيه بقية الفقهاء ، كذلك هم متفقون جميعا على أنه لايجوز للعاشر أن يأخذ من تجار المسلمين شيئا اذا كانوا قد أدوا زكاة أموالهم واذا أخذ منهم شيئا رغم علمه بادائهم لزكاة أموالهم فهذا سحت وهذه هى المكوس التى وردت النصوص بتحريمها (١) .

رابعا : نصاب العشور :

عرفنا فيما تقدم ان تجار المسلمين لاعشور عليهم وانما عليهم الزكاة ، وان الذين قالوا بفرض العشور عليهم وهم الحنفية فسروها بالزكاة الواجبة عليهم فى أموالهم ، وعليه قلنا ان الاختلاف بين الجمهور وبين الحنفية فى فرض العشور على تجار المسلمين وعدمه لفظى . واذا أخذنا بمنطق الحنفية

---

== – ابوعبيد ،الأموال ،مرجع سابق ،ص ٤٧١ ومابعدها .
– ابن قدامه ،المغنى ، جـ ٨ ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ ومابعدها .
– ابويوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ ومابعدها .

(١) انظر فى هذا الأحاديث التى أوردها أبوعبيد فى كتاب الأموال ، ص ٤٦٩ ومابعدها .

فانه لاخلاف بين الفقهاء فى أن نصاب أموال تجارة المسلمين الذى يخضع للعشور هو مائتا درهم من الفضه أو عشرون مثقالا من الذهب فاذا قل مال تجارة المسلم عن هذا المقدار فلا يؤخذ منه شيء اذ لا زكاة فيما دون نصاب الزكاة المذكور(١).

أما فيما يتعلق بنصاب أموال تجارة الذمى والحربى فقد اختلف الفقهاء فيه . فيرى الحنفية أن تجارة الذمى والحربى لايؤخذ عشرها اذا كان التاجر حربيا أو نصف عشرها اذا كان ذميا الا اذا بلغت قيمتها نصاب الزكاة وهو مائتا درهم فصاعدا أو عشرون مثقالا من الذهب فصاعدا فان كانت قيمتها أقل من ذلك فلا يؤخذ منها شيء اللهم الا اذا كانت دولة الحربى تأخذ من تجار المسلمين عشورا على ماقيمته أقل من نصاب الزكاة ففى هذه الحالة يرى بعض فقهاء المذهب أنه تؤخذ العشور من تجارهم على القليل معاملة بالمثل(٢).

ويرى المالكية(٣) وابن حامد من الحنابلة(٤) عدم اشتراط نصاب معين حتى تؤخذ العشور من الذمى والحربى فتؤخذ

---

(١) ابويوسف ، الخراج ،مرجع سابق ،ص ٢٧١ و ٢٧٢ .
- ابن الهمام ، شرح فتح القدير والهداية ،ج ٢ ،مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

(٢) ابويوسف ، الخراج ،مرجع سابق ،ص ٢٧٢ .
- ابن الهمام ،شرح فتح القدير والهداية ،ج ٢ ،مرجع سابق ،ص ١٧٤ .

(٣) ابن عبدالبر ، الكافى فى فقه المالكية ،مرجع سابق ،ص ٢١٧ .

(٤) ابن قدامة ،المغنى ،ج ٨ ،مرجع سابق ،ص ٥١٩ ، ٥٢٠ .

العشور من أموالهما المعدة للتجارة عند عبورها حدود الدولة الاسلامية أو تنقلها بين اقاليمها سواء أكانت قليلة أم كثيرة.

وقال أبوعبيد فى بيان مستند المالكية فيما ذهبوا اليه:

" وأما مالك وأهل الحجاز فان مذهبهم فى ترك النظر الى المائتين وأخذهم مما دونها انهم قالوا: ان الذى يؤخذ من أهل الذمة ليس بزكاة فينظر فيه الى مبلغها والى حدها انما هو فىء بمنزلة الجزية التى تؤخذ من رؤوسهم "(1).

أما الحنابلة فيرون فى رواية عن الامام أحمد أن نصاب العشور بالنسبة للذمى والحربى هو عشرة دنانير أو مايقابلها من الفضة فان نقص مال تجارتهما عن ذلك فلا عشور عليهما ويظهر ان هذه الرواية هى الراجحة. ويرون فى أخرى أن النصاب بالنسبة للذمى هو نصاب الزكاة يعنى عشرون دينارا أو مائتا درهم ولا عشور عليه فيما قل عن هذا وأما الحربى فنصابه عشرة دنانير أو مائة درهم ولا عشور عليه فيما قل (2).

وما رآه الحنابلة فى الرواية الأولى من أن نصاب العشور بالنسبة للذمى وهو عشرة دنانير أو مائة درهم هو رأى سفيان

---

(1) ابوعبيد، الأموال، مرجع سابق، ص ٤٧٨.

(2) ابن قدامه، المغنى، ج ٨، مرجع سابق، ص ٥١٩.

- منصور بن يونس البهوتى، شرح منتهى الارادات، ج ٢، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ص ١٣٦.

الثورى رحمه الله تعالى وهو الذى اختاره الامام أبوعبيد رحمه الله غير أنه ذكر أن سفيان رحمه الله تعالى لم يذكر مقدار النصاب للحربى وأنه ينبغى على رأيه أن يكون على النصف من الذمى(١) .

خامسا : سعر ضريبة العشور :

يختلف سعر هذه الضريبة باختلاف الخاضعين لها أو التجار المفروضة عليهم وذلك على النحو التالى :

(١) تجار المسلمين ويدفعون ربع العشر ( ٢ر٥ ٪ ) وهذا جار على اصطلاح الحنفية فقط لأن المأخوذ من تجار المسلمين زكاة وتسميته عشورا انما كان لأن من يأخذه منهم هو العاشر المنصب من قبل الحاكم لذلك فالتسميه مجازية لاحقيقية وقد تقدم الكلام فى هذا .

وعليه فانه اذا مر التاجر المسلم على العاشر بمال وقال أديت زكاتهفى المصر وحلف على ذلك فانه يقبل منه ذلك أما ان قال أديت زكاته فى غير المصر فانه لايقبل واذا قال الذمى أو الحربى أديت زكاته فلا يقبل منهما ذلك لانهما لازكاة عليهما بكل هذا قال الحنفية (٢)

---

(١) ابوعبيد ، الأموال ،مرجع سابق ، ص ٤٧٨ .
(٢) ابويوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .
- ابن الهمام ، شرح فتح القدير مع الهداية ، ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ - ١٧٤ .

وقال سفيان رحمه الله تعالى " لا أرى أن يستحلف المسلمون عليه لأنهم مستأمنون فى زكاتهم[1] يعنى أن يصدق المسلم فى قوله أديت زكاته بدون استحلاف*.

(٢) أما تجار أهل الذمه فيرى الحنفية[2] والحنابلة[3] أنه يؤخذ منهم نصف العشر ( ٥ ٪ ) وهذا مذهب سفيان الثورى رحمه الله تعالى[4] كما يرى هؤلاء أن تجار أهل الحرب يدفعون العشر ( ١٠ ٪ ) .

وقد أستدلوا على هذا بما رواه أبوحنيفة عن القاسم عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك قال : بعثنى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه على العشور وكتب لى عهدا " أن آخذ من المسلمين مما اختلفوا فيه لتجارتهم ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر[5].

ويرى المالكية أن تجار أهل الذمة يدفعون عشر قيمة مامروا به من تجارة الا فى حملهم الطعام الحنطة والزيت

---

(١) ابوعبيد ، الأموال ، مرجع سابق ، ص ٤٨١ .
(٢) ابويوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .
- ابن الهمام ،شرح فتح القدير مع الهداية ،ج ٢ ،مرجع سابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ .
(٣) ابن قدامه ،المغنى ،ج ٨ ،مرجع سابق ،ص ٥٢٢ .
- البهوتى ،شرح منتهى الارادات ،ج ٢ ،مرجع سابق ، ص ١٣٦ .
(٤) أبوعبيد ،الأموال ،ص ٤٧٦ .
(٥) ابويوسف ،الخراج ، مرجع سابق ،ص ٢٧٥ .
* يمكن الاستغناء عن الاستحلاف فى هذه الحاله من خلال ابراز ايصال الدفع الذى دفعت بموجبه العشور فى المرة الأولى .

خاصة الى مكة والمدينة فانه يؤخذ منهم من ذلك نصف العشر وأما تجار أهل الحرب فانهم يدفعون العشر الا أن يشترط عليهم فى حين دخولهم أكثر من ذلك فيؤخذ منهم[1].

ويتضح مما سبق فى سعر ضريبة العشور أن مقدار مايفرض على تجارة المسلمين هو ربع العشر وهو من قبيل الزكاة اذا لم يكن التاجر زكى ماله والا فلا شيء يؤخذ منه . ونستفيد من هذا المبدأ أن التبادل التجارى بين الدول الاسلامية يتمتع بحرية تنقل السلع وأن مايفرض عليه من رسوم هو مقدار قليل وهو ربع العشر ، ومن شأن هذا تشجيع هذا التبادل وتنميته اذا أخذت به الدول الاسلامية فى هذا العصر .

كما أنه يتضح من خلال مقارنة النسبة المفروضة على تجارة المسلمين وهى ( ٢٫٥ ٪ ) بالنسب المفروضة على غيرهم من تجار أهل الذمة ( ٥ ٪ ) وأهل الحرب ( ١٠ ٪ ) اقرار مبدأ التفضيل النسبى للمسلمين[2] اذ أن ذلك المبدأ يقضى بأن السياسة الجمركية الاسلامية تكفل سيادة ضريبة نسبية موحدة على القيمة بين الدول الاسلامية تعادل ربع أو نصف مايفرض على دول العالم الخارجى .

---

(١) ابن عبدالبر ، الكافى ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٢) د. عبدالرحمن يسرى ، العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية ودورها فى التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

وبناء على ماتقدم فانه فى حالة تطبيق هذا المبدأ ستصبح الدول الاسلامية فى حالة انتهاج سياسة جمركية موحدة أكثر انفتاحا فيما بينها وأقل انفتاحا على دول العالم الخارجى ، ومن شأن ذلك أن يسهم فى تنمية وزيادة التبادل التجارى بين الدول الاسلامية بعمله على ازالة أحد عوائق تنمية التبادل التجارى البينى وهو القيود الجمركية .

وعلى ذلك فانه جدير بالدول الاسلامية أن تطبق هذا المبدأ الاسلامى فى تبادلها التجارى مع الدول الأخرى اذ أن ( مبدأ التفضيل النسبى للمسلمين ) سنة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رض الله عنه ووافقه عليها الصحابة رضى الله عنهم ، وأن تعمل بها عملا بقوله عليه الصلاة والسلام " فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها النواجذ "(1)

**هل يتكرر تحصيل العشور فى السنة :**

- يرى الحنفية أن العشور لاتؤخذ على المال نفسه من تجار المسلمين والذميين الا مرة واحدة فى السنة وان مروا به

---

(1) جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم لابن الأثير ،ج 1 ، تحقيق محمد حامد الفقى ،ط 1 ،دار احياء التراث العربى ،بيروت ، ص 189 .
وذكر ابن الأثير أن الحديث فى الترمذى وسنن أبى داود .

على العاشر مرارا ، أما أن مروا بمال سواه أخذت منهم العشور فى كل مرة [1].

- وقد قال بذلك أهل العراق وسفيان [2] . ونص عليه أحمد [3] فى رواية جماعة من أصحابه .

وقد روى الامام احمد باسناده قال : جاء رجل نصرانى الى عمر فقال : ان عاملك عشرنى فى السنه مرتين فقال ومن أنت ؟ قال أنا الشيخ النصرانى قال عمر وأنا الشيخ الحنيف ثم كتب الى عامله أن لاتعشروا فى السنة الا مرة لأن الجزية والزكاه انما تؤخذ فى السنة مرة واحده ،فكذلك هذا اذا ثبت هذا فانه متى أخذ منهم ذلك مرة كتب لهم حجة بأدائهم لتكون وثيقة لهم وحجة على من يمرون عليه فلا يعشرهم ثانية فان مر ثانية بأكثر من المال الذى أخذ منه أخذ من الزيادة لانها لم تعشر" [4] .

وقال ابوعبيد حدثنا يزيد عن جرير بن حازم قال : قرأت كتاب عمر بن عبدالعزيز الى عدى بن أرطأة " أن يأخذ العشور ثم يكتب بما يأخذ منهم البراءة ولايأخذ من ذلك المال ولا من

---

(1) ابويوسف ، كتاب الخراج ،مرجع سابق ،ص ٢٧٢ .
(2) ابوعبيد بن سلام ،كتاب الأموال ،مرجع سابق ،ص ٤٧٦ .
(3) ابن قدامه ، المغنى ،ج ٨ ،مرجع سابق ،ص ٥١٨ .
(4) ابن قدامه ، المغنى ،ج ٨ ،ص ٥١٨ ، ٥١٩ .

ربحه الا زكاة سنة واحده ويأخذ من غير ذلك المال أن مر به [1].

ويذهب مالك الى انه تؤخذ من الذمى ضريبة العشور كلما مر وان مر بماله فى السنة مرارا [2].

أما فيما يتعلق بتجارة الحربى فيرى الفقهاء بأنه يعشر كلما دخل بلاد المسلمين لانه برجوعه الى بلاده سقطت عنه أحكام المسلمين [3].

---

(1) أبوعبيد ،الأموال ،مرجع سابق ،ص ٤٧٩ ، ٤٨٠ .

(2) المرجع نفسه ،ص ٤٧٧ .

(3) ابويوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

- أبوعبيد ،الأموال ، مرجع سابق ، ص ٤٨٠ .
- يحى بن آدم القرشى ،الخراج ،صححه وشرحه ابوالاشبال أحمد محمد شاكر ،ط ٢ ،مكتبة دار التراث الشعبى ،القاهرة ،لايوجد سنة نشر ، ص ١٦٢ .

* ضمان ائتمان الصادرات :

يقصد بضمان ائتمان الصادرات تعهد ضمان من قبل مؤسسة ضمان لقيمة سلعة مصدرة بدفع قيمتها عند حلول أجل السداد واخفاق المستورد أو وكيله عن القيام بالدفع ، وغالبا مايسمى هذا النوع باسم ( ورقة تصدير ) ويحتفظ بها المصدر أو الوكيل أو المصرف .[1]

ومن المتعارف عليه أنه عند تصدير سلعة ما فانه اما ان يكون الدفع فورا أو مؤجلا ، وفى حالة الدفع المؤجل قد يكون المصدر لايريد الانتظار الى الوقت المحدد وبالتالى يحتاج ثمن صادراته فى أقصر وقت ممكن ،ومن هنا تبرز أهمية توفر هذا الضمان لأنها تمكن المصدر من الحصول على ثمن صادراته قبل موعد استحقاقها عن طريق خصم ورقة الضمان لدى المؤسسات المالية المتخصصه وتسمى هذه العملية باعادة التمويل وبالتالى تحتفظ هذه المؤسسة المالية بورقة الضمان الى أن يحين موعد الاستحقاق .[2]

ولا تعد هذه الوسيلة وبهذا الشكل ( أى خصمها لدى المؤسسات المالية المختصة والحصول على أقل من قيمتها الاسمية ) متفقه مع احكام الشريعة الاسلامية[3] . رغم ان ذلك يتيح التسهيلات الائتمانية التى تعتبر بحد ذاتها من الادوات الفعالة لتنمية التجارة الدولية . وبالتالى فانه لابد من ايجاد البديل الاسلامى الذى يمكن المصدر من الحصول على ثمن صادراته وفى نفس الوقت يعطى المستورد فرصة يتمكن من خلالها من السداد .

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، نظام ضمان ائتمان الصادرات ،١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ٨ .

(٢) المرجع نفسه ،ص ٨ .

(٣) لان بيع ورقة الضمان والحصول على قيمة أدنى من قيمتها النقدية المسجلة فيها هى فائدة مدفوعة مقدما وهى فائدة ربوية .

ووفقا لما اشارت اليه احدى الدراسات الاقتصادية فانه بالامكان توفير التمويل المتفق مع احكام الشريعة الاسلاميه بدلا من التمويل الربوى من خلال خيارين تم تكييفهما على انهما مقبولان شرعا .: [1]

الخيار الأول :

وفيه يتم التمويل عن طريق جماعة من المستثمرين ( مؤسسة تمويل وطنية أو متعددة الاطراف ) وصورتها أن يتم توقيع عقدين احدهما بين مؤسسة التمويل والمصدر على دفع قيمة السلعة كاملة حسب الاتفاق ،والآخر بين مؤسسة التمويل والمستورد الذى سيستلم السلعة لقاء ضمانات [2] يقدمها للمؤسسة لضمان حقوقها الى ان يتم سداد قيمتها ، الربح التى تحصل عليها مؤسسة التمويل تتمثل فى الفرق بين القيمة فى كلا العقدين . بحيث ان العقد الذى مع المستورد يتضمن سعرا أعلى نسبيا من المبلغ الذى تدفعه المؤسسة للمصدر . والفرق بينهما هو الربح الذى تحصل عليه مؤسسة التمويل .

الخيار الثانى :

وفى هذه الحالة تقوم ايضا مؤسسة التمويل بدفع الثمن للمصدر وتحتفظ المؤسسة بملكية السلعةحتى يدفع المستورد ثمنها حسب المدة المتفق عليها . وفى هذا الخيار يتخذ المستورد صفة المستأجر[3] حتى يتمكن من دفع قيمة السلعة كاملة حسب الاتفاق . أما فيما يتعلق بربح المؤسسة فهو يتمثل فى الفرق بين السعر الأعلى الذى يدفعه المستورد وبين السعر الأقل الذى تدفعه المؤسسة للمصدر .

---

(١) المرجع نفسه ،ص٤٣ .

(٢) يمكن أن تكون الضمانات اوراق مالية أو ضمانات عينيه كرهن عقار .... ويمكن أن يكون الضمان صادرا من مؤسسة وطنية .

(٣) هذه الحالة تنطبق على السلع التى تصلح للايجار كالسيارات مثلا والجرارات .... .

* انشاء مركز لتبادل المعلومات التجارية بين الدول الاسلامية :

يعد توفير المعلومات التجارية من الوسائل الهامة لتنمية التبادل التجارى البينى[1] ، حيث أنه لايمكن أن تتم التدفقات التجارية بالحجم المطلوب دون الالمام بالمعلومات التجاريه اللازمه . وطالما تسبب النقص الكبير فى المعلومات التجاريه المتبادله بين الدول الاسلاميه فى ضآلة التدفقات التجارية فيما بينها[2].

وتزداد أيضا أهمية ذلك نظرا لكون قطاع التجارة الخارجية قطاع حركى ( ديناميكى ) وغالبا مايكون المستهلك والمستورد والمصدر على حد سواء يجهل صناعات ومنتجات بعض الدول الاسلامية ومدى جودتها . وذلك الأمر لاغرابة فيه فى ظل انعدام المراكز التى تقوم بهذا الدور وبالتالى فان الوضع يستدعى باستمرار متابعة المتغيرات التى تحدث فى جانب العرض والطلب فى أسواق الدول الاسلامية .

---

(١) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية ، بيروت ، سبل تطوير التجارة العربية البينية ، ١٩٨٧ م ، ص ١٨ .

- د. الياس غنطوس ، ترشيد التجارة العربية البينية - وجهة نظر عربية - دراسة مقدمة الى ندوة دور منظمات أصحاب الاعمال فى ترويج العلاقات الاقتصادية العربية البينية التى عقدت فى البحرين فى تاريخ ٣٠ يناير ١٩٨٩ م ، ص ١٣ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

- البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

ففى جانب العرض يتطلب الوضع اجراء مسح شامل للمنتجات السلعية فى الدول الاسلامية لتحديد الفوائض القابلة للتصدير ومواصفاتها وجودتها والداخله فى التبادل التجارى[1]، مما يمكن المستوردين بالدول الاسلامية من امكانية احلال هذه المنتجات بدلا من المنتجات المستوردة من دول العالم الخارجى الأمر الذى ينشط التبادل التجارى بين الدول الاسلامية[2]

ويجدر بنا أن نشير الى ما أوضحته احدى الدراسات الاقتصادية من أن تحديد السلع التى يمكن أن تدخل فى التبادل التجارى البينى من الوسائل التى تسهم فى توسيع نطاق التجارة بين الدول المتجاورة حيث أوضحت هذه الدراسة انه فى الوقت الذى كان يعتقد فيه ان مجموعة من الدول الافريقية جنوب الصحراء ليس لديها سلع يمكن تبادلها مما يجعل تجارتها البينية محدوده فقد آتضح بعد دراسة أعدها مركز التجارة الدولية لهذه الدول انه يوجد لديها قائمة من السلع تقدر بنحو ٤٠٠ سلعة يمكن تبادلها فيما بينها[3].

---

(١) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية ،الدمام ،حجم واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى للفترة ( ١٩٧١ - ١٩٨٢ م ) جماد الأول ١٤٠٧ هـ ، ط ١ ، ص ١٠٥ .
- د. فؤاد مرسى ، دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .

(٢) صندوق النقد العربى ،وسائل تنمية التجارة بين البلدان العربية ودور صندوق النقد العربى ، اتحاد غرف التجاره والصناعة بدولة الامارات العربية المتحده ،مجلة آفاق اقتصادية ، العدد الحادى عشر ، السنة الثالثة ،يوليو ( تموز ) ١٩٨٢، م ، ص ٥٦ .

(٣) د.سعيد طلعت حرب ،سبل تحسين أساليب التسويق لدعم التجارة العربية البينية ،دراسة مقدمة الى ندوة دور منظمات أصحاب الاعمال فى ترويج العلاقات الاقتصادية العربية البينية المنعقدة فى البحرين بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٨٩ م ،ص ١٣ ، ١٤ .

وفى جانب الطلب فان الوضع أيضا يتطلب دراسة حجم الطلب فى أسواق الدول الاسلامية لكل سلعة وأسعارها ومدى درجة المنافسة فيها وغير ذلك من المعلومات التسويقية (١).

ومن هنا تبرز أهمية انشاء مركز لتبادل المعلومات التجارية بين الدول الاسلامية فى توفير تلك المعلومات ويجعلها متاحة للمستوردين والمصدرين • وقد يساعد ذلك أيضا على تشجيع المقايضة العينية للسلع والتى تشكل عاملا هاما فى تنمية التبادل التجارى البينى لاسيما الدول التى تفتقر الى العملات الاجنبية (٢).

ومما يجدر ذكره فى هذا السياق أن أهمية توفير المعلومات التجارية بين الدول الاسلامية قد حظيت باهتمام من قبل اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الاسلاميه وكلفت المركز الاسلامى لتنمية التجارة باجراء دراسة خاصة بانشاء شبكة معلومات تجارية بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى •

---

(١) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية ، حجم واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون ، المرجع السابق ،ص ١٠٥ •

(٢) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية ، سبل تطوير التجارة العربية البينية ، مرجع سابق ، ص ١٨ •

* التجـــارة المكافئـــة :

يبدو مما سبق أن التبادل التجارى بين الدول الاسلامية مازالـــت تهيمن عليه عقبات تحول بالتالى دون نموه ، ومنها عدم قابلية غالبيـــة عملاتها للتحويل وندرة القطع الاجنبى لدى الغالبية منها . وذلك يدعـــو الى البحث عن مختلف الاساليب والأخذ بشتى الوسائل الممكنة لتنشيط ونمـــو التبادل التجارى البينى . ويعتبر من الوسائل القادرة على التغلـــب على العقبات المذكورة أعلاه ومن ثم زيادة التبادل التجارى البينى :

ممارسة التجارة المكافئة بأنواعها المختلفة* وهى تقضى جميعا بأن يتـــم تسديد المستوردات سواء كان ذلك جزئيا أو كليا من خلال الصادرات المكافئة .(١)

وقد نمت التجارة المكافئة بشكل كبير فى نهاية السبعينات (١٩٧٩م) واستخدمت على نطاق واسع فى التجارة بين دول العالم ، وليس أدل علـــى

---

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ( الاونكتاد ) مجلس التجارة والتنمية ،لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان الناميـــة ، التجارة المكافئة " ،١٩٨٦ م ،ص ١ .

* من الجدير بالذكر أن هناك خمسة أنواع من ممارسات التجارة المكافئة :

النوع الأول :

المقايضة وهى تنطوى أساسا على تبادل سلع بين طرفين فى اطـــار نفس العقد عموما دون تبادل أى نقود .

النوع الثانى :

الشراء المكافىء ،وينطوى على استخدام عقدين منفصلين بحيث يتعهد المصدر فى هذه الحالة باستيراد سلع مكافئة فى فترة لاحقه وذلـــك بناء على طلب المستورد .

كما أن هناك نوعا آخر من الشراء المكافىء وهو الشراء المقدم حيث يشترى البلد المصدر المنتجات مقدما من البلد المستورد .

النوع الثالث :

الاعاضة وعادة مايتعلق هذا النوع بالصادرات ذات القيمة العاليـــة=

ذلك من ارتفاع عدد الدول المشتركة فى التجارة المكافئة من ٢٧ دولة الى ٨٨ دولة خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ .[١]

وتبرز أهمية التجارة المكافئة لاسيما للدول النامية نظرا لما تتيحه من العديد من المزايا [٢] :

(أ) تفادى ندرة العملات الاجنبية بين الدول الاطراف .

(ب) تخطى عقبات تحويل العملات غير القابلة للتحويل .

---

= مثل المعدات والطائرات - لاسيما بين الدول المتقدمة التى تتمتع بهياكل انتاجية متنوعة ومتطوره ،وبالتالى فانه فى حالة الاعاضة المباشرة تتم موافقة المصدر على شراء المكونات التى تدخل فى انتاج المواد المصدرة ، أما فى حالة الاعاضة غير المباشرة فان المصدر يوافق على شراء منتجات لاتستخدم فى المواد المصدرة .

النوع الرابع :

اتفاقات اعادة الشراء : وفى هذه الحالة يوافق مصدر السلع الرأسمالية أو المصانع تسليم المفتاح على شراء منتجات هذه السلع الرأسمالية أو هذه المصانع من البلد المستورد سدادا لقيمتها أو أى منتجات أخرى لاتنتجها تلك السلع المستوردة .

النوع الخامس :

وهو يتعلق بالتجارة بين بلدين تنفذ من خلال اتفاقات المقاصة الثنائية ويتم ذلك بأن يفتح كل بلد حسابا بعملته الخاصة لصالح الطرف الآخر . ويتفق الطرفان على سعر صرف بين عملتيهما ، وفى حالة الزيادة عن حساب المقاصة يدفع البلد صاحب الفائض الزيادة بالعملات الاجنبية .

* المصدر - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ،التجارة المكافئة، ١٩٨٦ م ،ص ٤، ٥، ٦ .

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ،تقرير ١٩٨٥ م ،نيويورك ،ص ١٥٨، ١٥٩ .

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة المكافئة ،مرجع سابق ،ص ١ .

فمعظم اقتصاديات الدول الاسلامية تعانى كثيرا من ندرة العملات الاجنبية والعديد من عملاتها لايعتبر قابلا للتحويل ، ويعتبر ذلك من العوائق الرئيسية لنمو التبادل التجارى بين الدول الاسلامية .

ومن هنا تزداد أهمية التجارة المكافئة فى اقتصاديات الدول الاسلامية نظرا لما يمكن أن تتيحه من فرصة زيادة التبادل التجارى البينى من خلال تمويل المستوردات بالصادرات . وهذا يعتبر فى حد ذاته حلا لمشكلة ندرة العملات الاجنبية وتجاوزا لمشكلة العملات غير القابلة للتحويل .

(جـ) المحافظة على مستوى معين من المستوردات تكفل استمرار التنمية .(1)

(د) ضمان أسواق لترويج وتصريف منتجات الدول لاسيما فى حالة كساد الاسواق العالمية للسلع ذات الأهمية التصديرية لها .(2)

وتزداد أهمية التجارة المكافئة للدول النامية بصفة عامة ومنها الدول الاسلامية فى حالة ممارستها على نطاق واسع نظرا لما يمكن لها أن تسهم فى تغيير نمط وجهة التبادل التجارى من أسواق الدول المتقدمة الى أسواق الدول النامية .(3) وذلك يمثل نقطة تحول هامة فى تخفيف هيمنة العلاقات التجارية غير المتكافئة بين الشمال والجنوب .

ومما يجدر ذكره أن التجارة المكافئة ليست ظاهرة حديثة وانما لها جذور تاريخية لاسيما فى الدول الأوربية التى مارست التجارة المكافئة

---

(1) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة المكافئة ، مرجع سابق ، ص ١١ .
(2) المرجع نفسه ، ص١٠ ، ١١ .
(3) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٣ م ، ثم عاودت ممارستها أيضا فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية .(١)

ولو تتبعنا العوامل الكامنة وراء ممارسة الدول الاوروبية أسلوب التجارة المكافئة لاسيما فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية نجد أنها تعود لكونها بلدانا ذات عملات غير قابلة للتحويل آنذاك وتفتقر الى العملات الاجنبية التى تمكنها من تمويل مستورداتها .(٢)

كذلك يتضح أن من الاسباب التى أدت الى انتشارها بهذا الشكل لاسيما فى الدول النامية فى الفترة الأخيرة هى ندرة العملات الاجنبية المستخدمة فى التجارة الدولية وتأمين أسواق السلع الأولية الأساسية .(٣)

ويمكننا القول بناء على ذلك بأن العوامل التى دفعت الدول الاوروبية الى ممارسة التجارة المكافئة وكذلك الاسباب التى أدت الى انتشارها بين دول العالم فى هذا الوقت هى نفس الاسباب والعوامل التى تعانى منها غالبية الدول الاسلامية .

---

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة المكافئة ،مرجع سابق ،ص ٧ .
(٢) المرجع نفسه ،ص ٧ .
(٣) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية ،تقرير ١٩٨٥ م ،نيويورك ،ص ١٥٩ .

## * نظام متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الاسلامية

### ( اتحاد المدفوعات )

اتحاد المدفوعات " هو ترتيب تقوم بموجبه البلدان ذات العملات غير القابلة للتحويل بانشاء نظام للمقاصة متعددة الأطراف يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجارى فيما بينها ".(١)

ومن المتعارف عليه ان التبادل التجارى له جانبان أحدهما عينى يتمثل فى انتقال السلع والخدمات والآخر نقدى يتمثل فى تسوية المدفوعات المتعلقة بقيم تلك السلع والخدمات (٢).

ومن هنا يبرز دور تسوية المدفوعات فى تنشيط التبادل التجارى بين اية مجموعة من الدول . وكثيرا ماتواجه غالبية الدول الاسلامية صعوبات فى تسوية مدفوعاتها الجارية بينها ، نظرا لقلة مواردها من العملات الاجنبية وعدم قابلية عملاتها للتحويل وافتقارها لنظام تسوية مدفوعات فيما بينها .

وتعد نظم تسوية المدفوعات المتعددة الاطراف من أنواع الترتيبات النقدية التى يمكن أن تخفف من الصعوبات المشار اليها اعلاه وتسهم بالتالى فى تعزيز ودعم التبادل التجارى بين الدول الاسلامية وذلك نظرا لما تتيحه من العديد من المزايا ومنها .

---

(١) جون وليامسون ، معنى التكامل أو التعاون النقدى دراسة مقدمة الى ندوة التكامل الاقتصادى العربى فى المجال النقدى ،عام ١٩٨٠ م ،يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية مع بحوث آخرى فى كتاب التكامل النقدى العربى ،ط ٢ ،١٩٨٣ م ،ص ٤٤.

(٢) د.محمد لبيب شقير ،مقدمة تحليلية فى كتاب التكامل النقدى العربى، المرجع السابق ،ص ١٥٤ .

- صندوق النقد العربى ،وسائل تنمية التجارة بين البلدان العربية ودور صندوق النقد العربى ، المرجع السابق ،ص ٥٩ .

(١) الحد من استخدام العملات الاجنبية فى تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية والاعتماد على العملات المحلية فى تسوية هذه المدفوعات [١] ـ سواء كان اعتمادا كليا أو جزئيا ـ وذلك مما يسهم وبشكل مباشر فى التخفيف من مشكلة ندرة العملات الاجنبية التى طالما حدت من امكانيات تنمية التبادل التجارى البينى هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يتيح للدول الاسلامية الاحتفاظ بالعملات الاجنبية لمواجهة التزاماتها الخارجية ، لاسيما الدول التى تعانى من عجز فى ميزان مدفوعاتها تجاه الدول غير الاطراف .[٢]

(٢) كما أنه من المزايا التى يتيحها النظام المتعدد الأطراف لتسوية المدفوعات اتاحة الفرصة لكل دولة عضو فى استخدام رصيدها الدائن مع أية دولة عضو لتسديد رصيدها المدين تجاه أية دولة عضو آخر ، وذلك مما يجعل كل دولة عضو تهتم بموقف ميزان مدفوعاتها الاقليمى ـ أى تجاه الدول الاعضاء ـ بدلا من التركيز على موقف ميزان مدفوعاتها الثنائى مع كل دولة عضو ، وذلك مما يمكنها بالتالى من تفادى التمييز فى سياساتها التجارية والنقدية بين الدول الأعضاء .[٣]

(٣) الاستفادة من الائتمان الموقت الذى يتيحه الاتحاد وذلك مما يخفف

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، اتحاد مقاصة اسلامى متعدد الاطراف ، ١٤٠٥ هـ ، ص ٦٤ .

(٢) د. محمد لبيب شقير ، مقدمة تحليلية فى كتاب التكامل النقدى العربى ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٣) صندوق النقد العربى ، الاطار الاسلامى لنظام تسوية المدفوعات بين الدول العربية ، ابوظبى ، ١٩٨٠ م ، ص ٦ و ٢٧ .
- صندوق النقد العربى ، ترتيبات الدفع الثنائية وتشجيع التبادل التجارى بين الدول العربية ، لايوجد سنة نشر ، ص ٧ ، ٨ .

أيضا من مشكلة النقص الموقت فى العملات الاجنبية .[1] والائتمان الموقت فى هذه الحالة يمثل " تجميداً موقتا لمطالبات المصرف الدائن بعملات قابلة للتحويل " [2]

(٤) التخلص من وساطة المصارف الاجنبية ومن عمولاتها التى تفرضها نظير قيامها بتحويل المبالغ اللازمه للعمليات التجارية وذلك مما يحقق للدول الاسلامية وفرا فى التكاليف .[3]

وبعد استعراض المنافع الاقتصادية الناجمة من اقامة نظام متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الاسلامية فانه يجدر بنا أن نسوق المثال التالى لايضاح فائدة اتحاد المقاصة المتعدد الاطراف . وكما يتضح من الجدول رقم ( ٤٤ ) أن قيمة التبادل التجارى بين الدول الاسلامية القابل للمقاصة تبلغ نحو ١ر٣٢ بليون دولار ، أى نسبة ٦٧ ٪ من القيمة الاجمالية للتبادل التجارى بين الدول الاسلامية . بينما يتضح أن قيمة التبادل التجارى الخارجة عن المقاصة تبلغ ٩ر١٥ بليون دولار .

ويظهر ذلك من خلال الطريقة الآتية :[4]

| | بليون دولار |
|---|---|
| القيمة الاجمالية للتبادل التجارى بين الدول الاسلامية | ٠١ر٤٨ |
| قيمة التبادل التجارى القابل للمقاصة | ١٣ر٣٢ |
| قيمة التبادل التجارى الخارج عن المقاصة | ٨٨ر١٥ |
| النسبة المئوية للتجارة القابلة للمقاصة | ٦٧ ٪ |

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، اتحاد مقاصة اسلامى متعدد الاطراف ، مرجع سابق، ص ٦٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٦٤ و ٦٥ .

(٤) البنك الاسلامى للتنمية ، اتحاد مقاصة متعدد الاطراف ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

الجـــدول رقـــم ( ٤٤ )

حجم التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلاميـة فـى عـام ١٩٨٣ م

( بملايين الدولارات الامريكية )

| الدولـة | الصادرات (١) | المستوردات (٢) | الميزان التجارى (٣)= (١) − (٢) | حجم التبادل التجارى البينى (٤) = (١) + (٢) | التجارة المتبادلة والقابلة للتسويات (٥) = (٤) − (٣) | الرصيد المتبقى من التسويات (٦) = (٤) − (٥) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| افغانستان | ٣٣ر٤ | ١٨٤ر٣ | − ١٥٠ر٩ | ٢١٧ر٧ | ٦٦ر٨ | ١٥٠ر٩ |
| الجزائر | ٩٦ر٠ | ٢٧٢ر٠ | − ١٧٦ر٠ | ٣٦٨ر٠ | ١٩٢ر٠ | ١٧٦ر٠ |
| البحرين | ١٠١٠ر٥ | ١٨١١ر٦ | − ٨١ر١ | ٢٨٢٢ر٠ | ٢٠٢١ر٠ | ٨٠١ر٠ |
| بنغلاديش | ٢١٥ر٦ | ٤٢٧ر٣ | − ٢١١ر٧ | ٦٤٢ر٩ | ٤٣١ر٢ | ٢١١ر٧ |
| بنين | ٢ر٨ | ٦٣ر٥ | − ٦٠ر٧ | ٦٦ر٣ | ٥ر٦ | ٦٠ر٧ |
| بروناى | ١٧ر٨ | ٣٤ر٣ | − ١٦ر٥ | ٥٢ر١ | ٣٥ر٦ | ١٦ر٥ |
| بروكينافاسو | ٤ر٢ | ٤ر٥ | − ر٣ | ٨ر٧ | ٨ر٤ | ر٣ |
| الكاميرون | ٥١ر٤ | ٥٤ر٦ | − ٣ر٢ | ١٠٦ر٠ | ١٠٢ر٨ | ٣ر٢ |
| تشاد | ٧ر٩ | ١٥ر٠ | − ٧ر١ | ٢٢ر٩ | ١٥ر٨ | ٧ر١ |
| جيبوتى | ٢٦ر٢ | ٤٠ر١ | − ١٣ر٩ | ٦٦ر٣ | ٥٢ر٤ | ١٣ر٩ |
| مصر | ٢٥١ر١ | ٢١٢ر٥ | − ٣٨ر٦ | ٤٦٣ر٦ | ٤٢٥ر٠ | ٣٨ر٦ |
| جابون | ٥٥ر٤ | ٢٨ر٣ | − ٢٧ر١ | ٨٣ر٧ | ٥٦ر٦ | ٢٧ر١ |
| جامبيا | ٤ر٥ | ٦ر٤ | − ١ر٩ | ١٠ر٩ | ٩ر٠ | ١ر٩ |
| غينيا | ٢١ر٠ | ١٢ر٤ | + ٨ر٦ | ٣٣ر٤ | ٢٤ر٨ | ٨ر٦ |
| اندونيسيا | ٣٠٣ر٠ | ١٢٢٤ر٠ | − ٩٢١ر٠ | ١٥٢٧ر٠ | ٦٠٦ر٠ | ٩٢١ر٠ |
| ايران | ١٩٤١ر٠ | ١٩٠٨ر٠ | + ٣٣ر٠ | ٣٨٤٩ر٠ | ٣٨١٦ر٠ | ٣٣ر٠ |
| العراق | ١٥٧٤ر٠ | ٢١٢٠ر٠ | − ٥٤٦ر٠ | ٣٦٩٤ر٠ | ٣١٤٨ر٠ | ٥٤٦ر٠ |
| الاردن | ٢٣٢ر٨ | ٨٢٣ر٩ | − ٥٩١ر١ | ١٠٥٦ر٧ | ٤٦٥ر٦ | ٥٩١ر١ |
| الكويت | ٢٢٨٤ر٠ | ٥٦٢ر٠ | + ١٧٢٢ر٠ | ٢٨٤٦ر٠ | ١١٢٤ر٠ | ١٧٢٢ر٠ |
| لبنان | ٥٠٨ر٠ | ٤٥٣ر٩ | + ٥٤ر١ | ٩٦١ر٩ | ٩٠٧ر٨ | ٥٤ر١ |
| ليبيا | ٨٩٠ر٠ | ٣٣٢ر٠ | + ٥٥٨ر٠ | ١٢٢٢ر٠ | ٦٦٤ر٠ | ٥٥٨ر٠ |
| ماليزيا | ٦١٦ر٠ | ٨٢١ر٠ | − ٢٠٥ر٠ | ١٤٣٧ر٠ | ١٢٣٢ر٠ | ٢٠٥ر٠ |
| مالديف | ـر٤ | ٢ر٥ | − ٢ر١ | ٢ر٩ | ر٨ | ٢ر١ |
| مالى | ٥ر٣ | ٣٢ر٤ | − ٢٧ر١ | ٣٧ر٧ | ١٠ر٦ | ٢٧ر١ |
| موريتانيا | ١ر٩ | ٣٤ر٤ | − ٤١ر٥ | ٤٥ر٣ | ٣ر٨ | ٤١ر٥ |
| المغرب | ٢٨٦ر٧ | ٧٨٣ر٢ | − ٤٩٦ر٥ | ١٠٦٩ر٩ | ٥٧٣ر٤ | ٤٩٦ر٥ |
| النيجر | ١ر٦ | ٩ر٣ | − ٧ر٧ | ١٠ر٩ | ٣ر٢ | ٧ر٧ |
| عمان | ٣٨ر٢ | ٦١٩ر٤ | − ٥٨١ر٢ | ٦٥٧ر٦ | ٧٦ر٤ | ٥٨١ر٢ |
| باكستان | ١٣٥٨ر٠ | ١٨٤٣ر٦ | − ٤٨٥ر٦ | ٣٢٠١ر٦ | ٢٧١٦ر٠ | ٤٨٥ر٦ |
| قطر | ١٥٤ر٢ | ٧٧ر٢ | + ٧٧ر٠ | ٢٣١ر٤ | ١٥٤ر٤ | ٧٧ر٠ |
| السعودية | ٦٦٧٤ر٠ | ٢١٩٧ر٠ | + ٤٤٧٧ر٠ | ٨٨٧١ر٠ | ٤٣٩٤ر٠ | ٤٤٧٧ر٠ |
| سنغال | ١٠٨ر٣ | ٥٩ر٦ | + ٤٨ر٧ | ١٦٧ر٩ | ١١٩ر٢ | ٤٨ر٧ |
| سيراليون | ر١ | ١٢ر٩ | − ١٢ر٨ | ١٣ر٠ | ر٢ | ١٢ر٨ |
| صومال | ١٢٨ر٧ | ٩٢ر٤ | − ٣٦ر٣ | ٢٢١ر١ | ١٨٤ر٨ | ٣٦ر٣ |
| سودان | ٢٥٦ر٩ | ٤٤٧ر٣ | − ١٩٠ر٤ | ٧٠٤ر٢ | ٥١٣ر٨ | ١٩٠ر٤ |
| سورية | ٢٥٨ر٥ | ١٣٦٧ر٩ | − ١١٠٩ر٤ | ١٦٢٦ر٤ | ٥١٧ر٠ | ١١٠٩ر٤ |
| تونس | ١٦٦ر٥ | ١٤٨ر٧ | + ١٧ر٨ | ٣٣٥ر٨ | ٢٩٧ر٤ | ١٧ر٨ |
| تركيا | ٢٥٢٢ر٣ | ٣٧٦٦ر٨ | − ١٢٤٥ر٥ | ٦٢٨٨ر١ | ٥٠٤٢ر٦ | ١٢٤٥ر٥ |
| اوغندا | ١٣ر٨ | ١٧ر٠ | − ٣ر٢ | ٣٠ر٨ | ٢٧ر٦ | ٢ر٢ |
| الامارات | ٩٩٨ر٠ | ١١٥٤ر٠ | − ١٥٦ر٠ | ٢١٥٢ر٠ | ١٩٩٦ر٠ | ١٥٦ر٠ |
| اليمن الشمالى | ٢٣ر٣ | ٤٠٢ر٣ | − ٣٧٩ر٠ | ٤٢٥ر٦ | ٤٦ر٦ | ٣٢٩ر٠ |
| اليمن الجنوبى | ١٨ر٩ | ٣٦١ر٢ | − ٣٤٢ر٣ | ٣٨٠ر١ | ٣٧ر٨ | ٣٤٢ر٣ |
| غينيا بيساو | ر٨ | ٢ر٢ | − ١ر٤ | ٣ر٠ | ١ر٦ | ١ر٤ |
| المجموع | ٣٣١٦٢ر٠ | ٢٤٨٥١ر٩ | − ٨٨٢٦ر٧<br>− ٧٠٥٩ر٦ | ٤٨٠١٣ر٩ | ٣٢١٢٧ر٦ | ١٥٨٨٦ر٣ |

المصدر : البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، اتحاد مقاصه اسلامى متعدد الاطراف ،١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، ص ٥٩ ، الجدول ( ٦ ) .

وهذا يعنى أن مايزيد عن ثلثى قيمة التبادل التجارى بين الدول الاسلامية يمكن أن تنطبق عليها المقاصة .

وتشير هذه النسبة المرتفعة الى أن مثل هذا النظام بامكانه أن يخفف من المصاعب النقدية التى تعانى منها اقتصاديات الدول الاسلامية كما أنها تشير أيضا الى أن هذا النظام بامكانه زيادة التبادل التجارى البينى .

ولعل هذه النسبة المرتفعة تكون حافزا لدى الدول الاسلامية على اقامة نظام متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات الجارية فيما بينها بهدف تنمية التبادل التجارى ودعم سيرة التكامل الاقتصادى فيما بينها .

# الفصل الثاني

## وسائل تنمية التبادل التجاري البيني في الأجل الطويل

* مقدمـــــــــة :

لقد تناولنا فى الفصل السابق بعض الوسائل المتصله بدعم وتنميـــة التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ( فى الأجل القصير ) . ونتعرض هنـــا لوسائل أخرى تمكن من تنمية التبادل التجارى البينى الا انها تعتبر مـــن وسائل الأجل الطويل وهى :

(١) تنويــــع النشـــاط الاقتصـــادى وتنميتـــــه

(٢) تحسين وسـائل النقــــل والمواصـــــــلات

(٣) توحيد المواصفات والمقاييس وضبـــط الجـــــودة

(٤) المشـــــــــروعات المشـــــــــــــتركة

* تنويع النشاط الاقتصادى وتنميته :

يتكون النشاط الاقتصادى لأية دولة من ثلاث قطاعات رئيسية هى القطاع الأولى وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات .

ومن دراسة اقتصاديات الدول الاسلامية تبين أنه يسيطر عليها القطاع الأولى وقد تم بيان ذلك بأكثر من معيار(1).

وطبقا لما ورد فى الجدول رقم ( ١ )(2) فقد تجاوز نصيب الانتاج الأولى ٥٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٥ م لغالبية الدول الاسلامية فى الوقت الذى لم يتجاوز فيه تلك النسبة ١٠ ٪ فى الدول المتقدمة .

وتعكس تلك النسبه المرتفعة أهمية القطاع الاولى فى توليد الناتج الاجمالى للعديد من الدول الاسلامية وانه مازال النشاط الرئيسى فى اقتصادياتها .

أما فيما يتعلق بالقطاع الصناعى فكما تشير الدراسات الاقتصادية فان الدول النامية ،ومنها الدول الاسلامية ، مازالت قاصرة عن امتلاك قطاع صناعى متكامل خاصة فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية ومن ثم لجوئها الى الدول المتقدمة لاستيراد هذه السلع .(3)

---

(١) المعيار الاول : مساهمة الانتاج الأولى فى الناتج المحلى الاجمالى .
المعيار الثانى : حجم القوة العاملة فى الانتاج الاولى .
- انظر المبحث الأول من الفصل التمهيدى .

(٢) الجدول رقم ( ١ ) من الفصل التمهيدى من هذه الرسالة .

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،التجارة والتنمية ، نيويورك ، تقرير ١٩٨٢ م ، ص ١٠٥ .

ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح فى اقتصاديات الدول الاسلامية حيث أنـه لم يتجاوز نصيب الصناعات التحويلية ١٠ ٪ من اجمالى الناتج المحلى لغالبية الدول الاسلامية [١] ومن ثم اعتمادها على استيراد السلع الصناعية وبشكل يفوق نسبة ٥٤ ٪ من اجمالى مستورداتها. [٢]

يضاف الى ذلك التركيز السلعى فى صادرات العديد من الدول الاسلامية التى تتسم بها اقتصاديات هذه الدول [٣].

وطبقا لاحصاءات الجدول رقم ( ١٢ ) [٤] فان غالبية الدول الاسلامية تعرف اقتصادا وحيد الغلة وذلك مما يسبب الكثير من المخاطر ومنها تأثر قدرة الدولة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية فيها فى حالة تعرض قيمة سلعتها التصديرية الى الانخفاض ،وجعل اقتصادها خاضعا للتقلبات الاقتصادية العالمية لاسيما التقلبات السعرية .

ويحد ذلك التركيز فى الصادرات من التوسع التجارى فيما بين الدول الاسلامية نظرا لقلة السلع المنتجة التى يمكن أن يبنى عليها التبادل التجارى مما يجعل الدول الاسلامية بالتالى تتجه الى دول العالم الخارجى فى استيراد متطلباتها السلعية .

---

(١) انظر الفصل التمهيدى ص ( ٢٩ ) وكذلك الجدول ٢ و ١٥ .
(٢) انظر الفصل الثانى من الباب الأول ص ( ١٠١ ) وكذلك الجدول (٢١ ).
(٣) د. عبدالرحمن يسرى ، الاقتصاد الدولى ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، لايوجد سنة نشر ، ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .
- د. اسماعيل عبدالرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلاميه ، مرجع سابق ، ص ٥ .
- د. رمزى على ابراهيم سلامه ، اقتصاديات التنمية ،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ م ، ص ٩١ .
- د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ، ص ٤٨ .
(٤) انظر الفصل التمهيدى ص ( ٤٥ ، ٤٧ ) وكذلك الجدول رقم (١٢) .

وبناء على ماتقدم فانه يمكن القول ان الدول الاسلامية تعانى من مشكلة عدم تنويع الهيكل الانتاجى .

ومن هنا تنبع أهمية تنويع وتنمية القطاعات الانتاجية لاسيما القطاع الصناعى على أساس متناسق بين الدول الاسلامية للاستفاده من مزايا التخصص ووفورات الانتاج الكبير باعتبار ذلك من الوسائل الهامة فى تنمية التبادل التجارى بين الدول الاسلامية .(1)

وسنعرض فيما يلى لدور تنمية القطاع الصناعى والقطاع الزراعى فى توسيع نطاق التبادل التجارى البينى .

## أولا ـ تنمية القطاع الصناعى :

يعد التصنيع الركيزة الاساسية للتنمية الاقتصادية فى الدول النامية (2)

وتحتل الصناعات التحويلية أهمية متواضعة فى اقتصاديات الدول الاسلامية فى الوقت الذى تتعاظم فيه أهمية الانتاج الأولى .

---

(1) ـ د. اسماعيل شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ،مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ،لايوجد سنة نشر ،ص 23 .
ـ جامعة الدول العربية ،الادارة العامة للشئون الاقتصادية ،واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها ، 1987 م ، ص 67 .
ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، التجارة العربية البينية والمرتكزات الاساسية لتنميتها وتطويرها ،1987 م ، ص 42

ـ جامعة الدول العربية ، وجهات أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 1987 م ، ص 163 .

(2) ـ د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1983 م ، ص 86 .
ـ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التجارة والتنمية تقرير 1982 م ، نيويورك ، ص 84 .

وتنبع أهمية تنمية القطاع الصناعى فى اقتصاديات الدول الاسلامية نظرا لأنه ـ بوضعه الحالى ـ غير قادر على القيام بدوره فى تنمية التبادل التجارى البينى فى الأجل الطويل ، ويمكن بيان ذلك بأكثر من معيار :

**المعيار الأول : ويتعلق بنسبة مساهمة الصادرات الصناعية فى الصادرات الاجمالية للدول الاسلامية :**

وطبقا لما ورد فى الجدول ( ٢٠ )[١] فانه لم تتجاوز مساهمة الصادرات الصناعية ١٧ ٪ من اجمالى الصادرات لـ ٢٠ دولة اسلامية فى عام ١٩٨٥ م ، وتنخفض تلك النسبه الى مادون ١٠ ٪ فى ١٥ دولة اسلامية ، بينما تبلغ نسبة السلع الصناعية من صادرات الدول المتقدمه نحو ٧٢ ٪ من مجموع صادراتها فى عام ١٩٨٣ م [٢]

**المعيار الثانى : ويتعلق بمساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى :**

وقد سبق بيان أن تلك المساهمة متدنية للغاية وهى فى حدود ١٠ ٪ لعدد كبير من الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٥ م[٣]، بينما تبلغ تلك النسبة فى بعض الدول المتقدمة ٣٠ ٪ كاليابان و ٣٦ ٪ فى المانيا الاتحادية فى عام ١٩٨٤ م .[٤]

---

(١) الجدول ( ٢٠ ) فى الفصل الثانى من الباب الأول .

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، السمات البارزه للاتجاهات والسياسات فى تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات ، الجزء الأول ، تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات فى البلدان والأقاليم النامية ، ١٩٨٦م ، ص ١ .

(٣) انظر الفصل التمهيدى .

(٤) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم واشنطن ، ١٩٨٦ ، الجدول ( ٣ ) ص ٢١٩ .

وتعكس تلك النسب الضئيلة تخلف التنمية الصناعية فى غالبية الدول الاسلامية . ونتيجة لضعف الصناعات التحويلية فقد تميزت هذه الدول باعتمادها الكبير على دول العالم الخارجى فى استيراد السلع الصناعية ، وذلك مما يزيد الضغط على موازين مدفوعاتها ويجعلها فى حالة عجز مستديم .

وبالتالى فان تنمية الانتاج الصناعى تعد جزءا هاما فى تنمية الناتج المحلى الاجمالى للدول الاسلامية والسبيل الفعلى لتحويل اقتصاديات الدول الاسلامية من اقتصاديات الغلة الواحدة الى اقتصاديات ذات هيكل انتاجى متنوع .

ومن المزايا الايجابية ايضا التى تنجم عن تنمية القطاع الصناعى فى الدول الاسلامية مايلى :

(١) امكانية زيادة التبادل التجارى البينى نتيجة توفر السلع الصناعية التى يبنى عليها هذا التبادل [(١)]. بحيث تتمكن كل دولة اسلامية من الحصول على مستورداتها الصناعية من احدى الدول الاسلامية بدلا من استيرادها من دول العالم الخارجى . وذلك بدوره سيسهم فى التخفيف من حدة عجز الميزان التجارى مع دول العالم الخارجى ومن ثم يخفف العبء على ميزان المدفوعات [(٢)] .

واضافة الى ذلك فان التصنيع فى الدول النامية بصفة عامة

---

(١) د. اسماعيل شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، مرجع سابق ، ص٢٢ ، ٢٣ .

(٢) د. ابراهيم محمد الفار ، السياسة التجارية الخارجية ومدى أهميتها فى مواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دراسة خاصة بالدول النامية ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

سيولد طلبا على المواد الأولية المتوفرة فيها - والتى غالبا مايتم تصديرها الى الخارج بشكلها الخام مما يؤدى الى زيادة التبادل التجارى فيما بينها.(1)

(٢) القيمة المضافة :

كذلك فان تصدير الدول الاسلامية المواد الخام الى دول العالم الخارجى وبشكلها الأولى يفقدها القيمة المضافة التى يمكن الحصول عليها عن طريق تصنيع هذه المواد(٢)، وبالتالى فان التصنيع داخل الدول الاسلامية يتيح لها الاستفادة من هذه القيمة المضافة .

(٣) الاستقلال الاقتصادى :

من الواضح ان عددا من الدول الاسلامية يعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الخام الأولية فى تمويل التنمية الاقتصادية فيها ، وتتعاظم الخطورة أيضا عندما ترتبط الصناعات الاستخراجية فى هذه الدول باسواق الدول المتقدمة الأمر الذى يجعلها فى حالة تبعية لاقتصاديات الدول المتقدمة .(٣)

وبالتالى فان عملية التصنيع فى هذه الدول يساهم فى التخفيف من سيطرة الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول الاسلامية ، ويقلل من اعتمادها على تصدير المواد الخام بشكلها الأولى وبذلك تتفادى ظروف كساد السلع الأولية وتدهور معدلات تبادلها التجارى الدولى .

---

(١) اجناتس زاكس ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ( التجارة الخارجية فى البلدان النامية ) ترجمة محمد صبحى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ م ، ص ١٣٣ .
- جون مكدويل ،التبادل التجارى بين الدول النامية ،مجلة قضايا واتجاهات، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ،الرياض ،١٤٠٧هـ ،رقم ١٧١ ،ص ٥٤.
(٢) د. عبدالوهاب حميد رشيد ،التكامل الاقتصادى العربى ،لايوجد اسم الناشر أو مكان النشر ولاسنة الطبع ، ص ١٠ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .

## ثانيا : تنمية القطاع الزراعى :

يعتبر القطاع الزراعى النشاط الرئيسى لعدد كبير من الدول الاسلامية سواء من حيث نسبة اسهامه فى الناتج المحلى الاجمالى أو من حيث استيعابه لاكبر عدد من القوة العاملة فى تلك الدول • الا أنه من المؤسف حقا أن معظم الدول الاسلامية تعانى من عجز كبير فى ميزانها الغذائى ، رغم أنها يغلب على اقتصادها القطاع الأولى ، وتحظى بجملتها بمقومات الانتاج الغذائى من أراض زراعية وعمالة وافرة وموارد مائية ومالية • ويتضح ذلك من الجدول رقم ( ١٥ )[1] الذى يتضح منه أن عددا من الدول الاسلامية هى مستورد صاف للمواد الغذائية كما فى حالة ليبيا وقطر ويعانى عدد منها من ضخامة حجم الفجوه الغذائية[2] ـ ١٥ دولة اسلامية ـ حيث يتراوح حجم الفجوة فيها مابين ٨٠ ـ ١٠٠ ٪ وذلك ناجم من انخفاض تغطية الصادرات للمستوردات •

ولو تتبعنا الآثار السلبيه الناجمة عن تدهور القطاع الزراعى لوجدنا أنها تقلل فرص التبادل التجارى على السلع الزراعية فيما بين الدول الاسلامية نظرا لضآلة انتاج هذا القطاع •

كذلك فان تدهور القطاع الزراعى يعمل على تأكيد التبعية الغذائية لدول العالم الخارجي وزيادة مدفوعات المستوردات والقاء العبء بالتالى على ميزان المدفوعات ومايترتب على ذلك من تصدير جزء هام من الدخل الى تلك الدول • فى شكل مدفوعات ثمنا للمستوردات الغذائية منها •

---

(١) انظر الفصل التمهيدى ، جدول الميزان التجارى على مستوى المواد الغذائية جدول ( ١٣ ) •

(٢) ـ الفجوة الغذائية = ١٠٠ ـ نسبة التغطية •

ـ نسبة التغطية = الصادرات / المستوردات× ١٠٠ •

ورغم تلك الآثار الاقتصادية فانه يوجد بعد هام ناتج عن مشكلة الغذاء وهو البعد السياسى وذلك فى حالة استخدام الغذاء ، من قبل الدول المنتجة والمصدرة له ، كسلاح ووسيلة للضغط على الدول المستهلكة لتحقيق اغراض معينه.[1]

وقد بدأت بالفعل شواهد استخدام ذلك السلاح من قبل بعض الدول وذلك حينما استخدمت الولايات المتحدة الامريكية سلعة القمح وسيلة ضغط على الاتحاد السوفيتى لموافقته على رحيل اليهود الى فلسطين .[2]

وأيضا شهر هذا السلاح من قبل الولايات المتحدة على الدول العربية وخاصة النفطية منها اذا ماحاولت الأخيرة وضع حظر نفطى تجاهها أو استخدامه كسلاح لخدمة القضايا العربية.[3] وغير ذلك من الشواهد الكثيره التى تنذر بالخطر ، لاسيما وان الدراسات تشير بأنه من المحتمل استخدام سلاح الغذاء بصورة متزايدة فى العلاقات الدولية كأداة ضغط .[4]

ومن هنا تنبع أهمية تنمية القطاع الزراعى لتلبية احتياجات الدول

---

(١) — د. محمد على الفرا ،مشكلة الغذاء فى الوطن العربى والازمة الاقتصادية العالمية ،دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ،ط ١ ،١٩٨٥ م ،ص ٧٠ .
— غرفة تجارة وصناعة دبى ،ازمة الغذاء العربى ،مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة ١٩٨٠ م ، الاتحاد العام للغرف العربية ، بيروت ، ص ٢٨٠ — ٢٨١ .
— راجع الفصل التمهيدى من هذه الرسالة .

(٢) د. محمد على الفرا ، مشكلة الغذاء فى الوطن العربى والازمة الاقتصادية العالمية ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

(٣) — د. محمد على الفرا ، المرجع نفسه ، ص ٧١ .
— اتحاد غرف التجارة والصناعة فى الإمارات العربية المتحدة ، الأمن الغذائى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .

(٤) الغرف اللبنانية ،الامن الغذائى العربى ،مؤتمر غرف التجارة العربية ، ١٩٨٠ م ، الاتحاد العام للغرف العربية ،بيروت ،ص ٣٦٨ .

الاسلامية من السلع الزراعية والغذائية ولتتمكن كل منها بالتالى من الحصول على مستورداتها الغذائية من الدول الاسلامية دون الحاجة الى استيراد هذه السلع من دول العالم الخارجى وذلك مما يقلل الاعتماد على هذه الـــــدول ويزيد من حجم تبادلها التجارى فيما بينها ويحرر الدول الاسلامية مـــــن الضغوط التى قد توقع الدول الاسلامية فى اسارها يوما ما .

* تحسين وسائل النقل والمواصلات :

يعتبر النقل من العوامل الرئيسية فى تنمية التجارة الدولية وتؤثر تكاليفه على نمو التبادل التجارى بين أية مجموعة من الدول ،نظرا لأن قيمة أى سلعة مصدرة يحددها عاملان هما تكلفة الانتاج وتكلفة نقله من الدولة المصدرة الى الدولة المستوردة .[1]

ومن غير الممكن انسياب التدفقات السلعية وبصورة منتظمة وبتكلفة أقل بين أية مجموعة من الدول الا بتوفر وسائل النقل الجيده وبأشكالها المتعددة ( نقل برى ، بحرى ، جوى ) التى تربطها .

ولو تتبعنا المنافع الاقتصادية الناجمة عن تطور وسائل النقل لاتضح أن أهمها :[2]

(١) سهولة امداد الدول المختلفة بالسلع التى لاتقوم بانتاجها . وذلك مما يزيد من حجم التبادل التجارى فيما بينها .

(٢) مساهمته فى خفض أسعار السلع من خلال انخفاض تكاليف نقل السلع .

(٣) مساهمته فى استقرار اسعار المنتجات فى الدول المختلفة وذلك من خلال نقل الفائض من السلع المنتجة فى بعض الدول الى الدول الأخرى وذلك مما يساهم وبشكل مباشر فى تفادى تقلبات الاسعار .

ومن الآثار السلبية الناجمة عن نقص وسائل النقل وصعوبتها فيما

---

(١) د. هارون احمد عثمان ، الاقتصاد البحرى مع اشارة خاصة لمشاكل الدول النامية ، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨١،ص ٣٢ .

(٢) د. فؤاد محمد الصراف ، جغرافية التجارة الدولية ، الناشر ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٤ م ، ص ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ .

بين الدول الاسلامية أن أوجدت حاجزا فيما بينها وتسببت فى ارتفاع تكلفة نقل السلع . اذ بلغت هذه التكلفة فى بعض الأحيان ٥٠ ٪ من الكلفة الاجمالية لبعض السلع فى حين لاتتجاوز تلك التكلفة فى الدول المتقدمة ١٠٪[١] وكانت المحصلة النهائية ان ضعفت معدلات التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية .

ووفقا لما أشارت اليه الدراسات فان شبكة النقل التى تربط الدول الاسلامية ببعضها البعض تتسم بالنقص الشديد(*) فى ذلك[٢]. وكمثال على ذلك فان النقل البرى ( الطرق المعبدة والسكك الحديدية ) فيما بين الدول العربية يعانى من الضعف وفقدان بعض وصلاته .[٣] حيث يلاحظ أن دول شرق افريقيا[٤] لم تحقق تقدما كبيرا فى بناء الطرق المشتركة فيما بينها ، اذ ان الطريق المقترح الذى يربط مصر والسودان مازال قيد الدراسة[٥] ، فى الوقت الذى تعانى فيه السكك الحديدية التى تربطهما من فقدان بعض وصلاتها[٦]، فى حين ان الطريق المقترح الذى يربط الصومال وجيبوتى لم يتجاوز أيضا مراحل الدراسة .[٧]

---

(١) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى الكويت ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ، ١٩٨٦،ص ١٠.

(*) باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد حققت تقدما ملحوظا فى هذا المجال .

- انظر المرجع السابق ،ص ٦ .

(٢) د. عبدالعليم عبدالرحمن خضر ،صيغة مقترحه للتكامل الاقتصادى بين بلدان العالم الاسلامى ،عالم المعرفة ،جده ،١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ،ص ١١٦ .

(٣) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، تونس ، واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها ،١٩٨٧م ،ص ٤٣ .

(٤) مصر ، السودان ، جيبوتى ، الصومال .

(٥) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ،المرجع السابق،ص ٦.

(٦) المرجع نفسه ،ص ٨ .

(٧) المرجع نفسه ،ص ٦ .

ويتضح كذلك ان شبكة الطرق البرية التى تربط بين دول المشرق العربى[1] مازالت رديئة وبحاجة الى صيانة[2].

ويحول ذلك فى الواقع دون انسياب التدفقات السلعية بصورة منتظمة وبتكلفه أقل .

ويشتد الوضع سوءا فى حالة الدول الاسلامية الأقل نموا اذ انها تعانى من النقص الشديد فى شبكة النقل البرى ( طرق معبده ، سكك حديدية ) داخليا وخارجيا . انظر الجدول ( ٤٤ ) .

بينما نجد أن شبكة السكك الحديديه التى تربط الدول الاسلامية المتجاورة تتصف بمحدوديتها وقلة ترابطها وغالبا ماتكون خدماتها داخلية - داخل الدولة - دون أن تقوم بدور فعال فى نقل التجارة البينية[3]

فاذا أخذنا مثلا بنغلاديش واندونسيا نجد انهما لاتربطهما شبكة سكك حديدية رغم ان الأخيره تتمتع بشبكة ضخمة من السكك الحديدية[4].

ويلاحظ أيضا ان الخط المعروف ( بسكة حديد الحجاز ) الذى يربط دمشق بالمدينة المنورة تعرض للتخريب أثناء الحرب العالمية الأولى ولم يجر اصلاحه بعد ذلك وكان من الممكن لهذا الخط ان يخدم التكامل الاقتصادى بين دول الجزيرة العربية وبعض الدول الاسلامية كما فى حالة تركيا، سورية،

---

(١) - لبنان ، سورية ، الاردن ، العراق .
- المرجع السابق ، ص ٦ .

(٢) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ،مرجع سابق ،ص ٨ ، ١٠ .

(٣) انظر الجدول ( ٤٠ ) فى الفصل الثانى من الباب الثانى من هذه الرسالة .

(٤) د. عبدالعليم عبدالرحمن خضر ،صيغة مقترحه للتكامل الاقتصادى بين بلدان العالم الاسلامى ،مرجع سابق ،ص ١١٧ .

لبنان ، فلسطين والاردن.[1]

وكذلك يلاحظ ان المغرب والجزائر وتونس - رغم انها تربطها شبكة من السكك الحديدية الا انها لاترتبط بالسكك الحديدية فى مصر بسبب عدم وجود سكك حديدية فى ليبيا .[2]

وبالنسبه للنقل البحرى فان الدول النامية بصفه عامه - ومنها الدول الاسلامية ، تعانى من قصور فى أساطيلها البحرية[3]. مما يجعلها تعتمد على اساطيل الدول المتقدمة فى نقل الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية وذلك مما ساهم فى ربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة.[4]

ونظرا لعدم توفر بيانات كافية عن مساهمة أساطيل الدول الاسلامية فى التجارة الدولية أو فى التجارة البينية فان البيانات المتاحة تشير بأن الاسطول البحرى العربى لم يساهم الا بنقل ٤ ٪ من التجارة الدولية و ١٣ ٪ من التجارة البحرية العربية فى عام ١٩٨٣ م[5]

وتعكس هذه النسبه تدنى مساهمة الاسطول البحرى فى التجارة البينية ناهيك عن تدنى مساهمته فى التجارة الدولية .

أما فيما يتعلق بعدد الاساطيل البحرية فى الدول الاسلامية فان

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٩ .

(٢) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ،مرجع سابق ،ص ٨ .

(٣) د. هارون احمد عثمان ، الاقتصاد البحرى مع اشارة خاصه لمشاكل الدول النامية ،مرجع سابق ،ص ١٧ .

(٤) المرجع السابق ،ص ٢٠ ،٣٢ .

(٥) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ،مرجع سابق ،ص ١٦ .

المعلومات المتوفرة تشير بأن خمس دول عربية [1] تمتلك ٨٤ ٪ من اجمالي الأسطول البحري العربي [2] . ويدل ذلك على أن غالبية الدول الاسلامية لاتملك وسائل نقل بحري ابدا أو تملك عددا قليلا منها مما يجعلها تستورد خدمات النقل البحري من الدول المتقدمة ، الأمر الذي يؤثر سلبا على موازين مدفوعاتها . بينما يتضح أن المشروعات المشتركة في مجال النقل البحري ( على المستوى العربي ) لم تساهم في التخفيف من استيراد خدمات النقل البحري نظرا لقلة اساطيلها المملوكة لديها . ولعل ابرز الدلائل التي تؤكد ذلك هو أن عدد السفن التي تمتلكها الشركة العربية البحرية لنقل البترول هي ستة فقط تستخدم لنقل النفط في حين ان عدد السفن المملوكه للشركة العربية للملاحة البحرية لنقل السلع هو سبع سفن فقط . [3]

ويمكن الاشارة الى بعض المزايا الناجمة من تملك الدولة اسطولا بحريا لخدمة تجارتها الدولية ومنها :

( أ ) تفادي المصاعب التي تكتنف خدمات النقل البحري في أوقات الحروب وان لم تكن الدولة طرفا فيها ، وقد برزت هذه المصاعب خلال الحرب العالمية الاولى والثانية حيث نقص عدد السفن العاملة في التجارة الدولية وانعكس ذلك في ارتفاع تكاليف النقل البحري وتأثرت بالتالي بعض الدول النامية . [4] وقد يصل الأمر أحيانا الى عزوف تلك الاساطيل البحرية عن خدمة تجارة دولة ما مثل عزوف السفن الاجنبية عن ميناء الاسكندرية أثناء الصراع المصري الاسرائيلي . [5]

---

(١) هي ( السعودية ، الكويت ، العراق ، الجزائر ، ليبيا ) .
(٢) المرجع نفسه ، ص ١٧ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .
(٤) د. هارون احمد عثمان ، الاقتصاد البحري مع اشاره خاصة لمشاكل الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .
(٥) المرجع نفسه ، ص ٣٩ .

(ب) تحسين ميزان المدفوعات :

يساهم الاسطول البحرى فى زيادة ايرادات الدولة من العملات الاجنبية نتيجة قيام اسطولها بنقل التجارة بين موانى الدول المختلفة مما ينعكس ذلك ايجابا على ميزان المدفوعات ، وعلى سبيل المثال يلاحظ أن النرويج تعانى فى العديد من السنوات من عجز فى ميزانها التجارى بينما تحقق فائضا فى ميزان مدفوعاتها نتيجة اشتراك اسطولها البحرى فى نقل التجاره البحرية الدولية.[1]

ومن أجل التغلب على الصعوبات المذكورة أعلاه بغية تنمية التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية فاننا نسوق الاقتراحات التاليه :

- على الدول الاسلامية المتجاورة أن تبذل جهودا مشتركة فى بناء الطرق المشتركة التى تربطها ، والعمل على تحسين الطرق الموجوده منها واستكمال الوصلات المفقوده فى بعضها .

- انشاء خطوط ملاحية منتظمة فيما بين موانى الدول الاسلامية ، ذلك أنه لو توفر خط ملاحى منتظم بين هذه الدول لتضاعف حجم التبادل التجارى البينى عدة اضعاف حجمه الحالى كما اكدت ذلك بعض الدراسات .[2]

وهنا تبرز أهمية المشروعات المشتركة فيما بين الدول الاسلامية فى قطاع النقل وتعتبر أمرا ضروريا يفرضه الوضع المتردى فى بعض الدول الاسلامية من حيث عدم قدرتها على امتلاك اسطول تجارى بحرى قادر على تنمية تجارتها البينية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(٢) د. سليمان داود ، الوضع الراهن للنقل البحرى بين الاقطار العربية وامكانيات تنشيطه ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

* توحيد المواصفات والمقاييس وضبط الجوده :

تهتم الدول التى ترغب فى تنشيط وتنمية التبادل التجارى فيما بينها - على المدى الطويل - بتوحيد المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وذلك منعا لحدوث أية عوائق تقنية قد تتسبب فى اعاقة التبادل التجارى فيما بينها .

ويبرز دور توحيد المواصفات والمقاييس فى تنشيط التبادل التجارى بين الدول لأنه سيساعد على ابرام الصفقات التجارية دون اللجوء الى معاينة السلع من خلال الاكتفاء برقم المواصفة القياسية المعينة وذلك على خلاف ما اذا كانت المواصفات القياسية غير معروفة الأمر الذى يتطلب عرض عينة من تلك السلع على المستوردين فى الدول المختلفة.(١)

وتزداد أيضا أهمية المواصفات القياسية فى الدول النامية بصفة عامه لأنها فى الغالب غير قادرة على تصنيع أجزاء الأداة كاملة مما يجعلها بالتالى تستورد الأجزاء الأخرى من دول آخرى(٢)، وحينئذ فانه فى حالة عدم تجانس المواصفات القياسية بين الدول الاسلامية سيكون ذلك عائقا لنمو التبادل التجارى البينى .(٣)

---

(١) المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، أهمية المواصفات والمقاييس الموحدة فى التبادل التجارى بين الدول العربية اعداد .مهدى حنوش ،ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر التجارة العربية الذى انعقد بالرياض، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ،ص ٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣ .

(٣) المرجع نفسه ،ص ٣ .

- المركز الاسلامى لتنمية التجاره ، الاجتماع الأول لمسئولى المؤسسات الحكومية التجارية للبلدان الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ٢٢ - ٢٥ يوليو ١٩٨٥ م ، ص ٢٠ .

ويلعب أيضا توحيد المقاييس وضبط الجودة دورا هاما في تنمية التبادل التجاري البيني لكون علم القياس المحتوى على القياسات الحجمية والوزنية والطولية ونوعية الانتاج يساعد على تنشيط التبادل التجاري ، وفي نفس الوقت يعد ضبط الجودة مطلبا اساسيا للسلع المتبادلة لكي تكسب ثقة المستهلكين وتلقى رواجا في الأسواق المختلفة وتجعلها في موقف تنافسي أقوى .(١)

ومما يجدر ذكره بهذا الصدد ان مجموعة من الدول الاسلامية ( الدول العربية ) اقتناعا منها بأهمية المواصفات والمقاييس في تنشيط التبادل التجاري فيما بينها أنشأت منظمة عربية هي المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس(٢) لهذا الغرض . ورغم ذلك فغالبا مايوجه الى صادرات تلك الدول العربية انتقادات بسبب تدني مستوى التغليف والتعبئه ومخالفة المواصفات المطلوبه .(٣)

---

(١) المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، أهمية المواصفات والمقاييس في تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ،مرجع سابق ،ص ٩ .

(٢) أنشئت هذه المنظمة في عام ١٩٦٧ م وزاولت نشاطها في عام ١٩٦٨م، ومقرها عمان بالاردن ومن أهم اهدافها القيام بمساعدة الدول الاعضاء على انشاء وتطوير أجهزتها الوطنيه للمواصفات والمقاييس ،وتنسيق وتوحيد المواصفات بين الدول العربية وذلك مما يرفع مستوى الانتاج لهذه الدول ويدعم صناعاتها ويحقق الجودة لمنتجاتها ،ومن أهدافها أيضا العمل على توحيد الرموز والمصطلحات والتصنيفات الفنية في الدول العربية .

والدول العربية الاعضاء في هذه المنظمة تبلغ ثماني عشرة دولة هي الاردن ،الامارات العربية ،تونس ،الجزائر ،السعودية ، السودان ،سورية ، العراق ، عمان ،فلسطين ، قطر ،الكويت ،لبنان ، ليبيا ،المغرب ، اليمن الشمالي واليمن الجنوبي .

- المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ،عمان ، انشاؤها - أهدافها - لجانها الفنية - انجازاتها ، ١٩٨٣ م ،ص ٧ ، ٨.

(٣) محمود مشعل ،ادارة الصادرات الصناعية للدول العربية ، الشركة العربية للتعدين ،عمان ،ورقة عمل مقدمه الى مؤتمر التجارة العربية البينيه ،في الرياض ١٩٨٧ م ،ص ٢١ .

وفى ضوء ماتقدم فانه يمكننا القول ان توحيد المواصفات والمقاييس وضبط الجودة يساعد على زيادة حجم التبادل التجارى - على المدى الطويل - من خلال ازالة وتفادى العوائق التقنيه التى قد تنشأ فى غياب توحيد المواصفات والمقاييس بين الدول الاسلامية ٠ ومن هنا تنبع أهمية انشاء منظمة تعمل على توحيد المواصفات والمقاييس لأنواع السلع المختلفة على مستوى الدول الاسلامية ٠

## * المشـــروعات المشـــتركة :

تعد المشروعات المشتركة احدى صيغ التعاون الاقتصادى بين الــدول المختلفة . وهى عبارة عن مشروعات اقتصادية يشترك فى اقامتها طرفـان أو أكثر[1].

وقد أخذت دول العالم باسلوب المشروعات المشتركة باعتبارها أداة لتحقيق منافع اقتصادية متبادلة فيما بينها .

واقتناعا من بعض الدول الاسلامية بأن مثل هذه المشروعات لها أهمية كبرى فى تنمية التبادل التجاري فيما بينها وفى دعم مسيرة التكامـل الاقتصادى بين دولها فقد قررت كل من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بيـن دول الجامعة العربية فى مادتها التاسعة[2] والاتفاقية الاقتصادية بيـن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى[3] على ضرورة تشجيع وقيام المشاريع المشتركة بين الدول الاعضاء .

---

(١) د. اسماعيل عبد الرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، لايوجد سنة طبع ، ص ٢٧٧ .

(٢) نصت المادة التاسعة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية علـى "تنسيق الانماء الاقتصادى ووضع برامج لتحقيق مشاريع الانماء العربية المشتركة "
انظر ـ مجلس الوحدة الاقتصادية ، الفكرة ـ التطبيق ـ الانجـازات ـ ط ١ ، كانون الأول ( ديسمبر ١٩٧٥ م ، اشراف د. احمد جامع ، ص ٨٤ .

(٣) ونصت المادة التاسعة من الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعـاون على تشجيع الدول الاعضاء القطاع الخاص فيها على اقامة المشاريـع المشتركة بما يؤدى الى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين فى مختلـف المجالات .
ونصت المادة الثالثة عشر من هذه الاتفاقية أيضا على أن "تولى الدول الاعضاء فى اطار العمليات التنسيقية أهمية خاصة لانشاء ودعـم المشروعات المشتركة فيما بينها فى مجالات الصناعة والزراعة ...".
ـ انظر نصوص الاتفاقية فى ملاحق هذه الرسالة .

ونشير فيما يلى الى أهم المزايا الاقتصادية التى تعود على الدول الاطراف من المشروعات المشتركة :

- تؤدى المشروعات المشتركة الى زيادة الانتاج السلعى وتنويعه [١] مما ينعكس ايجابيا على التبادل التجارى البينى باعتبارها ساهمت فى التغلب على عقبة هامة فى وجه التبادل التجارى الا وهى ضعف الطاقة الانتاجية .

- تساهم المشروعات المشتركة فى التخفيف من مشكلة التمويل والتصريف التى طالما تعانى منها المشروعات القطرية ، وبالتالى تستفيد تلك المشروعات من مزايا الانتاج الكبير . [٢]

- تساهم فى تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول الاطراف وذلك من خلال انتقال رؤوس الاموال وعنصر العمل وانتقال مدخلات الانتاج ومخرجاته فى أسواق الدول الاطراف . [٣]

- قدرتها على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة [٤]

---

(١) د. عبدالوهاب حميد رشيد ، الدور التكاملى للمشروعات العربية المشتركة ، كاظمة للنشر والترجمه والتوزيع ، ط ١ ، الكويت ، ١٩٨٥ م ، ص ١٦٨ .
- د. احمد فارس مراد ، رجال الاعمال والمشروعات العربية المشتركة ، بحث مقدم لمؤتمر غرف التجاره والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، ١٩٨٠ م ، الناشر ، الاتحاد العام لغرف التجاره والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، بيروت ، ص ١٨٩.

(٢) د. احمد فارس مراد ، المرجع نفسه ، ص ١٨٩ .

(٣) د. احمد فارس مراد ، المرجع نفسه ، ص ١٨٩ .

(٤) د.عبدالوهاب حميد رشيد ،التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة - النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط ١ ،١٩٨٢ م ،ص ١٢٩ .
- د.عبدالوهاب حميد رشيد ،الدور التكاملى للمشروعات العربية المشتركة ،مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

- قدرتها على التغلب على مشكلة الحواجز الحدودية القائمة بين الدول ، لاسيما فى الدول النامية.[1]

- ومما يزيد من أهميتها أيضا ـ خاصة فى الدول الاسلامية ـ قلة تأثرها بالمتغيرات السياسية التى قد تنشأ بين الدول الاطراف.[2]

- ومن المزايا الرئيسية أيضا للمشروعات المشتركة انها لاتمس الا جزءا بسيطا من النشاط الاقتصادى للدول الاطراف.[3]

- ومما يضاف الى أهمية المشروعات المشتركة أنه يمكن لها أن تسهم فى تخلص اقتصاديات الدول الاسلامية من التبعية الاقتصاديةلاقتصاديات الدول المتقدمة.[4]

- وتزداد أيضا أهمية المشروعات المشتركة لكونها تلائم اقتصاديات الدول الاسلامية نظرا لوجود مجموعة من الدول لديها موارد مالية تفوق قدرتها على استيعابها والأخرى ـ على نقيض ذلك ـ تفتقر الى تلك الموارد ولديها القدرة على استيعابها واستثمارها[5] مما يجعلها بالتالى تساعد على انتقال رؤوس الأموال من دول الفائض الى دول العجز.[6]

---

(١) د. عبد الوهاب حميد رشيد ، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣٠ .

(٣) د. اسماعيل عبد الرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ .

(٤) د. عبد الرحمن يسرى ، الاقتصاد الدولى ، دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، لايوجد سنة نشر ، ص ٣١٧ .
- د. اسماعيل شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .

(٥) د. اسماعيل شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٨١ .

(٦) د. احمد فارس مراد ، رجال الاعمال والمشروعات العربية المشتركة ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

وتعكس تلك المنافع – المذكوره سابقا – التى يمكن تحقيقها من المشروعات المشتركة قدرة هذه المشروعات على تنشيط التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ٠

ومن الجدير بالذكر ان بعض الدول الاسلامية ( ممثلة فى الدول العربية الاعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ) أقامت فيما بينها مشروعات مشتركه ومنها : الشركة العربية للتعدين ، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ، والشركة العربية للاستثمارات الصناعية ٠[1]

ويلاحظ هنا على هذه المشروعات العربية المشتركة أن اتفاقياتها لم تتح المجال بشكل واسع امام القطاع الخاص ليساهم فى رؤوس أموالها لأن الأحكام التأسيسية لهذه المشروعات نصت على أن مساهمة المواطنين العرب والمؤسسات الخاصة يتوقف على ترشيح حكومات هذه الدول[2] ٠ الأمر الذى قلل من فرص مشاركة القطاع الخاص ٠ وأصبحت بالتالى ملكية هذه المشروعات حكومية أجمالا ٠[3]

ولهذا السبب اقترحت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية اشتراك القطاع الخاص فى رأسمال المشروعات المشتركة – سواء السابقة أو اللاحقة – دون اشتراط أن يتم الترشيح للمساهمة من خلال حكومات هذه الدول ٠ بعد أن اتضح أن مشاركة القطاع الخاص فى رؤوس أموال المشروعات المشتركة يحقق العديد من المزايا التالية ومنها[4] :

---

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،عمان ،صيغ عملية جديده للمساهمة فى تنفيذ المشاريع العربية المشتركة ،١٩٨١ م ،ص ٢ ٠

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢ ٠

(٣) د٠ احمد فارس مراد ،رجال الاعمال والمشروعات العربية المشتركة ،مرجع سابق ،ص ١٨٨ ٠

(٤) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، صيغ جديدة للمساهمة فى تنفيذ المشاريع العربية المشتركة ،مرجع سابق ، ص ٧ – ٨ ٠

- اتاحة الفرصة للقطاع الخاص لاستثمار أمواله فى هذه المشروعات بدلا من توظيفها فى الخارج . وذلك مما ينعكس ايجابا على استثمارات الدول الاسلامية .

- ومن المزايا الرئيسية أيضا الناجمة من مشاركة القطاع الخاص فى رؤوس أموال المشروعات المشتركة تخفيف العبء عن كاهل الدول المشاركة فى توفير التمويل المطلوب لهذه المشروعات ويجعلها بالتالى توجه رؤوس أموالها فى دعم جهودها الانمائية الأخرى .

- ان القطاع العام بدخوله مساهما مع القطاع الخاص فى المشروعات المشتركة يعطى الثقة والضمان للمواطن والمؤسسات الخاصة ويكون حافزا لهم فى المساهمة فى تمويل مثل هذه المشروعات ، والأهم من ذلك أيضا فان اشتراكهما معا ( القطاعان العام والخاص ) يؤدى الى زيادة تحصين هذه المشروعات امام التقلبات السياسية نظرا لكون هذه المشروعات تصبح ملكا مشتركا للدول الاسلامية وللقطاع الخاص فيها .

- ايجاد التشابك بين القطاع العام والخاص الأمر الذى يترتب عليه نجاح المشروع نظرا لأن القطاع الخاص سيسعى غالبا الى ترويج منتجات هذه المشروعات مما ينعكس ايجابيا على حجم التبادل التجارى البينى .

كما أنه لكى يكون لتلك المشروعات المشتركة مردود ايجابى وسريع فى تنمية التبادل التجارى بين الدول الاسلامية فانه يتعين اختيار المشروعات التى تساهم فى التخفيف من المشاكل التى تعانى منها اقتصاديات الدول الاسلامية ومنها التبعية الغذائية والتبعية التقنية ، وإعطاؤها الأولوية فى التنفيذ ومن تلك المشروعات المشتركة العامة مايلى :

(١) المشروعات المشتركة فى مجال الانتاج الغذائى[1] :

حيث اتضح مما سبق ان مشكلة الغذاء لم تعد مسألة اقتصادية بحته وانما هى فى نفس الوقت مسألة سياسية ، ولاريب ان المشروعات المشتركة فى المجال الزراعى ستسهم فى تقليص الفجوة الغذائية التى يعانى منها غالبية اقتصاديات الدول الاسلاميه وذلك من خلال مساهمتها فى زيادة الانتاج الغذائى بالدول الاسلامية والذى من شأنه خفض المستوردات الغذائية من دول العالم الخارجى ويزيد من تبادلها التجارى .

(٢) المشروعات المشتركة فى مجال الصناعات التحويلية :

ان ماتعانيه اقتصاديات الدول الاسلامية من ضعف قطاع الصناعات التحويليه يفرض على الدول الاسلاميه التركيز فى مشروعاتها المشتركة

---

(١) مما يجدر ذكره ان الدول العربية رغبة منها فى تحقيق تنمية زراعية وفى توفير الأمن الغذائى لشعوبها فقد اتفقت هذه الدول فى عام ١٩٧٦ م على انشاء هيئة تسمى الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى ويكون مقرها فى الخرطوم .

ومن الاهداف الرئيسية لهذه الهيئة تنمية الموارد الزراعية فى الدول الاعضاء لاسيما فيما يتعلق بالانتاج الغذائى لهذه الدول . وتحقيقا لأهداف الهيئة فلها ان تمارس أوجه الاستثمار المتعلقه بالانتاج الزراعى كاستصلاح الاراضى والانتاج الحيوانى والزراعى وانتاج الاسماك ...

وقد حددت الاتفاقية رأسمال الهيئة بمبلغ مائة وخمسون مليون دينار كويتى مقسم الى خمسة عشر الف سهم قيمة السهم منها عشرة آلاف دينار كويتى .

- الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى ، الخرطوم ، الوثائق القانونية للهيئة ، ١٩٧٩ م ، ص ١٧ ، ١٨ .

على الصناعات التحويليه لتساهم فى زيادة الانتاج الصناعى الــــذى يبنى عليه التبادل التجارى البينى ويقلل من اعتمادها على العالم الخارجى .

ومن الجديربالذكر الاشارة الى أنه بالاضافة الى ايجاد المشروعات المشتركة فانه من المهم أن يصاحب انشاءها بعض التدابير والاجراءات اللازمة لنموها والاستفاده من مزايا الانتاج الكبير : مثل توفير الحماية لمنتجــــــات المشروعات المشتركه أمام المنافسه الأجنبية وسياسات الأغراق وكذلك منــــح منتجات تلك المشروعات مميزات تفضيليه لدى الدول الاسلامية تفوق مثيلاتهـــا من المنتجات المستورده . وغير ذلك .

# الفصل الثالث

## دور المصارف الإسلامية في تنمية التبادل التجاري

## مقدمة

لاريب أن المصارف الاسلامية باعتبارها مؤسسات مالية اسلامية بامكانها أن تلعب دورا هاما وبارزا فى تنشيط التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية . وأن ماتعانيه غالبية الدول الاسلامية من افتقادها لمصادر التمويل الميسر سواء لعمليات التجارة البينية أو لتمويل التنمية الاقتصادية يفرض على المصارف الاسلامية - فى اطار اهدافها الاقتصادية والاجتماعية - الاشتراك فى المسئولية مع حكومات تلك الدول فى توفير التمويل اللازم لتشجيع التبادل التجارى البينى . ويعد ذلك التمويل بمثابة دعم ومساندة للموارد الذاتية فى الدول الاسلامية .

كما أن انتشار المصارف الاسلامية فى عدد من الدول الاسلامية يمكنها من المساعدة ايضا فى تنمية التبادل التجارى البينى من خلال الكشف عن الفرص التصديريه والمساهمة فى توسيع المعلومات لدى غرف التجارة والصناعة والزراعة فى الدول الاسلامية .

وبناء على ذلك سنعرض فى هذا الفصل :

أولا : لدور المصارف الاسلامية فى تنمية التبادل التجارى البينى عن طريق تمويل الصادرات البينية والكشف عن الفرص التصديرية

ثانيا : لدور هذه المصارف فى تنمية التبادل التجارى من خلال تمويل التنمية الاقتصادية .

## أولا : تمويل الصادرات البينية :

من المسلم به أن توفير الائتمان لتمويل الصادرات يسهم فى تنمية التبادل التجارى بين الدول النامية .(1)

وتبرز أهمية تمويل الصادرات البينيه نظرا لأن الدول الاسلامية تفتقر الى مؤسسات تمويلية اقليمية (٢) تهدف الى تنمية وتشجيع التبادل التجارى البينى ، الى جانب أن غالبية الدول الاسلامية تتصف بمحدودية مواردها المالية . ومن الطبيعى فى هذه الحاله أن تلجأ الدول الاسلامية الى مصادر التمويل الخارجية وحينما تحصل على ذلك فانه غالبا مايكون تمويلا مشروطا باستيراد سلع وخدمات (٣)، وكنتيجة حتمية لهذه الحالة اتجاه حركة التبادل التجارى الى الدول الممولة .

اذن فان نقص التمويل يؤدى الى نقص فرص التبادل التجارى البينى، ومن هنا يأتى دور المصارف الاسلامية باعتبارها المؤسسات التمويلية القادرة على توفير ذلك التمويل التجارى الملائم لتعزيز التجارة البينية .

ومن هذا المنطلق فانه بامكان المصارف الاسلامية أن تسهم فى تنمية التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية من خلال توفير التمويل المرتبط بالصادرات البينية .(٤)

---

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مجلس التجاره والتنمية ، تمويل التجارة فيما بين البلدان النامية ،جنيف ،١٩٨٦ م ،ص ١ .

(٢) باستثناء البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، الذى قصد من انشائه اساسا تدعيم التنمية الاقتصادية فى الدول الاسلامية .

(٣) سبق ايضاح ذلك فى الفصل الثالث من الباب الثانى ، ص ( ٢٤٤ ) .

(٤) المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية ،مركز الاقتصاد الاسلامى للبحوث والدراسات والاستشارات والتدريب ، القاهرة ، دور المصارف الاسلامية فى اقامة سوق اسلامية مشتركة ،١٩٨٧م ،ص ١٥ .

ان هذا المستوى المنخفض فى حجم التبادل التجارى بين الـدول الاسلامية يحتم على المصارف الاسلامية فى اطار هدفها الاقتصادى والاجتماعى منح الافضلية لتمويل السلع المستوردة من احدى الدول الاسلامية ،بأن يتبنى كل مصرف اسلامى سياسات تمييزية فى تمويل التجارة الخارجية للدول الاسلامية على أساس وجهتها الجغرافية لصالح التبادل التجارى البينى ·

ومن شأن ذلك التمويل أن يزيد من حجم التبادل التجارى البينى ويخفف من مشكلة النقد الاجنبى ·

وفى هذا الصدد لابد من الاشارة الى الدور الايجابى الذى يقوم به البنك الاسلامى للتنمية فى مجال تمويل عمليات التجارة الخارجية للدول الاسلامية والهادفه · بالاضافة الى اهداف أخرى - الى دعم وتنشيط التبادل التجارى بين الدول الاسلامية [1]· ويبرز ذلك جليا من خلال الجدول رقم ( ٤٥ ) والذى منه تتضح الأهمية النسبية لهذا التمويل فى تنمية التبادل التجارى البينى ، وذلك من خلال ارتفاع نسبة تمويل التبادل التجارى البينى من مجموع عملياته التمويلية الخارجية خلال الفترة ١٣٩٧ - ١٤٠٧ هـ ( ١٩٧٧ - ١٩٨٧ م ) · وعلى سبيل المثال بلغت نسبة تمويل التجارة البينية ٧ر٨٠ ٪ من مجموع التمويل المعتمد لعمليات التجارة الخارجية لعام ١٣٩٩هـ، وفى عام ١٤٠٦ هـ بلغت تلك النسبه نحو ٨٦ ٪ ، وفى عام ١٤٠٧ هـ بلغت ٧٩ ٪ من مجموع التمويل الكلى للتجارة الخارجية ( الجدول ٤٥ ) · ويعزى هذا الانخفاض جزئيا الى تدهور اسعار النفط ومشتقاته والزيوت النباتية والاسمدة ومن جهة أخرى هو ناجم عن الاجراءات المفروضة على بعض الدول الاسلامية من قبل صندوق النقد الدولى بغرض التقليل من مديونيتها

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، التقرير السنوى العاشر،١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ / ١٩٨٥ م ، ص ١١٢ ·

الجدول رقم ( ٤٥ )

موجز لعمليات تمويل التجارة الخارجية خلال الفترة ( ١٣٩٧ هـ - ١٤٠٧ هـ )

( ١٩٧٧ - ١٩٨٧ م )

(المبالغ بالملايين )

| السنه | عدد العمليات (١) | المبلغ بالدولار الامريكى (٢) | التمويل فيما بين الدول بالدولار الامريكى (٣) | النسبة المئوية ٣ الى ٢ |
|---|---|---|---|---|
| ١٣٩٧ هـ | ٥ | ٥٠ر٥ | ٢٧ر٩ | ٥٥ر٤ ٪ |
| ١٣٩٨ هـ | ١١ | ١٥٥ر٨ | ٩٩ر١ | ٦٣ر٦ ٪ |
| ١٣٩٩ هـ | ٢٢ | ٣٣٨ر١ | ٢٧٢ر٩ | ٨٠ر٧ ٪ |
| ١٤٠٠ هـ | ٣٢ | ٤٥٧ر٠ | ٣٧١ر١ | ٨١ر٢ ٪ |
| ١٤٠١ هـ | ٣١ | ٤٥٣ر٤ | ٣٤٢ر٦ | ٧٥ر٧ ٪ |
| ١٤٠٢ هـ | ٢٧ | ٤٠٠ر٣ | ٣١٦ر٣ | ٧٩ر٠ ٪ |
| ١٤٠٣ هـ | ٢٨ | ٥١٩ر٥ | ٤٣٠ر٥ | ٨٢ر٩ ٪ |
| ١٤٠٤ هـ | ٤٢ | ٧٠٤ر٤ | ٥٢٠ر٦ | ٧٣ر٩ ٪ |
| ١٤٠٥ هـ | ٣٨ | ٦٥٩ر٤ | ٥٥٤ر٠ | ٨٤ر٠ |
| ١٤٠٦ هـ | ٥٩ | ٦٤٧ر٣ | ٥٥٨ر٩ | ٨٦ر٣ ٪ |
| ١٤٠٧ هـ | ٥٣ | ٥٦٦ر٨ | ٤٥١ر٥ | ٧٩ر٧ ٪ |
| المجموع | ٣٤٨ | ٤٩٥٢ر٦ | ٣٩٤٥ر٥ | ٧٩ر٧ ٪ |

المصدر : البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ،١٤٠٧هـ /( ١٩٨٦ - ١٩٨٧ م ) ، الجدول رقم (٢٩) ، ص ١٣٨ .

الخارجية (1). ومما يجدر ذكره أن عمليات تمويل التجارة الخارجية التى يضطلع بها البنك الاسلامى للتنمية تقتصر على التمويل قصير الأجل. (2)

ولعل مثل هذا التوجه من جانب البنك الاسلامى للتنميه - من حيث تخصيص جزء كبير من مجموع التمويل المعتمد لعمليات التجارة الخارجية لدعم التبادل التجارى بين الدول الاسلاميه - يكون اسلوبا تقتدى به المصارف الاسلامية الأخرى فى سياساتها التمويلية بهدف تنشيط التبادل التجارى البينى.

كما أنه من الخطوات الرائده التى اتخذتها المصارف الاسلامية نحو دعم وتشجيع التبادل التجارى بين الدول الاسلامية ماتم مؤخرا من قبل هذه المصارف فى الاتفاق المعقود بين اثنين وعشرين مصرفا اسلاميا على انشاء محفظة المصارف الاسلاميه فى ٢٧ / رجب / ١٤٠٧ هـ الموافق ٢٧ / مارس/ ١٩٧١ م. (3)

ويعتبر من ابرز المميزات لتلك المحفظة (*) استخدام مواردها

---

(1) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦ / ١٩٨٧ م ، ص ١٣٤ .

(2) مؤتمر الامم المتحده للتجارة والتنمية ، مجلس التجارة والتنمية ، لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ،تمويل التجارة فيما بين البلدان النامية ، ١٩٨٦ م ، ص ١٧ .

(3) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ،مرجع سابق ، ص ٩٢ ، ٩٣ .

(*) تتميز محفظة المصارف الاسلامية بعدة خصائص وهى :
- يتولى البنك الاسلامى للتنمية ادارة عمليات المحفظة بوصفه مضاربا حسب مانصت عليه اللائحه الخاصه بالمحفظه وتوصيات لجنة المشاركين .
- يوجه موارد المحفظه مبدئيا فى تمويل عمليات التجارة للدول الاسلامية .
==

- مبدئيا - فى تمويل التجارة البينية [1] . وهذا بحد ذاته يسهم فى تنمية وزيادة حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلاميه . واضافة الى تمويل التجارة البينية فانه بالامكان ايضا استخدام موارد هذه المحفظة فى تمويل عمليات التجارة الخارجية [2] اذا كان ذلك يدعم ويخدم عملية التنمية الاقتصادية للدول الاسلامية . [3]

وكما يتضح من الجدول ( ٤٦ ) أسماء المصارف الاسلامية المشاركة فى المحفظه واكتتاب كل منها . وقد بلغ قيمة الاكتتاب فى رأس المال المبدئى ٦٥ مليون دولار وهو يتألف من شهادات مساهمة القيمة الاسمية

---

== - يجوز استخدام موارد المحفظة فى عمليات تمويلية أخرى كالايجار مثلا .
- توجه موارد المحفظة بشكل أساسى الى خدمة القطاع الخاص ( من مصدرين ومستوردين ) فى الدول الاسلامية .
- تنفصل موجودات ومطلوبات المحفظه تماما عن أموال البنك الاسلامى للتنمية .
- يتم توزيع الارباح على النحو التالى : ٥ ٪ للبنك الاسلامى للتنمية ، ٥ ٪ يحتفظ بها لدعم المركز المالى للمحفظه ، ٩٠ ٪ توزع على حملة الاسهم بنسبة حصة كل منهم .
- مدة المحفظة ٢٥ عاما مالم تتم تصفيتها قبل ذلك ويمكن تمديد هذه الفترة .
- يشرف على هذه المحفظه لجنة مشاركين مكونه من ثلاثة عشر عضوا اختيروا بواسطة المصارف المؤسسة وتتولى هذه اللجنه وضع السياسات العامه للمحفظه وسبل الاستثمار .

- المصدر المرجع السابق ، ص ٩٤ ، ٩٥ .

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م-١٩٨٧م ، ص ٩٤ .

(٢) أى تمويل صادرات الدول الاسلامية المتجهه الى دول غير اسلاميه ، وكذلك تمويل المستوردات من دولة غير اسلامية .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

## الجــــدول رقم ( ٤٦ )

### المصارف الاسلامية المشاركة فى ( محفظـــــة المصـــارف الاسلامية )

| المصارف المشاركة | قيمة الاكتتاب بملايين الدولارات الامريكيـــة |
| --- | --- |
| (١) البـنك الاسلامى للتنمية | ٢٥ر٠٠ |
| (٢) البنك الاسلامى الاردنى للتمويل والاستثمـار | ١ر٠٠ |
| (٣) بنك البحرين الاسلامى | ١ر٠٠ |
| (٤) بنك البركة الاسلامى للاستثمار/البحرين | ٩ر٢٥ |
| (٥) بنك البركة الاسلامى/بنغلاديش | ١ر٠٠ |
| (٦) بنك البركة التركى للتمويل | ٠ر٥٠ |
| (٧) بنك البركة السودانى | ١ر٠٠ |
| (٨) بنك البركة للاستثمار والتنمية ـ لندن | ٣ر٠٠ |
| (٩) بنك البركة الاسلامى/موريتانيا | ٠ر٥٠ |
| (١٠) بين التمويل السعودى التونسى | ٠ر٥٠ |
| (١١) بيت التمويل الكويتى | ٥ر٠٠ |
| (١٢) بنك دبى الاسلامى | ١ر٠٠ |
| (١٣) بنك التنمية التعاونى الاسلامى ـ السودان | ٠ر٢٥ |
| (١٤) البنك الاسلامى السودانى | ر٥٠ |
| (١٥) البنك الاسلامى لغرب السودان | ٠ر٢٥ |
| (١٦) مصرف فيصل الاسلامى ـ البحرين | ٥ر٠٠ |
| (١٧) بنك فيصل الاسلامى / السودان | ٠ر٢٥ |
| (١٨) بنك فيصل الاسلامى / مصر | ٥ر٠٠ |
| (١٩) بنك قطر الاسلامى | ٢ر٠٠ |
| (٢٠) المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية ـ القاهرة . | ٢ر٠٠ |
| (٢١) بنك ناصر الاجتماعى ـ القاهرة | ١ر٠٠ |
| مجموع الاكتتاب | ٦٥ر٠٠ |

المصدر:البنك الاسلامى للتنمية ،التقرير السنوى الثانى عشر،١٤٠٧هـ(١٩٨٦–١٩٨٧م) ،الجدول رقم (٣٦) ،ص ٩٣ .

للشهادة الواحدة الف دولار .[1]

هذا وقد بلغ مجموع العمليات التى اعتمدها البنك الاسلامى من موارد هذه المحفظة فى آخر ١٤٠٧ هـ ( أى بعد خمسة شهور من انشائها ) تسع عمليات لتمويل التجارة الخارجية قصيرة الأجل وعملية ايجار واحده وذلك بمبلغ قدره ٥ر٢٣ مليون دولار امريكى .[2]

---

(١) المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

ثانيا : دور المصارف الاسلامية فى تنمية التبادل التجارى البينى عن طريق تمويل التنمية الاقتصادية :

سبقت الاشاره الى دور المصارف الاسلامية فى توفير التمويل - قصير الأجل - المخصص لدعم التبادل التجارى البينى ، وهذا بحد ذاته يسهم فى تنشيط التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية . واضافة الى ذلك فانه بامكان المصارف الاسلامية أن تلعب دورا هاما آيضا فى تنشيط التبادل التجارى - فى الأجل الطويل - من خلال تمويل القطاعات الانتاجية فى الصناعة والزراعة والانشاء وغيرها التى طالما شكل عجزها عن اشباع الطلب المحلى / الاقليمى عائقا أمام التوسع التجارى البينى . ومما يزيد من أهمية هذا النوع من التمويل ماتعانيه الدول الاسلامية من تخلف وضعف القطاعات الانتاجية الفائدة الربوية على القروض التى تحصل عليها تلك الدول من مؤسسات التمويل الدولية والخارجية ، وانخفاض التدفقات المالية الخارجية اللازمه لدعم التنمية الاقتصادية فيها[1]، فقد انخفض حجم القروض المقدمة من المصارف التجارية الخارجية الى الدول النامية من ٥١ بليون دولار امريكى الى ٢٥ بليون دولار امريكى خلال الفتره ١٩٨١ - ١٩٨٣ م ، اى ان نسبة الانخفاض تزيد عن ٥٠ ٪ . ويعزى هذا الانخفاض الى كون تلك المصارف استخدمت الملاءة الماليه كمعيار لتقديم القروض الى الدول النامية المكبلة بالديون .[2]

وانخفض مجموع ماتلقته الدول النامية من جميع مصادر التمويل

---

(١) د. محمد فؤاد الصراف ، أساليب البنوك الاسلامية فى التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٩ ، ٣٠ .
(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى العاشر ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ - ١٩٨٥ م ، ص ٣٤ .

الخارجي من ١٠٩٫٧ بليون دولار فى عام ١٩٨١ م الى ٩٩٫٨ بليون دولار فى عام ١٩٨٣ م[1]. اى بنسبة انخفاض ٩ ٪ .

ونتيجة لانخفاض التدفقات المالية الخارجية المتجهة الى الدول النامية فى الثمانينات فقد أدى ذلك بدوره - بالاضافة الى عوامل أخرى[*] - الى ضعف المقدرة الاستيرادية لغالبية الدول النامية ومن ثم تأثر مستوى النشاط الاقتصادى فيها .[2] وبناء على ذلك فان مساهمة المصارف الاسلامية فى تمويل القطاعات الانتاجية - من خلال تمويل مستلزمات الانتاج من مواد أولية وسلع وسيطة ورأسمالية - من شأنه أن يساعد على تكوين قاعدة انتاجية متنوعه قادرة على زيادة الانتاج السلعى المطلوب للسوق الاسلامية وهذا بدوره سيساهم بشكل مباشر فى خفض الاستيراد من دول العالم الخارجى نتيجة احلال المنتجات المحلية / الاقليمية بدلا من المنتجات المستوردة من دول العالم الخارجى ، ويقلل من اعتماد الدول الاسلامية فى مستورداتها على دول العالم الخارجى .

ونشير فى هذا المجال - على سبيل المثال - الى الدور الذى يقوم به بنك فيصل الاسلامى السودانى فى دعم القطاعات الانتاجية بدولة السودان. فمن الجدول (٤٧) يتضح مساهمات المصرف التمويلية فى قطاعات الصناعة والزراعة . ففى قطاع الصناعة بلغت مساهمات المصرف التمويلية خلال فترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤ م نحو ٧٤ مليون جنيه سودانى . شاملا ذلك - التمويل -

---

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تمويل التجاره فيما بين الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ٥ .

(٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدوليه ، التقييم وخيارات السياسه العامه ،١٩٨٧، ص ٧ .

(*) ومنها تدهور معدلات تبادلها التجارى الدولى وارتفاع تكاليف خدمة الديون الخارجية .
- انظر المرجع السابق ، ص ١٠ ، ١١ .

الجدول رقم ( ٤٧ )

مساهمة بنك فيصل الاسلامى السودانى فى تمويل قطاعى الصناعة والزراعة بالمليون جنيه سودانى

(١) قطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤ م
( بالمليون جنيه سودانى )

| السنوات / البيان | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ * |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التمويل (مليون جنيه سودانى) | ٥ | ١٥ | ١٣ | ٢٢ | ١٠ | ٩ |

(٢) قطاع الزراعه خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ م
(بالمليون جنيه سودانى )

| السنوات / البيان | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ * |
|---|---|---|---|---|---|
| الآلات والمعدات الزراعية | ١ر٦ | ٣ر٢ | ٦ر٤ | ٩ر٦ | ٢٠ |
| قطع الغيار | ١٠ | ٥ | ٦ | ٦ | ٩ |
| الاجمالى | ١١ر٦ | ٨ر٢ | ١٢ر٤ | ١٥ر٦ | ٢٩ |

(*) عام ١٩٨٤ = ٩ شهور .

- مصدر الجداول : بنك فيصل الاسلامى السودانى ،حقائق وارقام ،اعداد ادارة البحوث والاحصاء والاعلام ، الخرطوم ، الجدولان رقم ١ ، ٢ .

المواد الخام اللازمة لبعض الصناعات وكذلك آليات ومعدات وقطع غيار[1].
ومما يلفت النظر أن نصيب قطاع الصناعة فى التمويل اتسم بقدر كبير من التقلب ويتضح ذلك من أرقام الجدول السابق حيث ارتفعت مساهمة التمويل الى ٢٢ مليون جنيه سودانى عام ١٩٨٢ م ثم انخفضت انخفاضا حادا الى ١٠ مليون جنيه سودانى ثم الى ٩ مليون جنيه سودانى فى عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤م على التوالى . بينما نجد فى الجدول نفسه أن قطاع الزراعة بلغ نصيبه من التمويل خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ م نحو ٧٦٫٨ مليون جنيه سودانى شاملا ذلك التمويل آلات ومعدات زراعية وكذلك قطع غيار للشركات العاملة فى القطاع الزراعى .[2]

واذا ماقارنا نصيب قطاع الزراعة فى التمويل بقطاع الصناعة يتضح أن نصيب الزراعة فى التمويل آخذ ينمو بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٨١ م كما يتضح ذلك من الجدول السابق ، عملا من المصرف على تنشيط القطاع الزراعى والمساهمة فى توفير السلع الغذائية .[3]

ومن ناحية أخرى تبرز أهمية التمويل المشترك من قبل المصارف الاسلامية المخصص لدعم مشروعات التنمية فى الدول الاسلامية والتى قد تتطلب طاقات تمويليه كبيره تفوق القدرة التمويلية لكل مصرف اسلامى على انفراد . ويمكن فى هذه الحاله التغلب على صعوبة توفير هذا التمويل من قبل مصرف اسلامى واحد عن طريق تكوين مجموعات تمويلية مشتركة من قبل المصارف الاسلامية لغرض المساهمة فى تمويل المشروعات الانتاجية التى تحتاج الى تمويل كبير وذلك بما يحقق النفع للدول الاسلامية .[4]

---

(١) بنك فيصل الاسلامى السودانى ،حقائق وأرقام ، اعداد ادارة البحوث والاحصاء والاعلام الخرطوم ،ص ٤ .
(٢) نفس المرجع ،ص ٥ .
(٣) بنك فيصل الاسلامى السودانى ،التقرير السنوى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م الخرطوم ،ص ٢٣ .
(٤) د. محمد فؤاد الصراف ، اساليب البنوك الاسلامية فى التنمية الاقتصادية ،مرجع سابق ،ص ٣١ .

ولعل وضع التخلف الاقتصادى الذى تعانى منه الدول الاسلامية يحفز هذه المصارف للاسراع بوضع خطة للتعاون فيما بينها فى مجال التمويل المشترك المخصص لدعم القاعدة الانتاجية والتعجيل بتحقيق التنمية الاقتصادية فى تلك الدول ، والذى من شأنه أن يحقق للمصارف الاسلامية تنويعا فى استثماراتها وتوزيعا لمخاطر هذه الاستثمارات .

# الخاتمة

## الخاتمة

بعد أن تم - بعون من الله تعالى - استكمال كتابة هذه الرسالة فلعله من المفيد أن نختمها بأهم النتائج والتوصيات التى توصلت اليها الرسالة .

أولا : النتائج :

(١) لقد اتضحت سيطرة القطاع الأولى على اقتصاديات الدول الاسلامية بالاستناد الى اكثر من معيار فى ذلك ، وكذلك هيمنة السلع الأولية على التركيب السلعى لصادرات الدول الاسلامية خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ ( ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م ) والسلع الصناعية على مستورداتها خلال الفترة نفسها .

(٢) كما أتضح تدنى مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الأجمالى للعديد من الدول الاسلامية اذ تبين آنه بالرغم من أهمية الصناعات التحويلية واعتبارها مؤشرا رئيسيا للتنمية الصناعية الا أنها لم يكن لها دور هام فى النشاط الاقتصادى للعديد من الدول الاسلامية حيث لم تتجاوز تلك المساهمة ١٠ ٪ فى عام ١٩٨٥ فى هذه الدول .

(٣) كذلك تبين ارتفاع حجم الفجوة الغذائية للعديد من الدول الاسلامية حيث اتضح أن حجم هذه الفجوة يتراوح بين ٨٠ - ١٠٠٪ لدى بعض الدول الاسلامية .

(٤) وقد تبين أن تصدير عنصر العمل من قبل عدد من الدول الاسلامية ذات الوفرة فى عرض العمل ساهم فى التخفيف من حدة البطالة التى تعانى منها هذه الدول وفى الحصول على تحويلات مالية ساهمت بدورها فى تمويل مستورداتها ، فعلى سبيل المثال بلغت التحويلات الى سبع دول اسلامية مصدرة لعنصر العمل ٧ر٧ بليون دولار عام ١٩٨٠ م وبلغت مساهمة تلك التحويلات فى تمويل مستوردات هذه الدول ٣٧٪ فى العام نفسه .

(٥) كما اتضحت التبعية الاقتصادية التى تعانى منها اقتصاديات الدول الاسلامية فأخذا بالاعتبار التعريفات الواردة للتبعية ومقتضياتها فان الدول الاسلامية تعتبر دولا تابعة اذ أنها تتخصص فى النطاق الدولى فى المنتجات الأولية وتندمج اقتصاديات كل دولة بمفردها مع الدول والتكتلات الاقتصادية الخارجية ٠

(٦) وقد احرزت التجارة الخارجية للدول الاسلامية نموا خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٠ م فى جانب الصادرات وامتدت فترة نمو المستوردات الى عام ١٩٨٢ م وفى عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م بلغت التجارة الخارجية للدول الاسلامية أعلى ذروة لها فى جانب الصادرات خلال الفترة ١٣٩٥ – ١٤٠٥ هـ ( ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م ) ٠

بينما شهدت التجارة الخارجية هذه انخفاضا وهبوطا منذ عام ١٩٨١ م فى جانب الصادرات متأثرة بالكساد الذى أصاب الاقتصاد العالمى خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٣ م كما شهدت خلال الفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٥ م اتجاها سلبيا ( استيرادا وتصديرا ) بسبب تدهور معدلات التبادل التجارى الدولى للدول الاسلامية ٠

(٧) يمثل حجم التبادل التجارى للدول الاسلامية مع الدول المتقدمة نسبة هامة من اجمالى التجارة الخارجية للدول الاسلامية اذ تبلغ نسبة الصادرات المتجهة الى هذه الدول ٥٠ ٪ كحد أدنى خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م لغالبية الدول الاسلامية وتتجاوز تلك النسبة ٦٠ ٪ كحد أدنى لخمس عشرة دولة اسلامية خلال الفترة المذكورة ٠ فى حين أن نسبة المستوردات من هذه الدول تجاوزت ٦٠ ٪ لعدد كبير من الدول الاسلامية خلال هذه الفترة وهى بهذا تعتبر أهم شريك تجارى للدول الاسلامية ٠ فى حين أن التبادل التجارى مع الدول الاشتراكية منخفض جدا اذ لم تتجاوز نسبة الصادرات المتجهة الى هذه الدول ١٠ ٪ لعدد كبير من الدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥م)٠ بل

وتنخفض تلك النسبه الى أقل من ٥ ٪ فى اثنتين وعشرين دولة منها خلال الفترة نفسها • بينما يتضح أن الدول النامية ليست هى الشريك الهام فى تجارة الدول الاسلامية وانما تحتل المركز الثانى بعد الدول المتقدمة •

يمثل حجم التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية نسبة منخفضة اذ تبلغ الصادرات البينية مابين ٥ – ١٠ ٪ من اجمالى الصادرات خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م فى حين لم تتجاوز المستوردات البينية نسبة ١١ ٪ خلال نفس الفترة •

(٨) سجل الميزان التجارى للدول الاسلامية كمجموعة رصيدا ايجابيا خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م حيث اتسم بتحقيق فائض طيلة الفترة المذكورة وتعزى هذه النتيجة الايجابية الى الفوائض المسجله من قبل مجموعة الدول النفطية فى حين ان الدول الاسلامية غير النفطية تكاد تعرف فى مجموعها موازين تجارية عاجزه خلال فترة الدراسة • ويفسر ذلك الوضع المتدهور للموازين التجارية لهذه الدول قصور ايرادات الصادرات عن تغطية المستوردات والناجمه اصلا من تدهور شروط تبادلها التجارى الدولى وضآلة نسبة الصادرات الصناعية فى اجمالى صادراتها •

– شهد الموقف الاجمالى للفائض المتحقق فى مجموع الدول الاسلامية تراجعا خلال الفترة ( ١٩٨١ – ١٩٨٣ م ) عن مستواه القياسى الذى حققه عام ١٩٨٠ م نتيجة الانخفاض الكبير الذى طرأ على فائض الميزان التجارى للدول النفطية الناجم من التطورات السلبية التى حدثت فى اسواق النفط العالمية •

– يتباين عجز الموازين التجارية لهذه الدول من دولة لأخرى فبعضها يعانى من عجز كبير تقل فيها نسب الصادرات للمستوردات عن ٥٠ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م والبعض الآخر تتراوح فيها تلك النسبه مابين ٥٠ – ٩٩ ٪ خلال الفترة نفسها •

(٩) شهدت العلاقات التجارية فيما بين الدول الاسلامية تطورا وتحسنا منذ انعقاد مؤتمر القمة الاسلامى الثالث فى عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م حيث تمت الموافقة فى ذلك المؤتمر على خطة العمل المتصله بتعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى فيما بين الدول الاسلامية وتشكيل لجان متخصصة ومنها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى فيما بين الدول الاسلامية التى حاولت توسيع نطاق التبادل التجارى البينى من خلال تبنيها بعض البرامج وأهمها برنامج التمويل الأطول أجلا للتجارة الهادف الى تنمية التبادل التجارى البينى خاصة فى مجال السلع غير التقليدية ٠ ويعد هذا البرنامج أول انجاز ملموس من قبل الدول الاسلامية لدعم التبادل التجارى فيما بينها ٠

- لاتزال مساهمة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون فى تنشيط العلاقات التجارية بين الدول الاطراف متواضعة نسبيا اذ لم تتجاوز نسبة التبادل التجارى فيما بين هذه الدول ٦ر٥ ٪ عام ١٩٨٥ م مقارنة ب ٤ ٪ عام ١٩٨١م٠
- تركز احكام ومبادىء اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية على الرسوم الجمركية دون التطرق الى الأنواع الأخرى من القيود كما أنها تتجاهل موضوع تسوية المدفوعات الناجم عن التبادل التجارى بين الدول الاطراف ٠
- اشتملت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ( ١٩٨١ م ) على مجموعة من المبادىء والأحكام التى لم تنص عليها فى الواقع الاتفاقيات السابقة ٠ ومنها ربطها المنسق بين انتاج السلع العربية وتبادلها واسناد تسوية المدفوعات الجارية فيما بين هذه الدول الى صندوق النقد العربى وتحييد التبادل التجارى وعزله عن التقلبات السياسية وتأثيراتها ٠

- يوصف قرار السوق العربية المشتركة بأنه قرار تجاهل واقع الاقتصاد العربى وأهم مقومات نجاحه الا وهو وجود قاعدة انتاجية قادرة على انتاج السلع المطلوبة للسوق العربية ، كما أنه لم يتوصل الى وضع تعريفة خارجية موحدة تجاه الدول الأخرى غير الأطراف ، لاسيما وأن التعريفة الجمركية الموحدة تجاه الدول الأخرى شرط أساسى فى تكوين الأسواق المشتركة ولم تنص الاتفاقية على تحييد التبادل التجارى وعزله عن تقلب الأوضاع السياسية والتى أثرت بدورها فى تدنى مستوى التبادل التجارى .

(١٠) ولقد تعرضت الرسالة لعوائق تنمية التبادل التجارى فيما بين الدول الاسلامية واتضح أن ثمة مجموعة متنوعة من العوائق تكمن وراء المستوى المنخفض لحجم التبادل التجارى البينى صنفت فى مجموعتين داخلية وخارجية : فالعوائق الداخلية تتمثل فى العقبات الهيكلية واتساع المسافات الاقتصادية والعقبات النقدية والقيود التجارية واندماج بعض الدول الاسلامية فى مجموعات اقتصادية أقليمية وأخيرا أثر الاعتبارات السياسية . وتتمثل العوائق الخارجية فى التبعية التجارية لاقتصاديات الدول المتقدمة .

(١١) يعد تبنى النظام الشامل للتفضيلات التجارية من قبل الدول الاسلامية وسيلة هامة من وسائل تنمية التبادل التجارى البينى نظرا لما يمكن أن يتيحه هذا النظام من منح امتيازات تجارية متبادلة بامكانها أن تسهم فى زيادة التبادل التجارى الا أن قيام هذا النظام على أساس متبادل فيما بين الدول الاسلامية سيفقد بعض هذه الدول لاسيما الاقل نموا منها نسبة هامة من ايراداتها العامة الأمر الذى يجعلها غالبا تتردد فى قبول الانضمام الى ذلك النظام ويضعها أمام مشكلة البحث عن الوسائل الكفيلة بتعويض النقص الحاصل فى ايراداتها . ولاريب أن هذه المشكلة تضع الدول

الاسلامية أمام خيارين أما استثناء تلك الدول التى تشكل فيها الرسوم الجمركية نسبة هامة من ايراداتها العامة من تقديم امتيازات جمركية أو تعويض تلك الدول عن ذلك النقص ليكون حافزا لها على قبول هذا النظام .

(١٢) يعد نظام العشور الذى يستمد أسسه من النظام الاسلامى الذى وضعه عمر بن الخطاب رضى الله عنه من الوسائل الكفيلة بتنمية التبادل التجارى بين الدول الاسلامية نظرا لما يشتمل عليه من مبادئ اقتصادية اسلامية . وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن تجار أهل الذمة والمستأمنين وأهل الحرب تؤخذ منهم العشور اذا مروا بتجارتهم عبر حدود الدولة الاسلامية أو تنقلوا بها بين اقاليمها، لكنهم اختلفوا فى أخذ العشور من تجار المسلمين المارين على العاشر بتجارتهم ففقهاء المالكية والشافعية والحنابلة يرون أن تجار المسلمين لاتؤخذ منهم عشور وأخذ العشور خاص بالذميين والحربيين أما المسلمون فتؤخذ منهم الزكاة على أموالهم .وفقهاء الحنيفية يرون أن العشور تؤخذ من التجار المسلمين الا أن المأخوذ منهم يكون زكاة لهذا اذا كانوا أخرجوا زكاة أموال تجارتهم وثبت هذا عند العاشر فلا يجوز أخذ العشور منهم . واذا دققنا النظر فيما يراه المالكية ومن معهم وفيما يراه الحنفية نجد أن الخلاف بينهم فى أخذ العشور من تجار المسلمين لفظى فقط لأن الفقهاء متفقون جميعا على وجوب أخذ الزكاة من اموال المسلمين والحنفية يقولون يأخذها منهم تحت اسم العشور اذا لم يكونوا أدوها وهذا لايخالفهم فيه بقية الفقهاء . كذلك هم متفقون جميعا على أنه لايجوز للعاشر أن يأخذ من تجار المسلمين شيئا اذا كانوا قد أدوا زكاة اموالهم واذا أخذ منهم شيئا رغم علمه بأدائهم لزكاة أموالهم فهذا سحت وهذه هى المكوس المحرمة .

(١٣) ان ممارسة التجارة المكافئة بين الدول الاسلامية تؤدى الى تفادى ندرة العملات الاجنبية بين الدول الأطراف وتخطى عقبات تحويل العملات غير القابلة للتحويل • كما أنه من المزايا الاقتصادية التى يتيحها النظام المتعدد الأطراف لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الاسلامية الحد من استخدام العملات الاجنبية فى تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجارى فيما بينها واتاحة الفرصة لكل دولة عضو فى استخدام رصيدها الدائن تجاه أية دولة عضو آخر•

(١٤) وتعود المشروعات المشتركة على الدول الاسلامية الاطراف بزيادة الانتاج السلعى وتنويعه وتقوية الروابط الاقتصادية والتجارية فيما بينها وقدرتها على التغلب على مشكلة الحواجز الحدودية القائمة بين الدول •

(١٥) وقد اتضح فى البحث ان عملية خصم ورقة الضمان لدى المؤسسات المالية المتخصصة والحصول على أقل من قيمتها الاسمية لاتتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية • وبدلا من هذا التمويل الربوى بالامكان توفير التمويل المتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية من خلال خيارين ثم تكييفهما على أنهما مقبولان شرعا ، ففى الخيار الأول يتم التمويل عن طريق جماعة من المستثمرين ( مؤسسة تمويل وطنية أومتعددة الاطراف) وصورتها أن يتم توقيع عقدين أحدهما بين مؤسسة المويل والمصدر على دفع قيمة السلعة كاملة حسب الأتفاق والآخر بين مؤسسة التمويل والمستورد الذى سيستلم السلعة لقاء ضمانات يقدمها للمؤسسة لضمان حقوقها الى أن يتم السداد والفائدة التى تحصل عليها مؤسسة التمويل تتمثل فى الفرق بين القيمة فى كلا العقدين • اما الخيار الثانى فتقوم المؤسسة ايضا بدفع الثمن للمصدر وتحتفظ المؤسسة بملكية السلعة حتى يدفع المستورد ثمنها حسب المدة المتفق عليها وفى هذا الخيار تؤول ملكية السلعة الى مؤسسة التمويل ويتخذ المستورد صفة المستأجر حتى يتمكن من دفع قيمة السلعة كاملة حسب الاتفاق •

ثانيا : التوصيـــــات :

لقد أوضحت الرسالة أهمية التوصيات التالية لتنمية التبـــادل التجارى البينى وتوسيعه :

- أهمية تبنى الدول الاسلامية النظام الشامل للتفضيلات التجارية •
- ضرورة العمل بنظام العشور الاسلامى الذى يستمد أسسه من النظام الذى وضعه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وذلك نظرا لما يشتمل عليه مـــن مبادئ اقتصادية اسلامية بامكانها أن تسهم فى توسيع نطاق التبـادل التجارى البينى •
- العمل على انشاء مركز لتبادل المعلومات التجارية بين الـــــدول الاسلامية •
- ممارسة اسلوب التجارة المكافئة بأنواعها المختلفة ، نظرا لمعاناة اقتصاديات الدول الاسلامية كثيرا من ندرة العملات الاجنبية وكـــون العديد من عملاتها غير قابل للتحويل •
- العمل على ايجاد نظام متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الاسلامية •
- تنمية النشاط الاقتصادى وتنويعه نظرا لما يمكن أن يتيحه هـــذا التنويع من توفير السلع التى يبنى عليها هذا التبادل التجـــارى ويساعد أيضا على التخلص من اقتصاد الغلـة الواحدة الذى اتسمت بــه اقتصاديات العديد من الدول الاسلامية •
- ان على الدول الاسلامية المتجاورة أن تبذل جهودا مشتركة فى بنـــاء الطرق المشتركة التى تربطها والعمل على تحسين الطرق الموجـــودة منها •

- كما أن على الدول الاسلامية العمل على انشاء خطوط ملاحية منتظمة فيما بين موانئها لنقل السلع والمنتجات •

- توحيد المواصفات والمقاييس وضبط الجوده فيما بين الدول الاسلامية منعا لحدوث أية عوائق تقنية قد تتسبب فى اعاقة نمو التبادل التجارى فيما بينها •

- ضرورة تشجيع وقيام المشروعات المشتركة بين الدول الاسلامية لاسيما فى مجال الانتاج الغذائى ومجال الصناعات التحويلية حيث أوضحت الدراسة ارتفاع حجم الفجوة الغذائية لدى هذه الدول وضعف الصناعات التحويلية وتدنى مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى •


الملاحق

## ** الملاحـــــــق **

الملحق رقم (١) : الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية (١٩٨١م) .

الملحق رقم (٢) : الجدول (أ) المواد المعفاة من الرسوم الجمركية بين دول الجامعة العربية بموجب اتفاقية تسهيل التبادل التجـــارى وتنظيم تجارة الترانزيت (١٩٥٣م) .

الملحق رقم (٣) : الجدول (ب) المنتجات الصناعية التى يشملها التفضيل بموجب اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيـــت بين دول الجامعة العربية (١٩٥٣م) .

الملحق رقم (٤) : اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربيـة (١٩٨١م ) .

الملحق رقم (٥) : قرار انشاء السوق العربية المشتركة (١٩٦٤م) .

الملحق رقم (٦) : ويشتمل على مايأتى :

الجدول رقم (١٤) : حصة القوى العاملة فى قطاع الصناعة (٪) فى الدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٤م .

الجدول رقم (١٥) : حصة قطاع الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالـــى (٪) للدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥م .

الرسوم البيانية : الشكل رقم (١) الصورة الاجمالية للميزان التجارى للـدول الاسلامية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥م .

الشكل رقم (٢) الصورة الاجمالية للميزان التجارى للدول الاسلامية غيرالنفطية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥م .

الشكل رقم (٣) الصورة الاجمالية للميزان التجارى للدول النفطية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥م .

## الملحق رقم ( ١ )

## الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون

بعون الله

ان حكومات الدول الأعضاء فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمشيا مع النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعى الى تقارب أوثق وروابط اقوى ٠

ورغبة منها فى تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها على آسس متينة لما فيه خير شعوبها ٠

ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها ٠ فقد اتفقت على مايلى :

### الفصل الأول

### التبادل التجارى

* **المادة الأولى :**

(أ) تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطنى وتسمح بتصدير تلك المنتجات الى الدول الأعضاء الأخرى ٠

(ب) تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطنى معاملة المنتجات الوطنية ٠

* **المادة الثانية :**

(١) تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل كافةالمنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطنى ٠

(٢) لايعتبر من قبيل الرسوم ، مايجبى مقابل خدمة محددة ، مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ ، اذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية •

* المادة الثالثة :

(١) يشترط لاكتساب المنتوجات الصناعية صفة المنشأ الوطنى • أن لاتقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها فى هذه الدول عن ( ٤٠ ) فى المائة من قيمتها النهائية عند اتمام انتاجها • كما يشترط الا تقل نسبة ملكية مواطنى الدول الأعضاء فى المنشأة الصناعية المنتجة لها عن ٥١ فى المائة •

(٢) يجب ان تصحب كل سلعة تتمتع بالاعفاء بمقتض هذه الاتفاقية شهادة منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة •

* المادة الرابعة :

(١) تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي •

(٢) يكون من بين اهداف توحيد التعرفة الجمركية ايجاد حماية للمنتجات الوطنية فى مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة •

(٣) يتم تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الأتفاقية ويتم الاتفاق على الترتيبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال سنة من التاريخ المذكور •

* المادة الخامسة :

تمنح الدول الأعضاء كافة التسهيلات لمرور بضائع منتجات اى دولة عضو الى الدول الأعضاء الأخرى بطريقة العبور ( الترانزيت ) وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها وذلك مع عدم الاخلال بما ورد فى الفقرة الثانية من المادة الثانية •

* المادة السادسة :

- يحظر المرور ( بالترانزيت ) للبضائع الممنوع ادخالها الى أراضي أى من الدول الأعضاء الأخرى بموجب أنظمتها المحلية ، وتتبادل السلطات الجمركية فى الدول الأعضاء قوائم هذه البضائع .

* المادة السابعة :

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الأقتصادية الاقليمية عملا على ايجاد ظروف وشروط متكافئة فى التعامل التجارى معها .

وتحقيقا لهذا الهدف تتخذ الدول الأعضاء التدابير التالية :

(١) تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير .
(٢) تنسيق سياسات تكوين المخزون الغذائى الاستراتيجى .
(٣) عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصورة مشتركة فى الحالات التى تتحقق فيها منافع مشتركة للدول الأعضاء .
(٤) العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضى مع الأطراف الأجنبية فى مجال استيراد احتياجاتها الأساسية وتصدير منتجاتها الرئيسية .

## الفصل الثانى

## انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادى

* المادة الثامنة :

تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطنى دول مجلس التعاون فى اى دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز فى المجالات التالية :

(١) حرية الانتقال والعمل والاقامة .
(٢) حق التملك والأرث والايصاء .

(٣) حرية ممارسة النشاط الاقتصادى •

(٤) حرية انتقال رؤوس الأموال •

* المادة التاسعة :

تشجع الدول الأعضاء القطاع الخاص فيها على اقامة المشاريع المشتركة بما يؤدى الى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين فى مختلف المجالات •

الفصل الثالث

التنسيق الانمائى

* المادة العاشرة :

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الانمائية بهدف الوصول الى التكامل الاقتصادى فيما بينها •

* المادية الحادية عشرة :

(١) تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها فى مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعى وتطوير مصادر الطاقة •

(٢) تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة ازاء العالم الخارجى وفى المنظمات الدولية والمتخصصة •

* المادة الثانية عشرة :

تحقيقا للأهداف المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية تقوم الدول الأعضاء بما يلى :

(١) تنسيق النشاط الصناعى ووضع السياسات والوسائل المؤدية الى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الانتاجية فيها ، على أساس تكاملى •

(٢) توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزة الانتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها ٠

(٣) توزيع الصناعة فيما بينها حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية وتشجيع اقامة الصناعات الأساسية والتكيلية فيما بينها ٠

* المادة الثالثة عشرة :

تولى الدول الأعضاء فى اطار العمليات النسيقية أهمية خاصة لانشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها فى مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق التكامل الاقتصادى والتشابك الانتاجى والتنمية المشتركة على اسس اقتصادية سليمة ٠

## الفصل الرابع

## التعاون الفنى

* المادة الرابعة عشرة :

تتعاون الدول الأعضاء فى استنباط مجالات التعاون الفنى المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية اصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيعقية والتكنولوجية وتعمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها ٠

* المادة الخامسة عشرة :

تعمل الدول الأعضاء على اعداد أنظمة وترتيبات وشروط نقل التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها ٠

* المادة الخامشة عشرة :

تعمل الدول الأعضاء على اعداد أنظمة وترتيبات وشروط نقل التكنولوجيا واختيار الانسب منها او تعديلها بما يلائم احتياجاتها

المختلفة ، وتقوم الدول الأعضاء ـ كلما كان ذلك ممكنا ـ بابرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الأغراض مع الحكومات أو المؤسسات العلمية أو التجارية الأجنبية .

* المادة السادسة عشرة :

تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة للتدريب والتأهيل الفنى والمهنى والحرفى ، على كافة الدرجات والمراحل ، وتطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لربط التعليم والتقنية ، باحتياجات التنمية فى الدول الأعضاء .

* المادة السابعة عشرة :

تعمل الدول الأعضاء على التنسيق فيما بينها فى مجال القوى العاملة ووضع معايير وتصنيفات موحدة لمختلف فئات المهن والحرف فى القطاعات المختلفة ، تجنبا للمنافسة الضارة فيما بينها وتحقيقا للاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة .

## الفصل الخامس

## النقل والمواصلات

* المادة الثامنة عشرة :

تعمل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع العائدة لمواطنى الدول الأعضاء المارة بأراضيها أو القاصدة لأى منها معاملة وسائط نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها بما فى ذلك الأعفاء من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها على الا يتناول ذلك تعاطى النقل الداخلى .

* المادة التاسعة عشرة :

(١) تتعاون الدول الأعضاء فى مجالات النقل البرى والبحرى والاتصالات ـ وتعمل على تنسيق واقامة مشاريع البنية الأساسية ، كالموانى ،

والمطارات ، ومحطات الماء ، والكهرباء ، والطرق ، بما يؤدى الى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية .

(٢) تعمل الدول المتعاقدة على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوى بينها وتطوير مجالات العمل المشترك فى مختلف المستويات .

* المادة العشرون :

تسمح الدول الأعضاء للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لاى منها وحمولتها ، بحرية استخدام التسهيلات المختلفة في موانئها البحرية ، وتمنحها نفس المعاملة والافضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها فى موانئها أو مرورها بها ، وذلك فى مجال الرسوم وخدمات الارشاد والرسو ، والشحن والتفريغ والتحميل على السطح والصيانة والاصلاح وتخزين البضائع والخدمات الأخرى المماثلة .

## الفصل السادس

## التعاون المالى والنقدى

* المادة الحادية والعشرون :

تسعى الدول الأعضاء الى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار ، وذلك من أجل التوصل الى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف الى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية ، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها فى التنمية والتقدم .

* المادة الثانية والعشرون :

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما فى ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادى المنشود فيما بينها .

* المادة الثالثة والعشرون :

تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها على الصعيد الخارجي ،فى مجال تقديم المعونات الدولية والأقليمية للتنمية •

الفصل السابع

أحكام ختامية

* المادة الرابعة والعشرون :

يراعى فى تطبيق الأتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها ، التفاوت فى مستويات النمو بين الدول الأعضاء وأولويات التنمية المحلية فيها • ويجوز منح أى منها اعفاء مؤقتا من تطبيق بعض احكام الاتفاقية فى حالات الضرورة التى تقتضيها أوضاع محلية مؤقته فيها أو ظروف معينة تواجهها ويكون الاعفاء لمدة محددة ، وبقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية •

* المادة الخامسة والعشرون :

لايجوز أن تمنح دولة عضو آية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة فى هذه الاتفاقية •

* المادة السادسة والعشرون :

(أ) تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد أربعة أشهر من موافقة المجلس الأعلى عليها •

(ب) يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة المجلس الأعلى •

* المادة السابعة والعشرون :

تكون الأولوية فى تطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء •

* المادة الثامنة والعشرون :

تحل الأحكام الواردة فى هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لهـا والواردة فى الاتفاقيات الثنائية .

تم التوقيع عليها فى مدينة الرياض ( المملكة العربية السعودية ) فـى ١٥ / ١ / ١٤٠٢ هـ - الموافـق ١١ / ١١ / ١٩٨١ م .

## الملحق رقم ( ٢ )

## الجدول ( أ )

### المواد المعفاة من الرسوم الجمركية بين دول الجامعة العربية

* **الفصل الأول :( الحيوانات الحية ) :**

(١) الخيول والبغال والحمير وصغارها ٠

(٢) الأبقار والجواميس وصغارها ٠

(٣) الأغنام والماعز وصغارها ٠

(٤) الطيور الداجنة وطيور الصيد ٠

(٥) النحل ٠

(٦) الجمال وصغارها ٠

(٧) الحيوانات المستوردة خصيصا لتحسين النسل ٠

(٨) الحيوانات الحية غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر ٠

* **الفصل الثانى : ( اللحوم ) :**

(١) اللحوم الطازجة أو المثلجة أو المبردة ٠

(٢) لحوم الطيور الداجنة والبرية ٠

(٣) اللحوم المبهرة أو المستحضرة ٠

(٤) اللحوم الأخرى غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر ٠

**ملحوظة :**

هذا الفصل لايشمل اللحوم المستوردة فى علب أو جرار خزفية أو زجاجية أو فى أوعية مسدودة سدا محكما ٠

* **الفصل الثالث :( الأسماك وذوات القشور والحيوانات الرخوة ) :**

(١) الأسماك الطازجة أو المحفوظة بحالة طازجة ٠

(٢) الاسماك المجففة أو المملحة أو المدخنة ٠

(٣) ذوات القشور والحيوانات الرخوة الطازجة ٠

ملحوظة :

هذا الفصل لايشمل الأسماك ومستحضرات الأسماك المستوردة فى علب جرار خزفية .

* الفصل الرابع : (الألبان ومنتجات صناعة الألبان والبيض والعسل ) :

(١) الحليب الطازج واللبن الرائب .

(٢) قشدة الحليب الطازجة .

(٣) البيض .

(٤) العسل .

* الفصل الخامس : (المواد الخام والمنتوجات الخام الأخرى التى هى من أصل حيوانى) :

(١) المواد الحيوانية غير القابلة للأكل ( كالمصارين والمعدات والمثانات) سواء أكانت طرية أو مملحة أو مجففة .

(٢) أوتار العضلات وجزاز الجلود ونفاياتها المعدة لصناعة الفراء ودم الماشية .

(٣) جلود الطيور الخام وريشها .

(٤) العظام والقرون والحوافر والأظفار والمناقير .

(٥) العاج والصدف والمرجان الخام واليسر .

(٦) الأسفنج .

* الفصل السادس ( النباتات ومنتوجات زراعة الأزهار ) :

(١) بصلات ودرنات وبصلات وجذور نباتات مزهرة أو مورقة .

(٢) الفسائل والطعوم والدوالى .

(٣) الأغراس الحرجية وأغراس التزيين والأغراس المثمرة .

(٤) الأزهار والبراعم المقطوفة للباقات أو للتزيين .

(٥) الأغصان الوارقة والأوراق والأعشاب والطحالب المعدة للباقات أو للتزيين حتى المضمومة باقات أو أو أكاليل .

* الفصل السابع :(الخضر والنباتات والجذور والعساقيل والدرنات للأكل ) :

(١) الفطور الطازجة أو المجففة أ( الكمأة ٠

(٢) الزيتون الطازج ٠

(٣) الزيتون المملح ٠

(٤) البندورة ٠

(٥) البصل والثوم ٠

(٦) الجذور والدرنات القابلة للأكل :

(أ) البطاطا للأكل ٠

(ب) البطاطا للزراعة ٠

(ج) غيرها ٠

(٧) الخضر والنباتات الأخرى الطازجة للأكل :

(أ) الهليون والخرشف ٠

(ب) القرنبيط والملفوف

(ج) الخس ٠

(د) الفاصوليا والبازيلا والفول وذوات القرون الأخرى ٠

(هـ) الخيار والكوسا والقرع والقثاء والشمام والبطيخ ٠

(و) الخضر والنباتات للأكل غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر ٠

(٨) القطانى بشكل حبوب جافة :

(أ) الفاصوليا والفول والبازيلا ٠

(ب) العدس ٠

(ج) الكرسنة ٠

(د) أنواع القطانى ٠

ملحوظة :

هذا الفصل لايشمل الأصناف المذكورة اذا استوردت فى أوعية من تنك أو جرار أو أوعية مسدودة سدا محكما ٠

* الفصل الثامن :

(١) التمور والدبس الطبيعى .

(٢) جميع الأثمار والفواكه طازجة أو جافة .

ملحوظـــــة :

البند الثانى من هذا الفصل لايشمل الأصناف المذكورة اذا استوردت فى أوعية من التنك أو فى جرار أو فى أوعية مسدودة سدا محكما .

* الفصل التاسع ( القهوة ) :

(١) القهوة ( البن ) غير المحمصة .

* الفصل العاشر : الحبوب ( الغلال ) :

(١) الحبوب :

(أ) الحنطة .

(ب) الشعير .

(ج) الذرة البيضاء .

(د) الذرة الصفراء .

(هـ) الأرز .

(و) الحبوب الأخرى .

* الفصل الحادى عشر (البذور والأثمار الزيتية ، البذور والأثمار المتنوعة ، النباتات الصناعية والطبية ، القش والعلف ) :

(١) البذور والأثمار الزيتية :

(أ) السمسم .

(ب) اليانسون .

(ج) بذور القطن .

(د) البذور والأثمار الزيتية الأخرى .

(٢) البذور والأثمار الزيتية الأخرى .

(أ) بذور الخس والسبانخ واللفت والشوندر والخيار والجزر والبطيخ الأصفر والفجل والبصل والملفوف والفليفلة والبقدونس

(ب) غيرها .

(٣) النباتات الصناعية والطبية باستثناء التبغ والتنباك :

(أ) جميع أنواع الجذور والأزهار والأعشاب والأوراق والقشور والطحالب والبذور المستعملة فقط فى الطب وغير المذكورة فى مكان آخر .

(ب) غيرها .

(٤) النباتات وأجزاؤها والبذور والأعشاب غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر :

(أ) الزعتر .

(ب) غيرها .

(٥) القش والعلف :

(أ) قشر الحبوب .

(ب) العلف الأخضر اليابس وقرون الخضر .

(ج) الشوندر والجذور الكلئية .

(د) غيرها .

* **الفصل الثانى عشر : ( المواد الأولية المعدة للصباغة والدباعة والصموع والراتنجات وغيرها من العصارات النباتية الأخرى ) :**

(١) النباتات وأجزاؤها والأثمار والقرون النباتية والأثمار العنبية والجوز والبزور الصالحة للصباغة أو للدباغة حتى المطحون منها :

(أ) أخشاب الصباغة ( البقم والخشب الأصفر والخشب الأحمر وخشب السماق الخ ) حطبا أو نجارة أو مطحونة ، الجذور ، الجزاز، والأوراق ، الأثمار العنبية ، الأعشاب العساليج ، الخاصة بالصباغ .

(ب) قشور الدباغ وقشر السماق وأوراقه وعساليجه .

(ج) الجذور والأعشاب والأوراق والأزهار والأثمار العنبية والبزق والأثمار الصالحة للدباغة .

(د) حوز العفص وأقداح البلوط مطحونة أو غير مطحونة والهليج ( هند شعيرى ) .

(هـ) الحناء ورقا ومسحوقا .

(٢) الصموغ والصموغ الراتنجية والراتنجيات والبلاسم الطبيعية :

(أ) الكثيراء . الصمغ العربى .

(ب) البلاسم الطبيعية .

* **الفصل الثالث عشر : المواد المعدة للضفر والحفر وغيرها من المواد الأولية والمحاصيل الخام النباتية المنشأ ) :**

(١) المواد النباتية المستعملة فى صناعة السلال وفى صناعة الحصر .

(٢) الحبوب القاسية والحفص ( حبات ) والقشور والجوز المعدة للحفر .

(٣) المواد النباتية المعدة للحشو ( قطن الهند والأ ياف النباتية والبحرية ومايمثلها ) ، حتى المضفور منها .

(٤) المواد النباتية المعدة لصنع المكانس والفرشايات حتى المضفورة ، ماكان منها خاما أو مقصورا أو مصبوغا .

(٥) المحاصيل الأخرى الخام النباتية المنشأ غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر .

* **الفصل الرابع عشر( الأتربة والأحجار والكلس بحالتها الطبيعية ):**

(١) الطباشير والأتربة الصباغية الخام :

(أ) الطباشير المطحون المعد للبناء .

(ب) الأتربة الصباغية .

(٢) الملح .

(٣) الكبريت .

(٤) السنباذج وحجر الخفان وماشابههما حتى المسحوق منهما .

(٥) الرخام والمرمر والغرانيت خاما .

(٦) الأحجار الخام الأخرى المعدة للنحت والبناء .

(٧) الجص ( أحجار الجبصين ) .

(٨) الكلس .

(٩) بقايا الخزف وكساراته .

(١٠) العقيق .

(١١) المواد المعدنية غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر .

(أ) الطلق المعد للصناعة .

(ب) غيره من أنواع الطلق .

(ج) الميكا الخام والكوارتس ورمل الزجاج .

(د) كبريت الزرنيخ الأصفر ( سم الفار ) .

(هـ) وغيرها .

* **الفصل الخامس عشر ( الأخشاب الخام ) :**

(١) خشب الوقود قطعا مستديرة أو حطبا أو أغصانا أو حزما ، ونفايات الأخشاب .

(٢) الخشب المستدير الخام حتى المقشور منه أو المشذب بالفاس بعض التشذيب .

* **الفصل السادس عشر ( الجلود الخام وشرانق دور الحرير والصوف الخام والشعر والأوبار الخام ):**

* **الفصل السابع عشر ( الألياف النسيجية ) :**

القطن والكتان والقنب .

الملحـــق رقـم ( ٣ )

الجـدول ( ب )

بـالمنتجات الصناعية العربية التى يشملها التفضيــــل

* الفصل الرابع :

(١) زبدة طازجة أو مملحة حتى ماكان منها مصهورا ( السمن البلدى ) .

(٢) جبن قشقوال .

(٣) جبن أبيض بجميع أنواعه .

* الفصل الثامن :

القمر الدين .

* الفصل التاسع :

البن المحمص والمطحون والمحفوظ المعلب فى بلاد اليمن .

* الفصل الحادى عشر :

(١) دقيق الغلال .

(٢) نشا البطاطس .

(٣) نشا الحبوب .

* الفصل الخامس عشر :

(١) زيت بذرة القطن .

(٢) زيت السمسم - الطحينة .

(٣) زيت الزيتون بما فى ذلك زيت السلفور (الجفت)

(٤) زيت بذرة الكتان

كل هذه الزيوت سائلة كانت أو مهدرجة .

* الفصل السادس عشر :

(أ) محضرات اللحوم ومحفوظاتها ماعدا لحم الخنزير .

(ب) محضرات الأسماك ومحفوظاتها .

* الفصل السابع عشر :

(١) غلوكوز .

(٢) عسل السكر ( العسل الأسود ) .

(٣) مصنوعات سكرية .

* الفصل التاسع عشر :

(١) أعجنة غذائية ( المكرونة بجميع أنواعها ) .

(٢) بسكويت ولو مضافا اليه كاكاو أو فواكه أو سكر .

* الفصل العشرون :

(١) محضرات الخضر والنباتات الصالحة للاكل وأجزاؤها .

(٢) محضرات الخضر الأثمار وأجزاؤها .

(٣) محضرات الخضر النباتات الأخرى وأجزاؤها

كل هذه المنتجات محفوظة

* الفصل الثانى والعشرون :

الكحول الاتيلية .

* الفصل الثالث والعشرون :

(١) عفل الشوندر ( البنجر ) .

(٢) الكسب من حبوب وأثمار زيتية وغيرها .

(٣) عسل السكر غير الصالح للاستهلال الغذائى ( الميلاس ) .

* الفصل الخامس والعشرون :

(١) الأسمنت ماعدا الأسمنت الأبيض أو الملون .

(٢) الملح الحجرى اليمنى المطحون والمحفوظ .

* **الفصل الثامن والعشــرون :**

(١) غاز حامض الكربونيك ( اللامائى ) مضغوط أو مسيل بفعل الضغط .

(٢) غاز الأكسجين مضغوط أو مسيل بفعل الضغط .

(٣) حامض الكبريتيك ( سلفوريك ) .

(٤) الغليسيرين .

(٥) أدوية مركبة ومجهزات صيدلية .

* **الفصل التاسع والعشرون :**

افلام ايجابية للسينما مظهره ( محمضة ) .

* **الفصل الثلاثون :**

(١) ورنيش ممزوج أو غير ممزوج بمواد ملونة .

(٢) بويات وألوان محضرة بالزيت .

* **الفصل الثانى والثلاثون :**

الصابون العادى كتلا أو مسحوقا بما فى ذلك صابون الكربوليك .

* **الفصل الرابع والثلاثون :**

الثقاب ( كسفريت ) بجميع أنواعه .

* **الفصل الخامس والثلاثون :**

(١) الأسمدة .

(٢) نترات الجير .

(٣) فوق فوسفات الجير ( سوبر فوسفات ) .

* **الفصل السادس والثلاثون :**

(١) الجلود المدبوغة .

(٢) جلود من جميع الأنواع مطلية بالبرونز أو مذهبة أو مفضضة أو ملونـة أو كانت عليها رسوم أو زخارف بارزة وماشابه ذلك .

(٣) جلود مصبوغة أو مجهزة وجلود مدهونة بالورنيش أو الخ .

* **الفصل السابع والثلاثون :**

مصنوعات الجلود المدبوغة بجميع أنواعها .

* **الفصل الأبعون :**

(١) خشب قشرة من خشب الجوز .

(٢) ألواح الخشب المتعاكس ( الكونتر بلاكيه ) .

(٣) مصنوعات الخشب المطعمة بأية مادة كانت ( الموزاييك ) .

(٤) الأثاث من خشب من جميع الأنواع باستثناء الخشب غير المقوس .

* **الفصل الرابع والأبعون :**

كرتون عادى ( غير المشغول ) لفائف أو صفائح ( طلحيات ) يزيد وزن المتر المربع منه على ثلاثمائة غرام .

* **الفصل السادس والأبعون :**

(١) خيوط الحرير الطبيعى وغزول مشاقته .

(٢) خيوط الحرير الصناعى .

(٣) غزول ألياف الحرير الصناعى ( فيبران ) .

(٤) مطرزات الحرير الطبيعى .

(٥) أصناف العقادة من حرير طبيعى .

(٦) جميع المنشوجات الأخرى من الحرير الطبيعى صرفا أو مخلوطة بمواد نسجية أخرى من جميع الأنواع .

(٧) دانتلة من حرير صناعى .

(٨) مطرزات من حرير صناعى .

(٩) قماش موبيليا من حرير صناعى .

(١٠) أصناف العقادة من حرير صناعى .

(١١) المنشوجات المصنوعة من ألياف الحرير الصناعى ( فيبران ) صرفا أو مخلوطة بغزل قطنى أو صوفى .

(١٢) المنشوجات المصنوعة من خيوط الحرير الصناعى صرفا كانت أو مخلوطة. اذا كانت مطبوعة أو مفننة أو مزخرفة أو مزينة أو جاكار ، مهما كان وزن المتر المربع منها .

(١٣) المنشوجات المصنوعة من خيوط الحرير الصناعى ( صرفا أو مخلوطة ) السادة التى لايزيد وزن المتر المربع فيها على مائة غرام . أما اذا زاد وزن المتر المربع عن هذا الحد وثبت أن الخيوط الحريرية الصناعية المستخدمة فى صناعة هذه المنسوجات من منشأ عربى فانها تتمتع بالتفضيل .

* الفصل السابع والأربعون :

(١) غزل الصوف بجميع أنواعه .
(٢) بسط وسجاجيد من صوف من جميع الأنواع .
(٣) منسوجات من صوف صرف اذا ثبت أنها من خيط صوف عربى .
(٤) الصوف الممشط ( التوبس ) اليمنى .

* الفصل الثامن والأربعون :

(١) غزل قطن فوق نمرة ٤٠
(٢) غزل قطن تحت نمرة ٤٠
(٣) دانتلات من جميع الأصناف .
(٤) مطرزات .

(البنود من (١) إلى (٤): غير الملمعة)

(٥) شرائط .
(٦) أصناف العقادة .
(٧) بسط أرجل ( أقدام ) .
(٨) منسوجات أخرى من قطن صرف ومن جميع الأنواع يزن المتر المربع منها لغاية ( ١١٠ ) جرام .
(٩) منسوجات أخرى من قطن صرف ومن جميع الأنواع يزن المتر المربع منها أكثر من ( ١١٠ ) جرام .
(١٠) منسوجات من قطن مخلوطة بمواد نسيجية أخرى ومن جميع الأنواع .

* الفصل الخمســـون :

(١) القطن المندوف .

(٢) القطن المطهر ( الطبى ) .

(٣) حبال عادية ( أمراس ) أو غليظة وخيوط معقولة ودوبارة من مـــواد نسيجية عربية .

* الفصل الحادى وخمسون :

(١) منسوجات أثواب من أصناف شغل السنارة من جميع مواد النسيج .

(٢) جميع الأشياء الأخرى من شغل السنارة بما فى ذلك الملابس الداخليـــة والجوارب .

* الفصل الثانى والخمسون :

(١) ملابس وأجزاء ملابس من جميع مواد النسيج .

(٢) بياضات وأجزاء بياضات من جميع الأنواع ومن مختلف مواد النسيج .

(٣) جميع الأصناف الأخرى المخيطة أو الجاهزة من نسيج عربى بما فـــى ذلك البطاطين ( الحرامات ) والمناشف ( البشاكير ) والخيـــام .... الخ .

* الفصل الرابع والخمسون :

الأحذية بجميع أنواعها المصنوعة من الجلد ذى المنشأ العربى .

* الفصل الثامن والخمسون :

(١) مصنوعات من رخام عربى أو مرمر عربى من جميع الأنواع .

(٢) مصنوعات من أسمنت أو أسمنت مسلح ( خرسان ) من جميع الأنواع .

(٣) مصنوعات من أسمنت ليفى ( أترنيت ) من جميع الأنواع .

* الفصل التاسع والخمسون :

(١) طوب نارى ( الطابوق ) .

(٢) القيشانى والصينى المزخرف .

* الفصل الستون :

(١) الزجاج والبلور صفائح وألواحا من جميع الأنواع .
(٢) الأشياء المصنوعة من الزجاج والبلور المنفوخ أو المكبوس لاسيما ما كان منها للاستعمال المنزلى .
(٣) زجاجات وقوارير وقنانى من جميع الأنواع .
(٤) مصنوعات زجاجية لمعامل الكيمياء والأجهزة العلمية . الخ .. من جميع الأنواع .
(٥) أصناف من منتجات صناعة الأقداح وجميع قطع طواقم الموائد أو التواليت من الأنواع العادية باستثناء ( الكريستال ونصف الكريستال ) .
(٦) زجاج لمبات ( زجاج مصابيح بترول ) .
(٧) فوارغ اللمبات الكهربائية .

( بشرط أن تكون صناعة عربية ) .

* الفصل الحادى والستون :

مصنوعات العقيق اليمنى .

* الفصل الثانى والستون :

أفران الطبخ والمدافىء العاملة بالمازوت والمصنوعة من حديد الصلب ومن صفائح الحديد أو الفولاذ .

* الفصل الثانى والثمانون :

الصناعات الصدفية .

* الفصل الثالث والثمانون :

فرش للملابس والأحذية ولأعمال الدهان من جميع الأنواع .

* الفصل الخامس والثمانون :

(١) الخيوط المعدنية المسحوبة أو المفتولة للتطريز لتجهيز الملابس .
(٢) الخيوط المعدنية المضمومة الى مواد نسيجية .

## الملحق رقم ( ٤ )

## اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري

## بين الدول العربية

ان حكومات الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية ،

انطلاقا من ايمانها القومى بوحدة الأمة العربية ،

وادراكا منها لحيوية التكامل الاقتصادى العربى كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية وكوسيلة اساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة فى اطار اقتصاد عربى متحرر متطور ومترابط متوازن ،

وتحقيقا لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة فى الشؤون الأقتصادية والمالية بما فى ذلك تسهيل وتوسيع نذاق التبادل التجارى فى مجالات الزراعة والصناعة والخدمات المتعلقة بها ،

وتنفيذا لما ورد فى المادتين السابعة والثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية ،

واستنادا الى قرار المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية رقم ٧١٢ بتاريخ ٢٢ فبراير ( شباط ) ١٩٧٨ م بوضع اتفاقية جديدة لتسهيل التبادل التجارى بين دول الجامعة تساير الأوضاع الاقتصادية المتطورة فى الوطن العربى ،

اتفقت فيما بينها على مايلى :

### الفصل الاول

### فى الاحكام العامة

* **المادة الثانية :**

تستهدف هذه الاتفاقية مايلى :

(١) تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية من الرسوم والقيود

المختلفة التى تفرض عليها وفقا للأسس الآتية :

(أ) تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية .

(ب) التخفيض التدريجى للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى .

(ج) توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة .

(د) تحديد السلع والمنتجات المشار اليها بالفقرات - ( أ ، ب ، ج ) ، فى ضوء المعايير الاسترشادية الواردة فى المادة الرابعة أو تلك التى يقررها المجلس .

(٢) الربط المنسق بين انتاج السلع العربية وتبادلها ، وذلك بمختلف السبل ، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لانتاجها .

(٣) تيسير تمويل التبادل التجارى بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل .

(٤) منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف .

(٥) الأخذ بمبدأ التبادل المباشر فى التجارة بين الدول الأطراف .

(٦) مراعاة الظروف الانمائية لكل دولة من الدول الأطراف فى الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا منها .

(٧) التوزيع العادل للمنافع والاعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية .

* **المادة الثالثة :**

تعتبر المبادىء المتفق عليها فى الاتفاقية حدا أدنى للتعاون التجارى بين الدول الاطراف . ولكل دولة طرف حق منح ميزات وافضليات اكثر لاية دولة أو دول عربية أخرى وذلك من خلال اتفاقات تعقدها سواء كانت ثنائية أو متعددة الاطراف .

* المادة الرابعة :

يتم الاسترشاد فى انتقاء السلع والمنتجات العربية المشار اليها فى الفقرتين ( ٣ ) و ( ٥ ) من المادة السادسة وفى المادة السابعة ، بواحد أو أكثر من المعايير الآتية :

(١) ان تشغل السلعة مكانا استراتيجيا فى نمط الاستهلال المشبع لحاجات السكان .

(٢) ان تتمتع السلعة بطلب كبير ومستمر .

(٣) ان تمثل قيمة ماينتج من السلعةنسبة هامة فى الناتج الاجمالى لأحدى الدول الاطراف .

(٤) ان تشغل السلعة مكانا هاما فى علاقات التشابك فى داخل الجهاز الانتاجى لاحدى الدول الاطراف .

(٥) ان يوّدى نمو التبادل فى السلعة الى تزايد اكتساب القدرةالتكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة وتطويرها .

(٦) ان تمثل السلعة أهمية تعديرية كبيرة بالنسبة لأحدى الدول الأطراف .

(٧) ان تكون السلعة هامة لتنمية احدى الدول الأطراف وتواجه اجراءات تمييزية أو تقييدية شديدة فى الأسواق الأجنبية .

(٨) أن يوّدى نمو التبادل فى السلعة الى تدعيم التكامل الاقتصادى العربى .

(٩) ان يوّدى نمو التبادل فى السلعة الى تحقيق الأمن القومى بصفة عامة والأمن العسكرى بصفة خاصة .

(١٠) أية معايير اخرى يقرها المجلس .

* المادة الخامسة :

لايجوز اللجوء للعقوبات الاقتصادية بين الدول الأطراف فى المجال التجارى الذى تنظمه الاتفاقية ، الا بقرار من المجلس الاقتصادى ولأسباب قومية عليا .

## الفصل الثاني

## في الأحكام الموضوعية

* المادة السادسة :

تعفى السلع العربية التالية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد :

(١) السلع الزراعية والحيوانية سواء فى شكلها الأولى أو بعد احداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك

(٢) المواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء فى شكلها الأولى أو فى الشكل المناسب لها فى عملية التصنيع .

(٣) السلع نصف المصنعة الواردة فى القوائم التى يعتمدها المجلس اذا كانت تدخل فى انتاج سلع صناعية .

(٤) السلع التى تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة فى اطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة فى نطاقها .

(٥) السلع المصنعة التى يتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة من المجلس .

* المادة السابعة :

(١) يتم التفاوض بين الاطراف المعنية بشأن التخفيض التدريجى فى الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية المستوردة وذلك بالنسب والأساليب ووفق القوائم التى يوافق عليها المجلس .

(٢) يكون التخفيض النسبى متدرجا ، ولمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على التبادل التجارى بين الدول الأطراف .

(٣) مع عدم المساس بما نصت عليه الفقرتان ( ١ و ٢ ) من هذه المادة ، تمنح منتجات الدول الأطراف التى يقرر المجلس انها أقل نموا ،

معاملة تفضيلية وفقا للمعايير والحدود التى يقررها .

(٤) لأية دولة طرف الحق فى منح أية ميزات اضافية لدولة أو دول عربية اخرى بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الاطراف سواء كانت طرفا أو غير طرف فى هذه الاتفاقية .

(٥) لايجوز ان تمنح دولة طرف أية ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف .

* المادة الثامنة :

(١) يتم التفاوض بين الاطراف المعنية لغرض فرض حد ادنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع العربية ويصدر بذلك قرار من المجلس ، كما يتولى المجلس زيادتها تدريجيا من وقت لآخر بالتشاور مع الدول المذكورة .

(٢) تقرر الدول الأطراف ميزة نسبية للسلع العربية فى مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة وتكون الأولوية فى التطبيق للمشتريات الحكومية . ويحدد المجلس أوضاع تقرير الميزة النسبية وفقا لظروف كل دولة أو مجموعة من الدول الأطراف مراعيا فى ذلك على الأخص تقرير الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالأمن الغذائى أو الأمن القومى بصفة عامة .

(٣) وللمجلس ان يقرر أية اجراءات اخرى بما يتجاوز الحدود المشار اليها فى هذه المادة وذلك لمواجهة حالات الاغراق وسياسات التمييز التى قد تتخذها الدول غير العربية .

(٤) اذا كانت منتجات الدول الاطراف لاتغذى احتياجات السوق المحلية للدول الاطراف المستوردة ، فللأخيرة الحق فى استيراد كميات من المنتجات المماثلة بما يسدد العجز مع احترام القيود المقررة طبقا لأحكام هذه المادة .

* المادة التاسعة :

(١) يشترط لاعتبار السلعة عربية لاغراض هذه الاتفاقية أن تتوفر فيها

قواعد المنشأ التى يقررها المجلس وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها فى الدولة الطرف عن ٤٠ فى المائة من القيمة النهائية للسلعة عند اتمام انتاجها . وتخفض هذه النسبة الى ٢٠ فى المائة كحد أدنى بالنسبة لصناعات التجميع العربية . ويقوم المجلس بوضع جدول زمنى لزيادة هاتين النسبتين تدريجيا .

(٢) يجوز لأية دولة طرف أن تطلب الى المجلس خفض النسبة المشار اليها فى الفقرة ( ١ ) من هذه المادة ، اذا كانت السلعة ذات طبيعة استراتيجية ، أو ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلد الطرف المنتج ، وتكون موافقة المجلس محددة بفترة زمنية .

* المادة العاشرة :

(١) تشجع الدول الاطراف من خلال سياستها النقدية والمصرفية التبادل التجارى بينها وتسهل توفير التمويل اللازم له وتوسيع قاعدته بشروط تفضيلية وميسرة .

(٢) يضع صندوق النقد العربى وفقا لاتفاقية انشائه النظام المناسب لتيسير تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجارى بين الدول الأطراف كما يكلف بتقديم المقترحات الخاصة بالسياسات المصرفية التى تخدم الغرض نفسه الى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية وفقا لتوجيهات المجلس .

(٣) تحث المؤسسات المالية العربية المشتركة وفق نظمها الخاصة على تشجيع عمليات التبادل التجارى بين الدول الأطراف وتيسير وتقديم التمويل اللازم لها وتوسيع قاعدتها طبقا لشروط تفضيلية ميسرة .

(٤) حث المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسات العربية المختصة على توفير الضمان اللازم للتبادل التجارى بين الدول الأطراف وفق شروط تفضيلية وحسب نظمها الخاصة .

## الفصـــل الثالـــث

## فى الاشراف على تنفيذ الاتفاقيـة

* **المادة الحادية عشرة :**

(١) يتولى المجلس الاشراف على تنفيذ الاتفاقية ، وله على الأخص :

(أ) وضع واصدار القوائم الجماعية للسلع المعفاة من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية .

(ب) وضع واصدار القوائم الجماعية للسلع التى تتمتع بتخفيض فى الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية .

(ج) وضع واصدار قوائم السلع غير العربية المنافسة أو البديلة للسلع العربية .

(د) تحديد القواعد والأوضاع التى يتم بموجبها التخفيض التدريجى للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية .

(هـ) تحديد الدول الأطراف الأقل نموا لأغراض هذه الاتفاقية .

(و) دراسة شكاوى الدول الأطراف الخاصة بما تواجهه من مشاكل التمييز فى معاملاتها التجارية مع الدول الأخرى .

(٢) يصدر المجلس قراراته فيما يتعلق باحكام هذه الاتفاقية بموافقة أغلبية ثلثى الدول الأعضاء .

(٣) للمجلس ان يشكل لجانا يفوضها بعض اختصاصاته المشار اليها فى هذه الاتفاقية .

* **المادة الثانية عشرة :**

تتولى الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية اعداد تقرير سنوى يعرض على المجلس عن سير التجارة بين الدول الأطراف فى الاتفاقية والمصاعب التى تواجه التطبيق وسبل معالجتها والاقتراحات اللازمة لمواجهة ذلك .

## الفصل الرابع

## في تسوية المنازعات

* **المادة الثالثة عشرة :**

تعرض المنازعات الناشئة عن طبيق هذه الاتفاقية على المجلس للفصل فيها وله أن يحيلها الى لجنة أو لجان فرعية يفوضها بعض اختصاصاته ، كما له أن يطبق بشأنها احكام تسوية المنازعات الواردة فى الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية وملحقها ويحدد المجلس فى كل حالة طريقة تسوية النزاع .

## الفصل الخامس

## أحكام ختامية

* **المادة الرابعة عشرة :**

لايجوز اعادة تصدير السلع والمنتجات التى يجرى تبادلها وفقا لهذه الاتفاقية الى اى بلد آخر غير طرف الا بموافقة بلد المنشأ .

* **المادة الخامسة عشرة :**

يجوز لأية دولة طرف أن تطلب فرض بعض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو القيود الكمية والادارية أو الاحتفاظ بالقائم منها وذلك بصفة مؤقتة لضمان نمو انتاج محلى معين على ان يقر المجلس ذلك وللمدة التى يحددها .

* **المادة السادسة عشرة :**

تتولى اجهزة الامانة العامة لجامعة الدول العربية تجميع المعلومات اللازمة وتحليلها للتعرف على مسار التبادل التجارى بين الدول الأطراف وبينها وبين الدول الأخرى .

وتلتزم الدول الأطراف بتوفير جميع البيانات التى تراها الأمانة العامة ضرورية لحسن تطبيق الاتفاقية .

* المادة السابعة عشرة :

يتم تبادل السلع بين الدول الأطراف بشكل مباشر ، وبدون وساطة طرف غير عربى .

* المادة الثامنة عشرة :

تتعاون الدول الأطراف لتيسير النقل والمواصلات فيما بينها بمختلف الوسائط على اسس تفضيلية وكذلك فيما يتعلق بتسهيل تجارة العبورالمرتبطة بتبادل السلع العربية فيما بين الدول الأطراف .

* المادة التاسعة عشرة :

تتعاون الدول الاطراف فيما بينها لتدعيم وتنسيق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى أو مع المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية بشكل ثنائى أو مشترك ، وتعمل على اتخاذ مواقف موحدة فى المؤتمرات والندوات الدولية الاقتصادية بما يتفق مع مصالحها المشتركة .

* المادة العشرون :

تراعى ، فى تطبيق هذه الاتفاقية ، احكام ومبادىء المقاطعة العربية والقرارات الصادرة بشأنها من مختلف الجهات المختصة .

* المادة الحادية والعشرون :

لايجوز لأية دولة طرف أن تصدر تشريعا أو قرارا يخالف احكام هذه الاتفاقية أو يعطل تنفيذها .

* المادة الثانية والعشرون :

(١) تودع الاتفاقية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للتوقيع عليها .

(٢) تعتبر الاتفاقية نافدة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ ايداع وثائق تصديقها من قبل خمس دول عربية على الأقل .

(٣) تتلقى الامانة العامة للجامعة وثائق انضمام الدول العربية وتنفذ الاتفاقية بالنسبة لكل دولة منضمة بعد مرور شهر من تاريخ ايداع وثائق تصديقها .

(٤) تتولى الامامة العامة للجامعة ابلاغ الدول الأعضاء بايداع وثائق التصديق لديها .

* المادة الثالثة والعشرون :

لايجوز لأية دولة طرف آن تنسحب من الاتفاقية الا بعد مرور ثلاث سنوات على نفاذها بالنسبة اليها . ويكون الانسحاب باشعار كتابى يوجه الى الامين العام لجامعة الدول العربية . ولايصبح ساريا الا بعد سنة من تاريخ تبليغه بهذا الاشعار .

* المادة الرابعة والعشرون :

يكون تعديل هذه الاتفاقية بموافقة ثلثى الدول الأطراف ويصبح التعديل نافذا فى حق الدول المصدقة بعد مرور شهر من ايداع وثائق التصديق على التعديل من قبل جميع الأطراف أو خمس دول على الأقل .

* المادة الخامسة والعشرون :

(١) يتولى المجلس اختصاصاته المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية حالما يتم انضمام ثلثى الدول الأعضاء للاتفاقية وفى هذه الحالة لايكون للدول غير الاطراف حق المشاركة فى التصويت .

(٢) ولحين تحقق ماورد فى الفقرة السابقة يجتمع ممثلو الدول الأطراف الأعضاء بالمجلس فى شكل هيئة تسمى ( هيئة التجارة العربية ) تتولى اختصاصات المجلس المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية .

(٣) تقوم الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة

الدول العربية بمهام الامانة العامة للهيئة طبقا لنظام داخلي تصدره الهيئة يتضمن تنظيم الشؤون الادارية للهيئة وتحديد مواردها وقواعد التصرف فيها .

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية فى مدينة تونس يوم الجمعة الثانى والعشرين من شهر ربيع الثانى عام ١٤٠١ هجرية الموافق للسابع والعشرين من شهر شباط ( فبراير ) عام ١٩٨١ ميلادية من أصل واحد يحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للأصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية أو المنضمة اليها .

## الملحق رقم ( ٥ )

## قرار انشاء السوق العربية المشتركة الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تحت رقم (١٧) تاريخ ١٩٦٤/٨/١٣ م وتعديلاته (١)

تنفيذا لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى تحقيق التقدم الاجتماعى والازدهار الاقتصادى للدول الاطراف المتعاقده وارساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة تتفق والصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها ٠

ورغبة منه فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الأطراف المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثوراتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل ٠

قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية انشاء السوق العربيةالمشتركة التى تهدف الى تحقيق الاسس التالية :

(١) حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ٠

(٢) حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية ٠

(٣) حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى ٠

(٤) حرية النقل والترانزيت واستعمال النقل والموانىء والمطارات المدنية وذلك وفقا للاحكام التالية :

---

(١) نص قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم ٤١١ / فقرة ٣ تاريخ ١٩٧٠/٢/٢ على اضافة فصل جديد الى القرار رقم ( ١٧ ) بعنوان ( التعريفة الجمركية الموحدة )٠

## الفصل الاول

## تعاريف واصطلاحات

* **المادة الأولى :**

يقصد بالتعاريف التالية أينما وردت مايلى :

(١) **الأطراف المتعاقدة :**

هى الدول الاعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

(٢) **القيود :**

هى القيود الادارية التى تطبقها اية دولة من الدول الاطراف المتعاقدة على مستورداتها وصادراتها بما فى ذلك منع الاستيراد والتصدير أو تقييدهما بحصص معينة وفرض الاجازات وما الى ذلك من القيود على المبادلات التجارية .

(٣) **الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى :**

الرسوم الجمركية هى تلك التى يتضمنها جدول التعريفة الجمركية أما الرسوم الأخرى فهى كافة الرسوم والضرائب التى تفرض على البضائع المستوردة مهما تعددت تسميتها . ولاتعتبر رسوما أو ضرائب بهذا المعنى :

(أ) مايفرض من رسوم أو ضرائب أو أجور مقابل خدمات .

(ب) مايفرض من رسوم أو ضرائب على المنتجات أو على موادها الأولية المستوردة من الدول الاطراف المتعاقدة عند خضوع مايماثلها من منتجاتها المحلية أو موادها الأولية الى مثل هذه الرسوم والضرائب .

(٤) **المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية :**

يقصد بالمنتجات الزراعية واليحوانية والثروات الطبيعية تلك التى يكون منشؤها احدى الدول الاطراف المتعاقدة والمستوردة بحالتها الطبيعية .

(٥) المنتجات الصناعية :

هى المنتجات المصنوعة فى أية دولة من الدول الاطراف المتعاقدة والتى لاتقل كلفة الانتاج المحلية الداخلة فى الصنع عن ٤٠ ٪ من كلفة الانتاج الكلية .

وتعتبر جزءا من كلفة الانتاج المحلية المواد المستوردة التى منشؤها أحد الاطراف المتعاقدة عندما تدخل فى صناعة محلية .

## الفصل الثانى

## المبادىء العامة

* المادة الثانية :

تطلق حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية بين الدول الاطراف المتعاقدة وذلك طبقا للاسس والاوضاع المنصوص عليها فى المواد التالية .

* المادة الثالثة :

تثبت القيود المطبقة حاليا فى كل من الدول الاطراف المتعاقدة وكذلك مختلف الرسوم والضرائب عند الاستيراد والتصدير بحيث لايجوز لاية دولة منها فرض رسم أو ضريبة أو قيد جديد أو زيادة الرسوم والضرائب والقيود المفروضة على تبادل المنتجات الزراعية أو الحيوانية أو الثروات الطبيعية أو المنتجات الصناعية بين هذه الدول .

* المادة الرابعة :

تطبق حكومات الاطراف المتعاقدة بينها مبدأ الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول غير الاعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية على أن لايسرى ماجاء فى هذه المادة على الاتفاقيات القائمة .

* المادة الخامسة :

لايجوز لحكامات الدول الاطراف المتعاقدة فرض رسوم أو ضرائب داخلية

على المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة فيما بينها تفوق الرسوم أو الضرائب الداخلية المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية .

* المادة السادسة :

لاتخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الاطراف المتعاقدة الى رسم تصدير جمركى .

* المادة السابعة :

(١) لايجوز اعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الاطراف المتعاقدة الى خارج السوق الا بعد الحصول على موافقة الدولة المصدرة مالم يكن قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية فى الدولة المستوردة .

(٢) لايجوز اعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية الوطنية المتبادلة بين دول السوق الى أى دولة طرف فيه اذا كان سبق للدولة المصدرة أن منحت دعما لتلك المنتجات وكان هناك انتاج محلى مماثل فى البلد المعاد التصدير اليه .

* المادة الثامنة :

منح الدعم :

لايجوز لاية دولة من الدول الاطراف المتعاقدة منح أى دعم مهما كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية الى الاطراف الأخرى المتعاقدة عندما يكون هناك انتاج مماثل فى البلد المستورد للسلعة التى منح الدعم لها .

* المادة التاسعة :

لايجوز ان تحول الامتيازات أو الاحتكارات النافذة فى دول الاطراف المتعاقدة دون تطبيق احكام السوق العربية المشتركة .

## الفصل الثالث

## تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية

* المادة العاشرة :

الى أن توضع جداول خاصة بالسوق العربية المشتركة من قبل لجنة فنية يؤلفها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تشتمل على تفصيل أوسع تطبق الاحكام التالية .

(١) تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الواردة فى الجدول ( أ ) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية وستعديلاتها الثلاثة الاولى والتى منشؤها احدى الدول الاطراف المتعاقدة عند تبادلها فيما بينها من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى .

أما المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية غير الواردةبالجدول المذكور فيسرى عليها تخفيض تدريجى بمعدل ٢٠ ٪ سنويا من جميع الرسوم والضرائب ابتداء من أول عام ١٩٦٥ .

(٢) تعمل كل من الدول الاطراف المتعاقدة على تحرير هذه المنتجات من القيود على مراحل سنوية خمس وتبدأ من أول عام ١٩٦٥ وبواقع ٢٠٪ من هذه المنتجات .

## الفصل الرابع

## تبادل المنتجات الصناعية

* المادة الحادية عشرة :

الى أن توضع جداول خاصة بالسوق العربية المشتركة من قبل لجنة فنية يؤلفها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تشتمل على تفصيل أوسع ، تطبق الاحكام التالية :

(١) تخفض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التى يكون منشؤها احدى الدول الاطراف المتعاقدة بواقع ١٠٪ سنويا ، تبدأ من أول عام ١٩٦٥ .

وأما بالنسبة للمنتجات الصناعية المدرجة فى الجدول (ب) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت وتعديلاتها الثلاثة الأولى والتى تتمتع حاليا بتخفيض قدره ٢٥٪ من الرسوم الجمركية وكذلك المنتجات الصناعية المدرجة فى الجدول ( ج ) والتى تتمتع حاليا بتخفيض قدره ٥٠ ٪ من الرسوم الجمركية فان نسب التخفيض تسرى عليها وفقا للجدول التالى :

| تاريخ التخفيض | نسب التخفيض لكل من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية المدرجة فى الجدول | نسب التخفيض لكل من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات المدرجة فى |
|---|---|---|
| | ب | ج |
| ١٩٦٥/١/١ | ٣٥ ٪ | ٦٠ ٪ |
| ١٩٦٦/١/١ | ٤٥٪ | ٧٠ ٪ |
| ١٩٦٧/١/١ | ٥٥ ٪ | ٨٠ ٪ |
| ١٩٦٨/١/١ | ٦٥٪ | ٩٠ ٪ |
| ١٩٦٩/١/١ | ٧٥ ٪ | ١٠٠٪ |
| ١٩٧٠/١/١ | ٨٥ ٪ | |
| ١٩٧١/١/١ | ٩٥ ٪ | |
| ١٩٧١/٧/١ | ١٠٠٪ | |

(٢) تعمل الدول الاطراف المتعاقدة على اعفاء هذه المنتجات الصناعية المتبادلة فيما بينها من القيود وذلك على مراحل سنوية تبدأ من أول عام ١٩٦٥ ، بواقع ١٠٪ من هذه المنتجات .

## الفصل الخامس

## احكام اشمتركة

*** المادية الثانية عشرة :**

تقوم كل دولة من الدول الاطراف المتعاقدة قبل شهرين من بدء كل مرحلة من المراحل السنوية للسوق العربية المشتركة بايداع مجلس الوحدة الاقتصادية :

(١) قائمة بالمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التى ستحررها فعليا خلال المرحلة القادمة من القيود والتى تمثل نسبة الـ ٢٠ ٪ من هذه المنتجات .

(٢) قائمة بالمنتجات الصناعية التى ستحررها فعليا خلال المرحلة القادمة من القيود والتى تمثل الـ ١٠ ٪ من هذه المنتجات .

*** المادة الثالثة عشرة :**

تقوم كل دولة من الدول الاطراف المتعاقدة خلال مدة لاتتجاوز الاول من تشرين ثانى ( نوفمبر ) ١٩٦٤ بايداع مجلس الوحدة الاقتصادية القوائم التالية :

(١) قائمة حصرية بالقيود التى تطبقها على استيراد أو تصدير :
- المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية .
- المنتجات الصناعية .

(٢) قائمة حصرية بالرسوم الجمركية والرسوم والضرائع الأخرى التى تطبقها على الاستيراد أو التصدير .

(٣) قائمة حصرية بالرسوم الداخلية التى تطبقها على المنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية لديها .

(٤) قائمة حصرية بالرسوم التى تستوفيها مقابل خدمات .

(٥) قائمة حصرية بالمنتجات الوطنية والتى تتمتع بدعم ايا كان نوعه ، ومقدار هذا الدعم ، وابلاغ مجلس الوحدة الاقتصادية عن كل تغيير يطرأ على هذه القائمة .

* المادة الرابعة عشرة :

يحق لكل دولة من الدول الاطراف المتعاقدة التقدم الى مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من اعفائها أو من التخفيض المطبق عليها فى الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لاسباب جدية مبررة .ولمجلس الوحدة الاقتصادية أن يقر هذا الاستثناء وان يحدد مفعوله لفترة زمنية معينة لاتتجاوز مراحل التدرج .

* المادة الخامسة عشرة :

شهادة المنشأ :

يجب أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء أو بالتفضيل الجمركى بشهادة منشأ صادرة من جهة حكومة مختصة .

وفيما يتعلق بالمنتجات الصناعية ، تكون شهادة المنشأ طبقا للنموذج الآتى :

" اشهد أن هذه السلع المدونة هنا هى من منشأ ................. وان كلفة الانتاج المحلية بما فى ذلك المواد العربية التى منشوّها احدى الدول الاطراف فى السوق العربية المشتركة ، ٤٠ ٪ على الاقل من كلفة الانتاج الكلية .

ولدوائر الجمارك فى كل من الدول الاطراف المتعاقدة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتحقق من مطابقة البضاعة لشهادة المنشأ " .

الفصل السادس

تسوية قيم المعاملات الجارية بين الدول الاطراف المتعاقدة

* المادة السادسة عشرة :

الى أن يتم انشاء اتحاد مدفوعات عربى وصندوق نقد عربى للاطراف المتعاقدة بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها تطبق الاحكام التالية :

(١) تتم تسوية المدفوعات المتعلقة بقيمة السلع والخدمات المتبادلة بين الاطراف المتعاقدة وفقا لاتفاقات الدفع الثنائية المعمول بها بين كل من هذه الدول .

(٢) فى حالة عدم وجود اتفاق دفع ثنائى بين دولتين من الاطراف المتعاقدة تتم تسوية المدفوعات المذكورة فى الفقرة الأولى أعلاه بدولار الولايات المتحدة الامريكية أو بالجنيه الاسترلينى أو بأية عملة قابلة للتحويل مقبولة لدى الطرفين وفى هذه الحالة تتعهد كل من الدولتين بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون أدنى تأخير .

## الفصل السابع

## أحكام تنفيذية

*** المادة السابعة عشرة :**

تطبيقا لاحكام المادة الثانية عشرة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية تقوم الاطراف المتعاقدة بتنفيذ الأحكام الواردة فى هذا القرار وفقا للاصول الدستورية المرعية لدى كل منها .

صدر فى القاهرة فى يوم الخميس ( الخامس من ربيع الثانى سنة ١٣٨٤ هـ ) الموافق ( الثالث عشر من اغسطس " آب " سنة ١٩٦٤ م ) من دور الانعقاد العادى الثانى لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

## الجدول رقم ( ١٤ )

### حصة القوى العاملة فى قطاع الصناعة ( ٪ )

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٦٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | – | – | ١٨ر٠ | ٢٥ر٠ | ٢٤ر٠ | ٢٥ر٠ | ٢٥ر٠ | – | – | ٢٧ر٠ |
| بنغلاديش | ٧ر٥ | ٧ر٨ | ٧ر٩ | ٧ر٥ | ٧ر٤ | ٧ر٥ | ٧ر٤ | – | – | ٦ر٠ |
| بنين | ١٨ر٣ | – | ١٥ر٠ | ١٥ر٠ | ١٦ر٠ | ١٦ر٠ | ١٦ر٠ | – | – | ٧ر٠ |
| بروناى | – | – | – | – | ٢٦ر٨ | ٢٥ر٧ | ٢٦ر٥ | ٢٦ر١ | – | – |
| بوركينافاسو | – | – | ١١ر٠ | ١٢ر٠ | ١٢ر٠ | ١٢ر٠ | ١٣ر٠ | – | – | – |
| الكاميرون | – | – | ٦ر٠ | ٧ر٠ | ٧ر٠ | ٧ر٠ | ٧ر٠ | – | – | – |
| تشاد | – | – | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٧ر٠ | ٧ر٠ | ٧ر٠ | – | – | ٠ر٥ |
| مصر | ١٥ر٠ | – | ٢٦ر٠ | ٢٦ر٠ | ٢٩ر٠ | ٣٠ر٠ | ٣٠ر٠ | – | – | ٢٠ر٠ |
| الجابون | ٢١ر٩ | ٢٠ر٦ | ٢٠ر٠ | – | – | – | – | – | – | – |
| غينيا | – | – | ١٠ر٠ | ١١ر٠ | ١١ر٠ | ١١ر٠ | ١١ر٠ | – | – | ٩ر٠ |
| اندونيسيا | – | ٦ر٨ | ١٢ر٠ | ١١ر٠ | ١٢ر٠ | ١٥ر٠ | ١٢ر٠ | – | – | ١٣ر٠ |
| ايران | – | – | ٣٢ر٠ | ٣٣ر٠ | ٣٣ر٠ | ٣٤ر٠ | ٣٤ر٠ | – | – | ٣٣ر٠ |
| العراق | – | – | ٢٥ر٠ | ٢٥ر٠ | ٢٦ر٠ | ٢٦ر٠ | ٢٦ر٠ | – | – | ٢٢ر٠ |
| الجماهيرية | ٩ر٠ | ٩ر٠ | ٢٧ر٠ | ٢٧ر٠ | ٢٧ر٠ | ٢٨ر٠ | ٢٨ر٠ | – | – | ٣٠ر٠ |
| الاردن | ١٨ر٠ | ١٨ر٠ | ٣٩ر٠ | ٣٩ر٠ | ١٩ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢٠ر٠ | – | – | ٢٦ر٠ |
| الكويت | ٤٢ر٠ | – | ٣٤ر٠ | ٣٥ر٠ | ٣٤ر٠ | ٣٢ر٠ | ٣٤ر٠ | – | – | ٣٢ر٠ |
| موريتانيا | – | – | ٢١ر٤ | ٢١ر٦ | ٢٢ر١ | ٢٣ر١ | ٢٣ر١ | – | – | – |
| المالديف | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – |
| مالى | – | – | ٠ر٥ | ٦ر٠ | ٠ر٥ | ١٢ر٠ | ١٥ر٠ | – | – | ٢ر٠ |
| ماليزيا | – | – | ٠ر٥ | ٠ر٥ | ٠ر٥ | ٨ر٠ | ٨ر٠ | – | – | – |
| المغرب | – | – | ١٩ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢١ر٠ | ٢١ر٠ | ٢١ر٠ | – | – | ٢٥ر٠ |
| النيجر | – | – | ٣ر٠ | ٣ر٠ | ٣ر٠ | ٣ر٠ | ٣ر٠ | – | – | ٢ر٠ |
| عمان | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – |
| باكستان | ١٤ر٢ | ١٤ر٢ | ٢٠ر٠ | ١٩ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢٠ر٠ | ١٤ر٤ | – | – | ١٦ر٠ |
| قطر | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – |
| السعودية | – | – | ١٤ر٠ | ١٣ر٠ | ١٤ر٠ | ١٤ر٠ | ١٤ر٠ | – | – | ١٤ر٠ |
| السنغال | – | – | ٩ر٠ | ٨ر٠ | ١٠ر٠ | ١٠ر٠ | ١٠ر٠ | – | – | ٦ر٠ |
| سيراليون | ٢٠ر٠ | ٢٢ر٠ | ١٨ر٠ | ١٨ر٠ | ١٩ر٠ | ١٩ر٠ | ١٩ر٠ | – | – | – |
| الصومال | – | – | ٧ر٠ | ٧ر٠ | ٨ر٠ | ٨ر٠ | ٨ر٠ | – | – | ٨ر٠ |
| السودان | – | – | ١٠ر٠ | ٩ر٠ | ١٠ر٠ | ١٠ر٠ | ١٠ر٠ | – | – | ٧ر٠ |
| سورية | ١٣ر٠ | ١٧ر٠ | ٢٣ر٠ | ٢٦ر٠ | ٣١ر٠ | ٣١ر٠ | ٣١ر٠ | – | – | ٣٢ر٠ |
| تونس | ٢٠ر٠ | ٢٠ر٠ | ٢٣ر٠ | ٢٤ر٠ | ٣٢ر٠ | ٣٣ر٠ | ٣٢ر٠ | – | – | ٣٦ر٠ |
| تركيا | ١١ر٠ | – | ١٤ر٠ | ١٤ر٠ | ١٣ر٠ | ١٣ر٠ | ١٣ر٠ | – | – | ١٧ر٠ |
| الامارات | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – |
| اوغندا | – | – | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | – | – | – |
| اليمن الشمالى | – | – | ١١ر٠ | ١١ر٠ | ١١ر٠ | ١١ر٠ | ١١ر٠ | – | – | ٩ر٠ |
| اليمن الجنوبى | – | – | ٢٠ر٠ | ٢١ر٠ | ١٥ر٠ | ١٥ر٠ | ١٥ر٠ | – | – | ١٨ر٠ |
| غانا | – | – | – | – | – | – | – | – | – | ١٨ر٠ |
| نيجيريا | | | | | | | | | | |

المصدر : مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية للدول الاسلامية ،مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، عدد مزدوج ، ٢٧ – ٢٨ ، ١٩٨٢ م ، ص ١١٠

## الجـــــدول رقـــم ( ١٥ )

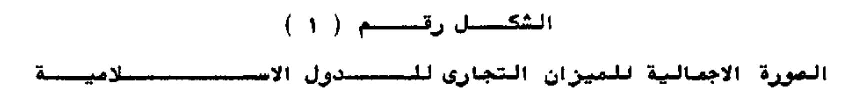
حصة قطاع الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى ( ٪ ) للدول الاسلامية للفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ م (١)

| الدولة | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٦٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ (٢) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | ١٠ر٠ | — | ١٠ر٣ | ١٠ر٥ | ١١ر٨ | ١٤ر٠ | ١١ر٠ | ١٠ر٠ | — | — | ١١ر٠ |
| بنغلاديش | ٨ر٠ | — | — | — | ٧ر٠ | ٧ر٠ | ٨ر٠ | — | ٨ر٨ | ٨ر٧ | ٨ر٠ |
| بنين | ٩ر٠ | ٦ر٨ | ٦ر٨ | ٦ر١ | ٨ر٠ | ٨ر٠ | ٨ر٠ | ٧ر٠ | — | — | ٤ر٠ |
| بروناى | — | — | — | — | ١١ر٠ | ١٢ر٠ | ١٠ر٠ | ١٠ر٠ | ١٠ر٠ | ٩ر٩ | — |
| بوركينافاسو | ١٢ر٠ | — | ١٢ر٠ | ١١ر٠ | ١٣ر٠ | ١١ر٩ | ١٢ر٧ | ١٤ر٢ | — | — | — |
| الكاميرون | ١٠ر٠ | — | ١٣ر٠ | ٩ر٠ | ٩ر٠ | ١٠ر٠ | ١١ر٤ | ١١ر١ | ١١ر٢ | ١١ر٠ | ١٢ر٠ |
| تشاد | ١١ر١ | ١٢ر٩ | ١٦ر٣ | — | ٨ر٠ | ٤ر٠ | — | — | — | — | — |
| مصر | ١٧ر٠ | ٢٤ر٠ | ١٤ر٠ | ١٣ر٥ | ١٣ر١ | ٢٨ر٠ | ٣٢ر٠ | ٢٧ر٠ | — | — | — |
| الجابون | ٥ر٠ | — | ٦ر٦ | ٧ر٣ | ٦ر٦ | — | — | — | — | — | — |
| غينيا | — | — | — | — | ٥ر٠ | ٤ر٠ | ٤ر٠ | ٢ر٠ | — | ٢ر٠ | ٢ر٠ |
| اندونيسيا | ٩ر٠ | — | — | — | ٩ر٠ | ١٢ر٠ | ١٢ر٠ | ١٢ر٩ | ١١ر٦ | ١٢ر٠ | ١٤ر٠ |
| ايران | ٨ر٠ | — | ١٣ر٠ | ٧ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٨ر٨ | ٨ر٣ | ٧ر٨ | — | — |
| العراق | ٥ر٩ | ٦ر٩ | ٧ر٠ | ٧ر٠ | ٦ر٠ | ٧ر٠ | — | — | — | — | — |
| الجماهيرية | ٢ر٠ | — | ٣ر٠ | — | ٢ر٠ | ٢ر٠ | ٢ر٦ | ٣ر٥ | — | ٤ر٠ | ٥ر٠ |
| الاردن | ١١ر٠ | — | — | — | ١٠ر٠ | ١١ر٠ | ١٢ر٠ | ١٣ر٨ | ١٣ر٩ | ١٣ر٨ | ١٢ر٠ |
| الكويت | ٦ر٠ | — | — | — | ٩ر٠ | ٦ر٠ | ٥ر٠ | ٦ر٥ | ٦ر٥ | ٨ر٠ | ٨ر٠ |
| موريتانيا | — | — | ١١ر٠ | — | — | — | ٧ر٠ | ٨ر٠ | — | — | — |
| المالديف | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| مالى | — | — | ١١ر٠ | — | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٥ر٠ | — | — | ٧ر٠ |
| ماليزيا | — | — | ١٨ر٠ | — | ١٦ر٠ | ٢٣ر٠ | ١٨ر٠ | ١٩ر٢ | ١٩ر٦ | ٢٠ر٢ | — |
| المغرب | ١٧ر٠ | — | — | — | ١٦ر٨ | ١٧ر١ | ١٧ر٥ | ١٦ر٠ | — | ١٧ر٠ | ١٧ر٠ |
| النيجر | ٨ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٤ر٢ | ٤ر١ | ٣ر٧ | — | ٨ر٠ | — | — | ٤ر٠ |
| عمان | — | — | — | — | ١ر٠ | ١ر٠ | ١ر٠ | ١ر٥ | ٢ر٥ | ٣ر٠ | ٣ر٠ |
| باكستان | ١٥ر٠ | — | — | — | ١٥ر٠ | ١٥ر٠ | ١٥ر٠ | ١٧ر٠ | ١٨ر١ | ١٧ر٧ | ٢٠ر٠ |
| قطر | ٣ر٠ | — | — | ٤ر٠ | ٤ر٠ | ٤ر٠ | — | ٥ر٠ | ٦ر٢ | ١٢ر٦ | — |
| السعودية | ٥ر٠ | — | ٥ر٠ | ٥ر٠ | ٥ر٠ | ٤ر٩ | ٤ر٣ | ٥ر٩ | — | ٧ر٠ | ٨ر٠ |
| السنغال | — | — | — | — | — | ١٩ر٠ | ١٥ر٠ | ١٥ر٠ | — | ١٨ر٠ | ١٨ر٠ |
| سيراليون | ٨ر٠ | — | ٦ر٠ | ٧ر٨ | ٧ر٣ | ٧ر٣ | ٦ر٠ | ٥ر٠ | — | ٦ر٠ | ٦ر٠ |
| الصومال | — | — | — | ٧ر٠ | — | ٧ر٠ | — | — | — | — | ٦ر٠ |
| السودان | ٨ر٤ | ٨ر٢ | ٧ر٥ | ٩ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٧ر٠ | — | — | ٩ر٠ |
| سورية | ٧ر٠ | — | — | — | ٨ر٠ | ٥ر٠ | ١٢ر٠ | ٩ر٧ | ٧ر٩ | ٨ر٧ | — |
| تونس | ٩ر٠ | — | ١١ر٠ | — | ١٢ر٠ | ١٣ر٠ | ١٢ر٠ | ١١ر٢ | ١١ر٢ | ١١ر٨ | ١٤ر٠ |
| تركيا | ١٩ر٠ | — | — | — | ٢٢ر٠ | ٢٢ر٠ | ٢٤ر٠ | ٢٤ر١ | ٢٥ر٣ | ٢٥ر٥ | ٢٥ر٠ |
| الامارات | — | — | — | — | ٣ر٠ | ٤ر٠ | ٦ر٧ | ٨ر٤ | ٨ر٩ | ٩ر٠ | ١٠ر٠ |
| اوغندا | ٦ر٣ | ٦ر١ | ٧ر٠ | — | ٦ر٠ | ٦ر٠ | ٤ر٠ | ٤ر٠ | — | — | — |
| اليمن الشمالى | ٥ر٠ | — | ٥ر٠ | ٥ر٠ | ٥ر٠ | ٥ر٨ | ٦ر٥ | ٦ر٨ | — | ٩ر٠ | ٧ر٠ |
| اليمن الجنوبى | ١٠ر٠ | — | — | — | ١٣ر٠ | ١١ر٠ | ١٢ر٠ | ١٤ر٠ | — | — | — |
| غانا (٣) | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٥ر٠ | — |
| نيجيريا (٣) | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٩ر٠ |

(١) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية للدول الاسلامية ، مجلة التعاون الاقتصادى ، عدد مزدوج ٢٧ ، ٢٨ ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٢) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٧ م ، جدول ٣ ، ص ٢٢٤ .

(٣) المرجع نفسه ، جدول ٣ ، ص ٢١٨ .



الشكـــل رقـــم ( ١ )

الصورة الاجمالية للميزان التجارى للـــدول الاســـلاميـــة

بليون دولار

٣٠٠
٢٧٥
٢٥٠
٢٢٥
٢٠٠
١٧٥
١٥٠
١٢٥
١٠٠
٧٥
٥٠
٢٥

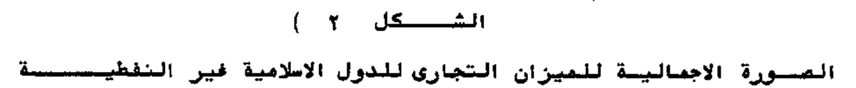
الصادرات

الفائض التجارى

المستوردات

١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤ ١٩٨٥

* مصدر الارقام الجدول رقم ( ٣١ )



الشـــكل ( ٢ )

الصـورة الاجمـاليـة للـميزان التجارى للدول الاسلامية غير النفطيـــــة

بليون دولار

٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠

المستوردات

العجز التجارى

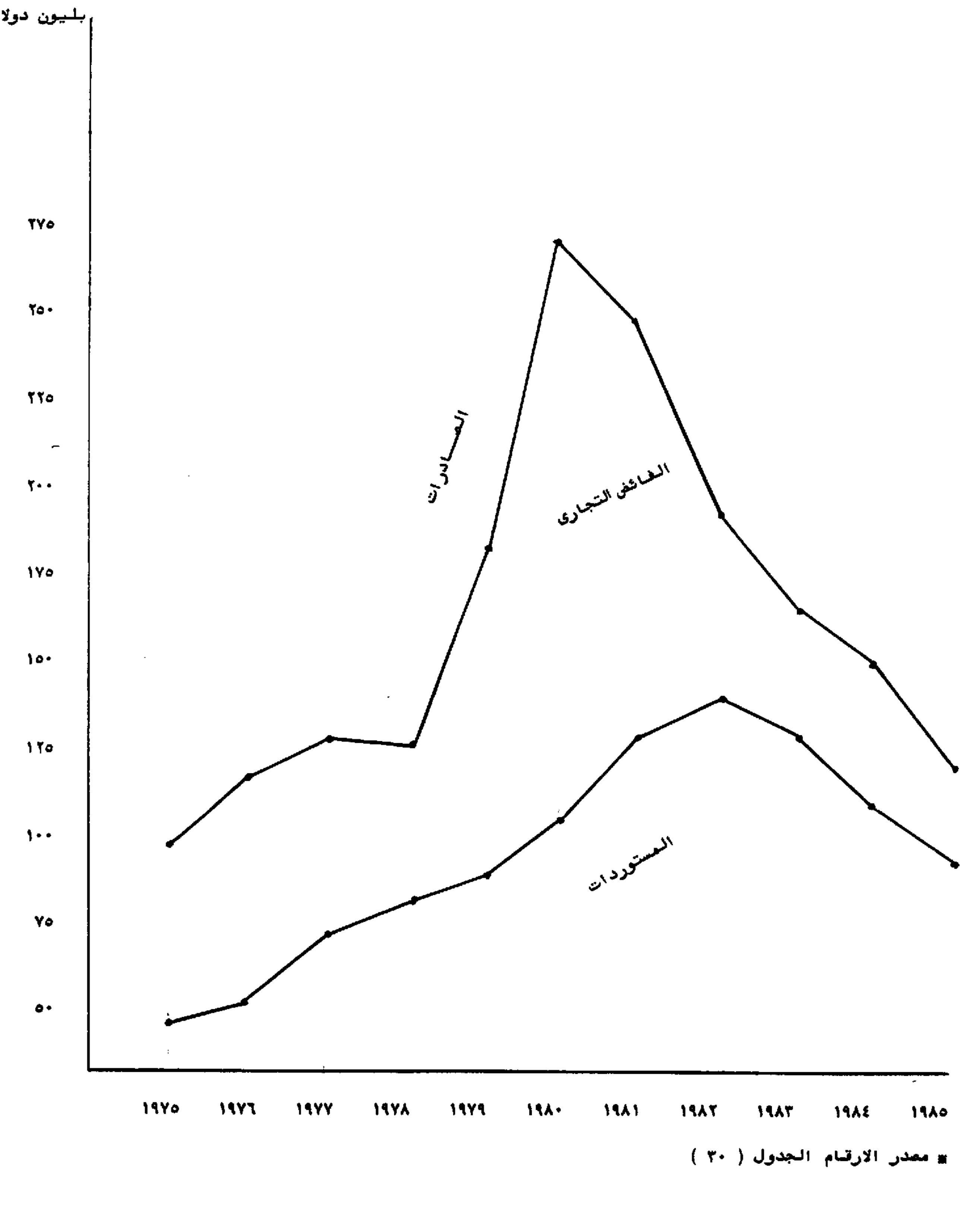
الصـادرات

١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤ ١٩٨٥

* مصدر الارقـام ، الجدول رقم ( ٣٠ )

( الشــــكل ٣ )

الصورة الاجمالية للميزان التجارى للدول النفطية




* مصدر الارقام الجدول ( ٣٠ )

# مصـــادر البحث


(١) أبوجعفر محمد بن جرير الطبرى ،مختصر تفسير الطبرى المسمى جامــــع البيان عن تأويل آى القرآن ،اختصار وتعليق الشيخ محمد على الصابونى ود.صالح أحمد رضا ،دار القرآن الكريم ،بيروت ،ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

(٢) ابوعبيدالقاسم بن سلام ،الأموال ،تحقيق محمد خليل هراس منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر ،القاهرة ،ط ٣ ،١٤٠١هـ/١٩٨١م .

(٣) ابوالفضل جعفر الدمشقى ،الاشارة الى التجارة ،حققه د.فهمى سعد،الناشـــر دار الفباء للطباعة ،بيروت ،ط ١ ،١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

(٤) ابويوسف يعقوب بن ابراهيم ،الخراج ،تحقيق وتعليق د. محمد البنـــا ، دار الاصلاح للطبع والنشر ،القاهرة . -

(٥) ابوعمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، الكافى فى فقه أهل المدينة المالكى دار الكتب العلمية ،بيروت ،ط ١ ،١٤٠٧هـ/١٩٨٧ م .

(٦) ابوالحسن على بن ابى الكريم المعروف بابن الأثير ،الكامل فى التاريخ دار الكتاب العربى ،بيروت .

(٧) ابومحمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامه ،المغنى ،مكتبة الريـــاض الحديثه ، الرياض .

(٨) ابراهيم سعد الدين ومحمود عبدالفضيل ،انتقال العمالة العربية ،مركـــز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط ١ ،١٩٨٣ م .

(٩) د. ابراهيم فؤاد محمد ،الموارد المالية فى الاسلام ،دار الاتحـــاد العربى للطباعة ،القاهرة ،ط ١ ،١٩٧٢ م .

(١٠) د. ابراهيم محمد الفار ،السياسة التجارية الخارجية ،دراسة خاصـة بالدول النامية " ) ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٩٨٧ م .

(١١) اجناتس زاكس ،التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية (التجـــارة الخارجية فى البلدان النامية ) ،ترجمة محمد صبحى ،دار المعـــارف القاهرة ،١٩٦٩ م .

(١٢) د. احمد بديع بليح ،الاقتصاد الدولى ،مكتبة المعارف بالاسكندرية .

(١٣) د. احمد فارس عبدالمنعم ،جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٥ م ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط ١ ،١٩٨٦ م .

(١٤) د٠ احمد فارس مراد ،رجال الاعمال والمشروعات العربية المشتركة ،ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية فى البحرين ، ١٩٨٠ م ٠

(١٥) احمد بن أبى يعقوب بن جعفر بن وهب المعروف باليعقوبى ،تاريخ اليعقوبى ،دار صادر ،بيروت ٠

(١٦) اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة بالامارات العربية المتحدة ، ازمة الغذاء العربى ،ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية فى البحرين ١٩٨٠ م ٠

(١٧) اتحاد الغرف العربية الخليجية (الامانة العامة)، الدمام حجم واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى ( ١٩٧١ - ١٩٨٢م)، ط ١، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ٠

(١٨) الاتحاد العام للغرف العربية ،بيروت ،سبل تطوير التجارة العربية البينية، ١٩٨٧ م ٠

(١٩) الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية ،غرفة تجارة بغداد التجارة الخارجية للبلاد العربية واتجاهاتها فى المستقبل ،بغداد، ١٩٧٣م٠

(٢٠) د٠ اسماعيل عبد الرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، القاهرة ٠

(٢١) اولى هافر فيليشين ،مارتن وولف ،تشجيع التجارة فيما بين البلدان النامية ذاتها :عرض وتقييم ،الناشر مجلة التمويل والتنمية ،صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ،الجزء١٩ ،رقم ١ ، آذار (مارس)، ١٩٨٢م٠

(٢٢) البنك الاسلامى للتنمية ،جده ،التقرير السنوى ،سنوات مختلفة ٠

(٢٣) البنك الاسلامى للتنمية ،جده ، اتحاد مقاصة اسلامى متعدد الاطراف ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ٠

(٢٤) البنك الاسلامى للتنمية ، اتفاقية التأسيس٠

(٢٥) البنك الاسلامى للتنمية ،ضمان ائتمان الصادرات، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م ٠

(٢٦) البنك الاسلامى للتنمية ،برنامج التمويل الاطول أجلا - المبادىء التوجيهية للتشغيل - ،١٤٠٧هـ/١٩٨٦ م ٠

(٢٧) البنك الاسلامى للتنمية ،دراسة تفصيلية لوضع برنامج تمويل أطول أجلا للتجارة بين الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامى ،١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ٠

(٢٨) البنك الاسلامى للتنمية ،مذكرة برنامج التمويل الأطول أجلا للتجارة .

(٢٩) البنك الاسلامى للتنمية ،ملحق بالدراسة التفصيلية لبرنامج المويل الأطول أجلا.

(٣٠) بنك فيصل الاسلامى السودانى ، الخطرطوم ،حقائق وارقام .

(٣١) بنك فيصل الاسلامى السودانى ،الخرطوم ،التقرير السنوى ،١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٣٢) جمال الدين ابى الفتح يوسف بن يعقوب بن محمد المعروف بابن المجاور ، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز ــ المسماة تاريخ المستبصر ــ اعتنى بتصحيحها وضبطها اوسكر لوقفرين ،طبعت فى مدينة ليون بمدينة بريل ،١٩٥١ م .

(٣٣) جاسم محمد القاسم ،التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون الخليجى انجازاته وتحدياته ــ منشورات مركز الانماء القومى ،بيروت،ط١ ،١٩٨٦م.

(٣٤) جامعة الدول العربية (الامانة العامة ) ،تونس ،ومنظمات عربية أخرى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ،سنوات مختلفة .

(٣٥) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، الاجراءات الحمائية والتمييزية التى تواجهها صادرات الدول العربية الى السوق الصناعية ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥ م ، اعداد: خلاف عبد الجابر خلاف ،دار النهضة العربية ،ط ١ ،١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م .

(٣٦) جامعة الدول العربية ( الامانة العامة ) الادارة العامة للشئون الاقتصادية ،تونس واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها ،١٩٨٧ م .

(٣٧) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى للدول العربية ،وثائق اقتصادية رقم ٢ ،تونس ،١٩٨٢ م .

(٣٨) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، الآثار المترتبة على الاقتصاديات العربية نتيجة توسيع عضوية السوق الاوربية المشتركة ،تونس ،١٩٨٧ م .

(٣٩) جامعة الدول العربية ( الامانة العامة ) مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ،القاهرة ،١٩٥٧ م .

(٤٠) جون هدسون ،مارك هرندر،العلاقات الاقتصادية الدولية ،ترجمة د.طه عبد الله منصور،د.محمد عبدالصبور،دار المريخ للنشر،الرياض ،١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

(٤١) جون مكدويل،التبادل التجارى بين الدول النامية ،نشرت مقتطفات منه في قضايا واتجاهات ،وزارة المالية والاقتصادالوطنى،الرياض ،رقم ١٧١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ م ) .

(٤٢) جون وليامسون ،معنى التكامل والتعاون النقدى ،بحث مقدم الى ندوة التكامل الاقتصادى العربى فى المجال النقدى عام ١٩٨٠ م ،الناشر مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،مع بحوث آخرى فى كتاب التكامل النقدى العربى ،المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل ،ط ٢ ، ١٩٨٣ م . -

(٤٣) د.حسن ابراهيم حسن،تاريخ الاسلام ،ج ٢ ،مطبعة النهضة المصرية ،القاهرة ،ط ٦ ، ١٩٦٢ م .

(٤٤) د. حسين على المسرى ،تجارة العراق فى العصر العباسى ،نشر جامعة الكويت ،١٩٨٢ م .

(٤٥) د. حسين عمر ،المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ،تهامة ، جده ،ط ٣ ، ١٤٠٤ هـ ( ١٩٨٣ م ) .

(٤٦) الحافظ المنذرى ،مختصر صحيح مسلم ،تحقيق محمد ناصر الدين الالبانى ، الناشر المكتب الاسلامى والدار العربية ،ط ٢ ،١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م .

(٤٧) د. حمدية زهران ،مشكلات التجارة الدولية فى البلاد المختلفة ،عين شمس ، القاهرة ،١٩٧٩ م .

(٤٨) د. خلاف عبدالجابر خلاف ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة فى النمو ،دار الفكر العربى ، القاهرة .

(٤٩) د. رمزى على ابراهيم سلامة ، اقتصاديات التنمية ،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،١٩٨٦ م .

(٥٠) زكريا محمد بيومى ، المالية العامة الاسلامية ـ دراسات مقارنة بين مبادىء المالية العامة فى الدولة الاسلامية والدولة الحديثة ،دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٧٩ م .

(٥١) د. سعيد طلعت حرب ،سبل تحسين أساليب التسويق لدعم التجارة العربية البينية ،دراسة مقدمه الى ندوة دور منظمات أصحاب الأعمال فى ترويج العلاقات الاقتصادية العربية البينية ، المنعقدة فى البحرين فى تاريخ ٣٠ كانون الثانى( يناير ) ١٩٨٩ م .

(٥٢) د. سعيد النجار ، التجارة الدولية ،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ،القاهرة ،ط ١ ،١٩٥٩ /١٩٦٠ م .

(٥٣) د. سليمان داود سليمان ، الوضع الراهن للنقل البحرى بين الاقطار العربية وامكانية تنشيط هذا النقل ،مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عمان ،١٩٨٢ م .

(٥٤) د. سالم عفيفى ،نظرية التجارة الخارجية ،مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٣ /١٩٨٤ م .

(٥٥) د. سليم كامل درويش ، الاقتصاد الصناعى ــ تشكيله ــ فعالياته وموقع المملكة العربية السعودية من تقنياته ،تهامة ،جدة ،ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(٥٦) د. صبحى قاسم ،ملخص كتاب نظرات تحليلية فى مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ،مؤسسة عبدالحميد شومان ،عمان ،ط ١ ،١٩٨٢ م.

(٥٧) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ،الكويت ، امكانيات قطاع النقل ودوره فى تنمية التجارة العربية البينية ،١٩٨٦ م .

(٥٨) صندوق النقد العربى ، ابوظبى ، الاطار الاساس لنظام تسوية المدفوعات بين الدول العربية ،١٩٨١ م .

(٥٩) صندوق النقد العربى ، ابوظبى ،ترتيبات الدفع الثنائية وتشجيع التبادل التجارى بين الدول العربية .

(٦٠) د. عبدالحميد ابراهيم ، ابعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط ١ ،١٩٨٣ م .

د. عبدالوهاب حميد رشيد :

(٦١) ــ التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ،معهد الانماء العربى ،بيروت ،ط ١ ،١٩٨٤ م .

(٦٢) ــ التكامل الاقتصادى العربى .

(٦٣) ــ التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة ــ النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية ، الموسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،ط ١ ،١٩٨٢ م .

(٦٤) ــ الدور التكاملى للمشروعات العربية المشتركة ،كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ،١٩٨٥ م ٠
(٦٥) ــ نظرية التكامل الاقتصادى والتجارب المعاصره ،دراسة مقدمة الى ندوة التكامل الاقتصادى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة فى الرياض ،عام ١٤٠٤ هـ ٠
(٦٦) ــ د٠ عبدالعزيز الدورى ، تاريخ العراق الاقتصادى فى القرن الرابع الهجرى ،دار المشرق ،بيروت ،ط ٢ ،١٩٧٤ م ٠
(٦٧) د٠ عبدالمنعم السيد على ،د٠ عبدالرحمن الحبيب ،نظام النقد الدولى والتجارة الخارجية للبلادالعربية ،كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ،الكويت ،ط ١ ،١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ٠
(٦٨) د٠ عبدالعال الصكبان ،صندوق النقد العربى ــ أهدافه وأداؤه ــ دراسة مقدمة الى ندوة التكامل الاقتصادى فى المجال النقدى المنعقد فى ابوظبى عام ١٩٨٠ م ،الناشر مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت مع بحوث أخرى فى كتاب التكامل النقدى العربى ،ط ٢ ،١٩٨٣ م ٠
(٦٩) عبدالعليم عبدالرحمن خضر ،صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادى بين بلدان العالم الاسلامى ،عالم المعرفة ،جدة ،١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م ٠
(٧٠) عبدالله محمد السيف ،الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى نجد والحجاز فى العصر الأموى ،الرياض ،١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ٠
(٧١) د٠ عبدالرحمن يسرى ،الاقتصاد الدولى ،دار الجامعات المصرية الاسكندرية ٠
(٧٢) ، العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية ودورها فى التنمية الاقتصادية ،الناشر المركز العالمى لابحاث الاقتصاد الاسلامى ،جده ، فى كتاب دراسات فى الاقتصاد الاسلامى ، ط ١ ،١٤٠٥ هـ ٠
(٧٣) غرفة تجارة وصناعة الكويت ،واقع التجارة العربية البينية وسبل تطويرها / الكويت ،١٩٨٩ م ٠
(٧٤) غرفة تجارة وصناعة دبى ،ازمة الغذاء العربى ،دراسة مقدمة الى مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية المنعقد فى البحرين فى عام ١٩٨٠ م ٠

(٧٥) غرفة التجارة والصناعة فى الامارات العربية المتحدة ، آفاق اقتصادية ، العدد الحادى عشر ، السنة الثالثة ، تموز (يوليو) ، ١٩٨٢ م .

(٧٦) الغرف اللبنانية ، الأمن الغذائى ، دراسة مقدمة الى مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية المنعقد فى البحرين فى عام ١٩٨٠ م .

(٧٧) د. على احمد سليمان ، نظرية الاتحادات الجمركية فى اطار التعاون الخليجى ، بحث مقدم الى ندوة التكامل الاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجى ، الرياض ، ١٤٠٤ هـ .

(٧٨) د. على حافظ منصور ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، القاهرة ، ١٩٨١ م .

(٧٩) د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩م .

(٨٠) د. فؤاد محمد الصراف ، جغرافية التجارة الدولية ، منشأة المعارف الاسكندرية ، ١٩٨٤ م .

(٨١) د. فؤاد مرسى ، دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية وبخاصة دول السوق العربية المشتركة ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، ١٩٨٢م

(٨٢) د. فايز ابراهيم الحبيب ، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م .

(٨٣) قطب ابراهيم محمد ، السياسة المالية لعمر بن الخطاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ م .

(٨٤) كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفى ، شرح فتح القدير ، دار احياء التراث العربى ، بيروت .

(٨٥) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، تنمية التبادل التجارى العربى من خلال ضمان ائتمان الصادرات ، ١٩٨٧ م .

— مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الاونكتاد ) .

(٨٦) — انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية : التقييم وخيارات السياسة العامة ، جنيف / ١٩٨٧ م .

(٨٧) — السمات البارزه للاتجاهات والسياسات فى تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات ، تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات فى البلدان والاقاليم النامية ، جنيف ، ١٩٨٤ م .

(٨٨) — اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة عام ١٩٨٣ م ، المجلد الثالث ، نيويورك ، ١٩٨٤ م .

(٨٩) ـ تمويل التجارة فيما بين البلدان النامية ،جنيف ،١٩٨٦ م .

(٩٠) ـ التجارة المكافئة ،جنيف ،١٩٨٦ م .

(٩١) ـ تقرير التجارة والتنمية ،١٩٨٧ م ،الجزء الأول :الاستثمار والنمو والتنمية فى الاقتصاد العالمى .

(٩٢) ـ التجارة والتنمية ،التقرير السنوى لسنوات مختلفه ،نيويورك .

ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الامانة العامة ،الرياض .

(٩٣) ـ القرارات والخطوات التى اتخذت لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ،ط ٢ ،١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

(٩٤) ـ الاتفاقية الاقتصادية .

(٩٥) ـ النشرة الاقتصادية ،اعداد مختلفة .

ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ،

(٩٦) ـ التجارة الخارجية فى الوطن العربى ،١٩٨٢ م .

(٩٧) ـ التجارة العربية البينية والمرتكزات الاساسية لتنميتها وتطويرها ، ١٩٨٧ م .

(٩٨) ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ـ الفكرة ـ التطبيق ـ الانجازات . اشراف د. أحمد جامع ،١٩٧٥ م .

(٩٩) ـ قرار انشاء السوق العربية المشتركة الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تحت رقم ١٧ تاريخ ١٩٦٤/٨/١٣م وتعديلاته .

(١٠٠) ـ المؤشرات الاقتصادية للبلاد العربية ،العدد الرابع ،١٩٨٣ م .

(١٠١) ـ صيغ عملية جديدة للمساهمة فى تنفيذ المشاريع العربية المشتركة ، ١٩٨١ م .

(١٠٢) د. محمود الحمصى ،خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط ٣ ،١٩٨٤ م .

(١٠٣) د. محمد خليل برعى ،مقدمة فى الاقتصاد الدولى ،مكتبة نهضة الشرق ،القاهرة ،١٩٨٢ م .

(١٠٤) د. محمد زكى شافعى ،التنمية الاقتصادية ،الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٩٨٣ م .

(١٠٥) د. محمد زكى شافعى ،مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ،بيروت ،ط ٣ ،١٩٧٠ م .

(١٠٦) محسن بن عبدالله الطنجى المعروف بابن بطوطه ،رحلة ابن بطوطه المسماة تحفة النظار فى غرائب الأمصار ،شرحه وكتب هوامشه طلال حرب ، دار الكتب العلمية ،بيروت ،ط ١ ،١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

(١٠٧) د. محمد عبدالعزيز عجمية ،فصول فى الاقتصاد العربى ،دار النهضة العربية ،بيروت ،١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

(١٠٨) د. محمد عبدالعزيز عجمية وعبدالرحمن يسرى ،التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ،القاهرة ،١٩٧٩ م .

(١٠٩) د. محمد عبدالمنعم عفر ،التخطيط والتنمية فى الاسلام ،دارالبيان العربى ،جده ،١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(١١٠) محمد بن على بن محمد الشوكانى ،فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير ،عالم الكتب .

(١١١) محمد على الشابونى ،صفوة التفاسير ،دار القرآن الكريم ،بيروت ط ٥ ،١٤٠٢ هـ .

(١١٢) د. محمد على الفرا ،مشكلة الغذاء فى الوطن العربى والازمة الاقتصادية العالمية ،شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ،ط ١ ،١٩٨٥ م .

(١١٣) د. محمد عثمان مصطفى ،اقتصاديات التجارة الخارجية ،دارالمختار للنشر ،١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

(١١٤) د. محمد فؤاد الصراف ،اساليب البنوك الاسلامية فى التنمية الاقتصادية ،١٩٨٣ م .

(١١٥) د. محمد لبيب شقير ،العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية معهد الدراسات العربية العالمية ،القاهرة ،١٩٥٨ م .

(١١٦) اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين الدول العربية ،صندوق النقد العربى ،ابوظبى ،١٩٨٢ م .

(١١٧) محمود مشعل ،ادارة الصادرات الصناعية للدول العربية ،الشركة العربية للتعدين ،عمان ،١٩٨٧ م .

(١١٨) د. محمود يونس ،مقدمة فى نظرية التجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت ،١٩٨٦ م .

(١١٩) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الاسلامية أنقره ،مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، اعداد مختلفة .

(١٢٠) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ،الدار البيضاء ،المبادلات التجارية داخل مجموعة البلدان الاسلامية ،١٩٨٤ م .

(١٢١) المركز الاسلامى لتنمية التجارة ،التجارة بين الدول الاسلامية تقرير ١٩٨٤ م .

(١٢٢) مسلم بن الحجاج النيسابورى ،صحيح مسلم بشرح النووى ،داراحياء التراث العربى ،بيروت ،ط ٢ ،١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .

(١٢٣) المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية ،القاهرة ،دارالمصارف الاسلامية فى اقامة سوق اسلامية مشتركة ،١٩٨٧ م .

(١٢٤) منظمة الاقطار العربية المصدره للنفط ( اوابك ) ،الكويت تقرير الأمن العام السنوى ،سنوات متعددة .

(١٢٥) المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ،عمان ، انشاؤها وأهدافها لجانها الفنية - انجازاتها ، ١٩٨٣ م .

(١٢٦) منير الحمش ،التكامل الاقتصادى العربى ،دار الجليل للطباعة والنشر ،دمشق ،ط ١ ،١٩٨٧ م .

(١٢٧) د. منصور الراوى وخالد حسين وآخرون ،نمو استخدام امثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية ،ط ١ ،١٩٨٥ م .

(١٢٨) منصور بن يونس بن ادريس البهوتى ،شرح منتهى الارادات ،المكتبة السلفية ،المدينة المنورة .

(١٢٩) د. مهدى حنوش ، أهمية المواصفات والمقاييس العربية الموحدة فى التبادل التجارى بين الدول العربية ،المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ،عمان ،١٩٨٧ م .

(١٣٠) نادر فرجانى ،أمين عزالدين وآخرون ،العمالة الاجنبية فى أقطار الخليج العربى ،ط ١ ،بيروت ،١٩٨٣ م .

(١٣١) د. نزيه حماد ،أحكام التعامل بالربا بين المسلمين وغيرالمسلمين في ظل العلاقات الدولية المعاصرة ،دار الوفاء للنشر والتوزيع جده ،ط ١ ،١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

(١٣٢) نورة بنت عبدالملك آل الشيخ ،الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة المنورة في صدر الاسلام ،تهامة ،جدة ،ط ١ ،١٤٠٣هـ/١٩٨٣ م

(١٣٣) د. هارون أحمد عثمان ،الاقتصاد البحرى مع اشارة خاصة لمشاكل الدول النامية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ،١٩٨٦ م .

(١٣٤) الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي ،الخرطوم ،الوثائق القانونية للهيئة ،١٩٧٩ م .

(١٣٥) يحيى بن آدم القرشي ،الخراج ، صححه وشرحه أبوالاشبل احمد محمد شاكر ،ط ٢ ،مكتبة دار التراث الشعبى ،القاهرة .

(١٣٦) د. يحيى حلمي رجب ،مجلس التعاون لدول الخليج العربية - رؤية مستقبلية - مكتبة دار العربة للنشر والتوزيع ،الكويت ،ط ١ ، ١٩٨٣ م .

(١٣٧) د. الياس غنطوس ، ترشيد التجارة العربية البينية - وجهة نظر عربية - دراسة مقدمة الى ندوة دور منظمات أصحاب الاعمال في ترويج الاقتصادية العربية البينية المنعقدة في البحرين في ٣٠ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٩ م .

(١٣٨) د. يوسف حسن درويش غوانمه ،دراسات في تاريخ الاردن وفلسطين في العصر الاسلامي ،دار الفكر للنشر والتوزيع ،عمان ،١٩٨٣ م .

(١٣٩) د. يوسف قاسم ،التعامل التجاري في ميزان الشريعة الاسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ١ ،١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

(١٤٠) د. يونس أحمد البطريق ،الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

## قائمة الجداول

## تابع / قائمة الجداول

تابع / قائمة الجداول

تابع / قائمة الجداول

## الفهــــرس

رقم الصفحة

رقم الصفحة



الباب الأول

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة